

مَجْلَدُ النَّقَضِ

المكتب الفنى لتبويب الأحكام

مَجْلُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة الثالثة

العدد الثالث : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٥٢

جلسة أول أبريل سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومصطفى فاضل بك وباسيلى مرسى بك
المستشارين .

(٢٨٩)

القضية رقم ٨٣٤ سنة ٢١ القضائية :

رسوم . قدامات . عرضها للبيع دون أن تكون مدموغة بالختم الدال على سداد الرسم .
الحكم بالإدانة واغفال القضاء بالرسوم المستحقة . خطأ . التعويض . الحكم به جوازي .

إن المادة ١٣ من المرسوم الصادر فى ٢٧ يونيه سنة ١٩٤٥ الخاص برسم
الإنتاج والاستهلاك على القدامات تقضى بأن يأمر القاضى دائماً بمصادرة
القدامات . وعلاوة على المصادرة تظل الرسوم مستحقة بأكاملها عن البضائع
المصادرة ، وإذن فتى كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم لأنه عرض للبيع
قدامات غير مدموغة بختم مصلحة الإنتاج الدال على سداد الرسم ، وكان الحكم
قد دان المتهم وأغفل القضاء بالرسوم المستحقة ، فإنه يكون قد خالف القانون
أما التعويض فقد جعله القانون جوازي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم فى الفترة ما بين ٣١ أغسطس
سنة ١٩٤٧ و ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٧ بدائرة بندر الزقازيق : عرضوا للبيع قدامات
غير مدموغة بختم مصلحة الإنتاج الدال على سداد الرسم . وطالبت عقابهم بالمواد
١ و ٩ و ١١ و ١٣ و ١٤ من المرسوم الصادر فى يونيو سنة ١٩٤٥ و ١ من

القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ . ومحكمة بندر الزقازيق الجزئية قضت بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٥٠ حضوريا للبعض (المطعون ضدهما) وغيابيا للبعض الآخر بتفريم كل منهم مائتي قرش والمصادرة . وذلك عملا بمواد الاتهام فاستأنفوا هذا الحكم كما استأنفته النيابة . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتأييد الحكم المستأنف . فطعن رئيس نيابة الزقازيق في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، وقد دان المتهمين تطبيقا للمادتين ١٣ و ١٤ من المرسوم الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٥ قد أغفل الحكم بالزامهم برسوم الإنتاج المستحقة على القداحات المحكوم بمصادرتها ، ويتعويض للخرانة ، وذلك بالرغم من مطالبة مصلحة الإنتاج في التحقيق وبالجلسة بمائة مليم رسما عن كل قداحة ، ومائة مليم أخرى تعويضا .

وحيث إن المادة ١٣ من المرسوم المشار إليه ، تقضى بأن يأمر القاضي دائما بمصادرة القداحات ... وعلاوة على المصادرة تظل الرسوم مستحقة بأكملها عن البضائع المصادرة . كما تقضى المادة ١٤ من نفس المرسوم بأنه فضلا عن العقوبات يجوز الحكم على المخالفين بدفع تعويض للخرانة الحكومة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بالرسوم المستحقة . فإنه يكون قد خالف القانون مما يتعين معه قبول الطعن والحكم بالرسوم المستحقة ، أما التعويض فقد جعله القانون جوازا وقد أشار الحكم المطعون فيه الى ذلك ، ورفض الحكم به ، على هذا الاعتبار ، وقضاؤه في ذلك صحيح قانونا .

وحيث إن الثابت من الحكم المطعون فيه أن عدد القداحات التي ضبطت معروضة للبيع ، دون أن تكون مدموغة بخاتم مصلحة الإنتاج الدال على سداد الرسم ، كان سبعون قداحة عند المتهم الأول باسيلي تادرس وثمانية قداحات عند الثاني شحاته الشرقاوي ومائة وأربع وخمسين قداحة عند الثالث عبد السلام خليل ، فتكون الرسوم المستحقة عليها سبعمائة قرش من الأول وثمانين قرشا من الثاني وألف وخمسمائة وأربعون قرشا من الثالث وهو ما يتعين الحكم بالزامهم بأدائه .

جلسة أول أبريل سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أم حجاب العزة :
أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين .

(٢٩٠)

القضية رقم ٨٦٢ سنة ٢١ القضائية :

اختلاس . المادة ١١٢ من قانون العقوبات . مدى انطباقها . جندى جيش . اختلاسه بنزينا من
خزان السيارة المعهود إليه قيادتها . يقع تحت نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لانتحت نص
المادة ١١٢ من قانون العقوبات .

إن المادة ١١٢ من قانون العقوبات إنما تعاقب الأشخاص الذين عينتهم وهم
مأمورو التحصيل أو المسندون له والأمناء على الودائع أو الصيارفة المنوطون
بحساب ثنود أو أمتعة إذا تجاروا على اختلاس أو إخفاء شيء من الأموال التي
في عهدهم أو الأوراق أو الأمتعة المسلمة إليهم بسبب وظيفتهم ، وقضباء محكمة
النقض مستقر على أن الأشخاص المشار إليهم في هذه المادة هم وحدهم الذين
تنطبق عليهم دون غيرهم من الموظفين وبناء على هذا فإنه إذا كانت واقعة
الدعوى هي أن الطاعن وهو أومباشى بسلاح المدفعية يشتغل سائقا لإحدى
سيارات الجيش قد شوهد يخلس بنزينا من خزان السيارة ، فهذا الاختلاس
يقع تحت نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، إذ الطاعن بوصفه جنديا
من جنود الجيش مكلف بقيادة إحدى السيارات لا يمكن إعتباره أمينا على وقود
تلك السيارة ، إذ هذا الوقود لم يسلم إليه لحفظه باعتباره أمينا عليه بل لإستعماله
في أمر معين هو إدارة محرك السيارة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز الخانكة اختلس كمية البنزين المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة للجيش المصرى وكانت قد سلمت له على سبيل الوديعة فاستولى عليها لنفسه إضرارا بالمجنى عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة الخانكة قضت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالة القضية إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها عملا بالماد ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنف . ومحكمة بنها الابتدائية قضت ضايا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص محكمة الجناح على إعتبار أن الواقعة المسندة إلى الطاعن جنائية إختلاس تطبيقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات ، قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن واقعة الدعى حسبما أثبتتها الحكم المطعون فيه هى أن الطاعن وهو أومباشى بسلح المدفعية يشتغل صائقا بإحدى سيارات الجيش وقد شوهد يوم الحادث وهو يختلس الوفود السائل (البنزين) من خزان السيارة بواسطة خرطوم وضعه فى ذلك الخزان ليفرغ به السائل المذكور فى صفيحة وضعها على الأرض . ولما كانت المادة ١١٢ من قانون العقوبات إنما تعاقب الأشخاص الذين عينتهم وهم (مأمورو التحصيل أو المندوبون له والأمناء على الودائع أو الصيارفة المنوطون بحساب نقود أو أمتعة) إذا تجاروا على إختلاس أو إخفاء شئ من الأموال التى فى عهدهم أو الأوراق أو الأمتعة المسلمة إليهم بسبب وظيفتهم . وكانت أحكام هذه المحكمة مستقرة على أن الأشخاص المشار إليهم فى هذه المادة هم وحدهم الذين تنطبق عليهم دون غيرهم من الموظفين . لما كان ذلك وكان

الطاعن بوصفه جنديا من جنود الجيش مكلفا بقيادة إحدى السيارات لا يمكن إعتباره أمينا على وقود تلك السيارة ، فإن هذا الوقود إذا كان قد سلم إليه ، فإن ذلك لم يكن لحفظه باعتباره أمينا عليه ولكن لإستعماله في أمر معين وهو إدارة محرك السيارة ، فاختلاسه له يقع تحت نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه وإن لم يفصل في موضوع الدعوى ، إلا أنه قد أنهى الخصومة أمام محكمة الجنح ولما كان مخطئا فإنه سيقابل حتما من محكمة الجنايات بحكم بعدم اختصاصهما يصح معه إعتبار الحالة حالة تنازع اختصاص تجيز لمحكمة النقض تعيين المحكمة المختصة بالفصل في الواقعة .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة الجنح انظرها على هذا الأساس .

جلسة ٨ من ابريل سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة و ابراهيم خليل بك و اسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك
المستشارين .

(٢٩١)

القضية رقم ١٠٧١ سنة ٢١ القضائية :

تزوير . مضاهاة . القاضى الجنائى غير ملزم باتباع قواعد معينة مما نص عليه قانون المرافعات
فيما يتعلق بأوراق المضاهاة .

إن القاضى الجنائى بماله من حرية فى تكوين عقيدته فى الدعوى غير ملزم
باتباع قواعد معينة مما نص عليه قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق المضاهاة
بل له أن يعول على مضاهاة تجرى على أية ورقة يقتنع هو بصدورها من شخص
معين ولو كان ينكر صدورها منه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة محمود السيد خليل الصباغ (الطاعن) وآخرين بأنهم فى
خلال سنى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ميلادية والموافقة سنى ١٣٦٥ و ١٣٦٦
و ١٣٦٧ و ١٣٦٨ هجرية بدائرة مدينتى القاهرة والاسماعيلية وغيرها من بلاد
المملكة المصرية : أولا اشتركوا فيما بينهم ومع آخرين لم يعلموا فى اتفاق جنائى
الغرض منه ارتكاب الجنايات والجنح المذكورة بعد واتخاذها وسائل للوصول
إلى الاستيلاء على الحكم بالقوة واتحدت إرادتهم على الأعمال المسهلة والمجهزة

لارتكابها كما تدخل بعضهم في إدارة حركة هذا الاتفاق وكان لهم شأن فيها وذلك بأن كونوا من أنفسهم ومن غيرهم جماعة إرهابية ذات قيادة واران كان وجنود وخلايا واختاروا أفرادها طبقا لنظام موضوع موصل وبعد فحصهم طبيا لمعرفة مدى لياقتهم للعمل جسمانيا وعصبيا ولقنوهم دروسا روحية ورياضية وفي تبرير القتل وفي حرب العصابات واستعمال الأسلحة والمفجرات وفي تعقب الأشخاص واغتيالهم سياسيين كانوا أو عسكريين أو مدنيين وقاموا بمراقبة الأماكن التي عقدوا النية على ارتكاب جرائمهم فيها واعداد التقارير والرسوم الدقيقة عنها واختيار مواضع التنفيذ وزمانه ومكانه وأعدوا برامج شاملة لمختلف الهيئات الإرهابية التي أنشأوها ومصادر الأموال اللازمة لها من إعانات وتهريب وسطو على البنوك والمتاجر والاذاعة والدعاية الداخلية والخارجية والمخابرات والتجسس على الأحزاب والهيئات المختلفة وإشاعة الفوضى والذعر والاخلال بالأمن في البلاد تحقيقا للغرض المتقدم ذكره وهذه الجرائم هي ١ - قلب وتغيير دستور الدولة وشكل الحكومة بالقوة بواسطة عصابات مسلحة وباستعمال قنابل وآلات مفرقة بنية ارتكاب هذه الجريمة وبغرض ارتكاب قتل سياسى الأمر المنطبق على المادتين ٨٧ و ٨٨ فقرة أولى من قانون العقوبات ٢ - اتلاف سيارات وأسلحة الجيش المصرى المعدة للدفاع عن البلاد الأمر المنطبق على المادة ٨١ من قانون العقوبات ٣ - تخريب المنشآت الحكومية وأقسام ومراكز البواليس ومحطات الاضاءة والمياه وغيرها الأمر المنطبق على المادة ٩٠ من قانون العقوبات ٤ - قتل عدد كبير من المصريين والأجانب مبيينين بالمحضر وذلك عمدا مع سبق الإصرار والترصد الأمر المنطبق على المواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات ٥ - تعريض حياة الناس وأموالهم عمدا للخطر باستعمال القنابل والمفرقات في عدد من السفارات والقنصليات الأجنبية وغيرها من الأماكن العامة والخاصة المأهولة بالسكان والمبينة بالمحضر الأمر المنطبق على المادة ٣٥٨ فقرة ثانية وثالثة من قانون العقوبات ٦ - تعطيل وسائل النقل العامة بنسف قطارات السكك الحديدية وجسورها وخطوطها ونسف الطرق والكبارى العامة وسيارات الأتوبيس وتعطيل القوى

الكهربائية المولدة لحركة خطوط ترام القاهرة الأمر المنطبق على المادة ١٦٧ من قانون العقوبات — ٧ — اتلاف الخطوط التلغرافية والتليفونية الحكومية عمداً في زمن الفتنة التي اعتزموا نشرها بقطع أسلاكها وقوائمها ونسف أدواتها أو اتلافها بوسائل أخرى مما يترتب عليه انقطاع المخابرات بين ذوى السلطة العمومية ومنع توصيل المخابرات بين الناس الأمر المنطبق على المادتين ١٦٥ و ١٦٦ من قانون العقوبات ٨ — سرقة البنك الأهلي وبعض المحال التجارية بطريق الإكراه وذلك باقتحامها بواسطة أشخاص مسلحين بالمدافع والقنابل وقتل من يعترض سبيلهم من الحراس أو غيرهم والاستيلاء بذلك على مافيها من أموال وبضائع الأمر المنطبق على المادة ٣١٤ من قانون العقوبات . ٩ — إتلاف مباني شركتي قناة السويس وترام القاهرة وذلك عمداً بقصد الاساءة مما ينشأ عنه تعطيل وتوقيف أعمالها ذات المنفعة العامة ويترتب عليه جعل حياة الناس وأمنهم في خطر الأمر المنطبق على المادة ٢٦١ فقرة أولى وثانية من قانون العقوبات ١٠ — قتل خيول البوليس عمداً بدون متعض بطريق التسميم الأمر المنطبق على المادة ٣٥٥ (أولاً وثانياً) من قانون العقوبات ١١ — إقامة واستعمال محطات سرية للإذاعة اللاسلكية بدون إخطار إدارة تلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية وبغير ترخيص منها الأمر المنطبق على المواد ١ و ٢ و ٥ من الأمر العسكري رقم ٨ .

ثانياً : أحرزوا وحازوا مقادير كبيرة من القنابل اليدوية والفسفورية والجلجنايت والديناميت والمادة الناسفة المعروفة باسم (P.T.N.) ولألغام وساعات التفجير الزمنية والمفجرات الكهربائية والطرقية وغيرها من المفرقات والآلات المفرقة وذلك بدون ترخيص وبغرض ارتكاب قتل سياسى وبنية قلب وتغيير دستور الدولة وشكل الحكومة بالقوة .

ثالثاً : أحرزوا وحازوا أسلحة نارية مدافع سريعة الطاقات ومسدسات والدخائر المخصصة لها وكذا أسلحة بيضاء وذلك بدون ترخيص .

رابعاً : حازوا أجهزة وأدوات خاصة بمحطة إذاعة لاسلكية بدون إخطار إدارة تلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية وبغير ترخيص وأقاموها في منزل

بإحدى الضواحي أعدوه لهذا الغرض . وطلبت معاقبة المتهمين جميعا طبقاً
للواد ٤٨ فقرر أولى وثانية وثالثة و ٩٦ فقرة أولى بشطريها مع ٨١ و ٨٧ و ٨٨
فقرة أولى قديم و ٩٠ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٢٢ و ٢٥٨ فقرة
ثانية وثالثة قديم و ٣١٤ و ٣٥٥ (أولا وثانيا) و ٣٦١ فقرة أولى وثانية وثالثة
و ١ و ١٥ من المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٢٦ بشأن الأجهزة اللاسلكية
و ١ و ٤ من الأمر العسكري رقم ٤٤ والمادة ٨٨ فقرة ثانية وثالثة قديم والمادة
الأولى من القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ مع لأمرين العسكريين رقمي ٣٥ و ٤٩ ،
ومحكمة جنايات مصر قضت بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٥١ عملاً بواد الاتهام
مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة الطاعن وآخرين
بالسجن ثلاث سنين وبراءتهم جميعاً من التهمة الرابعة وبمصادرة السيارة المضبوطة
والأسلحة والذخائر والمفرقات وآلاتها .

فقطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بإحراز
الأسلحة والمفرقات والتدخل في إدارة حركة اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب
جرائم القتل والنسف والتدمير والسرقة بالإكراه قد جاء قاصراً مخطئاً في الاسناد
والاستدلال . ذلك أن المحكمة قالت إن الطاعن قرر في محضر تحقيق
النيابة المؤرخ في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ أنه اشترى السيارة التي ضبطت
فيها الأسلحة والمفرقات والأوراق قبل سؤاله في ذلك المحضر بنحو شهر ونصف
شهر واستخلصت من ذلك ومن أن الجيوش العربية النظامية دخلت أرض
فلسطين في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ أن ماقرره الطاعن من أنه اشترى هذه
السيارة لإرسالها إلى متطوعي جماعة الإخوان المسلمين بفلسطين غير صحيح وأنه إنما
اشتراها وسيارة أخرى بعد ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٨ وبأموال الجمعية الإرهابية
وأن المحكمة قد ذكرت ذلك بالرغم من أن الطاعن كان قد قرر في محضر التحقيق
المشار إليه أنه اشترى هاتين السيارتين من شهر أو أكثر قليلاً أو شهرين " قبل

١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ " غير أن هذه العبارة الأخيرة سقطت من الكاتب أثناء تحرير المحضر دون أن يتنبه الطاعن إلى ذلك لأنه كان يميل أقواله فلم يكن يدرى ماذا كتب الكاتب وماذا ترك . يؤيد ذلك أنه قرر بعسد إجابته تلك مباشرة وفي موضع آخر من التحقيق أن واقعة الشراء كانت سابقة على شهر مايو سنة ١٩٤٨ كما يؤيده ما شهد به بعض الشهود عن تاريخ حصول الشراء . وأنه متى كان الأمر كذلك وكان الثابت بالحكم أن أول مبلغ دخل خزانة الجمعية الإرهابية كان في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٤٨ فإن ما انتهت إليه المحكمة من أنه اشترى السيارتين من أموال هذه الجمعية يكون غير سليم . ويضيف الطاعن أن أصل " قانون التكوين " الذي قالت المحكمة أن الجمعية الإرهابية قامت على أساسه ونسبت إليه هو أنه كاتبه ، كان قد ضبط بالسيارة مع بعض صور منه مطبوعه على آلة الجستنزوبها بعض تعديلات لم ترد في الأصل المقول بتحريره بخط الطاعن إلا أن المحكمة قد أسندت إليه أيضا أن له دخلا فيما طرأ على الأصل من تعديلات دون أن تقيم على ذلك دليلا سائغا . هذا إلى أن خبير قسم البحوث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي حين قرر أن الطاعن هو الكاتب لأصل " قانون التكوين " وقد بنى رأيه هذا على مضاهاة أجريت على أوراق وإن أقر الطاعن بأنها بخطه إلا أن هذا الاقرار كان مشوبا إذ صدر منه وهو في حالة مرضية سيئة . وقد تمسك الطاعن ببطلان هذا الاجراء وقدم للمحكمة تقريرا استشاريا من خبير في الخطوط أجرى المضاهاة على أوراق استكتبه إياها أمام المحكمة وقال في تقريره إن أصل القانون غير محرر بخطه فخالفا في ذلك رأى خبير مصلحة الطب الشرعي وطلب إلى المحكمة عرض هذا الاستكتاب الحاصل أمامها على خبير مصلحة الطب الشرعي لإبداء رأيه فيه كما طاب لدب ثلاثة خبراء كي يرجحوا بين التقريرين سائغى. الذكر ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذين الطلبين ولم ترد على ما أثاره في شأن أوراق المضاهاة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها . وأرجعها إلى أصولها في الأوراق. وتعرض لدفاع الطاعن واطرحه للاعتبارات التي ذكرها . لمسا كان ذلك وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من

شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فإن ما يثيره الطاعن لا يكون سوى جدل في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة التي أخذت بها المحكمة مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . أما يقوله الطاعن عن تاريخ شرائه السيارة فإنه فضلا عن أن المحكمة قد استندت فيما ذكرته من ذلك إلى قول للطاعن ثابت بمحضر تحقيق النيابة لم يدع هو أمام المحكمة ما يثيره عايه لأول مره في طعنه أمام محكمة النقض مما لا يصح معه الالتمات إليه . فإن المحكمة لم تجعل من تاريخ الشراء ذاته دليلا من أدلة الثبوت في الدعوى ولم يكن له أثر في منطق الحكم وإنما : . استطردت إليه المحكمة عندما تحدثت عن اتصال الطاعن بالسيارة وما ضبط فيها وشرائه إياها وسبب هذا الشراء . وأما يقوله الطاعن عن المضاهاة وطالب تعيين خبراء مرجحين فمردود بأن القاضى الجنائى ، بما له من الحرية فى تكوين عقيدته فى الدعوى ، غير ملزم باتباع قواعد معينة مما نص عليه قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق المضاهات بل له أن يعول على مضاهاة تجرى على أى ورقة يقتنع هو بصدورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورها منه . وقد تعرضت المحكمة لتقرير الخبيرين المشار إليهما ورجحت أحدهما على الآخر للاعتبارات السائغة التى أوردتها مما مآده أنها وجدت فى أوراق الدعوى من العناصر ما كفاها فى تكوين عقيدتها ولم تجد نفسها فى حاجة إلى اتخاذ أى إجراء آخر من إجراءات التحقيق لتكوين ما انتهت إليه من رأى . وهى ليست ملزمة بتعيين خبير مرجح ما دامت قد اطمأنت إلى أى من التقارير المعروضة عليها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٥٢

رياسة: حضرة صاحب العزة محمد حسنى بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات اصحاب العزة :
أبراهيم خليل بك واستماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

(٢٩٢)

القضية رقم ١٦٢٩ سنة ٢١ القضائية :

اجراءات . أوجه البطلان فى الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة . وجرب ابدائها قبل
سماع اول شاهد او قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود .

من المقرر بالمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات أن أوجه البطلان الذى
يقع فى الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدائها قبل سماع أول شاهد
أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود وإلا سقط الحق بها ، وإذن فمضى كان
الثابت من الملف أن أوراق دعوى اللجنة المباشرة قد أرسلت إلى النيابة
العمومية حسب القانون ، وكانت المدعية قد ضمنت ورقة التكليف بالحضور
ببيان الواقعة والتهمة التى اسندتها لاتهم ونص القانون المنطبق عليها ، وكانت
النيابة العامة قد طلبت من أول جلسة بمحكمة أول درجة عقاب المتهم بالمادة
٣٠٨ من قانون العقوبات وحضر المتهم أمامها وتكلم فى موضوع الدعوى
وطالب الحكم بالإبراء ، فلا يكون هناك محل لما يشيره الطاعن فى مذكرته التى
تعتمد بها للمحكمة الاستئنافية بعد حجز القضية للحكم من عدم استيفاء الدعوى
بشروط المقررة قانونا .

الوقائع

برفعت المدعية بالحق المدنى هذه الدعوى مباشرة على الطاعن أمام محكمة الرمل
الجزئية متهمة إياه بأنه تعدى عليها بالفاظ السباب المبينة بعريضة الدعوى .
وطالبت عقابه بالمادة ٣٠٨ من قانون العقوبات مع الحكم لها عليه بمبلغ عشرة

مليات على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة قضت بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ عملاً بالمواد ١٧١ و ٣٠٦ و ١/٣٠٨ من قانون العقوبات (على اعتبار أنه قذف في حقها علناً وكان القذف يتضمن طعناً في عرضها و خدشا لشرفها) بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وبتغريمه خمسمائة قرش وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس مع الزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني عشرة مليات على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت حضورياً بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن طلب إلى المحكمة الاستئنافية مناقشة شهود الاثبات فيما تناقضوا فيه مما لم يكن محل بحث أمام محكمة أول درجة ، فلم تستجب لهذا الطلب أو ترد عليه ، واقتصرت على تأييد الحكم لأسبابه . كما أنه تقدم إليها بدفع قانوني بأن دعوى الجنحة المباشرة غير مقبولة لعدم استيفائها الشكل المطلوب قانوناً ، ذلك أن المدعية أوردت واقعة الدعوى دون أن تبين التهمة التي تسندها إلى الطاعن ، وقد أغفل الحكم الرد على هذا الدفع . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن ألفاظ القذف المستندة إليه ليست شائنة ولا مقدعة بذاتها بحيث لا تدع مجالاً لافتراض حسن النية ، إذ هي متصلة بالتزاع القائم بين الطرفين على إخلاء المسكن ، والذي رفعت بشأنه دعوى حكم برفضها ، وقد طلب الطاعن إلى المحكمة ضم هذه الدعوى فاغفلت هذا الطلب أيضاً .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على ملف الدعوى ، وقد أمرت هذه المحكمة بضمه تحقيقاً للطعن ، إن الطاعن تقدم للمحكمة الاستئنافية بمذكرة بعد حجز القضية للحكم ، طلب فيها عدم قبول الدعوى لأنها غير مستوفاة الشروط المقررة قانوناً ، وقال في بيان ذلك إن الدعوى رفعت بطريق الجنحة المباشرة وقد ذكرت فيها المدعية واقعة الدعوى وقالت إنها تكون جريمة قذف علني يتضمن طعناً في العرض والشرف وهي الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٠٨ عقوبات

وكلفته بالحضور أمام محكمة جناح الرمل ليسمع الحكم بأن يدفع لها مبلغ عشرة مليات تعويضا مؤقتا عن هذه الجريمة . إلا أن المدعية لم تطلب في عريضة دعواها من النيابة العامة توجيه تهمة القذف إلى الطاعن ، وأن هذا من شأنه أن يجعل الدعوى غير مقبولة . ثم أشار الطاعن في مذكرته بعد ذلك إلى أقوال الشهود وما اختلفوا فيه ، وقال إنه فات محكمة أول درجة أن تناقشهم في ذلك ولهذا يطلب إلى المحكمة الاستئنافية استدعاءهم لمناقشتهم فيه ، كما أشار إلى أن محكمة أول درجة استوضححت عما تم في القضية التي رفعتها المدعية بالحق المدني على الطاعن فأجابتها المدعية بأنه حكم فيها بطلباتها ، وهي إجابة غير صحيحة لأن القضية المذكورة حكم برفضها ، وطلب الطاعن من المحكمة أن تأمر بضم هذه القضية .

وحيث أنه لما كان الثابت من الملف أن أوراق دعوى اللجنة المباشرة قد أرسلت إلى النيابة العمومية حسب القانون ، وكانت المدعية قد ضمنت ورقة التكليف بالحضور بيان الواقعة والتهمة التي أسندتها لاتهم ونص القانون المنطبق عليها ، وكانت النيابة العامة ، قد طلبت ، من أول جلسة بمحكمة أول درجة عقاب المتهم بالمادة ٣٠٨ عقوبات وحضر الطاعن أمامها وتكلم في موضوع الدعوى وطلب الحكم بالبراءة ، لما كان ذلك فلا محل لما يقوله الطاعن عن البطلان إذ أنه من المقرر بالمادة ٢٣٦ من قانون محاكم الجنايات أن أوجه البطلان الذي يقع في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب إبدائها قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود وإلا سقط الحق بها — أما ما يقوله من أن المحكمة الاستئنافية لم تستجب إلى ما طلبه من استدعاء الشهود لمناقشتهم ، فردود بما هو ثابت في الأوراق من أن محكمة أول درجة قد أجرت تحقيق الدعوى وسمعت الشهود وناقشتهم في حضور الطاعن ، وتهيأت له الفرصة لسؤالهم فيما قد يرى أن يناقشهم فيه ، ويأن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في الدعوى من واقع الأوراق ، وهي غير ملزمة بإجراء تحقيق جديد فيها إلا ما ترى هي لزومه لظهور الحقيقة . وأما عن طلب ضم القضية فردود كذلك بأن الطاعن ، فضلا عن أنه لم يتقدم بهذا الطلب أمام محكمة أول درجة تصحيحا

لما أجابت به المدعية عن نتیجتها فانه لم يتمسك به عندما أشار إلى طلباته وحددها في ختام المذكرة المقدمة منه إلى المحكمة الاستئنافية ، وأما عن الفاظ القذف فقد أورد الحكم هذه الألفاظ والمطاعن وناقش دفاع الطاعن عنها وأطرحه وأشار إلى ما تضمنته العبارات من مساس بالعرض وخذش للسمعة . ولما كان ما أورده في ذلك من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص ثبوت القصد الجنائي من ذات عبارات القذف دون أن تلزم بالتحدث عنه صراحة في حكمها إذ أن ما تورده فيه عن الادانة وأدلة ثبوتها يتضمن بذاته ثبوت هذا الركن ، لما كان ذلك فإن المحكمة حين دانت الطاعن لا تكون قد أخطأت في شيء .

ومن ثم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسني بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدي بك وحافظ سابق بك المستشارين .

(٢٩٣)

القضية رقم ٧٧ سنة ٢٢ القضائية :

خطف طفل حديث العهد بالولادة . يكفي لقيام الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٨٣ من قانون العقوبات أن يعزو المتهم الطفل زورا إلى غير والدته .

يكفي لإدانة المتهم في الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٨٣ من قانون العقوبات أن يعزو المتهم الطفل زورا إلى غير والدته ولو لم توصل التحقيقات إلى معرفة ذوى الطفل ممن لهم الحق في رعايته وكفالاته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — سيده ابراهيم حسين (الطاعنة) ٢ — بنجه عباس حسن بأنهما في يومى ١٩٠٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ الموافق ١٥، ٩ صفر سنة ١٣٧٠ بدائرة قسم السيدة محافظة القاهرة . أولا : اشتركتا بطريق المساعدة مع موظف عمومى حسن النية (كاتب صحة) السيدة زينب في تزوير محررين رسميين هما (دفتر قيد المواليد بتلك الناحية وشهادة ميلاد أورنيك رقم " ٤ " إحصاء الصادرين من وزارة الصحة) حال تحريرهما المختص بوظيفته وذلك بأن جعلت المتهمتان واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن اتفقتا فيما بينهما على أن تأتى الأولى بطفل حديث العهد بالولادة لتنسب ولادته للتهمة الثانية ثم تبلفان الجهة المختصة بميلاده وتنفيذا لهذا الاتفاق أتت التهمة الأولى بالطفل المذكور وقدمت اخطارا باسمها وبصفتها قابلة للجهة المختصة فوقما عليه ببصمة ختمها بواسطة زوج أخت التهمة الثانية الحسن النية شاملا نسبة ميلاد الطفل المذكور للتهمة الثانية وزوجها وقد أثبت الموظف المختص سالف الذكر من واقع هذا الاخطار تلك البيانات المزورة في دفتر قيد المواليد وشهادة الميلاد آنف الذكر فتحت بتلك الطريقة جريمة التزوير . وثانيا : خطفتا طفلا حديث العهد بالولادة وعزته زورا إلى غير والدته على النحو الموضح في التهمة الأولى وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا لمواد ٢١٣ ، ١/٢٨٣ ، ٣/٤٠ ، ٤٢٠٤١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات مصر قضت بحضور يا بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧٠٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من سيده ابراهيم حسين وبنجه عباس حسن بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة . فطعنن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعنة تعيب على الحكم أنه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ اعتبرها شريكة في جريمة التزوير والخطف ، لأنها لم تبلغ عن الحادث ، مع أن التبليغ

عن الجرائم ليس فرضا واجبا على كل إنسان كما تنبى عليه بالقصور إذ قال بأنه لم يشهد معها إلا بعض صديقاتها ، دون أن يورد مؤدى شهادة كل منهن وبين علاقتهما بالطاعة . ولم يرد على دفاعها بأن العمل المسند إليها وهو أنها سلمت المتهمه الأخرى ، إخطارا موقعا منها على بياض باعتبارها " دايه " ومن غير أن تستوفي البيانات الواردة فيه ، هذا العمل لا يجعل منها شريكة في التزوير لأن الورقة من غير هذه البيانات لا قيمة لها ولأن المحرر الرسمي لم يعد لإثبات اسم " الدايه " بل لإثبات اسم الطفل وميلاده . كذلك لم يعرض الحكم ، وقد دانها بجريمة الخطف ، إلى ما دفعت به من أن أحدا لم يبلغ عن خطف طفل وأن ليس ما يمنع أن يكون الطفل المدعى بخطفه قد سلمه ذويه باختيارهم . كما أن الحكم استند في إدانة الطاعة إلى اعتراف المتهمه الأخرى وقال إن الطاعة لم تجرح هذا الاعتراف بما يضعف الثقة به ، في حين أن الطاعة تقدمت بعدة مطاعن لم تتعرض لها المحكمة ولم تفندما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعة بهما ، وأورد الأدلة على ثبوتها في حقها وأستند في ذلك إلى اعتراف المتهمه الثانية باتفاقها مع الطاعة على أن تحضر لها هذه الأخيرة طفلا حديث الولادة ، وتمثل وإياها واقعة ولادتها له من زوجها سيد ابراهيم على ، ولما تمت الواقعة على هذه الصورة أعدت لها الاخطار الخاص بولادة الطفل ، موقعا عليه منها ، باعتبارها المولدة التي قامت بعملية الولادة ، فذهب به زوج أختها إلى مكتب الصحة وقيد اسم الطفل واسم أبيه وأمه بالدفترو تسلم المستخرج الرسمي بميلاده . ثم قال الحكم إن المتهمه الأولى " الطاعة " لم تطعن على اعتراف المتهمه الثانية بما يضعف الثقة به وأن هذا الاعتراف جاء صريحا ومؤيدا بعدم وجود خصومة بينها وبين المتهمه الأولى ومؤيدا بما جاء بأقوال المتهمه المذكورة بالتحقيقات ، ومحصلها أن أخت المتهمه الثانية استدعتها لتوايدها ، فلما وصلت إلى البيت وجدتها راقدة على السرير وبجوارها طفل ، فلما وضعت يدها على بطنها تبينت أنها لم تلد فسألت عن زوجها لتخبره بحقيقة الحال فلم تجده . وعقب الحكم على ذلك بأن الطاعة ، ولم

تكن شريكة في ارتكاب الجريمتين ، لبادرت إلى إبلاغ مكتب الصحة أو إبلاغ
البوليس والنيابة بالحادث . وانتهى إلى إدانة المتهمين أولا : بالاشتراك مع موظف
عمومي حسن النية في تزوير دفتر قيد المواليد وشهادة الميلاد ، باتفاقهما على أن
تأتي المتهم الأولى بطفل حديث العهد بالولادة لتنسب ولادته للتهمة الثانية
ثم تبلغان الجهة المختصة بميلاده . وتنفيذا لذلك جاءت المتهم الأولى "الطاعنة"
بالطفل المذكور وقدمت إخطارا باسمها وبصفةها " قابلة " للجهة المختصة موقعا
عليه ببصمة ختمها الخ ... وثانيا : بأنهما خطفتا طفلا حديث العهد بالولادة
وعزتا زورا إلى غير والدته . ولما كان الأمر كذلك وكانت الأدلة التي أوردتها
المحكمة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها فإن ماثيره الطاعنة لا يعدو في حقيقته
محاولة الجدل في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها مما لا تقبل إثارته
أمام محكمة النقض . وأما ما تأخذه على الحكم من أنه دانها بالخطف دون أن
يثبت حدوث جريمة خطف أو يبلغ أحد عنها ، فمردود بما قاله الحكم من أنه
لا يغير من الأمر شيئا أن التحقيقات لم توصل إلى معرفة ذوى الطفل ممن لهم
الحق في رعايته وكفاله . فضلا عن أنه يكفي لقيام الجريمة المنصوص عنها
في المادة ٢٨٣ من قانون العقوبات أن تعزو الطفل زورا إلى غير والدته .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعييا
رفضه .

(٢٩٤)

القضية رقم ٨٠ سنة ٢٢ القضائية :

هناك عرض بالقوة . متى تتحقق هذه الجريمة ؟

إن جريمة هناك العرض بالقوة تتحقق متى كان الجاني قد ارتكب الفعل المسمى
المكون لها ودو عالم بأنه نخل بالحياء العرضي لمن وقع عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنات بأنهن في مساء يوم ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٠ الموافق ٢١ شوال سنة ١٣٦٩ بناحية جبهة الغربية مركز طهطا مديرية جرجا : هنكن عرض هانم على السيد بالقوة بأن أمسكتها المتهممة الثانية بساقها اليمنى والثالثة بساقها اليسرى ثم وضعت المتهممة الأولى أعوادا من الخطب في فرجها بعد أن مزقن سروالها . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا لنص المادة ١/٢٦٨ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٥١ عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمات ستة شهور مع الشغل . فطعن الطاعنات فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنات بجرمة هنك العرض قد جاء قاصر الاسباب . ذلك أنه اقتصر على بيان واقعة الدعوى كما شهدت بها المجنى عليها وعلى بيان الإصابات التى أثبت التقرير الطبى وجودها بها . ولم يعن بيان توافر أركان الجريمة فى حق الطاعنات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى التى دان الطاعنات بها وأورد الأدلة التى استخلص منها ثبوتها قد انتهى بقوله : " إن التهمة المسندة لاتهمات ثابتة عليهن من أقوال المجنى عليها المؤيدة بالتقرير الطبى ويتعين عقابهن بمقتضى المادة ٢٦٨ فقرة أولى عقوبات نظرا لما ثبت من أنهن هنكن عرض المجنى عليها بالقوة بأن أمسكت المتهممة الثانية بساقها اليمنى وأمسكت المتهممة الثالثة بساقها اليسرى ، وأدخلت الطاعنة الأولى أعوادا من الخطب فى فرجها بعد أن مزقن سروالها " لما كان ذلك وكانت هذه الجريمة تتحقق متى كان الجانى قد ارتكب الفعل المادى المكون لها وهو عالم بأنه مغل بالحياء العرضى لمن وقع عليه ، فإن مآثيره الطاعنات لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسني بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك وباسميلي موسى بك ومصطفى حسن بك
المستشارين .

(٢٩٥)

القضية رقم ٨١ سنة ٢٢ القضائية :

صيدلى . الأمر العسكرى رقم ٢٩٦ الصادر فى ٩ من يوليئ سنة ١٩٤٢ . مناط تطبيقه .
أمر التكليف المنصوص عليه فى هذا الأمر . عدم المعارضة فيه على حسب مارسمة المرسوم بقانون
رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ . اعتبار أمر التكليف قائما .

إن مناط تطبيق الأمر العسكرى رقم ٢٩٦ الصادر فى ٩ من يوليئ سنة ١٩٤٢ ،
الذى قضى المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل به ، على الصيادلة
هو أن يكونوا من المرخص لهم فى مزاولة المهنة فى مصر ولم تمض سنتان على تاريخ
حصولهم على درجتهم العلمية . فإذا كان الطاعن الذى توافر فيه شروط تطبيق
هذا الأمر لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ بتقديم
معارضة فى أمر التكليف إلى رئيس مجلس الوزراء ، فإن أمر التكليف يكون
واجب التنفيذ فورا وفقا للمادة الثالثة من الأمر العسكرى المذكور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٨ بروض الفرج :
امتنع عن تنفيذ أمر التكليف الصادر إليه من وزير الصحة العمومية . وطلبت
عقابه بالمواد ٥/١ و ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٢ و ٤
من الأمر ٢٩٦ الصادر فى ٩ من يوليئ سنة ١٩٤٢ المعدل بالأمر رقم ٥١٢ الصادر
فى ١٨ يوليئ سنة ١٩٤٤ . ومحكمة روض الفرج الجزئية قضت بتاريخ ٢٦ من يناير

سنة ١٩٥٠ براءة المتهم . فاستأنفت النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٥١ عملاً بمواد الاتهام بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم خمسة جنيهاً . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الطاعن ممتنعاً عن تنفيذ أمر التكليف الصادر إليه من وزارة الصحة بأن يتقدم إليها لإسناد إحدى الوظائف الحالية بها إليه قد أخطأ في القانون لأن أمر التكليف الذي يصدر من وزير الصحة طبقاً لأحكام الأمر العسكري رقم ٢٩٦ الصادر في ٩ من يولييه سنة ١٩٤٢ والمرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن استمرار العمل بذلك الأمر العسكري لا يكون إلا لمن كان حاصلاً على بكالوريوس الطب والصيدلة المصرية في حين أن الطاعن حصل على دبلوم الصيدلة من جامعة بيروت فهو ليس ممن يصح في القانون إصدار أمر التكليف إليهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فقال : ” إن وزير الصحة أصدر بتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٨ أمراً بتكليف الطاعن وهو حاصل على دبلوم الصيدلة من الجامعة الأمريكية ببيروت في ٢ من يونيو سنة ١٩٤٦ ورخص له بمزاولة المهنة في مصر بعد أن جاز امتحاناً عقد بوزارة الصحة في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ بأن يتقدم إلى تلك الوزارة في خلال ٤٨ ساعة لإسناد إحدى الوظائف الخاصة بها إليه فلم يقم بتنفيذ ما كلف به رغم إنذاره بعد ذلك مرة أخرى “ — ثم رد على دفاع الطاعن بأن مناط تطبيق ذلك الأمر على الصيدلة أن يكونوا من المرخص لهم بمزاولة المهنة في مصر ولم تمض سنتان على تاريخ حصولهم على درجتهم العلمية . ولما كان هذا الذي أورده الحكم صحيحاً في القانون ، وكان الطاعن لم يسلك الطريق الذي رسمه القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٥ بتقديم معارضته في أمر التكليف إلى رئيس مجلس الوزراء مما يحمل أمر التكليف واجب التنفيذ فوراً وفقاً للمادة الثالثة من الأمر العسكري المذكور فإن الطعن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك
المستشارين .

(٢٩٦)

القضية رقم ٨٢ سنة ٢٢ القضائية :

شيك . صدور أمر من الساحب الى المسحوب عليه بعدم دفع شيك . تحقق الجريمة المنصوص
عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .

إن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تحقق
بمجرد صدور الأمر من الساحب الى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان
هناك سبب مشروع .

الوقائع .

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ بدائرة
قسم روض الفرج : أعطى بسوء نية الشيك المبين بالمحضر والمحور لمصاحبة السيدة
بشينة حسن عبد المنعم وأمر المسحوب عليه «بتك باركليز» بعدم الدفع . وطابت
حقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة روض الفرج
قضت عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم . فاستأنفت
النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٥١ بإلغاء
الحكم المستأنف وبتغريم المتهم عشرة جنميات بلا مصاريف . فطعن الطاعن
فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول فى طعنه إن الحكم المطعون فيه استخلص توفر
سوء النية لديه من وقائع لا تؤدى الى ذلك إذ قال إن المنازعة فى تنفيذ الاتفاق

الذى تحرر الشيك من أجله كانت من غير ذى صفة وأن الطاعن انتهز هذه الفرصة فبادر الى نقضه بإخطار البنك بعدم الصرف والحال أن المنازعة وقعت من أنى المجنى عليها وهو وكيلها وأحد الموقعين على الاتفاق أنه أخطر البنك بعدم الصرف عند ما أيقن برغبة الفريق الآخر فى نقضه . كذلك أخطأ الحكم حين قال إن مجرد صدور الأمر من الساحب الى المسحوب عليه بعدم الدفع يحمل فى ذاته سوء النية حتى وإن كان هناك سبب مشروع . وأخيرا يقول الطاعن إن الشيك موضوع الدعوى هو فى حقيقته أداة أئتمان لا أداة وفاء نظرا لصدوره مقابل التزام مطلقته المجنى عليها باحترام الاتفاق الذى تم وانهى الخلاف بينهما صلحا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله « إنها تلخص حسبما يؤخذ من التحقيقات التى تمت فيها أن اتفاقا تم بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٤٩ بين المتهم وطليقته السيدة بشينة حسن عبد المنعم أقرت فيه باستلامها جميع أتاؤها والشيك رقم ٣٩٦٣٧٤ المسحوب على بنك باركلز والموقع من المتهم وقيمه ١٠٠ جنيه منها ٣٠ جنيه قيمة مؤخر صداقها و ٧٠ جنيه قيمة النفقة الشرعية لمدة سنة والذى يحمل تاريخا واحدا هو ١٦ من أبريل سنة ١٩٤٩ وقد قامت بتحويله الى أخيها ابراهيم حسن عبد المنعم الذى توجه على الأثر لاستيفاء قيمته بيد أن البنك المسحوب عليه الشيك قد امتنع عن ذلك لصدور أمر من الساحب بعدم الدفع فأبلغ الحادث ضد الأخير » لما كان ذلك فإن ما قاله الحكم من أن الشيك موضوع الدعوى أداة وفاء وأن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ تتحقق بمجرد صدور الأمر من الساحب الى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع يكون ردا صحيحا على ما يثيره الطاعن فى طعنه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٢٩٧)

القضية رقم ١٦٠ سنة ٢٢ القضائية :

تزوير. القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟ تأسيس إدانة الطاعن في الإشتراك في التزوير على مجرد تقديمه للشهادة على شخصية امرأة وهو لا يعلم بحقيقة هذه الشخصية . تصور وخطأ في تطبيق القانون .

القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق إلا إذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر بإثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وذلك مقتضاه أن يكون عالما بحقيقة الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها في المحرر . وإذن فإذا كان الحكم قد أسس إدانة الطاعن في الإشتراك في التزوير على مجرد تقديمه للشهادة على شخصية امرأة وهو لا يعلم بحقيقة هذه الشخصية . فإنه يكون قاصرا ومبانيا على خطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من ١ — محمد السيد حسن ثعلب ٢ — أنور حسن أمين (توفي) ٣ — محمد محمد حسن ٤ — أحمد محمد أحمد بأنهم أولا : في يوم ١٩ من ذو القعدة سنة ١٣٦٢ الموافق ١٧ من نوفمبر ١٩٤٣ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة : اشتركوا وإسراة مجهولة بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النسيه هو الفريد بسطوروس أفندي كاتب التصديقات بقلم رهون محكمة مصر المختلطة في ارتكاب تزوير في محررين رسميين هما دفتر التصديقات بمحكمة مصر المختلطة " 42 R.V. " وصيغة محضر التصديق في عقد الرهن الحيازي المبين بالأوراق والمنسوب صدره من سيده محمد يوسف الشوربجي إلى المتهم الأول حال تحريرهما المختص بوظيفته وكان ذلك بعمل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علم المتهمين بتزويرها بأن تقدم المتهمون مع شريكهم المجهولة إلى كاتب التصديقات وأوهموه أنها سيده محمد يوسف الشوربجي والراهنه .

وشهد المتهمان الثالث والرابع بصحة شخصيتها فأثبت الكاتب المذكور آنفاً بحضور التصديق في الدفتر وفي العقد سالف الذكر على أساس أن هذا العقد صادر من سيده محمد يوسف الشوريجي على غير صحة وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق. وتلك المساعدة . وثانياً : ولأن الأول والثاني في يوم ٢٨ من شوال سنة ١٣٦٢ الموافق ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ بدائرة محافظة القاهرة وبندر الجيزة : ارتكبوا أيضاً تزويراً في محرر عرفى هو طلب مراجعة البيانات السابقة في العقد السالف. الذكر وذلك بوضع ختم مزور منسوب إلى سيده محمد يوسف الشوريجي على هذا الطلب واستعمالاً للمحرر العرفى المزور السالف الذكر مع علمهما بتزويره بأن قدماه إلى مصلحة المساحة . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقاً للواد ٣/٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ من قانون العقوبات لجميع المتهمين والمصادتين ٢١١ ، ٢١٥ من قانون العقوبات للأول والثاني بقرآن بذلك. ومحكمة جنايات مصر قضت بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥١ عملاً بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات الأول - أولاً : بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمتهم أنور حسن أمين لوفاته - وثانياً : حذورياً بمعاقبة المتهم الأول محمد السيد حسن ثعلب بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبمعاقبة كل من المتهمين الثالث والرابع محمد محمد حسن وأحمد محمد أحمد بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات. بلا مصاري ف . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون بالنسبة إلى الطاعن الثالث .

وحيث إن الطاعن المذكور ينعى على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة الإشتراك في التزوير دون أن يقيم الدليل اليقيني على علمه بتزوير الواقعة التي شهد بها إذ قال الحكم إنه شهد على صحة شخصية المجنى عليها وهو لا يعلم بحقيقة هذه الشخصية وهذا الذى قاله الحكم لا يقوم به ركن القصد الجنائى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه وهو بسبيل إقامة الدليل على تهمة الإشتراك في التزوير المنسوبة إلى الطاعن وإلى زميله الطاعن الثاني قال "وحيث إن تهمة الإشتراك في التزوير بالمساعدة المنسوبة للمتهمين الثالث والرابع وهي نفس التهمة المنسوبة للمتهم الأول وسبق بيانها فإنها ثابتة قبل هذين المتهمين من تقدمهما للشهادة على صحة شخصية المتعاقدين على الرهن وهما لا يعلمان حقيقة شخصية المرأة التي انتحلت شخصية المجنى عليها وهما مأجوران على أداء هذه الشهادة باعترافيهما أما قول الدفاع عنهما بأن القصد الجنائي غير متوفر لديهما فإنه مردود عليه بأنهما تقدمتا للشهادة على صحة واقعة وهما لا يعلمان صحتها وهي أن المرأة الماثلة أمام كاتب التصديقات هي بنفسها سيده محمد يوسف الشوبجي ونتج من هذه الشهادة اعتقاد الموظف لصحة شخصية المتعاقدين وصحة الواقعة المزورة فأثبتها في الدفتر والعقد" ولما كان القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق إلا إذا قصد الجنائي تغيير الحقيقة في محرر بإثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وذلك مقتضاه أن يكون عالما بحقيقة الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها في المحرر ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس إدانة الطاعن على مجرد تقدمه للشهادة على شخصية امرأة وهو لا يعلم بحقيقة هذه الشخصية يكون قاصرا ومبنيا على خطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أن نقض الحكم بالنسبة إلى هذا الطاعن يستلزم نقضه بالنسبة إلى الطاعن الثاني لوحدة الواقعة ، ومن ثم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم بالنسبة إلى الطاعنين الثاني والثالث .

(٢٩٨)

القضية رقم ١٦٢ سنة ٢٢ التمهنية :

فاعل . اتفاق متهمين على القتل . اطلاق كل منهما النار على المجنى عليه . حدوث الوفاة من الأعيرة التي أطلقها أحدهما . كلاهما فاعل .

ما دام الطاعن وزميله قد اتفقا على ارتكاب جريمة القتل وساهم كلاهما فيها بإطلاق النار على المجنى عليه فإن ادانة الطاعن باعتباره فاعلا في جريمة القتل تكون صحيحة حتى ولو كانت وفاة المجنى عليه لم تحدث من الأعيرة النارية التي أطلقها هو بل حدثت من العيارات التي أطلقها زميله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — عبد العظيم جاد أبو النور (الطاعن)
٢ — ابراهيم أحمد أبو النور بأنهما بأراضي بلدة سمسطا مديرية بني سويف :
قتلا عبد الغنى فرجاني عمدا بأن أطلقا عليه أعيرة نارية قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سألقي الذكر وفي الطريق العمومي الموصل بين بلدتي سمسطا مروان والشيخ عابد : سرقا البندقية المبينة القيمة والوصف بالمحضر لمحمد خليفه مروان وذلك حالة كونهما يحملان سلاحين ناريتين ظاهرين (مسدس وبندقية) الأمر المنطبق على المادة ١/٣١٥ عقوبات . وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بني سويف قضت عملا بمادة الاتهام بالنسبة للأول مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات والمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات للثاني أولا : بمعاينة عبد العظيم

جاء أبو النور بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة . وثانيا : براءة ابراهيم
أحمد أبو النور مما أسند اليه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
التمقض ... الخ .

الحكمة

.. وحيث إن الطاعن يقول في طعنه ان الحكم المطعون فيه دانه بجرمة القتل
العمد المقترن بجناية سرفة وحمله مسئولية العيار الذي نشأت عنه الوفاة مع أن
الثابت أنه هو وآخر حكم ببراءته أسندت اليهما نفس التهمة وقد أصيب المجنى
عليه بأربعة أعيرة ولم يعرف على وجه التحديد مطلق العيار الذي سبب الوفاة .
ولما كانت الواقعة خلوا من ظرف سبق الاصرار فان الحكم يكون قد أخطأ
حين دانه على الصورة . الفة الذكر ما دام لم يثبت أنه هو بالذات الذي أطلق
العيار القاتل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال ” إنها تتحصل في أن
المتهم الأول عبد العظيم جاد أبو النور رأى بعد عصر يوم ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٠
المجنى عليه عبد الغنى فرجاني بناحية سمسطا مروان ومعه بندقية فوسوس له شيطانه
أن يسرقها منه وانتظره دو وآخر لم يعرف مساهمين في طريق عودته لما كينة عمدة
سمسطا مروان التي يتولى حراستها لأخذ البندقية منه ثم صاحفه ليدخل الطعمانية
إلى قلبه ثم أمسك بالبندقية ليأخذها منه ولما تشبث بها المجنى عليه ضربه المتهم
عبد العظيم جاد أبو النور بمسدسه الذي كان يتساح به أصابه في وجهه ثم أطلق
عليه عيارا ناريا آخر أصابه في جسمه كما أطلق على المجنى عليه أيضا زميل للاثم
مبارك آخر فسقط المجنى عليه على الأرض وأخذ عبد العظيم جاد أبو النور
البندقية وولى هو وزميله هاربن إلى منزل عمدة سمسطا السلطاني ليثبتا وجودهما
تقيه ” . ثم قال ” وحيث إنه عن القصد الجنائي ونية القتل فانها ثابتة من ذهاب
المتهم وزميل له مسلحين بأسلحة قاتلة إلى مكان الحادث ومن استعمال المتهم لآلة
نارية لا تستعمل لغير القتل ” مسدس ” ومن تعدد الطلقات التي وجهها المتهم

الى المجنى عليه بقصد الاجهاز عليه ومن المواضع القاتلة التي وجهت بها الطلقات .
ويبين من الحكم على ما تقدم بيانه أن إدانة الطاعن مؤسسة على أنه وزميله
اتفقا على ارتكاب الجريمة وساهم كلاهما فيها باطلاق النار على المجنى عليه ولذا
فان إدانة الطاعن باعتباره فاعلا في جريمة القتل تكون صحيحة حتى ولو كانت
وفاة المجنى عليه لم تحدث من الأعبرة النارية التي أطلقها هو بل حدثت من العيارات
التي أطلقها زميله .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(٢٩٩)

القضية رقم ١٧٣ سنة ٢٢ القضائية :

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة . تحقق هذه الجريمة ولو تعينت الجريمة التي كان الدخول
الى المنزل بقصد ارتكابها . تبين أن دخول المنزل كان لا ارتكاب جريمة زنا . لا حاجة لشكوى
الزوج كي ترفع الدعوى .

إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات تحقق
ولو تعينت الجريمة التي كان الدخول الى المنزل بقصد ارتكابها ، وإذا تبين أن
دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع ، فلا حاجة لشكوى الزوج
كي ترفع الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد ، وهو شكوى الزوج
إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ١٧ من يناير سنة ١٩٤٩ بدائرة مركز
أجا . دخل ليلابيتا مسكونا مملوكا ل ... وآخرين بقصد ارتكاب جريمة فيه .
وطلبت عقابه بالمادتين ٣٧٠ و ١/٣٧٢ من قانون العقوبات . وقد ادعى

المجنى عليه بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم كما ادعت أيضا زكيه منصور بحق مدنى قدره ١٦ جنيه قبل المتهم على سبيل التعويض . ومحكمة أجا الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٠ عملا بالمادة ٢٥٦ من قانون تحقيق الجنايات بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وبالإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى السعيد أحمد القهوجى قرش صاغ على سبيل التعويض المدنى المؤقت وبالإلزامه أيضا بأن يدفع للدعية بالحق المدنى زكيه منصور مبلغ ١٦ جنيه على سبيل التعويض . فاستأنف المتهم ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٠ بتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... ألخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن قد تحسّد قصد من دخول المنزل الذى دانه الحكم بدخوله ليلا بقصد ارتكاب جريمة فيه ، وظهر أنه دخل لارتكاب جريمة الزنا مع الزوجة . ولما كان الزوج لم يطلب محاكمة زوجته عن هذه الجريمة فإن الشريك ، وهو الطاعن ، يستفيد من ذلك حتما ، فلا تضح محاكمته ، لاعتن الزنا ، ولا عن دخول البيت .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات تتحقق ولو تعيّن الجريمة التى كان الدخول الى المنزل بقصد ارتكابها ، وأنه إذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع . فلا حاجة لشكوى الزوج كى ترفع الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد ، وهو شكوى الزوج ، إلا فى حالة تمام جريمة الزنا لما كان ذلك ، فإن الحكم حين دان الطاعن لا يكون قد خالف القانون ، ويكون الطعن على غير أساس فى موضوعه ، تعيّن رفضه .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسن بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك واسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٠٠)

القضية رقم ١٩٤ سنة ٢٢ القضائية :

عود للتشرد . سبق الحكم على المتهم بالحبس سنة أشهر والوضع تحت مراقبة البوليس مدة سنة
لتشرد . وجوده متشردا قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة . وجوب تطبيق
الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

إن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه
” يعاقب على التشرد بالوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر
ولا تزيد على خمس سنوات . وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت
مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات “ ، وإذن فمتى
كان الثابت بصحيفة سوابق المتهم التي كانت تحت نظر المحكمة الاستئنافية
المطروحة أمامها الدعوى بناء على الاستئناف المرفوع من النياية أن المتهم سبق
الحكم عليه بالحبس مدة ستة شهور والوضع تحت مراقبة البوليس مدة سنة لتشرد ،
وكان المتهم قد وجد متشردا قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه
العقوبة ، فإنه يعتبر عائدا في حكم المادة ٤٩ فقرة ثانية من قانون العقوبات
مما يستوجب عقابه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم
بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠
بدائرة قسم الأزبكية : وجد متشردا بأن لم يتخذ لنفسه وسيلة مشروعة للعيش
ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة . وطالبت عقابه بمواد القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥

ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ عملا بمواد الاتهام بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور في المكان الذي يعينه وزير الداخلية تبدأ من وقت إمكان التنفيذ عليه مع النفاذ بلامصاريف جنائية . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنفت النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيابيا بتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف . فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعنتم النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن حاصل الطعن هو أن النيابة استأنفت الحكم الابتدائي القاضي بوضع المطعون ضده تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور لوجوده في يوم ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ في حالة تشرد . وذلك لعدم ورود صحيفة سوابقه . وقد وردت ووجد ثابتا بها أنه سبق الحكم عليه في ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٨ بحضوره بحبس مدة ستة شهور ووضعه تحت مراقبة البوليس مدة سنة لتشرد . وأن ذلك يجعله عائدا في حكم الفقرة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، ويجب معاقبته بالحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين . إلا أن المحكمة الاستئنافية — وقد كانت صحيفة السوابق تحت نظرها ، قضت بتأييد الحكم المستأنف ومن ثم تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

وحيث إنه يبين من مراجعة ملف الدعوى الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقا للطعن أن النيابة رفعت الدعوى على المتهم "المطعون ضده" بأنه في يوم ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وجد متشردا بأن لم يتخذ لنفسه وسيلة مشروعة للعيش ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة . وطلبت عقابه بمقتضى المواد ١/٢ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وقد حكمت محكمة أول درجة في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ غيابيا بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس مدة ستة شهور تبدأ من وقت إمكان التنفيذ عليه في المكان الذي يعينه وزير الداخلية

مع النفاذ . فاستأنفت النيابة هذا الحكم في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لعدم ورود صحيفة السوابق ، وعارض المتهم فيه ، وحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . وقد وردت صحيفة السوابق قبل نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية وجاء بها أنه سبق الحكم على المتهم في ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٨ حضوريا بحبس ستة شهور ووضعه تحت مراقبة البوليس مدة سنة لتشرد . وقد حكمت المحكمة الاستئنافية في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥١ غيابيا بتأييد الحكم المستأنف ، وعارض المتهم في هذا الحكم الأخير وقضى في ١٢ من يونيو سنة ١٩٥١ باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

وحيث إنه لما كانت المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه "يعاقب على التشرد بالوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات . وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات" وكان الثابت بصحيفة السوابق التي كانت تحت نظر المحكمة الاستئنافية المطروحة أمامها الدعوى بناء على الاستئناف المرفوع من النيابة . أن المتهم سبق الحكم عليه بالحبس مدة ستة شهور والوضع تحت مراقبة البوليس مدة سنة لتشرد . أي أنه قد وجد متشردا قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة لما كان ذلك فانه يعتبر عائدا في حكم المادة ٤٩ فقرة ثانية عقوبات مما يستوجب عقابه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ويكون الحكم المطعون فيه اذن قد أخطأ حين قضى بتأييد الحكم المستأنف القاضى بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس مدة ستة شهور تطبيقا للفقرة الأولى من هذه المادة . ويتعين لذلك نقض هذا الحكم وتطبيق القانون على وجهه الصحيح على الواقعة كما هي ثابتة به .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسني بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك وباسيل موسى بك ومصطفى حسن بك
المستشارين .

(٣٠١)

القضية رقم ٢٢٤ سنة ٢٢ القضية :

نقض . أسباب الطعن . ورودها على الحكم الابتدائي . رفض الطعن .

إذا كان الطعن منصبا على الحكم الاستئنافي القاضي باعتبار المعارضة كأنها
لم تكن ، وكان الطاعن لم يوجه إلى هذا الحكم شيئا بل كانت أسباب الطعن
كلها واردة على الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة ، فإن الطعن يكون على غير أساس
متعينا رفضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ بدائرة إيتاي
البارود : لم يورد القمح المطلوب منه للحكومة عن سنة ١٩٥٠ . وطلبت عقابه
بمواد القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة إيتاي البارود
قضت غيابيا بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥١ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم
سنة شهر مع الشغل . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ٢ من مايو سنة ١٩٥١
باعتبارها كأنها لم تكن . فاستأنف . ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت غيابيا
بتاريخ ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد . فعارض وقضى
في معارضته بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ باعتبارها كأن لم تكن . فطعن في هذا
الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بوصف أنه في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ لم يورد القمح المطلوب منه للحكومة عن سنة ١٩٥٠ قد أخطأ في تطبيق القانون لأن الواقعة المسندة إليه أصبحت غير معاقب عليها بصدور قرار وزير التكوين رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥١ بمد أجل توريد القمح إلى ٣١ من يناير سنة ١٩٥١ ، كما أن الحكم جاء قاصرا إذ لم يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا ولم يشر إلى نص القانون الذي حكم بموجبه .

وحيث إن النيابة رفعت لدعوى على الطاعن ، فقضت محكمة أول درجة غيابيا بإدانته ، فعارض المتهم فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه فقضت المحكمة بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد ، فعارض في هذا الحكم ولم يحضر فقضت المحكمة باعتبار معارضته كأن لم تكن . ولما كان الطعن منصبا على الحكم الاستئنافي القاضي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، وكان الطاعن لم يوجه إلى هذا الحكم شيئا ، بل كانت أسباب الطعن كلها واردة على الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة ، لما كان ذلك . فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

(٣٠٢)

القضية رقم ٢٤٦ سنة ٢٢ القضائية :

اثبات . الأدلة في المواد الخنائية متساندة . فناد أحدها . استناد الحكم إلى أدلة أخرى وليس من المستطاع معرفة مبلغ الأثر الذي كان للدليل الفاسد في انراى الذى اتهم اليه المحكمة .
تقضى الحكم .

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد استندت فيما استندت اليه في إدانة الطاعن إلى الدليل المستمد من التجربة التي أجراها المحقق وأسفرت عن انطلاق الجاوسة المسروقة التي اتهم باخفائها إلى منزل المجنى عليه ، ثم دفع الطاعن أمام المحكمة

الاستثنائية بعدم صحة هذا الدليل لأن الجاموسة كانت قد سلمت إلى المجنى عليه بأمر المحقق وظلت بمنزله خمسة أيام قبل إجراء التجربة مما يجعل الاستدلال بهذه التجربة غير منتج ، ومع ذلك قضت هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تعرض لهذا الدفاع وترد عليه ، مع ما له من أثر في قيمة الاستدلال بتلك التجربة فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه . ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم قد استند إلى أدلة أخرى لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة ولا يستطيع الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لدليل التجربة في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في شهر يناير سنة ١٩٤٧ بدائرة مركز فاقوس : سرق الجاموسة المبينة بالمحضر لاسماعيل عبد العال بكرش ومحمد احمد . وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ومحكمة فاقوس قضت بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٠ عملاً بالمادة ٣٢٢ من قانون العقوبات (على اعتبار أنه أخفى الجاموسة الموضحة بالمحضر والمملوكة لمحمد احمد محمود واسماعيل عبد العال بكرش مع علمه بسرقتها) : بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ألف قرش اوقف التنفيذ وأعفته من المصاريف الجنائية . فاستأنف كل من المحكوم عليه والنيابة هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بتاريخ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

... حيث ان محصل الوجه الثاني من وجهي الطعن انه لما كانت محكمة أول درجة قد استندت فيما استندت اليه في إدانة الطاعن إلى الدليل المستمد من التجربة التي أجراها المحقق وأسفرت عن انطلاق الجاموسة بالقرب من العزبة إلى منزل المجنى عليه . فقد دفع الطاعن أمام المحكمة الاستثنائية بعدم صحة

الدليل المشار اليه لأن الجاموسة كانت قد سلمت إلى المجنى عليه بأمر محقق البوليس — بدون إذن النيابة وظلت بمنزله خمسة أيام من قبل إجراء التجربة مما يجعل الاستدلال بها على الطاعن غير منتج. إلا أنه على الرغم من هذا الدفاع فقد قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ولم ترد على هذا الدفاع .

وحيث إن الحكم الابتدائي ، إذ دان الطاعن باخفاء الجاموسة المسروقة مع علمه بذلك ، قد استند فيما استند اليه إلى " التجربة التي أجراها المحقق حيث أطلق الجاموسة بالقرب من عزبة الدكتور عزيز بطرس فانطلقت في طريقها إلى العزبة ودخلت من بابها العمومي واتجهت رأسا إلى منزل اسماعيل عبد العال بكرش أحد المجنى عليهما بعد أن مرت على عدة منازل للزارعين الآخرين " . فلما استأنف الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بجلسة ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بأن الجاموسة سلمت بأمر محقق البوليس وأن التجربة التي عملت لم تكن صحيحة لأن الجاموسة مكثت في منزل المجنى عليه أربعة أيام وأنه من البديهي أن تذهب إلى هذا المنزل عند إجراء التجربة . فقضت المحكمة في نفس الجلسة بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، دون أن تعرض لهذا الدفاع وترد عليه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم المستأنف الذي استند ضمن ما أسند اليه في إدانة الطاعن إلى التجربة المشار اليها ، وكان الدفاع المشار اليه من شأنه التأثير في قيمة الاستدلال بتلك التجربة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور متعيينا نقضه وذلك من غير حاجة للبحث في الوجه الأول . ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم قد استند إلى أدلة أخرى . لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة ولا يستطيع من هذا الحكم الوقوف على مبالغ الأثر الذي كان لدليل التجربة في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة .

(٣٠٣)

القضية رقم ٢٤٧ سنة ٢٢ القضية :

اشترك بطريق المساعدة . لا يشترط فيه أن يكون ثمة اتفاق سابق بين الفاعل والشريك .

لا يشترط لتحقيق الاشتراك بطريق المساعدة المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من قانون العقوبات أن يكون هناك اتفاق سابق بين الفاعل والشريك على ارتكاب الجريمة بل يكفي أن يكون الشريك عالماً بارتكاب الفاعل الجريمة وأن يساعده في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم الاثنين ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ الموافق ١٥ صفر سنة ١٣٦٩ بناحية نيده مركز أنحيم مديرية جرجا : قتل محمود فاضل غفير عمدا ومع سبق الإصرار بأن انتويا النار من عائلته لقتيلهما وصمما على ذلك وتسليحا بسلاح من شأنه القتل "بنادق" وما أن رأياه حتى أطلقا الأعيرة النارية عليه قاصدين قتله فأصيب بإحدى الأعيرة التي أطلقها أولهما بالإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمسنتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات سرهاج قضت بتاريخ ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥١ عملا بالمادة ١/٢٣٤ للأول والمواد ٣/٤٠ و ٤١ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات (وذلك على اعتبار أن الأول قتل عمدا ... والثاني اشترك معه وساعده ...) بمعاقة كل من خلف محمد قريشي و محمد عبد اللاه عبد الله العريان بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في القول بأن التهمة كانت موجهة إلى الطاعنين بالقتل العمد مع سبق الإصرار ، ولكن المحكمة في الحكم المطعون فيه استبعدت ركن سبق الإصرار ، واعتبرت الطاعن الثاني شريكا بالمساعدة لا فاعلا أصليا ودانته في الدعوى على هذا الأساس . ولما كان الدور الذي أسنده الحكم إلى هذا الطاعن لا يترتب عليه اعتباره شريكا مع الأول بل مفاده أنه كان يعمل لحسابه الخاص ويحاول أن يصل بسلاحه وجهوده إلى اغتيال حياة المجنى عليه لا لمجرد مساعدة الطاعن الأول في جريمة القتل وتمكينه من ارتكابها ، وكان أى اتفاق أو تفاهم بين الطاعنين على ارتكاب الجريمة أو التعاون فيها بعد نفي المحكمة سبق الإصرار منعدا ، بل ولم يقيم الدليل على علم الشريك بالجريمة التي قصد الفاعل ارتكابها ، فإن وصف الأفعال التي أسندها الحكم إلى الطاعن الثاني لا يعدو أن يكون شروعا في القتل العمد ، مما يتعذر معه قانونا توقيع العقوبة التي حكم بها عليه ، ويستوجب إعادة النظر من جديد في تقدير العقوبة ، ومما يلزم عنه أيضا أن يستظهر الحكم نية القتل لدى هذا الطاعن وهو ما لم يفعله ، ثم إن المحكمة إذ نهت الدفاع إلى تهمة الاشتراك بالنسبة للطاعن الثاني ، فقد دافع محاميه بأنه متى انتفى سبق الإصرار وانعدام الاتفاق على الجريمة فإن هذا الطاعن لا يعتبر شريكا ، وأنه متى كان مطلق العيار الذي أحدث القتل لم يعرف على وجه قاطع ، فقد تعينت براءة الطاعنين كليهما ، أو تعين على الأكثر اعتبارهما شارعين في القتل ولكن المحكمة لم تعن بالرد على هذا الدفاع . وكذلك فإن الحكم إذ أورد ، و أدى الصفة التشريحية ، وكان مما جاء فيه أن الجاني — عند إطلاقه النار على المجنى عليه — كان في مواجهته وفي مستواه وأن المسافة بينهما كانت بضعة أمتار ، وكان الثابت بحضور الجلسة وفي تحقيق النيابة أن شاهدة الرؤية خديجة سلطان قد قالت إن هذه المسافة كانت مترين ، فإن ما قالته الشاهدة من ذلك لا يكون متفقاً وما جاء عنه بتقرير الصفة التشريحية . ويقول الطاعنان إن الدفاع عنهما قد أشار إلى هذا التضارب في مرافعته تأييدا لوجهة نظره في كذب الشهود ، إلا أن الحكم المطعون فيه خلا من أى رد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة التي استخلص منها ثبوتها وإذ تعرض لوصف الأفعال التي دان الطاعن الأول بها قال : ”إن الثابت من أقوال خديجه سلطان علي ومحمد عثمان اسماعيل أن المتهم خلف محمد قريشي هو الذي أطلق العيار على المجنى عليه محمود فاضل غفير فسقط على الأرض عقب العيار مباشرة وأن المتهم محمد عبد اللاه عبد الله أطلق عليه عياره بعد سقوطه ، والناظر من تقرير الصفة التشريحية أنه ليس بالمجنى عليه غير عيار واحد أصابه في بطنه وقضى عليه ، وأن الجاني وقت إطلاق العيار كان في مواجهة القتل وفي مستواه ، وطبقا لأقوال الشاهدين خديجه سلطان علي ومحمد عثمان اسماعيل يكون خلف محمد قريشي هو الفاعل الأصلي في جريمة قتل المجنى عليه لأن ذلك يتفق مع موقفه وقت إطلاق العيار وسقوط المجنى عليه على الأرض عقب العيار مباشرة“ . وقال فيما يتصل بالطاعن الثاني : ”إن النيابة أسندت إليه أنه فاعل أصلي في جريمة القتل ولكن تبين مما سبق أن الفاعل الأصلي هو خلف محمد قريشي كما أن جريمة القتل قد تجردت عن ظرف سبق الإصرار ، ولهذا يكون الوصف الصحيح لتهمة محمد عبد اللاه هو الاشتراك مع خلف محمد قريشي في قتل المجنى عليه بطريق المساعدة ، وأن تهمة الاشتراك ثابتة ضده مما أجمع عليه شهود الإثبات خديجه سلطان علي واحمد علي عبد النعيم وبركات احمد شيخون ومحمد عثمان اسماعيل على التفصيل السابق ، في سرد شهادتهم ومحصلها أن المتهم محمد عبد اللاه كان يرافق خلف محمد قريشي في جميع أدوار الجريمة ، فقد تبعه عند ما ترجل خلف محمد قريشي عن حمزته واتجه نحو المجنى عليه لأنه يعلم بالعداء المستحكم بينه وبينه وكان المتهم يحمل بندقية يطلق منها الأعيرة وجرى مع خلف يساعده ويشد أزره في مطاردة المجنى عليه ، واستمر مع المتهم الأول حتى أيقن أنه ظفر بالمجنى عليه الذي سقط على الأرض وهو في كل ذلك مدفوع بأخذ الثار من المجنى عليه محمود فاضل انتقاما لأبيه وأخيه الذي اتهم في قتلهم ابن المجنى عليه“ . ويبين مما ذكره الحكم على الصورة السالفة أن المحكمة إذ انتهت إلى اعتبار الطاعن الثاني شريكا بالمساعدة مع الطاعن الأول قد استندت في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها واستخلصت منها أنه بما فعل إنما كان يساعد الفاعل (الطاعن الأول) في إتمام ارتكاب الجريمة

التي رآه يقارن فيها وأيس فيما قاله الحكم من أن هذا الطاعن كان مدفوعا بدافع شخصي للانتقام من المجنى عليه ما يتعارض مع اشتراكه في جريمة الطاعن الأول، وإن جاز أن يكون دافعا لمساهمة في الجريمة كفاعل لا شريك وهو ما لا محل لإثارته مادام الحكم لم يؤسس إدانة الطاعن عليه، لما كان ما تقدم وكان لا يشترط لتحقيق الاشتراك بطريق المساعدة المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من قانون العقوبات أن يكون هناك اتفاق سابق بين الفاعل والشريك على ارتكاب الجريمة بل يكفي أن يكون الشريك عالما بارتكاب الفاعل للجريمة وأن يساعد في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتعمدة لارتكابها، وكان ما أخذه الحكم من الأدلة على ثبوت الواقعة على الطاعنين لا تناقض فيه، كما كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ من عناصر الإثبات المقدمة إليها في الدعوى بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه، وكان فيما أورده الحكم من أسباب الرد الضمني الكافي على التشير إليه الطاعنان من وجوه الدفاع الموضوعي فإن الطعن لا يكون له محل. وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن بكافة أوجهه على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا.

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسني بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدي بك وحافظ مابق بك المستشارين :

(٣٠٤)

القضية رقم ٢٥٠ سنة ٢٢ القضائية :

إثبات . اعتماد المحكمة فيما اعتمدت عليه على أقوال شاهد في التحقيق دون أن تسمعه في الجلسة . صحيح ليس ما يمنع المحكمة من أن تعتمد على أقوال شاهد في التحقيق وإن لم تسمعه بنفسها في الجلسة ، فإن للمحكمة أن تكون عقيدتها في الدعوى مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر مادام أن لها أصلا في التحقيقات التي أجريت فيها وكانت معروضة على بساط البحث في الجلسة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بزماء ناحية نجع سبع من أعمال مركز
ومديرية أسيوط : قتل عبد الرحمن محمد فراج عمدا مع سبق الاصرار والترصد
وذلك بأن انتوى قتله وصمم عليه وتربص له في طريق عودته من زراعة والده
ولما أن ظفربه ضربه بعصا في رأسه بضع ضربات قاصدا من ذلك قتله فأحدث
به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي تسببت عنها وفاته . وطابت
من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢
من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا
بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون
العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض . ألغ

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه قصوره عن بيان عناصر الدعوى
بعدم إشارته إلى وقت التبليغ عن الحادث ، واضطرابه في تحديد وقت حصوله
مع أن الثابت أن الحادث أبلغ في منتصف الساعة السابعة ، وأن المسافة بين
مكانه وبين البلدة لا تزيد على كيلومترين يقطعهما المبلغ على دابته في أقل من
ربع ساعة ، ولذا فإن الحادث يكون قد وقع حتما في الظلام وفي وقت لا تسهل
فيه الرؤية . ثم إن المحكمة قد سافت تأييدا لشاهد الرؤية ، فيما رواه من مطاردته
للطاعن أثر مقارفته للحادث ، شهادة حسين أحمد جوده ، وعبد المحسن أحمد جوده
مع أن هذين الشاهدين لم يشهدا بأكثر من رؤيتهما لهذا الشاهد مقبلا يجرى وأنه
أخبرهما بأن الطاعن ضرب المجنى عليه ، وقد أخطأ الحكم فضلا عن ذلك في اعتماده
على شهادة هذين الشاهدين دون أن تسمعهما المحكمة ، وتهمي للدفاع فرصة
مناقشتهم . وينعى الطاعن على الحكم أخيرا أنه لم يفرد لنية القتل بيانا مستقلا
عن الوقائع ، وكافيا في ذاته لإبراز هذه النية بذكر الآلة المستعملة وتحديد
موضع الإصابة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى ، وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، واستند في ذلك إلى ما قرره فراج عبد ربه شاهد الرؤية من أنه عاد من الحقل مع المجنى عليه في منتصف الساعة الرابعة مساءً وأمتطى كل منهما حماته ، وكان المجنى عليه يتقدم الشاهد قليلاً ، ورأى الشاهد المتهم جالساً بجوار الطريق ، فلما مر به المجنى عليه هم من مكانه وأهوى بعصاه على رأسه من الخلف فسقط على الأرض ، واستمر المتهم في اعتدائه عليه وأعمل عصاه في رأسه فأصابه ثلاث ضربات أو أربعاً ، فأسرع الشاهد نحوهما فولى المتهم هارباً ، والشاهد في أثره ، حتى دخل المتهم إلى دار عمه ، وحال عمه دون لحاق الشاهد به فيها ... ثم قال الحكم إن واقعة مطاردة الشاهد للمتهم أثناء هربه قد تأيدت بأقوال حسين أحمد جوده وأخيه عبد المحسن في تحقيق النيابة رغم انكارهما مشاهدته وهو يتبعه إذ قرر أولهما أنه كان يروى أرضه وشاهد فراج عبد ربه وقت الغروب مقبلاً يجرى على الجسر الذي وقع به الحادث وعلم منه أن المتهم ضرب المجنى عليه ، وقرر عبد المحسن أنه ذهب إلى منزله عند الغروب فوجد الشاهد وعلم منه أن المتهم اعتدى على المجنى عليه بالضرب وأنه محتجب بمنزله ...

وقال الحكم عن نية القتل أنها متوفرة من الضرب المتكرر في موضع قتال من الجسم وبآلة (عصا غليظة) من شأنها أن تحدث الموت لمثل الطفل المجنى عليه ، ومتى كان الأمر كذلك ، فإن ما يثيره الطاعن على الوجه الوارد بطعنه في هذا الخصوص لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول تقدير الأدلة في الدعوى مما لا تصح إثارته أمام هذه المحكمة . أما ما استخلصه الحكم من أن واقعة مطاردة الشاهد للمتهم قد تأيدت بشهاد حسين وعبد المحسن أحمد جوده . فإن ما أورده الحكم من أقوال هذين الشاهدين في تحقيق النيابة ، من شأنه أن يؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، هذا وليس ثم ما يمنع المحكمة من أن تعتمد على أقوال شاهد في التحقيق وإن لم تسمعه بنفسها في الجلسة ، فإن للحكمة أن تكون عقيدتها في الدعوى مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر مادام أن لها أصلاً في التحقيقات

التي أجريت فيها وكانت معروضة على بساط البحث في الجلسة . وأما عن نية القتل ، فإن ما أورده الحكم بشأنها كاف في بيان توفرها ، وقد أشار إلى الآلة المستعملة فقال إنها عصا غليظة ، كما أشار إلى موضع الإصابة عند بيان الواقعة فقال إن المتهم أهوى بعصاه على رأس المجنى عليه من الخلف واستمر في اعتدائه وأعمل عصاه في رأسه فأصابه ثلاث ضربات أو أربعا . ومن ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيذا رفضه .

جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسني بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك وباسيلي موسى بك ومطفي حسن بك المستشارين .

(٣٠٥)

القضية رقم ٢٥٧ سنة ٢٢ القضائية :

اتلاف . اتلاف نبات أرزوع غير محصود . وقرع هذه الجريمة ليلا من ثلاثة أشخاص على الأقل . جنائية في حكم المادة ٣٦٨ من قانون العقوبات .

إن المادة ٣٦٨ من قانون العقوبات تعتبر جريمة اتلاف النبات أو الزرع غير المحصود جنائية إذا وقعت ليلا من ثلاثة أشخاص على الأقل . فإذا كانت واقعة الدعوى أن الطاعن مع آخرين عديدين قد اتلفوا ليلا زراعة قطن المجنى عليه بأن اقتلعوا شجيراتة باليد وبآلة حادة فادانته المحكمة بهذه الجنائية تطابقا لهذا النص فإنها لا تكون قد أخطأت .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — عبد النبي السيد فراج (الطاعن) ٢ —
طلخان مصرى ابراهيم ٣ — احمد شريف عوض بأنهم فى ليلة ٢٤ من مايو
سنة ١٩٤٧ الموافق ٤ من رجب سنة ١٣٦٩ بناحية كفر بهاس مركز قويسنا .
أولا . الأول والثانى . مع آخرين مجهولين أتلفوا زراعة فدانين من القطن خير
محصودة لعللى احمد عوض بأن اقتلعوا بعض شجيراتهما باليد وقطعوا البعض الآخر
بآلة حادة . وثانيا . الثالث . شرع عمدا فى قتل عبد النبي السيد فراج المتهم
الأول بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات
الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثرا الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه
وهو اسعاف المجنى عليه بالعلاج وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم الى محكمة
الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١/٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ١/٢٣٤ من قانون
العقوبات . فقرر بذلك . وقد ادعى على احمد عوض بحق مدنى قدره ١٥٠ جنيه
على سبيل التعويض قبل المتهمين الأول والثانى . ومحكمة جنايات شبين الكوم
قضت بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ عملا بالمادتين ١/٣٦٧ ، ٣٦٨ من قانون
العقوبات للأول والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية للثانى والثالث
بمعاينة عبد النبي السيد فراج بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين والزامه بأن يدفع
للدعى بالحق المدنى مبلغ مائة وخمسين جنيها وبراءة كل من طلخان مصرى ابراهيم
واحمد الشريف عوض . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا ذلك أنه لم يبين
عدد الجناة الذين أسند الى الطاعن القيام معهم باتلاف زراعة القطن مع أن
أركان الجنائية لا تتحقق الا اذا زاد الجانور على ثلاثة أشخاص كما أنه لم يقيم الأدلة
المنتجة على ثبوت الواقعة وقد استند فى ادانة الطاعن الى وجود جروح نارية
بمناقبه مع أن هذا لا يؤدى بذاته الى ادانته لأن الجروح قد تكون ناشئة عن

اصابته من عيار نارى فى ظروف أخرى . ويضيف الطاعن أنه طلب الى المحكمة حضور الطبيب الشرعى لناقشته فى موقف مطلق العيار النارى منه وهل يمكن لمن يصاب بهذا العيار أن يجرى بهد اصابته ، ولكن المحكمة لم تحقق هذين الأمرين فأخلت بحقه فى الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة التى دان بها الطاعن فقال " أنه مع آخرين عديدين قد أتلفوا ليلا زراعة القطن بأن اقتلعوا شجيراتة باليد وبآلة حادة " ثم أورد أدلة سائغة على ثبوت هذه الواقعة لما كان ذلك وكانت المادة ٣٦٨ من قانون العقوبات تعتبر جريمة اتلاف النبات أو الزرع غير المحصود جنائية اذا وقعت ليلا من ثلاثة أشخاص على الأقل فان المحكمة حين دانتة بالحناية بالتطبيق لهذا النص لا تكون قد أخطأت فى شيء ، أما ماثيره الطاعن بشأن دلالة الجرح النارية التى وجدت به وأنها لا تؤدى الى ادانتة لاحتمال أن تكون ناشئة عن اصابته فى ظروف أخرى فلا يخرج عن المجادلة فى تقدير الأدولة فى الدعوى ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا تقبل اثارته أمام محكمة النقض — كما أنه لا أساس لما يقوله عن الاخلال بحقه فى الدفاع إذ أن المحكمة قد استدعت الطبيب الشرعى وناقشته كما ناقشه المدافع عنه بما رأى سؤاله عنه .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس . متعيينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

(٣٠٦)

القضية رقم ١٦٧ سنة ٢٢ القضائية :

١ — وصف التهمة . تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة دون استناد الى وقائع غير
التي رفعت بها الدعوى . استئناف المتهم والنيابة . قضاء المحكمة الاستئنافية بادانة المتهم
في التهمة التي كانت الدعوى مرفوعة بها أصلا . لا خطأ في القانون .

ب — حكم . تسببيه . شهود النفي . تبرير اطراح شهاداتهم . غير لازم .

١ — إذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن بأنه بوصفه صاحب مصنع تصريف
في الزيت المخصص للمصنع لانتاج السمن في غير الفرض المخصص له ، فادانته
محكمة الدرجة الأولى بجريمة عدم انتظام القيد بسجل المصنع ، فاستأنف
واستأنفت النيابة ، فقضت المحكمة الاستئنافية بالغاء الحكم المستأنف وادانة
الطاعن على أساس الجريمة التي كانت مرفوعة بها الدعوى أصلا ، فانها لا تكون
قد أخطأت ما دام الحكم الابتدائي حين عدل وصف التهمة لم يستند إلى وقائع
غير التي رفعت بها الدعوى .

٢ — ليست المحكمة ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بما قوره شهود
نفي المتهم ، بل إن تعويلها على شهادة شهود الاثبات معناه أنها اطرحت شهادة
شهود النفي فلم ترفيها ما يصح الركون اليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة قسم عابدين بوصفه صاحب المصنع المبين بالمحضّر تصرف في الزيت المخصص للمصنع لإنتاج "السمن" في غير الغرض المخصص له . وطلبت عقابه بالمواد ١٢ و ٢/٥٤ من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة القاهرة المستعجلة قضت في ١١ من يونيه سنة ١٩٥١ بتغريم المتهم مائة جنيه وذلك عملاً بالمادتين ٢/٤ و ١/٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ وذلك على اعتبار أن التهمة الموجهة إلى المتهم هي عدم انتظام الفيد بسجل مصنعه . فاستأنف ، كما استأنفت النيابة ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والاشهار على واجهة المحل لمدة ستة شهور على نفقته وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس وذلك عملاً بالمواد التي طلبت النيابة محاكمته بها لأن التهمة الثابتة قبله هي التصرف في الزيت المخصص لمصنعه . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في قضائه بإلغاء الحكم المستأنف وإدانة الطاعن عن الجريمة التي رفعت بها الدعوى أصلاً مع أن محكمة أول درجة كانت قد غيرت وصف التهمة ، وقضت بإدانته عن واقعة أخرى لم ترفع بها الدعوى ، مما كان مقتضاه إذا كانت هي قد رأت إدانته عن الجريمة المرفوع بها الدعوى أصلاً أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لنظرها على الأساس الذي أرتأته ، وذلك كي لا يحرم الطاعن من إحدى درجتي التقاضي .

وحيث إن الدعوى رفعت على الطاعن "بأنه بوصفه صاحب المصنع المبين بالمحضّر تصرف في الزيت المخصص للمصنع لإنتاج السمن في غير الغرض المخصص

له " لكن محكمة أول درجة دانته بجريمة " عدم انتظام القيد بسجل المصنع " .
فاستأنف الطاعن ، واستأنفت النيابة ، فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم
المستأنف وإدانة الطاعن على أساس الجريمة التي كانت مرفوعة بها الدعوى
أصلا - لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي حين عدل وصف التهمة لم يستند
إلى وقائع غير التي رفعت بها الدعوى ، وكان القانون قد خول المحكمة في هذه
الحالة أن تعدل الوصف ، فإن المحكمة الاستئنافية حين دانت الطاعن على أساس
الوصف المرفوع به الدعوى أصلا لا تكون قد أخطأت في شيء .

وحيث إن الوجه الآخر يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه بني على محضر
تفتيش باطل اطرحته محكمة أول درجة ولم تظمن إليه ، وذلك لما شاب أقوال
وتصرفات المحقق من تناقض وعيوب أشارت إليها . كما أن المحكمة الاستئنافية
حين رأت الاستناد إليه ، لم تفند ما أوردته المحكمة من مأخذ على هذا المحضر .
ويضيف الطاعن أن الحكم لم يتعرض لأقوال شهوده ولم يرضح أسباب عدم
تعويله على شهادة شهود النفي ، مع أنها جاءت مؤيدة لدفاعه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وأورد الأدلة التي استخلص
منها ثبوتها ، وتعرض للأسباب الواردة بالحكم الابتدائي ، وفندها ، وذلك
للاعتبارات التي قالها . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان ما أوردته المحكمة
من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن ما يشبه الطاعن في هذا
الخصوص لا يكون له محل ، إذ لا يخرج في حقيقته عن المجادلة في تقدير الأدلة
ومبلغ الاطمئنان إليها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . أما ما يقوله عن
شهود النفي ، فردود بأن المحكمة ليست ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها إلى عدم
أخذها بما قرره شهود نفي المتهم ، بل إن تعويلها على شهادة شهود الإثبات
معناه أنها أطرحت شهادة شهود النفي فلم ترفيها ما يصح الركون إليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس متعينة رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٢

رئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة ابراهيم خليل بك واسماعيل مجدى بك وباسملى موسى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

(٣٠٧)

القضية رقم ١٩٢ سنة ٢٢ القضائية :

تزوير فى أوراق رسمية . صحيفة الدعوى . هى ورقة عرفية ما لم تعلن . التفتيش فيها بعد إعلانها . تغيير فى ورقة رسمية .

إن صحيفة الدعوى وإن كانت تظل ورقة عرفية طالما هى فى يد صاحبها تنقلب إلى محرر رسمى بمجرد قيام المحضر بإعلانها ، ويصبح ما فيها من تغيير للحقيقة تزويرا فى ورقة رسمية .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ — غريب عبد الغنى الكيك "الطاعن الأول" ٢ — أحمد محمد خليل ٣ — أحمد سيد أحمد "الطاعن الثانى" بأنهم فى المدة ما بين ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٣٩ و ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٠ بدائرة محافظة الاسكندرية أولا : اشترك المتهمون مع مجهول بطريق الاتفاق فى ارتكاب تزوير فى محررين عرفيين هما إيصالان كل منهما بمبلغ مائة وعشرة قروش مؤرخان ٢٥ من أغسطس و ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٩ وذلك بطريق الاصطناع ووضع أختام مزورة بأن كلفوا المتهم المجهول بكتابة صيغة الإيصالين ففعل ثم وقع واحد منهم عليهما بختم مزور نسب صدوره لانصاف أحمد مصطفى وقد وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . وثانيا : اشترك المتهمون أيضا مع على حسين محمد الحسن النية بطريق التحريض والاتفاق فى ارتكاب تزوير فى محرر عرفى هو إيصال بمبلغ مائتين

وعشرين قرشاً مؤرخ في ١٥ من يولية سنة ١٩٣٩ ومنسوب صدوره لإنصاف أحمد مصطفى وذلك بالطريقة سالفه الذكر بأن أبلى المتهم الثالث صيغة الإيصال فكتبها على حسين محمد وكان في ذلك متفقاً مع زميليه المتهمين الأول والثاني ووقع أحدهم بعد ذلك على الإيصال بختم منور نسب لإنصاف أحمد مصطفى وقد وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض والاتفاق . وثالثاً : ارتكب المتهم الثاني تزويراً في ورقة رسمية هي صحيفة دعوى مدفوع الرسم عنها بتاريخ ١٣/٩/١٩٣٩ في القضية الشرعية رقم ٣٦ سنة ١٩٣٩ و ١٩٤٠ الخاصة بطلب براءة ذمة المتهم الأول من نفقة زوجته إنصاف أحمد مصطفى عن الأربعة الشهور من يونية إلى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن كتب في صحيفة الدعوى أن الزوجة تقطن في شارع أحمد كمال رقم ١٥ مع علمه السابق بعنوان المدعى عليها الحقيقي وبأن المحل المطلوب إعلانها فيه لا وجود له أصلاً ، فنشأ عن ذلك أنه لم يستدل على محل إقامة الزوجة ، فأعلنت للنيابة ، وقضى في دعوى براءة الذمة غيابياً ضدها بتاريخ ٦/١١/١٩٣٩ ، واشترك المتهمان الأول والثالث مع المتهم الثاني بطريق التحريض والاتفاق في ارتكاب هذه الجناية بأن كلفاه بكتابة الصحيفة بالعنوان المزور واتفقا معه على ذلك عالين بالغرض المقصود من التزوير ، فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض والاتفاق . ورابعاً : استعمل المتهم الثالث الإيصالات الثلاثة المزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها في القضية الشرعية سالفه الذكر كدليل على براءة ذمة المتهم الأول من نفقة زوجته ، واشترك المتهمان الأول والثاني مع هذا المتهم الثالث في ارتكاب هذه الجريمة بطريق الاتفاق بأن تواسوا فيما بينهم على تقديم هذه الإيصالات إلى المحكمة عالين بتزويرها وتمسك بها المتهم الأول عن طريق وكيله كدليل على براءة ذمته . وخامساً : استعمل المتهم الثالث صحيفة الدعوى ذات البيان المزور الخاص بمحل المدعى عليها مع علمه بتزويرها بأن قدمها لقلم كتاب محكمة المنشية الشرعية لتقدير الرسم عليها وإعلانها بعد ذلك قم الإعلان فعلاً على الصورة الموضحة آنفاً . واشترك المتهمان الأول والثاني مع المتهم المذكور في ارتكاب هذه الجناية بطريق الاتفاق فوقعت بناء على ذلك . وسادساً : اشترك المتهمون الثلاثة بطريق الاتفاق

فما بينهم ومع فاعل حسن النية هو إبراهيم إسماعيل أفندي المحضر بمحكمة المذنية في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو صيغة إعلان حكم براءة ذمته في القضية الشرعية رقم ٣٦ سنة ١٩٣٩ و سنة ١٩٤٠ حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أثبت في صيغة الإعلان كذبا أنه أعلن الزوجة إنصاف أحمد بحكم براءة الذمة وترك لها صورة منه مع أن الصورة التي تركها لها خاصة بحكم آخر في قضية أخرى لاتنازع فيها الزوجة ، وقد تم هذا الإعلان المزور بناء على تقديم المتهم الثاني صورة الحكم المطلوب إعلانها مرفقا بها صورة حكم في قضية أخرى على أنها مطابقة للصورة الأصلية متفقا في ذلك مع المتهمين الأول والثالث فوقع المحضر في الخطأ وسلم الصورة غير المطابقة للزوجة على اعتبار أنها صورته حكم براءة الذمة ، وقد وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق — وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١/٤٠ و ٢ و ٤١ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بمعاقبة كل من المتهمين الأول والثالث بالسجن ثلاث سنوات عملا بالمواد ٤٠ و ٤١/١ و ٢ و ٣ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ من قانون العقوبات أما المتهم الثاني فكان قد توفى وفضت المحكمة بسقوط الدعوى العمومية بالنسبة له . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذا اعتبر تغيير الحقيقة في عريضة الدعوى قبل إعلانها تزويرا في ورقة رسمية ، في حين أن العريضة لا تكتسب صفة المحرر الرسمي إلا بعد إعلانها . كما أنه لم يورد الأدلة على توفر القصد الجنائي في حق الطاعن ، أو على قيام الاشتراك بالاتفاق والمساعدة بينه وبين الطاعن الأول ، فشابه بذلك قصور يعيبه ويبطله .

وحيث إن الثابت في الحكم أن صحيفة الدعوى موضوع الاتهام قد أعلنت ، وكانت صحيفة الدعوى وإن ظلت ورقة عرفية طالما هي في يد صاحبها

إلا أنها تنقلب إلى محرر رسمي بمجرد قيام المخبر بإعلانها ، ويصبح ما فيها من تغيير للحقيقة تزويرا في ورقة رسمية — لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له أساس ، كما أنه لا عمل لما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور ، فقد بين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها ، ومن بينها توفر القصد الجنائي في حقه ، كما أثبتت بالأدلة السائغة قيام الاشتراك بين الطاعنين ، ولهذا يكون الطعن برمته على غير أساس في موضوعه ، متعيينا رفضه .

(٣٠٨)

القضية رقم ٢١٤ سنة ٢٢ القضائية :

اجراءات . محاكمة . الأصل فيها أن تقوم على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة .

الأصل في المحاكمة الجنائية أن تقوم على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة ، وتسمع فيه الشهود في حضور المتهم ، ما دام سماعهم ممكنا . فإذا كانت محكمة أول درجة قد قضت في الدعوى بالعقوبة دون أن تسمع شهودا ، وكان المتهم قد طلب أمام محكمة الاستئناف سماع الشهود إلا أنها لم تسمعهم أيضا ، وقضت في الدعوى دون أن تبين علة عدم سماعهم ، فإن الحكم يكون معيبا متعيينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ — حامي جرجس جاد ٢ — عبد الملاك نقولا صليب « الطاعن » بأنهما في أوائل شهر يونيه سنة ١٩٥٠ هتكا عرض الفتاة ... التي لم يبلغ سنها الثماني عشرة سنة كاملة وبغير قوة ولا تهديد بأن

واقعاها ، وطلبت عقابهما بالمادة ١/٢٦٩ من قانون العقوبات . ومحكمة روض الفرج الجزئية قضت في ١٣ من مايو سنة ١٩٥١ عملا بمادة الاتهام المذكورة آنفا بحبس كل من المتهمين ستة مع الشغل . فاستأنفا ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ « أولا » بعدم قبول استئناف المتهم الأول شكلا وثانيا : بقبول استئناف المتهم الثاني شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبسه ستة شهور مع الشغل . فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أن المحكمة اعتمدت في إدانته على أقوال الشهود في التحقيق ، دون أن تسمعهم بالجلسة مع تيسر ذلك لها .

وحيث إنه يبين من محاضر الجلسات ، أن الشهود لم يحضروا في أول جلسة أمام المحكمة الابتدائية ، فتأجلت الدعوى لإعلانهم إلا أنهم لم يحضروا ، وقضت المحكمة بالإدانة دون أن تسمعهم وقد طلب دفاع الطاعن الى المحكمة الاستئنافية سماع شهادة المجنى عليها وأبيها . كما طلب سماع زوجته ووالدته كشاهدتي نفى له ، فسمعت المحكمة شهادة الزوجة التي كانت حاضرة بالجلسة ، وأصر الدفاع على طلب سماع شهادة شهود الإثبات الآخرين ، إلا أن المحكمة لم تستجب له ، وقضت في الدعوى بتعديل العقوبة دون أن تشير الى هذا الطلب أو ترد عليه . ولما كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تقوم على التحقيق الذي تجرب به المحكمة بنفسها بالجلسة ، وتسمع فيه الشهود في حضور المتهم ، ما دام سماعهم ممكنا . وكانت محكمة أول درجة قد قضت في الدعوى بالعقوبة دون أن تسمع شهودا . وقد أصر الطاعن أمام محكمة الاستئناف على طلب سماع الشهود إلا أنها لم تسمعهم أيضا ، وقضت في الدعوى دون أن تبين حلة عدم سماعهم — لما كان ذلك فإن الحكم بالإدانة يكون معيبا متعينا فتمضه ، من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٢

رئاسة حضرة صاحب العزة : أحمد حـنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة
ابراهيم خليل بك و اسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين :

(٣٠٩)

القضية رقم ٢٥٩ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . خطأ فى الاسناد لا يؤثر فى سلامته . مثال .

لا يؤثر فى سلامة الحكم أن يكون قد نسب الى المجنى عليه ، فى جريمة سرقة
بإكراه ، انه شهد بأن المتهم كان يحمل مسدسا على خلاف الشابت بالأوراق
ما دامت المحكمة لم تتخذ من حمل السلاح عنصرا من عناصر الجريمة ، ولم يكن
ذلك من بين الأدلة التى استندت اليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية — محمد أبو الفتوح مصطفى و ٢ — محمد ابراهيم
الغرباوى " الطاعنين " و ٣ — احمد محمد رمضان بأنهم فى خلال الثمانية الأشهر
السابقة على يوم ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ الموافق ٣ ذى القعدة سنة ١٣٦٨ بدائرة
قسم عابدين محافظة مصر . الأول والثانى أولا — سرقا مع آخر مجهول مبلغ
خمسين جنيها لعارف شحاته بوش بطريق الاكراه الواقع عليه بأن هده أولهما
باستعمال سلاح نارى (مسدس) شهره فى مواجهته فشل بذلك مقاومته وتمكن
المتهم الثانى من سرقة المبلغ . وثانيا — حصلا بطريق التهديد على مبلغ مائتى
جنيه مملوكة لسيزار سلامون إلباقيم بأن افهما بأنهما من رجال البوليس وهددها
بالاعتقال فسلم اليهما هذا المبلغ ليمتنعا عن اعتقاله . وثالثا — شرعا مع آخر

مجهول في الحصول على نقود من هاشم حسن نوفل بطريق التهديد بأن هدداه بالاعتقال ان لم يسلم اليهم مبلغا من المال وقد خاب أثرا الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه وهو امتناع المجنى عليه من تسليم نقود اليهم . ورابعاً — سرقة القداحتين المبيتين في المخضر والملوكتين ليوسف الى حاييم . والمتهمون الأول والثاني والثالث حصلوا بطريق التهديد على مبلغ ١٢٠ جنيتها لوهارام باريكيان بأن أفهموه بأنهم من رجال البوليس وقد كلفوا باعتقاله ثم طلبوا منه تسليمهم مامعه من نقود فسلم اليهم هذا المبلغ تحت تأثير هذه الوسيلة من التهديد ، وطلبت من قاض الاحالة احوالتهم الى محكمة الجنايات لمآكتهم بالمادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات ، والجنحة المنصوص عنها في المادة ٣١٨ عقوبات بالنسبة للمتهمين الأول والثاني وبالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣٢٦ و ٢٠١/١ بالنسبة لجميع المتهمين فقرر بذلك ومحكمة جنايات مصر قضت في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥١ أولاً بمعاقبة كل من محمد أبو الفتوح مصطفى ومحمد ابراهيم الغرباوى بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنين عملاً بالمادتين ١/٣٢٦ و ٣٢ من قانون العقوبات وثانياً — براءة المذكورين من التهمة الرابعة وبراءة احمد محمد رمضان مما اسند اليه عملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ

المحكمة

... حيث إن أوجه الطعن المقدمة من الطاعنين تتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً إذ لم يرد على ما أثاروه من أن أقوال الشهود تناقض بعضها بعضاً ، وإن بعضهم شهد امام المحكمة بما يخالف ما قرره في التحقيق ، وإنهم لذلك كانوا فيما شهدوا به كاذبين . كما أنه لم يعن ببيان أركان الجريمة التي دان الطاعنين بها ، وعلى الأخص ركن التهديد ، وبيان مدى تأثيره في ارادة كل من المجنى عليهم . ثم أنه قد أخطأ في الاستناد حين ذكر في معرض تحدته عن التهمة الأولى أن المجنى عليه فيها قال إن الطاعن الأول كان يحمل مسدساً ، مع أن هذا المجنى عليه قرر في التحقيق وشهد امام المحكمة بأن الذي كان يحمل المسدس شخص

آخر كان معهما . هذا الى أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون حين دان الطاعنين بالتهمة الثالثة ، مع أن أقوال المجنى عليه فيها صريحة ، في أن تسليمه النقود للطاعنين لم يكن تحت تأثير الاعتداء أو التهديد بالاعتقال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها بما في ذلك ركن التهديد وحصول الطاعنين نتيجة له على ما حصل له عليه من نقود — لما كان ذلك ، وكان المحكمة الموضوع ان تأخذ في تكوين عقيدتها بما تطعن اليه من أقوال الشهود وان تعمل على ما يقوله الشاهد أمامها ، ولو جاءت أقواله مخالفة لما قرره في التحقيق . وكان الحكم قد أورد مؤدى ما أخذ به واستند إليه من الأدلة على ثبوت التهمة ، وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها ، وكانت المحكمة وهي تتحرى الواقع في الدعوى غير مكلفة بتتبع الدفاع في كل شبهة يقيحها أو استنتاج يستنتج من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليه شبهة شبهة أو استنتاجا استنتاجا بل يكفي أن يكون الرد على ذلك مستفادا ضمنا من امانة الطاعنين استنادا الى الأدلة التي أوردتها الحكم — لما كان ذلك — فان ما يشيره الطاعنان في طعنهما لا يكون له محل ، ولا يخرج في حقيقته عن محاولة المجادلة في تقدير أدلة الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . هذا ولا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب الى المجنى عليه في التهمة الأولى أنه شهد بأن الطاعن الأول كان يحمل مسدسا على خلاف الثابت بالأوراق ما دامت لم تتخذ من حمل السلاح عنصرا من عناصر الجريمة ، ولم يكن ذلك من بين الأدلة التي استندت اليها ، ومن جهة أخرى فإن الحكم حين دان الطاعنين بالجرائم الأربعة لم يوقع على كل منهما إلا عقوبة واحدة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣١٠)

القضية رقم ٢٦٠ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . دفاع . تقدم المتهم بدفاع ينفي التهمة عنه طالبا تحقيقه . على المحكمة إن لم تراجايبته أن تبرر رفضها لإبائه بعله مقبولة عقلا .

إذا كان المتهم قد طلب الى المحكمة التأجيل لإعلان شهود يشهدون بأن والد المجنى عليه أقر أمامهم بأنه لا يعرف الفاعل الذى ارتكب الفعل مع ولده فرفضت المحكمة هذا الطلب بمقولة إن المجنى عليه يعرف المتهم من قبل ، وأنهما يسكان متزلين متجاورين ، وأنه لم يتردد فى ذكر اسمه لوالده عند ماروى الواقعة ، فإن ما قالته المحكمة لا يصلح ردا يبرر رفض الطلب ويكون الحكم بذلك مخطئا .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه فى يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ الموافق ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٦٩ بدائرة قسم الجمالية محافظة القاهرة : هتك عرض الذى لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بالقوة ، بأن رفع ملابس وأمسك بذراعيه وأدخل قضيبه فى دبره رغما عنه ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٦٨ و ٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك فى ٥ من فبراير سنة ١٩٥١ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت فى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ باعتذار الواقعة جنحة منطبقة على المادة ١/٢٦٩ عقوبات ومعاقبة المتهم عنها بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بهتك العرض ، قد أخل بحقه في الدفاع . وذلك أنه طلب الى المحكمة تأجيل الدعوى لإعلان شهود نفى يشهدون بأن والد المجنى عليه قرر أمامهم أنه لا يعرف الفاعل الذى ارتكب هذا الفعل مع ابنه ، فرفضت المحكمة طلبه ، بمقولة إنه لا أصل له في التحقيق ، ولما اقتنعت به من أن المجنى عليه يعرف الطاعن من قبل ، مع أن هذا لا يصلح ردا على طلبه ، لأن الشهود إنما يشهدون على واقعة حصاة بعد قفل التحقيق ، وبعد تقديم الطاعن للمحاكمة ، ولأنه لم يطلب إشهادهم على أن المجنى عليه لا يعرف شخصه بل على أن والد المجنى عليه لم يكن يعرف الفاعل ، وأنه إنما اختاره هو ونسب الفعل إليه على خلاف الواقع والحق .

وحيث إنه لما كان يبين من مراجعة محضر الجلسة أن الطاعن قد طلب الى المحكمة التأجيل لإعلان شهود يشهدون بأن والد المجنى عليه أقر أمامهم بأنه لا يعرف الفاعل الذى ارتكب الفعل مع ولده ، فرفضت المحكمة هذا الطلب . بمقولة إن المجنى عليه يعرف الطاعن من قبل ، وأنهما يسكنان متزلين متجاورين وأنه لم يتردد في ذكر اسمه لوالده عند ما روى له الواقعة — لما كان ذلك ، فإن ما قالته المحكمة لا يصلح ردا يبرر رفض الطلب ، ويكون الحكم بذلك مخطئا إذ أنه متى كان المتهم قد تقدم بدفاع ينفى التهمة عنه طالبا تحقيقه ، فإنه يجب على المحكمة إذا لم تر إجابته أن تبرر رفضها إياه بعبارة مقبولة عقلا ، وإلا كان حكمها معيبا لا خلاله بحق الدفاع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٢

برئاسة - حضرة صاحب العزء أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات اصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك ومجاهد عليم بك وناصيل موسى بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣١١)

القضية رقم ٢٦٤ سنة ٢٢ القضائية :

١ - حكم . مادة القانون الذى ناقب بها . رفع الدعوى على متهمين بالتعدى على موظف عمومى وعلى الطاعن باستعمال القوة وطلب عقابهم بالمادتين ١٢٩ ، ١٣٦ من قانون العقوبات . اثبات الحكم الواقعة على المتهمين كل فيما يتعلق به وذكره أنه يطبق عليهم مواد الاتهام . ذلك يعتبر أنه أشار إلى أنه طبق على الطاعن نص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات لتعلقها بخصوص ما أثبت عليه .
ب - قسوة . ركن القسوة فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٢٩ من قانون العقوبات . متى يتحقق ؟

١ - إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على متهمين بالتعدى على موظف عمومى أثناء تأدية وظيفته ، وعلى الطاعن باستعماله القسوة أثناء تأديته وظيفته : وطلبت عقاب المتهمين بالمادتين ١٢٩ و ١٣٦ من قانون العقوبات ، وكان الحكم قد أثبت الواقعة على المتهمين كل فيما يتعلق به وذكر فى صلبه أنه يطبق على الطاعن وعلى المتهمين الآخرين مواد الاتهام فإن الحكم المطعون فيه إذ بين فى صدره هاتين المادتين وأخذ بأسباب الحكم الابتدائى الذى قال بتطبيقها فى صلبه ، يعتبر أنه أشار إلى أنه طبق على الطاعن نص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات لتعلقها بخصوص ما أثبت عليه .

٢ - إن ركن القسوة فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٢٩ من قانون العقوبات يتحقق بكل فعل مادى من شأنه أن يحدث ألما ببدن المجنى عليه . مهما يكن الألم حقيقيا ، ولولم يترتب على الفعل حدوث إصابات ظاهرة فىشمل إذن الضرب كما يشمل الإيذاء الخفيف

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ - السيد حسن أحمد و ٢ - عهد الموجود مجاور
يونس و ٣ - الصول ابراهيم حجاج (الطاعن) بأنهم فى يوم ١٩ من أغسطس

سنة ١٩٥٠ بدائرة قسم الوايلي : الأول تعدى على الصول ابراهيم حجاج أثناء تأدية وظيفته وبسببها وهي تنفيذ أمر صادر اليه من النيابة العامة بأن ضربه فأحدث به الاصابة الميينة بالمحضر ، والثاني تعدى على العسكري عبد الغفار حسين أثناء تأدية وظيفته وبسببها وهي مرافقة الصول ابراهيم حجاج لتنفيذ أمر النيابة فضر به وأحدث به الاصابة الميينة بالمحضر . والثالث بصفته من رجال البوايس استعمل القسوة مع سميرة محمد فريد وذلك اعتمادا على سلطة وظيفته بأن ضربها فأحدث بها الأعراض الميينة بالمحضر ، وطلبت عقابهم بالمادتين ١٢٩ و ١٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة الوايلي الجزئية قضت في ٩ من ابريل سنة ١٩٥١ غيابيا للثاني وحضوريا للاول والثالث بتغريم كل من المتهمين الاول والثاني خمسين قرشا وتغريم المتهم الثالث مائتي قرش وذلك عملا بمادتي الاتهام المذكورتين آنفا . فاستأنف المحكوم عليه الثالث وحده هذا الحكم ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في قول الطاعن إن الحكم المطعون فيه إذ دانه باستعمال القسوة اعتمادا على سلطة وظيفته عملا بمواد الاتهام ، لم يعين النص الذي حكم بموجبه . ولما كانت النيابة قد حركت الدعوى ضد الطاعن وآخرين ، وطلبت عقابهم بالمادتين ١٢٩ و ١٣٦ من قانون العقوبات دون تخصيص ، فقد كان على الحكم أن يبين أى هاتين المادتين هي المنطبقة على الفعل المسند للطاعن ، لاختلاف هذا الفعل عما أسند للمتهمين الآخرين من الأفعال . هذا إلى أنه مع النسليم بأن الحكم إنما دان الطاعن بالاستناد إلى المادة ١٢٩ ، فإن شروط هذه المادة لم تكن متوفرة في حقه ، ذلك أن الحكم لم يثبت أن الطاعن قد فعل ما يخل بشرف المجنى عليها أو يحدث بجسمها آلاما ، بل كان كل ما ذكره أن المجنى عليها قد أغمى عليها ، بدلالة ما شهد به الطبيب من أن ما عثرى المجنى عليها إنما كان نتيجة خوف طارئ ، مما لا يمكن اعتباره في القانون نتيجة لاستعمال القسوة ، وهذا إلى عدم ثبوت أثر إصابة أو ألم بجسم المجنى عليها من التقرير الطبي . ثم إن الحكم المطعون فيه إذ استند في ثبوت الواقعة إلى

أقوال المتهم الأول والمجنى عليها وإلى شهادة الطبيب ، لم يبين ما اقتنع به من شهادة كل منهم ، ولم يرد على ما فند به الدفاع ما جاء في شهاداتهم .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يفيد أن الطاعن أثناء قيامه بتأدية وظيفته وهى تنفيذ أمر صادر إليه من النيابة بوصفه من رجال الضبط القضائي بوقف بناء موضوع نزاع بين متخاصمين ، تعدى على المجنى عليها ، بأن ركلها فى بطنها ، وأورد على ذلك الأدلة السائغة من أقوالها ، وأقوال زوجها ، وشهادة الطبيب الذى أوقع الكشف عليها وقال إنه وجدها فى حالة إغماء من أثر ذلك الحادث . وذكر الحكم فى صلبه أنه يطبق على الطاعن وعلى المتهمين الآخرين مواد الاتهام . ولما كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهمين الآخرين بالتعدى على موظفين عموميين ، أثناء تأديتهما وظيفتهما ، وعلى الطاعن باستعماله القسوة أثناء تأديته وظيفته ، وطلبت عقاب المتهمين بالمادتين ١٢٩ و ١٣٦ من قانون العقوبات ، وأثبت الحكم الواقعة على المتهمين كل فيما يتعلق به ، فإن الحكم المطعون عليه ، إذ بين فى صدره هاتين المادتين وأخذ أسباب الحكم الابتدائي الذى قال بتطبيقهما فى صلبه ، يعتبر أنه أشار إلى أنه طبق على الطاعن نص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات لتعلقها بخصوص ما أثبتته عليه . ثم إنه لما كان ركن القسوة فى الجريمة التى دين بها الطاعن يتحقق بكل فعل مادي من شأنه أن يحدث ألما ببدن المجنى عليه ، مهما يكن الألم حقيقيا ، ولو لم يترتب على الفعل حدوث إصابات ظاهرة فيشمل إذن الضرب ، كما يشمل الإيذاء الخفيف ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت كما سبق القول ، أن الطاعن قد ركل المجنى عليها فى بطنها فحدث لها من أثر ذلك إغماء ، واستند فى ثبوت الواقعة إلى أقوال المتهم الأول والمجنى عليها ، وشهادة الطبيب الذى كشف عليها ، ولم يأخذ بانكار الطاعن للتهمة مما مفاده أنه قد اطمأن إلى هذه الأقوال ، ورأى فى أخذه بها الرد على كل دفاع للطاعن فى الموضوع — لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه حين دانه بالجريمة يكون سلبا ولم يخطئ القانون فى شيء ، ويكون الطعن عليه بهذين الوجهين على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٣١٢)

القضية رقم ٢٦٦ سنة ٢٢ القضائية :

محكمة استئنافية . قضاء المحكمة الابتدائية برفض الدعوى المدنية . عدم استئناف المدعى المدنى .
استئناف المتهم للدعوى العمومية . القضاء بالزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية . خطأ .
إذا كان الحكم الابتدائى قد قضى برفض الدعوى المدنية ولم يستأنف المدعى
بالحقوق المدنية هذا الحكم ، ومع ذلك قضت المحكمة الاستئنافية بالزام المتهم
بالمصاريف المدنية الاستئنافية ، فإن حكمها يكون فى غير محله ، إذ لم يكن
معروضا عليها سوى الاستئناف المرفوع من الطاعة عن الحكم الصادر فى
الدعوى العمومية .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعة بأنها فى يوم ٣ من يولييه سنة ١٩٤٧ الموافق
١٣ من شعبان سنة ١٣٦٦ بدائرة مركز ههيا - مديرية الشرقية . أحدثت بالأستاذ
محمد فتحى المسلمى الإصابة الموضحة بالتقرير الطبى وذلك بأن ألقت عليه حجرا
فأحدثت به تلك الإصابة - وقد نشأت عنها طاعة مستديمة يستحيل برؤها وهى
إعاقة فى حركة الاصبع الخنصر لليد اليمنى مما يقلل من كفاءة المجنى عليه على العمل
بمقدار من ١ الى ٢ ٪ وطلبت من قاضى الإحالة إحالتها الى محكمة الجنايات
لمحاكمتها ، فقرر إحالة المتهم الى محكمة الجنح المختصة لتفصل فيها على أساس
عقوبة الجنحة وتحاكمها طبقا لنص المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات .
وادعى الأستاذ محمد فتحى المسلمى المجنى عليه بحق مدنى وطلبه الحكم له قبل
المتهمة بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف . ولدى نظر الدعوى
أمام محكمة ههيا الجزئية دفعت المتهم بأن المجنى عليه تنازل عن جميع حقوقه
الخاصة باتهامها بمقتضى محضر صلح وأصبح لا يستحق قبلها شيئا لا حالا
ولا مستقبلا ، فقالت المحكمة بأن هذا الدفع فى محله ، ثم قضت حضوريا فى

٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ عملاً بمادة الاتهام المذكورة بحبس المنهمة ثلاثة شهور مع الشغل ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفت ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف . فطعنتم المحكوم عليها في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في قول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه ، إذ دأبها بالضرب العمد الذي نشأت عنه عاهة ، جاء قاصر البيان ، غامضاً ، فلم يبين أسباب الوقائع والأدلة التي استندت إليها المحكمة في إثبات التهمة على الطاعنة . هذا إلى قضائه بإلزامها بالمصاريف المدنية الاستثنائية ، على حين أن الحكم الابتدائي كان قد قضى برفض الدعوى المدنية وإلزام المدعى المدني بمصاريفها ولم يرفع هذا المدعى استئنافاً عن الحكم الصادر في دعواه المدنية .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ دأب الطاعنة بالضرب العمد ، الذي تخلفت عنه عاهة مستديمة بين واقعة الدعوى بياناً كافياً بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دأبها ، واستند في ذلك إلى ما أورده من أقوال المجنى عليه وشاهديه والتقارير الطبية وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها من ثبوت الواقعة على الطاعنة — ولما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه وقد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي يكون سليماً ، ويكون الطعن عليه بدعوى القصور أو الغموض على غير أساس ، إلا أنه لما كان الحكم الابتدائي قد قضى برفض الدعوى المدنية ، ولم يستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم ، فإن ما قضى به الحكم المطعون فيه من إلزام الطاعنة بالمصاريف المدنية الاستثنائية يكون في غير محله ، إذ لم يكن معروضاً على المحكمة الاستثنائية سوى الاستئناف المرفوع من الطاعنة عن الحكم الصادر في الدعوى العمومية ، ويتعين لذلك نقض الحكم فيما قضى به من ذلك .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
محمد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣١٣)

القضية رقم ٣٤٠ سنة ٢٢ القضائية :

استئناف . حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ميعاد استئنافه . يبدأ من يوم صدوره .
إن ميعاد استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يبدأ من
يوم صدوره .

الوقائع

إتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه فى يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥١ بدائرة مركز
طنطا لم يورد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٠ ، وطلبت عقابه
بالمواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
والقرارين رقمى ٩٤ و ٣٠٢ لسنة ١٩٥٠ ومحكمة طنطا الجزئية قضت غيابيا
فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٥١ عملا بمواد الإتهام المذكورة بحبس المتهم ستة شهور مع
الشغل . فعارض ، وقضى فى ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥١ باعتبار معارضته كأن لم تكن
فاستأنف فى ١٥ من الشهر المذكور ومحكمة طنطا الابتدائية قضت حضوريا
فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد القانونى فطعن
المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول
استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد قد جاء باطلا ذلك لأن الطاعن لم يعلن

بالحكم الابتدائي القاضي باعتبار معارضته كأنها لم تكن . ولما كان ميعاد الاستئناف لا يسرى في حقه إلا من تاريخ حصول هذا الإعلان ، فإن استئنافه يكون قد رفع في الميعاد . هذا إلى أن الحكم إذ دان الطاعن بوصف أنه في ١٩٥١/١/٣١ لم يورد نصيب الحكومة من القمح عن سنة ١٩٥٠ ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، لأن الواقعة المسندة إليه أصبحت غير معاقب عليها بصدر قرار وزير التموين رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ الذي قد أجل توريد نصيب الحكومة من القمح حتى آخر أبريل سنة ١٩٥١ .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يفصل إلا في شكل الاستئناف ، وقد أقام قضاءه بعدم قبوله شكلا على أن الحكم المستأنف القاضي باعتبار معارضة الطاعن كأنها لم تكن قد صدر في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وقرر المتهم الطعن فيه بالاستئناف في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ، أي بعد الميعاد — لما كان ذلك — وكان هذا الذي قاله الحكم صحيحا لأن ميعاد استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يبدأ من يوم صدوره ، وكان ما أورده الطاعن في طعنه خاصا بالموضوع إنما ينصب على الحكم الابتدائي ، وهو لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتمين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٢

رئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ، وحضور حضرات أصحاب العزة : محمد أحمد غنيم بك و باصيل موسى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣١٤)

القضية رقم ٣٤٦ سنة ٢٢ القضائية :

قتل . سبق الاصرار . اتفاق المتهمين على قتل المجنى عليه . تعليق التنفيذ على سnoch الفرصة للظفر به . لا يمنع من توافر ظرف سبق الاصرار .

لا يمنع من توافر سبق الاصرار تعليق تنفيذ ما اتفق عليه المتهمان من قبل على سnoch الفرصة للظفر بالمجنى عليه حتى إذا سُنحت نتيجة الظروف التي تصادف وقوعها ليلة الحادث قتلاه تنفيذا لما عقدا عليه النية من قبل .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين بأنهما في يوم ٤ من يونيه سنة ١٩٥١ الموافق ٣٠ من شعبان سنة ١٢٧٠ بدائرة قسم الازبكية محافظة القاهرة : قتل عمدا إمبابي زكي حافظ مع سبق الإصرار بأن عقدا العزم على قتله وأعدا لذلك آلتين حادتين " شاطورا وخنجرا " حتى إذا ظفرا بالمجنى عليه طعنناه في عنقه ورأسه وظهره عدة طعنات قاصدين من ذلك قتله فأحدثنا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي أدت إلى وفاته ، وطلبت من قاضي الأحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات القاهرة قضت في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ عملا بمادتي الاتهام سالفتي الذكر وبالمادة ١٧ عقوبات بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وبمعاقبة المتهم الثاني بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن دوأن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا مخطئا في الاستدلال ، ذلك أنه دان الطاعن الأول بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار اعتمادا على أقوال لمتهم آخر في بعض مراحل التحقيق ، مع أنه قرر في التحقيق أيضا وبالجملة أنه هو القاتل وحده — ثم إن الحكم لم يرد على دفاع هذا الطاعن في شأن الدماء التي وجدت على ملابسه والتي أخذته المحكمة بها ، مع أنه عاينها بأنها من دماء المجنى عليه تناثرت عليه عند حضوره إلى مكان الحادث بعد وقوعه — ويقول الطاعنان إن الحكم استند في إثبات توفر ظرف سبق الإصرار إلى وقائع لا سند لها في الأوراق ، كما أنه فباذكره في بيان الواقعة عنها لا يستقيم مع القول بتوفره حيث أشار إلى أن : " المتهم الأول ترصد للمجنى عليه الذي تصادف أنه كان يجرد متجربه إلى ساعة متأخرة من الليل ولما شاهده موشكا أن يتوجه إلى منزله ذهب لإحضار ابن أخته المتهم الثاني الذي يسكن معه في منزل واحد وقد تصادف أن عاد إلى المنزل في هذا الوقت فأفهمه أن المجنى عليه في طريقه إلى منزله وأن

الفرصة سنجت للأخذ بالتأثر". وهذه المصادفة المتكررة التي يقول بها تنفى سبق الاصرار ولا تؤدي إلى توفره ، ويضيف الطاعن الثانى أيضا أن المحكمة ضمت قضية جناية قتل شقيقه الذى قتله شقيق المجنى عليه والتي حكم عليه فيها بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ، فكان مقتضى ذلك أن تسوى فى العقوبة بينه وبين قاتل أخيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وأورد الأدلة على ثبوتها وعلى توفر سبق الاصرار لدى الطاعنين ، وهى أدلة لها سندها ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تعول فى ادانة متهم على أقوال متهم آخر ، كما أن لها أن تلتفت عن عدول المتهم أمامها عن أقوال صدرت عنه بالتحقيقات وتعتمد فى قضائها على أقواله الأولى على أساس أنها صحيحة وصادقة ، إذ الأمر مرجعه إلى مجرد اطمئنانه ، وما دام تقدير قوة الدليل فى الإثبات من سلطتها وحدها . لما كان ما تقدم ، فإن ما يشير الطاعنان لا يكون له محل إذ لا يخرج عن كونه جدلا فى تقدير أدلة الدعوى ومبالغ اقتناع المحكمة بها مما يستقل به قاضى الموضوع ، ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . أما ما يقوله الطاعن الأول عن القصور فى الرد على دفاعه فى شأن الدماء التى وجدت بملابسه ، فإن هذا استفاد ضمنا من إيراد الأدلة التى استندت إليها المحكمة فى القضاء بادانته ، وليس بلام أن تتبع المحكمة الدفاع فى كل شبهة يشيرها أو استنتاج يستنتجه فتد عليه ردا صريحا — وأما ما يشير إليه الطاعنان من أمر المصادفة وأثرها ، فردود بما أورده الحكم عن توفر سبق الاصرار من "أنه متوفر من الضغينة التى بين المتهمين والمجنى عليه ومن قول المتهم الثانى صراحة بأنه وخاله انتويا قتل المجنى عليه منذ سنة أى عقب قتل أخيه مباشرة وأعد خاله الشاطور والخنجر لهذا الغرض وكان يستحثه من وقت لآخر لتنفيذ ما انتوياد وظل يرقبه حتى رآه ليلة الحادث فى طريقه إلى منزله فجاء وأخبره أنه يجلس بالمقهى وأن الفرصة سانحة لاغتياله فخرجا حاملين سلاحهما وفاجأه وأمسك به أولهما وانها لا عليه ضربا حتى قضيا عليه". إذ أن هذا الذى أورده مما يتحقق به سبق الاصرار كما هو معروف به فى القانون ، فلا يمنع منه تعليق تنفيذ ما اتفق عليه الطاعنان من

قبل على سئوح الفرصة للظفر بالمجنى عليه حتى إذا سئجت نتيجة الظروف التي تصادف وقوعها ليلة الحادث قتلاه تنفيذاً لما عقدا عليه النية من قبل . وأما ما يقوله الطاعن الثاني في شأن العقوبة التي حكم بها عليه ، فردود بأن تقدير العقوبة التي يستحقها المتهم في الحدود المقررة بالقانون للجريمة التي ثبتت عليه من سلطة محكمة الموضوع ، وهي غير ملزمة بأن تبين الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(٣١٥)

القضية رقم ٣٤٧ سنة ٢٢ القضائية :

تموين . القضاء براءة المتهم ببيع برتقال بأكثر من السعر الجبري تأسيساً على أن البيع لم يتم لعدم قبض المتهم الثمن وأن النيابة لم تقدم قائمة التسعير الجبري . خطأ .

إنه لما كان التراضي على البيع والثمن كافياً في الأصل لانعقاد البيع وتماهه بقطع النظر عن أداء الثمن . وكان القانون من جهة أخرى يعاقب على مجرد العرض للبيع بأكثر من السعر المحدد وهو ما لا يتطلب تمام البيع وكان عدم تقديم قائمة الأسعار ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة إذ كان للمحكمة أن تأمر بضمها وتطلع عليها ما دام المتهم لم يدع أنها لم تعلن بالطريق المرسوم في القانون ، فإن الحكم الذي يقضى براءة المتهم ببيع برتقال بأكثر من السعر الجبري تأسيساً على أن البيع لم يتم لعدم قبض المتهم الثمن وأن النيابة لم تقدم قائمة الأسعار يكون مخطئاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العدومية "المطعون ضده" بأنه في يوم ٢٦ من مارس سنة ١٩٥١ بدائرة مركز أبو حمص باع كمية البرتقال المبينة بالحضر بأكثر من السعر الرسمي ، وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

والقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة أبو حمص الجزئية قضت غيابيا ببراءة المتهم مما أسند اليه عملا بالمادة ١٣٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنفت النيابة . ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت بحضورها في ٩ من يناير سنة ١٩٥٢ بتأييد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ ذكر أن بيع السلعة المحدد لها سعر جبرى لا يتم إلا بدفع الثمن ، يكون قد أخطأ في القانون لأن دفع الثمن ليس من أركان عقد البيع . فضلا عن أن ما وقع من المطعون ضده يعتبر بالأقل عرضا للبيع بأكثر من السعر الجبرى وهو مما يعاقب عليه القانون أيضا . كما أن الحكم قد أخطأ كذلك في قضائه بالبراءة على أساس أن النيابة لم تقدم للمحكمة قائمة التسعير الجبرى .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه باع برتقالا بأكثر من السعر الجبرى فحكم ببراءته ، ولما أن استأنفت النيابة ، قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف ، وأسست قضائها على أن البيع لم يتم لعدم قبض المتهم الثمن ، وأنه فضلا عن ذلك فإن النيابة لم تقدم ما يدل على أن سعر أقة البرتقال الرسمى في يوم وقوع الحادث كان ٢٥ مليا .

وحيث إنه لما كان التراضى على البيع والثمن كافيا في الأصل لانعقاد البيع وتماه ، بقطع النظر عن أداء الثمن ، وكان القانون من جهة أخرى يعاقب كذلك على مجرد العرض للبيع بأكثر من السعر المحدد وهو ما لا يتطلب تمام البيع ، وكان عدم تقديم قائمة الأسعار ليس من شأنه أن يؤدي إلى ما انتهت اليه المحكمة عنها ، إذ كان لها أن تأمر بضمها ، وأن تطلع عليها ما دام لم يدع للمطعون ضده أنها لم تعلن بالطريق المرسوم بالقانون — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه حين قضى بالبراءة للأسباب التى أوردتها ، ودون أن يلاحظ الاعتبارات السابقة في قضائه يكون مخطئا ، ومن ثم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك
المستشارين .

(٣١٦)

القضية رقم ١١٧٨ سنة ٢١ القضائية :

تفتيش . بيوت العاهرات . المادة الثالثة من الأمر العسكرى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ .
المقصود منها .

إن الذى يبين من نص المادة الثالثة من الأمر العسكرى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ أنه أحل المحافظين والمديرين ومفتشى المكتب الرئيسى لحماية الآداب ومأمورى المراكز والأقسام والبنادر محل سلطة التحقيق فى إجراء تفتيش بيوت العاهرات بأنفسهم أو بمن يندبونه لذلك من رجال الضبطية القضائية . وإذنت فيجب فى الانتداب الذى يصدر ممن ذكرتهم هذه المادة لأحد رجال الضبطية القضائية بتفتيش بيت من بيوت العاهرات أن يستوفى شروط الانتداب الذى يصدر من سلطة التحقيق ما داموا قد حلوا محل هذه السلطة فى تطبيق هذا الأمر ، والتفتيش كإجراء من إجراءات التحقيق يجب أن يتقدمه بلاغ أو محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبط أو أى أخبار ، ومجرد التبليغ عن جريمة لا يكتفى للقبض على المتهم أو تفتيش منزله بل يجب أن يقوم البوليس بعمل تحريات عما اشتمل عليه البلاغ ، فإذا أسفرت التحريات عن توافر دلائل قوية على صحة ماورد فيه فعندئذ يسوغ للموظفين المشار إليهم إجراء التفتيش بأنفسهم أو بواسطة من يندبونه خصيصا لذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية المطعون ضدها بأها في يوم ٣ من يونيو سنة ١٩٥٠ بدائرة قسم روض الفرج : فتحت وأدارت بيتا للعاهرات وطلبت عقابها بالمسادين ١ و ٢ من الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة روض الفرج الجزئية قضت حضوريا في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ عملا بالمسادين المذكورين بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ . فاستأنفت ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية دفعت المتهم ببطلان التفتيش لعدم وجود تحريات سابقة عليه ، ولعدم وجود إذن به . والمحكمة قضت في ٤ من مارس سنة ١٩٥١ بقبول الدفع ببطلان التفتيش وبإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب إليها عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فطعنت النيابة بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل هذا الطعن المقدم من النيابة أن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى ببطلان تفتيش منزل المطعون ضدها ، وبإطراح الدليل المستمد منه ، وذلك لصدور الإذن به قبل تاريخ حصول الواقعة ، وبراءتها ، قد أخطأ في تطبيق القانون : ذلك أن المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات لم تعتبر المديرين والمحافظين ومفتشى مكاتب الآداب من رجال الضبطية القضائية ، ثم إن المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ إذ نصت على أنه : ” استثناء من أحكام قانون تحقيق الجنايات ينحول المحافظون والمديرون ومفتش المكتب الرئيسي لحماية مكتب الآداب وأمور والمراكز والأقسام أو من يندبونهم من رجال الضبطية القضائية دخول وتفتيش كل بيت تكون قد دلت التحريات على أنه يدار للعاهرات . وللحافظ والمدير أن يصدر بعد اطلاعه على محضر ضبط الواقعة أمرا إداريا باغلاق البيت “ . فقد تحدثت عن وظيفة البوليس الإدارية التي يباشرها رجاله ويشرف عليها المحافظ أو المدير ، ولهذا رتب على نتيجة التفتيش أن يأمر المحافظ أو المدير باغلاق البيت إداريا أى بغير رجوع إلى السلطات

القضائية سواء أ كانت النيابة العمومية أم المحاكم ، ولهذا فإنه لا سبيل إلى تطبيق القواعد المقررة في قانون تحقيق الجنايات لتحديد معنى النذب ونطاقه ، لأن هذه القواعد خاصة بالأوامر التي تصدر من النيابة أو من قاضي التحقيق باعتبارهما مباشرين لاختصاص قضائي في ظل قانون تحقيق الجنايات . على حين أن المادة الثالثة من الأمر العسكري المشار إليه قد صرحت بعدم تطبيق هذا القانون ، وبأن التفتيش الذي نصت عليه يباشره البوليس الإداري للأغراض الإدارية الخاصة به ، فضلا عن إمكان الاستفادة من نتائجه في المكافحة القضائية ، ومن ثم فلا يوجد مع إطلاق نص هذه المادة ما يمنع من أن يكون هذا النذب بصفة عامة ، وخصوصا أن المدير أو المحافظ في مركز لا يسمح له عادة بأن يباشر بنفسه هذا الاختصاص ، الأمر الذي يدل على أن واضع الأمر العسكري يفترض أن المدير أو المحافظ سيباشر اختصاصه هذا بطريق النذب لموظف آخر أو لموظفين يقومون عنه تحت إشرافه بهذا العمل ، أي بالتفتيش ، بغير رجوع إليه في كل حالة اكتفاء في ذلك بإشرافه العام عليهم . ويتطع بصحة هذا التفسير ، أن مدير إدارة المكتب الرئيسي للآداب العامة أصدر في ١٩٤٩/٣/٥ ، أي غداة صدور الأمر العسكري ، ندبا عاما إلى ضباط مكتب حماية لآداب بدائرة مدينة القاهرة بالقيام بتنفيذ هذا الأمر - وتقول النيابة إنه مما يؤكد لديها أن النذب العام جائز في تطبيق هذا الأمر ، مانصت عليه المادة الرابعة من الأمر العسكري رقم ٣٥ بشأن الأسلحة والذخائر من أنه : " يتولى إثبات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا الأمر رجال الضبطية القضائية والموظفين الذين تتدبرهم السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية لهذا الغرض ، ويكون لهم في سبيل تنفيذ أحكام هذا الأمر معاينة وتفتيش الأشخاص والمنازل وغيرها من الأماكن التي يشتبه في وجود أسلحة وذخائر فيها ، دون التقييد بالإجراءات المنصوص عنها في قانون تحقيق الجنايات أو أي قانون آخر " . مما لا شبهة معه في أن النذب يحصل بصفه عامة ، لا في خصوص سلاح معين ، أو شخص معين ، أو قضية معينة . وأنه تأسيسا على ما تقدم يكون الأمر الذي استند إليه الضابط في تفتيش المنزل موضوع الدعوى المطروحة قد صدر صحيحا ، ومن يملكه ، وأنه يخول

من صدر له الحق في التفتيش مشروطا ذلك بما جاء في المادة الثالثة من الأمر العسكري من أن تكون هناك تحريات دلت على أن المنزل يدار للدعارة — وبالتالي فإن التفتيش الذي أجراه ضابط مكتب الآداب بذلك المنزل بناء على هذا التنبؤ يكون صحيحا ، ويمكن الاعتماد عليه وعلى ما أسفر عنه وعلى شهادة من أجراه كدليل قبل المطعون ضدها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان التفتيش ، وبراءة المطعون ضدها ، قد رد على ماثيره النيابة بقوله : " وإن الذي يبين من نص المادة الثالثة من الأمر العسكري أنه أحل المحافظين والمديرين ومفتش المكتب الرئيسي لحماية الآداب ومأموري المراكز والأقسام والبنادر محل سلطة التحقيق في إجراء تفتيش بيوت العاهرات بنفسمهم أو بمن يندبونه لذلك من رجال الضبطية القضائية ، وأنه متى كان الأمر كذلك ، فيجب في الانتداب الذي يصدر ممن ذكرتهم المادة الثالثة لأحد رجال الضبطية القضائية بتفتيش أحد بيوت العاهرات أن يستوفي شروط الانتداب الذي يصدر من سلطة التحقيق ما داموا قد حلوا محل هذه السلطة بالنسبة لتطبيق هذا الأمر . وأن التفتيش كإجراء من إجراءات التحقيق يجب أن يتقدمه بلاغ أو محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبط أو أى أخبار (٢٩٣ تحقيق جنابات) ، ومجرد التبليغ عن جريمة لا يكفي للقبض على المتهم أو تفتيش منزله — بل يجب أن يقوم البوليس بعمل تحريات عما اشتمل عليه البلاغ ، فإذا أسفرت التحريات عن توافر دلائل قوية على صحة ماورد فيه ، فعندئذ يسوغ للوظفين المشار إليهم إجراء التفتيش بنفسمهم أو بواسطة من يندبونه خصيصا لذلك " . ولما كان هذا الذي قاله الحكم هو التفسير الصحيح لنص المادة الثالثة من الأمر العسكري المشار إليه ، وكان مما لا يجدى في القول بغير ذلك أن يكون مدير إدارة المكتب الرئيسي للآداب العامة قد أصدر غداة صدور الأمر العسكري ندبا عاما لضباط مكتبه بمدينة القاهرة ، إذ لو قصد الحاكم العسكري إجازة مثل هذا التنبؤ ، لكان قد نص عليه في الأمر ذاته . كما لا يجدى في هذا الشأن القياس على المادة الرابعة من الأمر العسكري رقم ٣٥ بشأن الأسلحة والذخائر ، وذلك للاختلاف الواضح بين النصين ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى ببطلان التفتيش ، واطراح الدليل المستند منه يكون سائما لم يخطئ القانون في شيء .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد مجدي حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسني بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك
المستشارين .

(٣١٧)

القضية رقم ١٦٠١ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تسببه . وجه دفاع جوهرى . عدم الرد عليه . قصور . مثال .

إذا كان الطاعن فى سبيل نفي التهمة عند طلب نذب طبيب شرعى ومهندس
فى لمعاينة مكان الحادث لإبداء الرأى فى الصورة التى وقع بها وتحقيق دفاعه
المرتكز الى مواضع إصاىة المجنى عليهما والآثار الموجودة بالترام والسيارة فنذبت
المحكمة الطبيب الشرعى وكلفته القيام بذلك ، ثم بعد أن قدم الطبيب تقريره
حجرت القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات ، وصمم الطاعن فى المذكرة
المقدمة منه على نذب المهندس الفنى واعترض على إسناد مهمته الى الطبيب فضلا
عما أبداه من اعتراضات على تقرير الطبيب ، ثم أيدت الحكم الابتدائى القاضى
بالإدانة . للأسباب الواردة به دون أن تضيف إليها شيئا فهذا الحكم يكون
قاصرا لإغفاله الرد على دفاع جوهرى قد يترتب على تحقيقه تغيير وجه الرأى
فى الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه فى يوم ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ بدائرة قسم
الخليفة تسبب من غير قصد ولا تعمدا فى قتل كل من ميخائيل رزق وحسن مجدي
عجوز بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وإصاىة كل من فهم تادرس

ومجد محمد دسوقي بالإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللوائح بأن قائد سيارة لنقل الركاب وأراد أن يسبق تراما دين أن يستعمل آلة التنبيه ودون أن يحتاط للورور من جانب الترام وكانت المسافة بينه وبين الرصيف الأيمن تكفي كذلك للورور فاصطدم بجانب السيارة الأيمن بجانب الترام الأيمن وكانوا يقفون على سلم الترام الأيمن فحصلت وفاة الأول والثاني وإصابة الباقيين وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات . ومحكمة الخليفة الجزئية قضت في ٦ من يوليه سنة ١٩٥٠ عملاً بمبادئ الاتهام المذكورتين والمادة ٣٢ عقوبات بحبس المتهم سنة مع الشغل والمفاد ، فاستأنف محكمة مصر الابتدائية قضت في ٧ من مايو سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف . فطمعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، أنه طلب الى المحكمة الاستثنائية نذب مهندس فنى لمعاينة مكان الحادث والعربات التى وقع بينها التصادم لمعرفة ما إذا كانت السيارة قيادته كانت أمام الترام أم خلفه وقت حصول الحادث ، وطلب أيضا نذب الطبيب الشرعى لبيان ما إذا كانت إصابات المجنى عليهم الذين كانوا يركبون على سلم الترام حدثت بهم من صدمة خافية أو أمامية ، وذلك تحقيقا لدفاعه القائم على أن الترام هو الذى صدم السيارة من الخلف ، وقد أجابت المحكمة "الطاب الثانى ، ونذبت الطبيب الشرعى وكلفته ببحث الأمرين ، فقدم تقريره وهو يتضمن عدم استطاعته الجزم بشئ خاص بالمسألة الأولى وقال عن الثانية إنه يرجح أن السيارة كانت وقت التصادم خلف الترام ، وإذا حجزت القضية للحكم اعترض الطاعن في مذكرته المصرح بها على تكليف الطبيب "شرعى أمرا ليس من اختصاصه ، وصمم على طاب نذب مهندس فنى ، كما ناقش تقرير الطبيب المذكور . مفنداً رأيه ، مبينا ما فيه من تناقض وخطأ في فهم الظروف الخاصة بالحادث ، إلا أن المحكمة أعرضت عن هذا الطاب ولم ترد عليه دون أن تبين سببا لذلك .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن الطاعن في سبيل نفى التهمة طالب نذب الطبيب الشرعى والمهندس الفنى ، فأجابته المحكمة إلى الشق الأول وكلفت الطبيب بمعاينة الحادث لإبداء رأيه فى الصورة التى وقع بها . وتحقيق دفاعه المرتكز إلى مواضع إصابة المجنى عليهما والآثار الموجودة بالترام والسيارة ، وبعد أن قدم الطبيب تقريره ، حجرت القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات ، ثم أيدت الحكم الابتدائى للأسباب الواردة به ، دون إضافة جديد إليها . كما يبين من الاطلاع على المذكرة المرفقة بالملف الذى أسرت المحكمة ، بضمه تحقيقا لوجه الطعن ، أن الطاعن صمم على طلب نذب المهندس الفنى ، واعترض على إسناد مهمته إلى الطبيب مع خروجها عن طبيعة عمله ، هذا فضلا عما أبداه من اعتراضات على ما جاء بذلك التقرير . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى دون أن يجيب الطاعن إلى ما طلب أو يرد عليه ، و كان الدفاع الذى تمسك به هو دفاع جوهرى قد يترتب على تحقيقه تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، فلما الحكم إذ أغفل هذا الطلب أو الرد عليه ، بما يبرر رفضه ، يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : ابراهيم خليل بك ومحمد أحمد شليم بك واسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

(٣١٨)

القضية رقم ٨ سنة ٢٢ القضائية :

تموين . امساك دفتر لاثبات مقادير الأصناف الواردة للمحل العام وتاريخ ورودها وما يباع منها ... إلخ . هذا الواجب مقصور على أصحاب المصانع والمحال العامة . إدانة الطاعن في هذه الجريمة على افتراض أنه مدير المقهى دون تحقيق ما عسى أن يكون له من صلة أخرى بالمحل . قصور .

إن القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وهو الخاص بأحكام البطاقات وتداول السكر قد نص في المادة الثانية منه على أن أصحاب المصانع والمحال العامة يجب أن يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه ، مقادير الأصناف التى ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه منها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإدانة الطاعن على افتراض أنه مدير المقهى وأنه مسؤول بنقض النظر عن مسئولية صاحب المحل ، مع اقتصار النص على أصحاب المحال ، دون أن يتحقق ما عسى أن يكون للطاعن من صلة أخرى بالمحل بوصفه صاحبا له أصلا أو بصفته مستغلا له طبقا لأحكام قانون المحال العامة فيعتبر صاحبا له كذلك ، فهذا الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه فى يوم ٢٤ من مايو سنة ١٩٥١ بالأربعين بوصفه صاحب مقهى لم يمسك سجلا لتقيد حركة السكر المنصرف له بمقهاده ، وطالبت عقابه بالمادتين ٢ و ٥٤ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والمادة

الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ : ومحكمة الأربعين قضت في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥١ عملاً بمواد الاتهام المذكورة بتغريم المتهم مائة جنيه مصرى . فاستأنف ، ومحكمة السويس الابتدائية قضت بحضور يا فى ١٠ من يونية سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الحكم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه دانه بالجرime المرفوع بها الدعوى على أساس أنه مدير المقهى فى حين أن الدعوى رفعت عليه بوصفه صاحبها ، وطبقت فى حقه المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مع أنها لا تنطبق على حالته .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه بوصفه صاحب مقهى لم يمسك سجلاً لتفيد حركة السكر المنصرف له بمقهاه ، وطلبت معاقبته بالمادتين ٢ ، ٥٤ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وأنه إذ دافع أمام المحكمة الاستئنافية بأنه ليس صاحب المقهى ، قالت المحكمة إنه بصفته المدير ، فإنه طبقاً للمادة ٥٨ من المرسوم سالف الذكر يكون مسئولاً بغض النظر عن مسئولية صاحب المحل — لما كان ذلك وكان القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وهو الخاص بأحكام البطاقات ، وتداول السكر ، قد نص فى المادة الثانية منه على أن أصحاب المصانع والمحال العامة أن يكون لديهم دفتر خاص يشتمون فيه مقادير الأصناف التى ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه منها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإدانة الطاعن على افتراض أنه مدير المقهى ، وأنه مسئول بغض النظر عن مسئولية صاحب المحل ، وذلك مع اقتصر النص على أصحاب المحال ، ودون أن يحقق ما عسى أن يكون للطاعن من صلة أخرى بالمحل ، بوصفه صاحباً له أصلاً ، أو بصفته مستغلاً له طبقاً لأحكام قانون المحال العامة ، فيعتبر صاحباً له كذلك ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه حين داف الطاعن للأسباب المشار إليها أنفاً يكون قاصراً قصوراً يبيحه بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب العزة : أحمد حسن بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وحافظ
سابق بك المستشارين .

(٣١٩)

القضية رقم ٩٤ سنة ٢٢ القضائية :

أمر الحفظ . الأصل فيه أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا . لا يستفاد استنتاجا إلا من
تصرفات يلزم عنها الحفظ حتما .

الأصل في أمر الحفظ أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا ، ولا يستفاد استنتاجا
من تصرفات أخرى ، إلا إذا كانت هذه التصرفات يلزم عنها هذا الحفظ حتما ،
وبطريق اللزوم العقلي — فإذا كانت النيابة لم تصدر أمرا كتابيا صريحا بحفظ
الدعوى العمومية بالنسبة لمتهم وكان ، ما صدر عنها هو اتهامها غيره بارتكاب
الجريمة ، فإن ذلك ليس فيه ما يغيبد على وجه القطع واللزوم الحفظ المقصود في
القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية المطعون ضده بأنه في يوم أول سبتمبر سنة ١٩٤٨
الموافق ٢٧ من شوال سنة ١٣٦٧ بناحية أبوشفيقه مركز الدلنجات مديرية البحيرة
أحدث بأنيس باسيلي إصابة الرأس الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائي
والنزعى والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة هي فقد في العظم بالجدارية اليمنى
لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمي مما يعرض حياته للخطر بحرمان المخ جزءا من وقايته
الطبيعية ضد التغيرات الجوية والإصابات البسيطة وتجعله عرضة لأنواع الشلل

والصرع والتهاب المخ وسحايه مما يقدر بنحو ٢٠٪ ، وطلبت من قاضي الإحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت في ٧ من يونيه سنة ١٩٥١ بعدم جواز إقامة الدعوى العمومية على المتهم لسبق حفظها من النيابة العامة . فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين قضى بعدم جواز إقامة الدعوى العمومية على المطعون ضده لسبق صدور أمر من النيابة بحفظها قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أنه لم يصدر أمر بحفظ الدعوى بالنسبة للمطعون ضده . وغير صحيح ما ذهب إليه الحكم من أن قرار النيابة بإقامة الدعوى على غيره عن ذات الجريمة المسندة إليه يعتبر أمرا ضميا بحفظها بالنسبة له .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على ملف الدعوى الذي أمرت المحكمة بوضعه تحقيقا للطعن أن المجنى عليه أنيس باسيلي ابراهيم اتهم مصطفى عبده "المطعون ضده" بأنه ضربه بنأس على رأسه فأحدث به جرحا نشأت عنه عاهة ، واتهم آخرين بضربه بالعصى على رأسه ومواضع أخرى من جسمه ، وقد تقدم منصور ابراهيم عبده من تلقاء نفسه معترفا بأنه هو الذي ضرب المجنى عليه بالفأس على رأسه ، فقيدت النيابة الدعوى جناية ضد منصور ابراهيم عبده ، وقدمتها لقاضي الإحالة الذي أحالها إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بمقتضى المادة ٢٤٠ فقرة أولى عقوبات . فحكمت محكمة الجنايات ببراءته بناء على أن المتهم منصور ابراهيم عبده قد عدل أمام قاضي الإحالة وأماها كذلك عن ذلك الاعتراف الذي إنما قصده به إلى إفلات الفاعل الحقيقي وهو مصطفى مصطفى عبده "المطعون ضده" من العقاب ، وكانت النيابة قد نسخت صورة من التحقيقات وقيدتها جنيحة ضد المطعون ضده وآخر ، وطلبت محاكمتها بمقتضى المادة ٢٤٢ فقرة أولى عقوبات ، لأنهما ضربا المجنى عليه فأحدثا به جروحا تقرر لعلاجها مدة

لا تزيد على عشرين يوما ، فشهد المحجني عليه أمام محكمة الجناح الجزئية بأن المطعون ضده ضربه على رأسه فأحدث به العاهة ، فحكمت تلك المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية ، وقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد هذا الحكم ، فتميدت النيابة الدعوى جنائية بالمادة ٢٤٠ فقرة أولى عقوبات ضد المطعون ضده لأنه أحدث بالمحجني عليه جرحا برأسه نشأت عنه عاهة ، وقدمته لقاضى الإحالة الذى أحاله الى محكمة الجنايات فقضت بعدم جواز إقامة الدعوى عليه لسبق صدور أمر من النيابة العامة بحفظها بمقوله : ” إن توجيه الدعوى أولا الى منصور ابراهيم عبده وحده دون المتهم مصطفى مصطفى عبده (المطعون ضده) معناه أن النيابة لم ترفى الأدلة ما يكفى لاثام هذا الأخير ، وأن هذا يعتبر حفظا ضمنيا للدعوى بالنسبة له ، وأن الحفظ الصريح كالحفظ الضمنى سواء من حيث قوة كل منهما قانونا واعتباره فى قوة الشئ المحكوم فيه نهائيا “ .

وحيث إن الأصل فى أمر الحفظ أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا ، ولا يصح أن يستفاد استنتاجا من تصرفات أخرى ، إلا إذا كانت هذه التصرفات يلزم عنها هذا الحفظ حتما ، وبطريق اللزوم العقلى — لما كان ذلك ، وكانت النيابة لم تصدر أمرا كتابيا صريحا بحفظ الدعوى العمومية بالنسبة للمطعون ضده عن تهمة الجنائية المسندة إليه ، وكان ما صدر عن النيابة من تصرفات سواء باتهامها منصور ابراهيم عبده وحده بإحداث العاهة أو إقامتها الدعوى على المطعون ضده بتهمة الجنحة وحدها ليس فيه ما يفيد على وجه القطع واللزوم الحفظ المقصود فى القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون إذ قضى بعدم جواز إقامة الدعوى لسبق صدور أمر من النيابة بحفظها مخطئا ويتعين لذلك نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسن بك وكيل المحكمة وباسميلي مومى بك وحافظ سابق بك و مصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٢٠)

القضية رقم ١٤٦ سنة ٢٢ القضائية :

١ - انقضاء الدعوى . دعوى جنائية فى جنحة . مضى عليها اكثر من اربع سنين ونصف من وقت وقوعها الى يوم نشر قانون الاجراءات الجنائية فى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥١ .
انقضاؤها بمضى المدة .

ب - تقضى . دعوى مدنية . حكم برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة بناء على أن الطاعن لم يتمسك به قبل سماع الشهود وعلى قيام واقع ادبى حال دون الحصول على كتابة . الثابت ان الطاعن تمسك بالدفع قبل سماع أول شاهد . اقامة تقدير قيام المانع على اسباب مؤدية اليه . لا ينقض الحكم .

١ - إنه لما كانت الدعوى الجنائية تنقضى فى مواد الجناح بمضى ثلاث سنين ، وكانت المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت فى فقرتها الاخيرة ألا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، وكانت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى قد مضى عليها أكثر من اربع سنين ونصف سنة من وقت وقوعها الى يوم نشر قانون الاجراءات الجنائية فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى استقر قضاء هذه المحكمة على اعتباره موعدا لتطبيق هذا القانون فيما هو أصلاح للتهم من نصوصه ، فإنه يتعين نقض الحكم الصادر فيها بالعقوبة وبراءة الطاعن لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة

٢ - اذا كان الحكم قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود على أن الطاعن لم يتمسك به قبل سماع الشهود وعلى قيام مانع ادبى حال دون الحصول على كتابة وكان يبين من محضر الجلسة أن الطاعن دفع

بعدم جواز الاثبات بالبينة قبل سماع أى شاهد فى الدعوى ولكن الحكم المطعون فيه إذ تعرض للدفع من ناحية موضوعه قد أقام تقديره قيام المانع الأدبى من الحصول على الكتابة على أسباب مقبولة مؤدية اليه فانه لا يكون قد أخطأ اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه فى يوم ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ بدائرة قسم روض الفرج . بتد مبلغ ٢٧٦ جنبها لورثة على بركات إضرارا بهم وكان قد سلم اليه من مورثهم بصفته وكيلاعنه لدفعه لآخر فاختلف له نفسه ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدنى ١ — سنيه عيسى حسين ٢ — السيد محمد بركات وطلبا الحكم لهما قبل المتهم بمبلغ خمسة وعشرين جنبها على سبيل التعويض ، ولدى محكمة روض الفرج دفع المتهم بعدم قبول الدعوى العمومية لسابقة صدور أمر من النيابة بحفظ الأوراق بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٧ وعدم الغاء هذا الأمر من النائب العام فى خلال الثلاثة الأشهر التالية وعدم ظهور أدلة جديدة تسمح بالعودة لأقامة الدعوى العمومية ، كما دفع بعدم جواز الإثبات لأن المبلغ المدعى تبديده تزيد قيمته على عشرة جنيهات والمحكمة قضت فى ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٨ برفضهما وقبول الدعوى العمومية وجواز الإثبات بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة والقرائن وحدد لنظر الدعوى جلسة ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، فاستأنف هذا الحكم ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بتأييد الحكم المستأنف . بذلك نظرت محكمة روض الفرج الجزئية موضوع الدعوى وقضت فيه بتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٠ بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل والزامه بأن يدفع للدين بالحق المدنى خمسة وعشرين جنبها على سبيل التعويض المؤقت عملا بالمادة ٣٤١ عقوبات . فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية فى ١٦ من مايو سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف . فطعن فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إنه لما كانت الدعوى الجنائية تنقضى في مواد الجرح بمضى ثلاث سنين ، وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، قد أوجبت في فقرتها الأخيرة الا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، وكانت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوعها في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ الى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ انذى استقرار قضاء هذه المحكمة على اعتباره موعدا لتطبيق هذا القانون فيما هو أصالح للتهم من نصوصه ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للعقوبة وبراءة الطاعن لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

وحيث إن مبنى الطعن في الدعوى المدنية هو أن الحكم قد أخطأ في قضائه برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ، لأن المبلغ المدعى باختلاس ي زيد على العشرة جنيهات ، بناء على أن الطاعن لم يتسك به قبل سماع الشهود . وعلى قيام مانع أدبي حال دون الحصول على كتابة ، وهو القرابة ، ذلك لأن الحكم لم يبين درجة القرابة ، واستخلص أن هناك علاقة سمحت للمتوفى وهر مورث المدعين بالحق المدني ، بأن يسلم ختمه للطاعن ، كما سمحت للطاعن بأن يقوم بالانفاق على جنازة المتوفى ، مع أنه لا يجوز الاستدلال بحصول التسليم على الصلة التي تمنع من أخذ الدليل الكتابي .

وحيث إنه وإن كان يبين من محضر الجلسة أن الطاعن دفع بعدم جواز الإثبات بالبينة قبل سماع أى شاهد في الدعوى ، الا أن الحكم قد تعرض للدفع من ناحية موضوعة فقال " إن الصلة التي كانت قد قائمة بين المتوفى وبين المتهم والتي سمحت للمتوفى بأن يسلم ختمه لاتهم كما سمحت لاتهم بأن يقوم بالانفاق على جنازة المتوفى ومآتمه فضلا عن علاقة القرابة التي بينهما مما يتمتع معه أخذ سند كتابي بتسليم المبلغ لاتهم وأن المادة ٢١٥ من القانون المدني لم تبين هذا المانع وبالتالي لم تضع له قيودا ، بل جاء نصها عاما مطلقا متروكا أمر تقديره لقاضي الموضوع " .

ولما كان ما ذكره الحكم من ذلك صحيحا في القانون ، كانت المحكمة ، قد أقامت تقديرها قيام المسانح على أسباب مقبولة مؤدية الى النتيجة التي انتهت اليها إذ هي لم تستدل على الصلة بين المتوفى والطاعن بتسليم المبلغ موضوع الدعوى ، وإنما بتسليمه ختمه إبان حياته للعلاقة التي بينهما وهو ما أثبتته الحكم على الطاعن في موضع آخر منه حين قال ” إنه قد ظهر عند استيفاء التحقيق أن المتهم كان يحمل ختم المتوفى وقد قدمه بنفسه وقت تحرير محضر الوفاة ، واعترف بذلك كما أنه كان ملازما للمتوفى وقائما بمباشرة شئونه في مرضه ، كما أنه قام بالانفاق على الجنازة والمآتم فضلا عن وضوح درجة قرابته له “ . لما كان ذلك فإن الحكم إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود لا يكون قد أخطأ في شيء ، ومن ثم يكون الطعن بالنسبة للدعوى المدنية على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٢

رياسة حضرة صاحب العزة أحمد حسن بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وباسمى موسى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

(٣٢١)

القضية رقم ١٦٨ سنة ٢٢ القضائية :

تموين . تجار الجملة ونصف الجملة . إلزامهم بأن يقدموا للشترى التاجر فاتورة مستوفاة للبيانات المحددة قانونا . عدم تقديم الفاتورة وعدم استيفائها البيانات مستوجب للعقاب .

إن القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ، قد أوجب في المادة ٢٦ منه على تجار الجملة ونصف الجملة أن يقدموا للشترى التاجر فاتورة . وأن تكون هذه الفاتورة مستوفاة لبيانات حددها القانون . فكلما الأمرين — عدم تقديم الفاتورة أصلا وعدم استيفائها البيانات التي يتطلبها القانون — إذا أعطيت — مستوجب للعقاب .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية : ١ - بهنى أخنوخ الأسيوطى (الطاعن) ٢ - نخرى سدره سوربال بأنهما فى يومى ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ و ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥١ بدائرة قسم الأزبكية بوصف الأول صاحب المحل المبين بالمحضر لتجارة الجملة . والثانى مديره المسئول : أولا - باعا سلعة محددة الربح "مواسير" بسعر يزيد عن السعر المحدد . وثانيا - عرضا للبيع سلعة محددة الربح "مواسير" بسعر يزيد عن السعر المحدد . وثالثا - لم يصدرا للتاجر حسين أحمد عيسوى فاتورة مستكملة للبيانات القانونية اللازمة عن المواسير المباعة . ورابعا - لم يعلننا عن سعر بيع السلع الموضحة بالمحضر والمعرضة للبيع بمحلها . وطلبت عقابهما بالمواد ٩ و ١٩ و ٢٤ و ٢٥ و ١/٢٦ - ٢ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ و ٥ و ٤ و ٦ و ٣ و ١/٩ - ٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة القاهرة المستعجلة قضت فى ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥١ : أولا - عن التهمتين الأولى والثالثة بتغريم المتهم الأول خمسمائة جنيه ، وتغريم المتهم الثانى خمسين جنيتها وشهر مخلص الحكم على واجهة المحل على نفقتهما لمدة شهر واحد . وثانيا - عن التهمتين الثانية والرابعة بتغريم كل من المتهمين خمسين جنيتها وشهر مخلص الحكم على واجهة المحل على نفقتهما لمدة شهر واحد ، وذلك عملا بمواد الاتهام وبالمادة ٣٢ من قانون العقوبات . فاستأنفا . ومحكمة مصر الابتدائية قضت فى ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول عن التهمة الأولى وبراءته منها عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ، وتعديل الحكم المستأنف بالنسبة له عن التهمة الثالثة وتغريمه مائة جنيه مصرى عنها وذلك عملا بالمواد ٩ و ٢٥ و ٢٦ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ و ٤/٥ و ٢/٩ و ١٤ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . وتأيده بالنسبة له عن التهمتين الثانية والرابعة ، وإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الثانى عن التهمتين الأولى والثالثة وبراءته منهما وتأيده بالنسبة له عن التهمتين الثانية والرابعة ، وتأيد الإشهار بالنسبة للمتهمين وذلك عملا بالمواد ٤/٥ و ٣/٦ و ١/٩ - ٢ و ١٣ و ١٤

و ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وبالمواد ٩ و ١٩ و ٢٤ و ٢٥ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ . فطعن المحكوم عليه الأول وحده في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه أن الحكم المطعون فيه دانه بتهمة ثلاث هي عرض مواسير للبيع بسعر يزيد عن السعر المقرر ، وعدم إصداره فاتورة مستكملة البيانات ، وعدم إعلانه عن سعر بيع المواسير المعروضة بحمله للبيع ، في حين أنه دافع بأنه كان متغيبا لعذر قهري عن المحل ، وقت حضور مفتش التموين ، وأن عامل المحل غير مرخص له بالبيع أثناء غيابه ، ومن ثم لم يكن هناك عرض للبيع بالمعنى المستوجب للمسئولية الجنائية ، كما دافع بأنه يتعامل دائما بفواتير ، وقدم الدفاتر التي تثبت صحة هذا الدفاع ، كذلك قال بأن الأسعار كانت مبينة بالكتابة على الخشب المجاور للحوامل التي عليها المواسير ، فضلا عن وجود قائمة ببيان الأسعار معلقة على الحائط إلا أن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع . ويضيف الطاعن أن الحكم أخطأ أيضا في تطبيق القانون ، إذ دانه بجريمة عدم استيفاء البيانات التي يتطلبها القانون بالفواتير ، في حين أنه لم يحرر فاتورة أصلا ، هذا فضلا عن أن المحجني عليه ليس بتاجر لسابقة صدور حكم بإشهار إفلاسه ، وليس في القانون ما يوجب إعطاء فاتورة للفلاس وثمة خطأ آخر ، هو إن الحكم دانه بتهمة الامتناع عن إعطاء فاتورة ، في حين أن التهمة التي رفعت بها الدعوى ، هي عدم إصدار فاتورة ، وهذا التمديل ينطوي على إسناد واقعة جديدة لم تكن موجهة إلى الطاعن ، فضلا عن أن القانون لا يعاقب على عدم الإصدار ، بل على إصدار فاتورة غير مستكملة البيانات ، وأخيرا يقول الطاعن إن المحكمة اعتمدت في إدانته على قول للشهود لم تصدقهم في بعض أقوالهم ، عن تهمة أخرى ، مما يشوب الدليل بالفساد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين وقائع الدعوى التي دان بها الطاعن وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها في منطق سليم ولما كان الأمر كذلك ، وكان

للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد عن تهمة ، وتطرح له قولاً بالنسبة إلى تهمة أخرى ، وكان الحكم قد أثبت أن المتهم الثانى ، باشر بالفعل سلطة إدارة المحل باختبار الطاعن ، ورتب على ذلك مسؤولية هذا الأخير ، وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن المتهم الثانى ليس مديراً للمحل ، وكان من ناحية أخرى ليس له أن يتحدى بالغياب إلا أن يثبت أنه بسبب هذا الغياب لم يتمكن من منع وقوع المخالفة — لما كان ما تقدم ، فإن الحكم حين دانه لا يكون قد أخطأ فى شئ . هذا إلى أن الطاعن لا مصلحة له من وراء ادعائه الغياب ، إذ أن الحكم المطعون فيه قد قضى عليه بالغرامة ، وهى العقوبة المقررة قانوناً فى حالة قبول هذا العذر .

وحيث إنه مما جاء بأوجه الطعن ، بشأن الفاتورة ، فمردود ، بأن القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ قد أوجب فى المادة ٢٦ منه على تجار الجملة ونصف الجملة أن يقدموا للمشتري التاجر فاتورة ، وأن تكون هذه الفاتورة مستوفاة لبيانات حددها القانون ، فكل الأمرين ، عدم تقديم الفاتورة أصلاً ، وعدم استيفائها البيانات التى يتطلبها القانون — إذا أعطيت — مستوجب للعقاب . هذا ولا جدوى للطاعن فيما يثيره — بصدد عدم الإعلان عن الأسعار إذ الثابت من الحكم المطعون فيه ، أنه دان الطاعن فى جريمة عرض المواشير للبيع بسعر يزيد عن السعر المقرر ، وعدم الإعلان عن سعرها ، وطبق فى حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات عن التهمتين ، ولم يوقع عليه إلا عقوبة واحدة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس . تعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٩ من ابريل سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد شليم بك وباسيلى موسى بك ومصطفى حسن بك
المستشارين :

(٣٢٢)

القضية رقم ١٤٢٩ سنة ٢١ القضائية :

- أ — تزوير . عدم العثور على الورقة المزورة . لا يمنع من قيام جريمة التزوير .
- ب — إثبات . خبير . تقدير رأيه والفصل فيما يوجه اليه من مطاعن . من سلطة المحكمة .
الأخذ بتقرير خبير مصلحة الطب الشرعى للأسانيد التى بنى عليها . اطراح تقرير الخبير
الاستشارى . لا أثريب على المحكمة .
- ج — إثبات . سلطة المحكمة فى تكوين عقيدتها من جميع عناصر الدوى . لها أن تعول
على التحقيقات الإدارية .
- د — عقوبة تقديرها موضوعى . المحكمة غير مكلفة ببيان الأسباب التى أوقعت من أجلها
العقوبة بالقدر الذى رآته .

١ — إن عدم العثور على الورقة المزورة لا يمنع من قيام جريمة التزوير
والعتاب عليها ما دام الحكم قد أثبت وجود الورقة وتزويرها .

٢ — للحكم أن تقدر رأى الخبير وتفصل فيما يوجه إلى تقريره من اعتراضات .
فاذا هى اطمانت إلى تقرير خبير مصلحة الطب الشرعى للأسانيد الفنية التى بنى
عليها ولم تبيته بنفسها مما يتفق مع رأى الذى انتهى اليه هذا التقرير فلا
تثريب عليها إذا هى أطرحت تقرير خبير استشارى أو رفضت ندب خبير
آخر لاضاهاة مادامت قد أقامت هذا الرفض على أسباب مقبولة .

٣ — للمحكمة أن تكون عقيدتها من أى دليل من أدلة الدعوى بما في ذلك أوراق التحقيقات الإدارية ما دامت قد طرحت على بساط البحث في الجلسة ، وسمعت شهادة من قاموا بها .

٤ — إن تقدير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون للجريمة وأعمال الظروف التي تراها المحكمة مشددة أو مخففة هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي غير مكلفة ببيان الأسباب التي أوقعت من أفعالها العقوبة بالقدر الذي رآته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — أحمد شكرى عبد الحميد ٢ — أحمد صالح أحمد شكرى ٣ — محمود محمد على ٤ — أحمد فهمى عبد الرحمن ٥ — مصطفى متولى العوضى ٦ — صالح متولى العوضى ٧ — سليمان عزيز سليمان بشاى ٨ — أحمد على متولى العوضى ٩ — محمد على متولى العوضى ١٠ — عزيز على متولى العوضى ١١ — صلاح الدين حسن يونس ١٢ — اسماعيل سعد الدين فريد ١٣ — محمد محمد على ١٤ — السيدة رومة صمويل عبد الملك ، بأنهم في خلال سنة ١٩٤٧ الموافقة لسنة ١٣٦٦ وفي المدة بين ٧ من الحجة سنة ١٣٦٦ الموافق ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ و ٢٠ من ربيع أول سنة ١٣٦٨ الموافق ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٩ بمحافظة القاهرة . أولا — المتهم الأول — ارتكب تزويرا في محركات رسمية هي كشوف الأذون (أورنيك ٦٩ ع . ح) رقم ٦٦٣٩٠ و ٦٦٣٩١ و ٣١١٩٨ و ٣١١٩٩ وذلك بأن وضع بها بيانات مزورة وأثبت في كل منها أرقام أذون صرف بالمبالغ المبينة بالمحضر لأسماء وهمية على أن تصرف قيمتها من خزانة المالية على حساب المنطقة الشمالية التعليمية ووضع عليها امضاء مزورة منسوبة لركى افندى صليب رئيس قلم الحسابات بملك المنطقة . ثانيا — المتهمون الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن اشتركوا مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة التزوير المذكورة في التهمة السابقة بأن اتفقوا معه وحرضوه على ارتكابها فوقعت فعلا بناء على هذا الاتفاق وذلك التجريضا .

ثالثا - المتهمون الثمانية الأول - اشتركوا بطريق الاتفاق والتحرير والمساعدة مع مجهول في ارتكاب تزوير في محررات رسمية (١) أذون الصرف (أورنيك رقم ٩ ع . ح) المشار اليها بالمحضر والتي منها الأذون ٩٧٩٨٨٣ و ٩٧٩٨٨٤ و ٩٧٩٨٨٦ و ٩٧٩٨٨٧ و ٩٧٩٨٨٨ و ٩٧٩٨٨٩ و ٩٧٩٨٩٠ و ٩٧٩٨٩١ و ٩٧٩٨٩٢ و ٩٧٩٨٩٣ و ٩٧٩٨٩٤ و ٩٧٩٨٩٥ و ٩٧٩٨٩٦ و ٩٧٩٨٩٨ و ٩٧٩٩٠٠ و ٩٧٩٩٧٧ و ٩٧٩٩٧٨ و ٩٧٩٩٧٩ و ٩٧٩٩٨٠ و ٩٧٩٩٨١ و ٩٧٩٩٨٢ و ٩٧٩٩٨٥ و ٩٧٩٩٨٦ و ٩٧٩٩٨٧ و ٩٧٩٩٨٨ و ٩٧٩٩٨٩ و ٩٧٩٩٩٠ و ٩٧٩٩٩١ و ٩٧٩٩٩٢ و ٩٧٩٩٩٦ و ٩٧٩٩٩٧ و ٩٧٩٩٩٨ و ٩٧٩٩٩٩ (٢) كشوف أذون الصرف المشار اليها بالمحضر (أورنيك ٦٩ ع . ح) والتي فيها الكشفان رقم ٤٤٢٠ و ٦٦٣٩٥ (٣) بطاقات شخصية للأسماء الوهمية المدونة بأذون الصرف السابقة للتمكن من صرف قيمتها من خزانة المالية وذلك بان اتفقوا مع مجهولين وحرصوهم على ارتكاب هذه الجرائم بمساعدتهم في الأعمال المسهلة لارتكابها بأن أعدوهم بالأذون البيضاء (أورنيك رقم ٩ ع . ح) وكشوف الأذون البيضاء (٦٩ ع . ح) وأملوا عليهم البيانات والأسماء المزورة التي أثبتوها في تلك الأوراق ، ثم وقعوا عليها بامضاءات مزورة مسندة للوظفين المختصين المشار اليهم في المحضر ف وقعت الجريمة بناء على الاتفاق والتحرير والمساعدة . رابعا - المتهمون الخامس والسادس والسابع استعملوا المحررات الرسمية المزورة لمشار اليها في التهمتين الأولى والثالثة بأن قدموها لخزانة وزارة المالية لصرف قيمتها مع عليهم بتزويرها . خامسا - المتهمون الأربعة الأول والثامن اشتركوا بطريق الاتفاق والتحرير مع المتهمين في الجريمة السابقة ف وقعت بناء على ذلك الاتفاق وذلك التحريض . سادسا - المتهمون الأول والثاني والثالث والرابع والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر . بصفقتهم موظفين عموميين أدخلوا نقودا للحكومة في ذمتهم وسهلوا لغيرهم ذلك ، وجملة هذه النقود ٢١٦١٣٣ جنيهًا و ٩١٥ ملجم على التفصيل الوارد في المحضر . سابعا - المتهمون الخامس والسادس والسابع والثامن اشتركوا بطريق الاتفاق والتحرير والمساعدة في ارتكاب الجريمة السابقة مع الأربعة الأول . وذلك

بأن اتفقوا معهم وحرصوهم على ارتكابها وساعدوهم في الأعمال المسهلة في ارتكابها على الذخو المبين في التهم المتقدمة. ثامنا — المتهمان الثالث عشر والرابعة عشرة أخفيا المبالغ الخمسة من نقود الحكومة المشار إليها آنفا والمبينه في المحضر وقائمة الشهود مع علمهما بذلك ، وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ١١٨ و ١/٤٠ و ٢ و ٣ و ٤١ من قانون العقوبات لثمانية الأول من المتهمين وبالمسادة ١١٨ من قانون العقوبات للتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر وبالمسادين ١/٤٤ — ٢ مكررة و ١١٨ من قانون العقوبات للثالث عشر والرابعة عشرة ، فقرر بذلك . وقد ادعت وزارة المعارف العمومية بحق مدني قبل المتهمين وطلبت القضاء لها عليهم متضامنين بمبلغ ٢١٦١٣٣ جنيها مصريا و ٩١٥ ملجم بصفة تعويض . ومحكمة جنايات مصر قضت بتاريخ ٢٠ من ابريل سنة ١٩٥١ عملا بمواد الاتهام . أولا — بمعافية كل من أحمد شكري عبد الحميد وأحمد صالح أحمد شكري ومحمود محمد علي ومصطفى متولى علي العوضي وصالح متولى علي العوضي وسليمان عزيز سليمان بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين وألزمتهم بأن يدفعوا متضامنين لوزارة المعارف المدعية بالحق المدني مبلغ ٢١٦١٣٣ جنيها و ٩١٥ ملجم والمصاريف المدنية و ٢٠ جنيه مقابل أتعاب المحاماة . ثانيا — بمعافية كل من أحمد علي متولى العوضي ومحمد علي متولى العوضي وعزيز علي متولى العوضي بالسجن ثلاث سنين وبمعافية محمد علي بالسجن خمس سنين وألزمتهم بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدني الأول مبلغ ٨٠٠ جنيه والثاني مبلغ ٢٠٠٠ جنيه والثالث ٥٠٠ جنيه والرابع ٥٦٢٢ جنيها والمصاريف المناسبة وذلك على وجه التضامن مع المتهمين أحمد شكري عبد الحميد وأحمد صالح أحمد شكري ومحمود محمد علي ومصطفى متولى العوضي وصالح متولى العوضي وسليمان عزيز سليمان من أصل المبلغ المحكوم به عليهم ومصاريفه . ثالثا — ببراءة كل من المتهم الرابع أحمد فهمي عبد الرحمن والمتهم الحادي عشر صلاح الدين حسن يونس والثاني عشر اسماعيل سعد الدين فريد والرابعة عشرة رومة صموئيل عبد الملك مما نسب اليهم ورفض الدعوى المدنية المرفوعة قبالهم . رابعا — براءة أحمد علي متولى العوضي من التهم الثانية والثالثة والخامسة الموضحة بتقرير الاتهام .

خامسا - براءة المتهمين أحمد شكرى عبد الحميد واحمد صالح احمد شكرى ومحمود محمد على ومصطفى متولى العوضى وصالح متولى العوضى وسليمان عزيز سليمان من تهمة الاشتراك في تزوير البطاقات الشخصية واستعمالها الموضحتين بالتهمةين الثالثة والرابعة من قرار الاتهام . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن الثالث بنى طعنه على عدم ختم الحكم في الثانية الأيام المقررة بالقانون ، وإذ كان هذا السبب وحده لا يكتفى لنقض الحكم ، وقد مكن الطاعن من أن يقدم في خلال عشرة أيام كاملة ما عسى أن يكون لديه من أسباب للطعن على الحكم ذاته ، ولم يقدم شيئا فيتعين إذن رفض الطعن موضوعا .

وحيث ان مبنى طعن باقى الطاعنين هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا ومخططا فى القانون إذ لم يبين واقعة الدعوى ولا أركان الجرائم التى دأنهم بها ولا لأفعال التى اعتبرها اشتراكا فى تلك الجرائم بالنسبة لمن عددهم شركاء فيها ، كما لم يبين رابطة السببية بين تلك الأفعال وهذه الجرائم ، مع أنه لا عقاب على الشريك إلا إذا وقعت الجريمة بناء على مساهمته أو اشتراكه وأن الحكم استند إلى أدلة لا أصل لها فى الأوراق ، كما اعتمد فى قضائه على تحقيقات إدارية وعلى شهادة من قاموا بها ، وأنه لا قوام لجريمة التزوير التى أثبت وقوعها مادام لم يعثر على السندات المزورة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين وقائع الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجرائم التى دأن كل طاعن بها ، كما استظهر فى حق الشركاء عناصر الاشتراك وطرقه التى تم بها وهى التحريض والاتفاق والمساعدة ورابطة السببية بينها وبين الجرائم التى أثبت وقوعها بناء عليها . ولما كان الحكم قد أورد على ثبوت هذه الجرائم أدلة لها سندها من الأوراق ومؤدية إلى النتائج التى انتهى

اليها ، وكان للمحكمة أن تكون عقيدتها من أى دليل من أدلة الدعوى بما فى ذلك أوراق التحقيقات الإدارية ما دامت قد طرحت على بساط البحث فى الجلسة ، وسمعت شهادة من قاموا بها — لما كان ذلك ، فان ما يشبه الطاعنون لا يعدو المجادلة فى تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . وحيث انه بالنسبة إلى الأوراق المزورة التى لم يعثر عليها فان ذلك لا يمنع من قيام جريمة التزوير و"عقاب عليها ما دام الحكم قد أثبت وجود الرقعة وتزويرها هذا إلى أن ستة من الاخطارات المزورة قد ضبطت وأثبت الحكم أن الطاعن الأول ذو الكاتب لأربعة منها .

وحيث إن الطاعن الأول يضيف فى طعنه أيضا أن تقرير خبير الخطوط الذى اعتمدت عليه المحكمة فى إدانته غير مسبب ومتناقض مع تقرير الخبير الاستشارى الذى قدمه . وأن المحكمة لم تجبه إلى طلب إجراء المضاهاة من جديد فأخلت بحقه فى الدفاع .

وحيث إن الحكم تعرض لتقارير خبراء الخطوط فى مصلحة الطب الشرعى وكذلك تقرير الخبير الاستشارى والأسباب التى أقيم عليها رأى فى هذه التقارير ثم قال : " إن المحكمة تأخذ بتقريرى مصلحة الطب الشرعى للأسانيد الفنية السليمة التى بنيا عليها ولما تبينته المحكمة بنفسها من تطابق بين خط الإخطارات الأربعة وخط المتهم (الطاعن الأول) فى أوراق استكابه وورقة طلب الإجازة فى كثير من الألفاظ والحروف " . ثم تعرض لرأى الخبير الاستشارى وفنده ، كما رفض إجراء المضاهاة من جديد لأسباب سائغة . ولما كان للمحكمة تقدير رأى الخبير والفصل فيما يوجه إلى تقريره من اعتراضات ، فإذا هى اطمانت إلى تقارير خبراء مصلحة الطب الشرعى للأسانيد الفنية التى بنيت عليها ، ولما تبينته بنفسها مما يتفق مع رأى الذى انتهت إليه هذه التقارير فلا تريب عليها إذا هى اطرحت تقرير الخبير الاستشارى أو رفضت ندب خبير آخر للمضاهاة ما دامت قد أقامت هذا الرفض على أسباب مقبولة .

وحيث إن الطاعن الرابع يضيف فى طعنه أنه تمسك لدى المحكمة بأن ثراءه يرجع إلى مصادر مشروعة وأن الملهى الذى يديره كان يدر عليه أرباحا وفيرة تزيد

على أرباح الملاهي الأخرى وطلب ضم ملفات الضرائب الخاصة بهذه الملاهي وأوراق أخرى لإثبات اشتغاله بالتجارة وأعمال السمسمرة فلم تجبه المحكمة إلى طلبه مما يعتبر إخلالا بدفاعه ، كما نعى على الحكم أنه استند في إدانة بعض المتهمين إلى ما كانوا يودعونه في المصارف في ذات اليوم الذي تصرف فيه دفعات الاختلاس أو في اليوم التالي بينما هو لم يودع شيئا في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٨ الذي أسند إليه أنه صرف فيه أحد المبالغ المختلفة مما يسقط الدليل الذي استند إليه الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض لطلب ضم الأوراق والملفات الذي تقدم به الطاعن ورد عليه ردا سائغا يبرر ما انتهى إليه من رفضه ، ولما كان لا جناح على المحكمة إذا هي استخلصت من عناصر الدعوى ومن كشف إيداع الأموال في المصارف قرينة في حق بعض المتهمين ومنهم الطاعن هي : " إن المبالغ الضيخمة التي أودعها كل من المتهمين الخامس (الطاعن) والسادس والسابع البنك كانت تودع في ذات يوم الصرف إحدى دفعات الاختلاس أو في اليوم التالي على الأكثر " . فإذا كان الطاعن لم يودع شيئا في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٨ فإن هذا لا يقدح في صحة القرينة التي استخلصها الحكم من إيداع تلك المبالغ لا من عدم إيداعها خصوصا وأنه لم يدع أن المبالغ الضيخمة التي أثبت الحكم أنه أودعها بالفعل لم تكن معاصرة لتواريخ دفعات الاختلاس الأخرى .

وحيث إن الطاعن الخامس ينعى على الحكم أنه أشار إلى القوضى المتناهية في المنطقتين التعليميتين اللتين وقع بهما الاختلاس وهذا كان يقتضى منه تخفيف العقوبة لا تشديدها .

وحيث إن هذا القول مردود بأن تقدير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون للجريمة وأعمال الظروف التي تراها المحكمة مشددة أو مخففة هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي غير مكلفة ببيان الأسباب التي أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذي رآته .

وحيث إن الطاعن السادس يضيف أن المحكمة أخطأت في الإجراءات ، وأخلت بحقه في الدفاع إذ بعد أن انتهت من سماع الشهود والدفاع عن المتهمين

أمرت باحضار أوراق حساب الطاعن في البنك الأهلي ، فلما أحضرها موظف البنك اطلعت عليها وناقشت حاملها في غياب هيئة الدفاع عن المتهمين رغم تمسكه بتأجيل المناقشة لحين حضور محاميه .

وحيث إن محضر الجلسة خلو مما يفيد أن الطاعن تمسك بشئ مما يقوله في طعنه . ولما كانت المحكمة قد اطلعت على بيانات حسابه بحضور أحد المحامين الذي كان يمثل باقي زملائه ومنهم محامى الطاعن طبقا لما هو ثابت بذلك المحضر ثم طلبت من الطاعن أن يبدى ملاحظاته على تلك الكشف فلم يبد شيئا ، كما لم يبد محاميه في الجلسة التالية التي استمر فيها نظر الدعوى أى ملاحظة على البيانات المشار إليها . لما كان ذلك فلا تكون المحكمة قد أخلت بدفاع الطاعن .

وحيث إن الطاعنين السابع والثامن والتاسع يقولون أيضا إنه لا صلة لهم بالجهات الحكومية التي وقع فيها الاختلاس فلا يصح في القانون تطبيق المادة ١١٨ من قانون العقوبات في حقهم ، وأنهم إذا كانوا بحكم صلة القربى بينهم وبين الطاعنين الرابع والخامس قد أخذوا منهما نقودا فانهم لا يعتبرون أنهم أدخلوا في ذمتهم نقودا للحكومة لأن طبيعة النقود قد تغيرت وزالت عنها صفتها الحكومية كما يضيف الطاعن السابع أنه لم يباشر عملا من أعمال وظيفته بوزارة المعارف واستقال منها قبل وقوع الاختلاس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع هؤلاء الطاعنين المشار إليه وفنده ثم أضاف أنه : ” لا مصلحة لهم فيه لأن الوقائع التي ثبتت في حقهم ... تكون جريمة أخرى وهى أنهم أخفروا مالا متحصلا من جريمة إدخال نقود للحكومة مع علمهم بذلك مما يجعلهم مستحقين للعقوبة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات تطبيقا للمادة ٤٤ مكررة من هذا القانون ” . لما كان ذلك فإن ما يقوله الطاعنون لا تكون لهم جدوى منه مادامت عقوبة الجريمة التي قضى عليهم بها تدخل في العقوبة المقررة لجريمة الإخفاء المشار إليها التي أثبت الحكم عليهم مقارقتها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جاسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة و بحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسني بنت وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وحافظ سابق بك
المستشارين .

(٣٢٣)

القضية رقم ١٠٩ سنة ٢٢ القضائية :

وصف التهمة . إحالة المتهم إلى محكمة الجنائيات بتهمة أنه شرع في قتل المجنى عليها عمدا مع
سبق الإصرار . استبعاد المحكمة ظروف سبق الإصرار وإدانتته بالشروع في قتل المجنى عليها الأولى
عمدا واقتراح هذه الجنائية بجناية الشروع في قتل الآخر عمدا . لا إخلال بحق الدفاع .

لمحكمة الجنائيات بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات - الذي كان
معمولا به وقت المحاكمة - أن تغير وصف الأفعال المسندة للمتهم في أمر الإحالة دون سبق
تعديل في التهمة مادامت لا تسند إليه أفعالا غير التي وجهت إليه في أمر الإحالة
ولا تحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة المقررة لتلك الأفعال ، وإذن فمتى كان المتهم
قد أحيل إلى محكمة الجنائيات بتهمة " أنه شرع في قتل بدور السيد إبراهيم ومحمد
السيد إبراهيم عمدا مع سبق الإصرار " فاستبعدت المحكمة ظرف سبق الإصرار
ودانته بأنه شرع في قتل المجنى عليها الأولى عمدا وأن هذه الجنائية قد اقترنت
بجناية أخرى هي شروعه في قتل المجنى عليه الآخر عمدا وحكمت بمعاقبة المتهم
بالأشغال الشاقة مدة خمس سنين ، فإنها لا تكون قد أخلت بمحققه في الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٧ من يناير سنة ١٩٥١ الموافق ٩ من
ربيع ثان سنة ١٣٧٠ بدائرة قسم المليغة محافظة القاهرة شرع في قتل بدور السيد

إبراهيم ومحمود السيد إبراهيم عمدا ومع سبق الإصرار بأن عقد النية على قتلها وأعد لذلك سكيئا حملها وتوجه بها إلى منزلها وطعنهما بها عدة طعنات في مقتل من جسميهما وكان قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بهما الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعى ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه ، وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بتاريخ ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥١ عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم محمود إدريس محمد الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات مستبعدة بذلك ظرف سبق الإصرار . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن أحيل إلى محكمة الجنايات بتهمة أنه شرع فى قتل المجنى عليها عمدا مع سبق الإصرار ولكن المحكمة استبعدت ظرف سبق الإصرار ودانته بأنه شرع فى قتل المجنى عليها الأولى عمدا وأن هذه الجناية قد اقترنت بجناية أخرى هى شروعه فى قتل المجنى عليه الآخر عمدا وطبقت فى حقه المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ فقرة ثانية و ١٧ من قانون العقوبات ، ويقول الطاعن إنه لما كانت المحكمة قد عدلت وصف التهمة على هذا الوجه دون أن تلفت نظره إلى ذلك فلما تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع .

وحيث إن الطاعن أحيل إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بمقتضى المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات بتهمة " أنه شرع فى قتل بلور السيد إبراهيم ومحمد السيد إبراهيم عمدا مع سبق الإصرار بأن عقد النية على قتلها وأعد لذلك سكيئا حملها وتوجه بها إلى منزلها وطعنهما بها عدة طعنات فى مقتل من جسميهما وكان قاصدا من ذلك قتلها ... " فاستبعدت المحكمة ظرف سبق الإصرار وحكمت بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة مدة خمس سنين تطبيقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ فقرة ثانية و ١٧ من قانون العقوبات . لما كان ذلك

وكان لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الذى كان معمولاً به وقت المحاكمة أن تغرر وصف الأفعال المسندة لـلنهم فى أمر الإحالة دون سبق تعديل فى التهمة مادامت لاتسند إليه أفعالا غير التى وجهت إليه فى أمر الإحالة ولا تحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة المقررة لتلك الأفعال فإنها لاتكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع لأنها لم تتجاوز الحدود التى رسمها القانون فى المادة ٤٠ سالفه الذكر .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتم بن رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٢٤)

القضية رقم ١٧٠ سنة ٢٢ القضائية :

قبض . تخلى المتهم عن المخدر قبل القبض عليه . الطعن ببطالان القبض . لا يصح

متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم كان قد تخلى عن المخدر وحاول الفرار قبل قبض عليه فأضحى بذلك هذا المخدر هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده ، وأن هذا الدليل لم يكن وابد القبض ، فإن الحكم يكون سليما ويكون الطعن ببطالان القبض على غير أساس .

الوقائع

أهملت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بدائرة الاسماعيلية . أحرزا مواد مخدرة (أفبونا) بدون مسوغ قانونى ، وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤٠ و ٤٢

من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة الاسماعيلية الجزئية قضت حضوريا عملا المواد ١ و ٢ و ٣٥ و ٤٠ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بحبس كل من المتهمين سنتين مع الشغل وتغريم كل منهما ٤٠٠ جنيه مصري فاستأنفا ولدى نظر الدعوى أمام محكمة بورسعيد الابتدائية دفع الحاضر مع المتهمين ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة قضت حضوريا بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٥١ برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش . وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعنين يقولان في طعنهما إنهما دفعا أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان القبض ، لأن الواقعة حسبما شهد به الأصول محمود محمد أحمد تخاص في أنه كان يمر في داررية مع الدليل حسن فاكتشف أثر ثلاثة أشخاص خارجين من القنال وأنه تتبع ذلك الأثر حتى وجد الطاعنين ينحفيان شيئا في الرمال فلما رأياه فرا هارين . ولما كان الثابت أن الطاعنين كانا بجوار أكوأخهما يرعيان جمالهما ، وكان الشاهد لم يتبين ما كانا يفعلان أثناء جلوسهما حول بعض الأحطاب وهل كان مامعهما مخدرا أم غير ذلك ، فإن الحالة التي كان الطاعنان عليها لا تكون من حالات التلبس التي تجيز القبض عليهما قانونا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعنين بإحراز المخدر قد بين واقعة الدعوى بقوله : " إن الثابت من أقوال الشاهدين محمود محمد أحمد وحسين عامر أنهما وقد شاهدا الحرة في الصباح الباكر وفي منطقة اشتهرت بالتهريب وقد أقر المتهم الثاني في التحقيقات هو وشقيق له لم يدخل في الدعوى السابقة اتهامهما في تهريب مخدرات — دفعتهما يقظتهما إلى تعقب الأثر حتى إذا ما أصبحا على مسافة حوالي ٢٠٠ متر من المتهمين شاهداهما ينحفيان شيئا في الرمال ، ثم أسرعا بالهرب ، فاطلقا النار تجاههما ، ثم شاهدا أقراص الأفيون ملقاة على الأرض وجزءا من الجراب ظاهرا فوق سطح الأرض ، فالتقيا القبض عليهما . وأن مؤدى هذه الوقائع أن المتهمين تخليا عن المخدر وحاولا الفرار فأضحى ذلك المخدر

الذى تخليا عنه مصدر الدليل الحاصل ولم يكن ذلك الدليل وليد القبض عليهما فلم يعد لهما أن يتذعرا ببطالان القبض وقد أصبحت الجريمة في حالة تلبس أنبات عنها وفضيحتها تلك المظاهر التي تقدمتها منذ اللحظة التي شاهد فيها الشاهدان أثر الأقدام ، ثم مشاهدة المتهمين يجلسان في الصحراء يحفران فيها لتخبئة المخدر وشرع المتهمين في الهرب قبل أن يصل الشاهدان اليهما أو يتخذا أى إجراء ضدهما ، ثم مشاهدة المخدر ملقى على الأرض . ذلك أن هذه المظاهر من شأنها أن تؤدي عقلا إلى الاعتقاد بأن ثمة جريمة ارتكبت وقد انتهت فعلا باكتشافها متلبسا بها . ومن كل ذلك يتبين أن الدفع ببطالان إجراءات القبض على غير أساس من الواقع أو من القانون ومن ثم يتعين رفضه .

ولما كان الحكم بذلك قد أثبت ان الطاعنين كانا قد تخليا عن المخدر وحاولا الفرار قبل القبض عليهما فاضحى بذلك هذا المخدر هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضدهما وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض فان الحكم المطعون فيه يكون سليما . ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٢

بإدارة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب العزة : أحمد حسن بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك وياسين موسى بك ومصطفى
حسن بك المستشارين .

(٣٢٥)

القضية رقم ١٨٤ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . حكم استثنائي . أخذه بأبواب الحكم الابتدائي . حكم مسبب .

ليس ما يمنع المحكمة الاستئنافية ان هي رأت كفاية الأسباب التي بني عليها
الحكم المستأنف من أن تتخذها أسبابا لحكمها وتعتبر عندئذ أسباب الحكم
المستأنف أسبابا لحكمها . واذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قال "ان الحكم
المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة بالنسبة الى
ثبوت التهمة " فإنه يكون مسببا تسببيا كافيا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ بدائرة
مصر الجديدة — سرق الدراجة الموضحة بالمحضر سليمان سلامه العربي وطلبت
عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ومحكمة جنح ، مصر الجديدة قضت بتاريخ
١٨ من مارس سنة ١٩٥١ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل .
فاستأنف كما استأنفت النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتاريخ ٢ من أبريل
سنة ١٩٥١ بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع
الشغل . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن مؤسس على أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به ، وأنه لذلك يكون خاليا من الأسباب مما يعيبه ويبطله .

وحيث إنه ليس ما يمنع المحكمة الاستئنافية إن هي رأت كفاية الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف من أن تتخذها أسبابا لحكمها وتعتبر عندئذ أسباب الحكم المستأنف أسبابا لحكمها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد قالت في الحكم المطعون فيه : " إن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة بالنسبة لثبوت التهمة " فإن الطعن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣ ٢ ٦)

القضية رقم ٣٣٧ سنة ٢٢ القضائية :

اثبات . حق المحكمة في الأخذ بأقوال شاهد أمامها واطراح ما عداها من أقوال . الرد على ما يدفع به المتهم من مخالفة هذه الأقوال أقوال الشاهد الأخرى . لا يلزم .

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشاهد أمامها وتطرح ما عداها ، وفي هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما يدفع به المتهم من مخالفة هذه الأقوال لأقوال الشاهد الأخرى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم الخميس ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ الموافق ١٢ من محرم سنة ١٣٦٩ بناحية الحسانات مركز أبوطشت مديرية قنا . ضرب مجد أبو الذهب مجد عبيد عمدا على رأسه بعصا فأحدث الإصابات

الموصوفة بالتقرير الطبي والى تخلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها، وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤ من قانون العقوبات فقرر بذلك . وقد ادعى محمد أبو الذهب بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنايات قنا قضت بتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ عملاً بمادة الاتهام بمعاينة المتهم حسن محمد عبدالنعم بالسجن لمدة أربع سنين وبالزامه بأن يدفع للمدعى الحق المدنى محمد أبو الذهب مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالضرب العمد الذى تخلفت عنه عاهة مع أن المجنى عليه ذكر فى التحقيق أن سبب الحادث إنما يرجع إلى مشاجرة وقعت بينه وبين المدعى قناوى مهنا وتأيد قوله هذا بما قرره العمدة فى ذلك التحقيق من أن والد المدعى قناوى المذكور أبلغته أولاً بالاعتداء الذى حصل على ولدها كما تأيد بوجود عدة مصابين ، الأمر الذى يتناقض ورواية والد المجنى عليه لواقعة الدعوى ويقول الطاعن إنه تمسك بهذا الدفاع أمام المحكمة إلا أن الحكم المطعون فيه استند فى ادانته إلى رواية والد المجنى عليه ولم يرد على دفاعه ، كما استند الحكم إلى القول بأنه يؤخذ من شهادة العمدة وشيخ الخفراء أن والد المجنى عليه أبلغ بالحادث وبأن الطاعن هو المعتدى على ولده مع مخالفة ذلك للوقائع الثابتة بالتحقيق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل الواقعة فى أن المجنى عليه كان داخل منزله فسمع مشادة بين والده والطاعن وآخرين خارج المنزل ولما خرج للوقوف على سبب المشادة ضربه الطاعن عمداً بعصا على رأسه فسقط على الأرض وقد استدل الحكم على ذلك بما أورده من أقوال المجنى عليه فى تحقيق النيابة ، وبالجلسة وشهادة والده أبو الذهب محمد عبيد من أن الطاعن وآخرين حضروا إليه وطلبوا منه عمل حصر ولما استمهلهم حصلت مشادة بينهم انتهت بالاعتداء

على ابنه حيث ضربه الطاعن عمدا بعصا على رأسه واستغاث هو وزوجته فحضر
اليهما الخفيران موافق أحمد حسين وعبد العزيز السيد وحاولا ضبط المتهم ولكنه
اعتدى عليهما بالضرب ، وبما استخلصه من شهادة الخفيرين المذكورين
من أنهما سمعا استغاثة فأسرعا إلى مصدرها حيث وجد المجنى عليه مصابا فاقد
الإنطق وإلى جواره والده الذي أبلغهما بجملة الأمر وأنهما شاهدا الطاعن وأقاربه
بمحل الحادث وحاولا ضبطه ولكنه اعتدى عليهما هو وأهله وأفلت منهما ،
واستخلصه كذلك من شهادة العمدة وشيخ الخفراء بأن والد المجنى عليه أبلغ
بالحادث وباعتداء الطاعن على ولده بالعصا على رأسه وأن العمدة كلف شيخ
الخفراء بضبط الطاعن ، وبما جاء في تقريرى طبيب أول المستشفئ والطبيب
الشرعى ، ثم تعرض الحكم لدفاع الطاعن ورد عليه فقال : "واقعد قيل إن
المجنى عليه تناقض في التحقيق مع شهود الاثبات في وقت وقوع الحادثة وسببها
ولكن ثبت قطعا أن هذا التناقض الذى لاح في أول الأمر كان راجعا
إلى خطورة الإصابة وتأثيرها على إدراك المجنى عليه إذ أنه لم يلبث أن أفاق حتى
طابقت أقواله أقوالهم ، والحاصل أن المحكمة لا يخامرها شك في أن الواقعة
وقعت بالصورة التى رواها شهود الاثبات وأثبتها أقوال المجنى عليه بعد إفاقته"
لما كان ذلك ، وكان لمحنة الموضوع أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال
الشاهد أمامها وتطرح ما عداها وكان أخذها بما تطعن إليه من هذه الأقوال
يتضمن بذاته الرد على ما يدفع به المتهم من مخالفة هذه الأقوال لأقوال الشاهد
الأخرى فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما ، ولا يكون الطعن عليه بهذه الصورة
إلا جدلا موضوعيا بحتا ، مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٢٧)

القضية رقم ٣٣٨ سنة ٢٢ القضائية :

إجراءات . قانون . تمام إجراءات التحريز والتحليل صحيحة طبقا لقانون تحقيق الجنايات
الذى كان ساريا وقت حصولها . اعتبارها صحيحة بغض النظر عما استحدثه قانون الإجراءات
الجنائية فى شأنها .

مضى كانت إجراءات التحريز والتحليل قد تمت صحيحة بالتطبيق لأحكام
قانون تحقيق الجنايات الذى كان ساريا وقت حصولها فإنه يتعين اعتبارها
كذلك بغض النظر عما استحدثه قانون الإجراءات الجنائية من مصوص فى شأنها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم أول مارس سنة ١٩٥١ بدائرة قسم
الدرب الأحمر — مع آخرين حكم عليهما — أحرزوا جواهر مخدرة وحشيشا
وأفيونا فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣
و ٣٥/٦ — ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ولدى نظر
الدعوى أمام محكمة جناح المخدرات الجزئية بالقاهرة دفع المتهم ببطلان القبض
والتفتيش . والمحكمة قضت بتاريخ ٢٨ من ابريل سنة ١٩٥١ بـ ٤٠١ مواد الاتهام :
أولا — رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبصحةهما — ثانيا — بحبس
المنهم سنة مع الشغل والنفاذ . فاستأنف ، كما استأنفته النيابة . ومحكمة مصر
الابتدائية قضت بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بتعديل الحكم المستأنف وحبس
المنهم أربع سنوات مع الشغل وغرامة ٤٠٠ جنيه والمصادرة . فطعن الطاعن
فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في قول الطاعن إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ أي في ظل قانون الإجراءات الجنائية الجديد ، وإن المادة ٣١٠ من هذا القانون قد أوجبت اشتغال الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يشتمل على أسباب إدانته ، فإنه يكون مشوبا بالقصور دون أن يدحض من ذلك قوله إنه ثبت من التحليل أن المخدر هو مادة الحشيش والأفيون مادام هو لم يبين ما استند إليه من الأدلة في نسبة هذا المخدر إلى الطاعن ، كما أنه لا يكفي في هذا البيان أن يكون الحكم قد أورد في صدره رواية الضابط للواقعة مادام الحكم لم يقل ما هو رأى المحكمة في هذه الرواية ، ثم إنه لما كانت المادة ٥٧ من القانون سالف الذكر قد حتمت عدم فض الحرز إلا بحضور المتهم أو بعد إعلانه ، وكان هذا النص هو مما يتعلق بالإجراءات التي تنطبق بأثر رجعي ، فإن في إغفال الطبيب الملل مراعاة مقتضى النص المذكور ، ما يبطل الإجراءات التي قام عليها الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه بين الواقعة التي دان الطاعن بها والأدلة التي استخلص منها ثبوتها في حقه . لما كان ذلك وكانت إجراءات التحريز والتحليل في واقعة الدعوى قد تمت صحيحة بالتطبيق لأحكام قانون تحقيق الجنايات الذي كان ساريا وقت حصولها مما يترتب عليه اعتبارها كذلك ، بغض النظر عما استحدثه قانون الإجراءات الجنائية من نصوص في شأنها ، فإن ما يشير به الطاعن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٢٨)

القضية رقم ٣٣٩ سنة ٢٢ القضائية :

أ — انقضاء الدعوى . المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية . واقعة جناية مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوعها الى يوم نشر قانون الاجراءات الجنائية . انقضاء الدعوى .

ب — معارضة . اثرها . اعادة النظر في الدعوى امام المحكمة بالنسبة الى المعارض . اثاره مسائل في خصوص بطلان الحكم الغيابي . لا تنسحب آثار هذا البطلان على الحكم المطعون فيه الذي استوفى كل اسباب صحته .

ج — استئناف النيابة . اثره .

١ — انه لما كانت الدعوى العمومية في مواد الجناح تنقضي بمضي ثلاث سنين ، وكانت المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت في فقرتها الأخيرة الا تطول المدّة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، فانه اذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوعها الى يوم نشر قانون الاجراءات الجنائية في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء محكمة النقض على جملة مواعدا لتطبيق هذا القانون فيما هو أصحاح لاتهم من نصوصه ، فانه يتعين نقض الحكم الصادر بالعقوبة في هذه الدعوى وبراءة الطاعن لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدّة .

٢ — إن من شأن المعارضة في الحكم الغيابي — بمقتضى المادة ٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية — اعادة نظر الدعوى أمام المحكمة بالنسبة الى المعارض . واذن فما دام الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة ويتحقق به أساس الدعوى المدنية المرفوعة من المجنى عليه وأشار الى نص القانون الذي حكم به عليه ، فان ما يثار من ذلك في خصوص بطلان الحكم الغيابي وانسحاب أثر هذا البطلان الى الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

٣ — إن استئناف النيابة لا يتخصص بسببه وإنما هو ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة الدرجة الثانية لمصلحة أطراف الدعوى جميعا فيما يتصل بالدعوى الجنائية فتتصل بها اتصالا يحولها النظر فيها من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضمنه النيابة في تقرير استئنافها أو تبديده في الجلسة من الطلبات .

الوقائع

أقام الشيخ أحمد زيدان الدعوى المباشرة على كل من : ١ — عبد الرحمن حسب حسين (الطاعن) ٢ — عبد الوهاب محمد عليان بأنهما في يوم ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤١ بدأثره قسم الدرب الأحمر — أبلغا كذبا وبسوء القصد سعادة النائب العام — ورئيس نيابة مصر في حقه وآخرين ببلاغ نسب له فيه جريمة ضرب أفضى إلى موت ، كما تضمن قذفا الأمر الذي اوضح لأوجب عقابه ، وطلب إلى محكمة جناح الخليفة الجزئية معاقبتهم بالمادتين ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات ، كما طلب إليهما القضاء له عليهما متضامنين بمبلغ قرش صاغ بصفة تعويض مؤقت . والمحكمة قضت بتاريخ أول مارس سنة ١٩٤٥ عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين شهرا مع الشغل وكفالة ٣ جنيهات لكل منهما لوقف التنفيذ والزامهما متضامنين بأن يدفعا للدعوى بالحق المدني قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المتهمان كما استأنفت النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا للثاني وغيابيا للأول بتاريخ أول يونية سنة ١٩٤٦ بتعديل الحكم المستأنف وحبس الأول سنة مع الشغل وحبس الثاني ثلاثة شهور مع الشغل وتأيينه فيما عدا ذلك . فعارض الأول وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض فقضى بالنقض والإحالة . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية من جديد ، توفي عبد الوهاب محمد عليان ، فقضت بتاريخ ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بسقوط الدعوى العمومية بالنسبة له وبعدئذ قضت غيابيا بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتأيينه

فما عدا ذلك . فعارض المحكوم عايه في هذا الحكم ، ثم دفع ببطلانه وبني ذلك على سببين : الأول — أن المحكمة شددت العقوبة المحكوم بها ابتداءيا مع أنها أثبتت في منطوق حكمها لفظ الاكتفاء بحبس المتهم ستة شهور ، وثانيا — ان المحكمة لم ترد على الأسباب التي من أجلها نقض الحكم . والمحكمة قضت بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٥٠ برفض الدفع ببطلان الحكم الغيابي وبصحته وحددت جلسة أول يونيه لنظر الموضوع . ثم قضت بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المعارض فيه . فطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض (لثاني مرة) ... الخ.

المحكمة

... حيث إنه لما كانت الدعوى العمومية تنقضى في مواد الجمع بمضى ثلاث سنين وكانت المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت في فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها وكانت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوعها في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤١ إلى يوم نشر قانون الاجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة على جعله موعدا لتطبيق هذا القانون فيما هو أصالح للنهم من نصوصه ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للعقوبة وبراءة الطاعن لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

وحيث إنه عن الدعوى المدنية فيقول الطاعن إن المحكمة الاستئنافية قضت غيايبا في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبسه ستة أشهر مع الشغل وتأنيده فيما قضى به في الدعوى المدنية وإلزامه بالمصاريف المدنية الاستئنافية ، فرفع هو معارضة في هذا الحكم ودفع فيها ببطلان الحكم الغيابي المذكور على أساس أن المحكمة على الرغم من إثباتها في منطوق حكمها الاكتفاء بحبسه ستة شهور قد شددت في ذات الوقت العقوبة عليه ، كما أنها لم ترد على الأسباب التي من أجلها نقض الحكم السابق ، ولكن المحكمة قضت بتاريخ ٢٧ من ابريل سنة ١٩٥٠ برفض هذا

الدفع وبصحة الحكم الغيابي وردت على الدفع ببطلان الحكم الغيابي رداً غير سليم في القانون . ولما كان صدور الحكم المطعون فيه ، بعد ذلك في موضوع المدعى لا يزيل هذا البطلان وكان بغير صدوره لا يمكن للطاعن أن يطعن بطريق النقض على الأحكام السابقة عليه لعدم جواز هذا الطعن فيها بسبب عدم نهائيتها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قائماً على إجراءات باطلة ، هذا إلى أنه انتهى إلى تأييد الحكم الغيابي المعارض فيه مقراً بذلك ما وقع فيه ذلك الحكم من خطأ تشديد العقوبة عليه في حين أن النيابة تنازلت عن استئنافها بطلبها تأييد حكم محكمة أول درجة الذي كان هو الحكم القائم وقت نظر الدعوى بعد قبول النقض الأول ، ولم يصدر فيها إلا حكم غيابي ، وفي حين أن القاعدة أن استئناف المتهم لا يسوى مركزه مما لا يجوز معه تشديد العقوبة عليه . وكذلك ، فإن الحكم المطعون فيه ، لم يرد على ما تمسك به الطاعن في المذكرة المقدمة منه إلى المحكمة الاستئنافية لجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٦ وفي الطلبات الأخرى اللاحقة ومنها ما تقدم في ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٠ من طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في جواز أن يكون المتوفى قد مات متأثراً بالضرب ، دون أن يستظهر ذلك تقرير الصفة التشريعية بسبب مرور ٣٣ يوماً . على الوفاة قبل التشريح ، ولم يتحدث عن توافر نية الإضرار لدى الطاعن ، وخصوصاً أنه لم يقل إنه شاهد الحادث بنفسه ، بل هو روى عن شقيق المجنى عليه الأمر الذي لا يتحقق معه أيضاً أن الطاعن كان يعلم بكذب ما أبلغ به من الوقائع .

وحيث إنه لما كان من شأن المعارض في الحكم الغيابي بحكم المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة بالنسبة إلى المعارض وكان الحكم المطعون فيه ، قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لجنحة البلاغ الكاذب والقذف علناً في حق المجنى عليه ، ويتحقق به أساس دعواه المدنية ، وأشار إلى نص القانون الذي حكم بموجبه . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن أمام هذه المحكمة في خصوص بطلان الحكم الغيابي وإن حجب أثر هذا البطلان إلى الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لا محل كذلك لما يثيره الطاعن بشأن طلبات النيابة أمام المحكمة الاستئنافية ذلك أن استئناف النيابة لا يتخصص بسببه وإنما هو ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة الدرجة الثانية لمصلحة أطراف الدعوى جميعا فيما يتصل بالدعوى الجنائية فتتصل بها اتصالا ينحصرها النظر فيها من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك ، بما تضعه النيابة في تقرير استئنافها أو تبدييه في الجلسة من الطلبات . لما كان ذلك ، وكانت محاضر جلسات المعارضة لا يبين منها أن الطاعن تمسك بطلب استدعاء الطبيب الشرعى أو بما يتحدى به من عدم توافر نية الاضرار لديه في بلاغه . لما كان الطاعن من جهة أخرى لا جدوى له فيما يثيره في شأن البلاغ الكاذب ، لما أثبتته الحكم في حقه من أنه قذف علنا في حق المجنى عليه وطبق المادة ٣٢ وعاقبه بعقوبة واحدة . لما كان ذلك ، فإنه لا يكون محل لما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص .

وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه سليما فيما قضى به من تعويض على الطاعن في الدعوى على أساس ما قرره من ثبوت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية في حقه ، ويكون الطعن عليه بما تقدم على غير أساس متعينا رفضه .

(٣ ٢ ٩)

القضية رقم ٣٥٠ سنة ٢٢ القضائية :

إثبات . وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم . يخضع لسلطة قاضى الموضوع .

إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم مما يخضع لقاضى الموضوع بغير معقب عليه فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ١٧ من أغسطس سنة ١٩٤٩ . بدائرة قسم الدرب الأحمر محافظة القاهرة . ضرب عمدا سعيد محمد رزق فأحدث به الإصابة

المبينة بالتقرير الطبي الشرعى والتى تخلفت من جرائها لدى المجنى عليه عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة الواقعة لخلايا المخ مما يجعله عرضة للالتهابات والتأثيرات الجوية ، وتقلل من كفاءته للعمل غير انه نظرا لخطورة ما قد ينتج عن هذه الإصابة من مضاعفات فانه ليس من المتيسر تحديد مداها بتقدير رقى من النسبة المئوية ، وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات القاهرة قضت بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ عملا بمادة الاتهام بمعاينة أحمد محمد أحمد الشهير بالعربى بالسجن لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول من هذا الطعن يتحصل فى قول الطاعن إن المحكمة بعد أن أثبتت فى صدر محضر جلسة المحاكمة غياب شاهدى الإثبات الثانى والرابع واكتفاء النيابة والدفاع بأقوالهما فى التحقيقات ، وبعد تلاوة قرار الإحالة وسماع طلبات النيابة وشهادة المجنى عليه ومناقشة المحكمة والدفاع لشهادته . بعد كل ذلك ، قال حاجب المحكمة أن الشاهدين الغائبين قد حضرا فسمعتهما المحكمة وأخذت فى حكمها بشهادتهما وذلك على الرغم من اعتراض الدفاع واعتمادا على ما أثبتته بمحضر الجلسة من أن الحاجب أحضر الشاهدين من خارج الجلسة إذ حضرا متأخرين : وأنه لما كانت المحكمة قد عوات فيما أثبتته من ذلك على ما قرره الحاجب وكان قول الحاجب بأن الشاهدين كانا خارج الجلسة لا يكفى فى نفي احتمال سبب وجودهما داخلها ومتابعتهما إجراءات المحاكمة السابقة على سماعهما الأمر الذى يجعل شهادتهما ساقطة — فان الحكم المطعون فيه إذ أخذ فى أسبابه بهذه الشهادة ، يكون مميها متعينا نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة التى نظرت فيها الدعوى أنه ببدء القضية حضر المتهم وحضر الشهود إثباتا ونفيا قدا الشاهدين الثانى والرابع وحضر مع المتهم محاميه ، وإن النيابة والدفاع اكتفيا بأقوال هذين الشاهدين

بالتحقيق فمضت المحكمة في نظر الدعوى ، فتلى قرار الإحالة وطلبت النيابة عقاب المتهم بالمواد الواردة بهذا القرار ، وسئل المتهم عن تهمته فأجاب عنها بما تدون بالمحضر ، ثم سمعت شهادة المجنى عليه وناقشه الدفاع ، كما ناقشته المحكمة وبعد تمام أقواله قال الحاجب : ”الشاهدان الغائبان حضرا الآن“ فسمعا في دوريهما دون اعتراض ما ، من الطاعن أو محاميه ، بل لقد ناقش محاميه أول هذين الشاهدين ، كما ناقشه الطاعن نفسه ، وبعد سماع باقي الشهود ومرافعة النيابة ترفع محامى المتهم فطلب له البراءة وتكلم في موضوع الدعوى وكان كل ما تعرض به للشاهدين المشار إليهما قوله : ”واليوم حضر بعض الشهود بعد أن ثبت غيابهم ولا أدري أين كانوا“ فأثبتت المحكمة بمحضر الجلسة الملاحظة الآتية : ”أحضر الحاجب الشاهدين اللذين لم يحضرا من أول الجلسة وأحضرهما من خارج الجلسة إذ حضرا متأخرين ولم يكونا بداخل الجلسة“ وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم مما يخضع لقاضى الموضوع بغير معقب عليه فيه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من طعنه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الثانى إن مرجان محمد مصطفى أحد شهود الإثبات في الدعوى شهد بالجلسة أن الجانى شخص آخر غير الطاعن فلما ناقشته المحكمة في مخالفة هذه الشهادة لأقواله السابقة في تحقيق النيابة ولما سبق أن شهد به في محاكمة أخرى أكد أن شهادته أمام المحكمة هى الصحيحة وأنها لم تصدر منه بتأثير الطاعن وأنه إنما شهد بما يخالفها من قبل لأنه كان حينئذ على عدااء مع الطاعن . وأنه لما كان ذلك فما كان يسوغ للمحكمة أن تعتبر الشاهد المذكور فيما شهد به أمامها شاهد زور ثم تستند في إدانة الطاعن إلى أقوال هذا الشاهد بتحقيق النيابة ومحضر المحاكمة السابقة وفي حين يؤكد الشاهد نفسه أن ما قرره أمام المحكمة كان هو الصحيح وأن ما قاله غير ذلك كان مخالفا للحقيقة .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن المحكمة الموضوع ، عند تعدد أقوال الشاهد أن تأخذ من هذه الأقوال بما تطمئن إليه وتعتمد بصحته ولو كان صادرا في التحقيقات وأن تطرح منها ما لم تطمئن إليه ولم تعتمد بصحته ولو كان صادرا

أمامها بالجلسة وذلك بصرف النظر عما يقرره الشاهد نفسه من أن قولاً معيناً له هو الصحيح ، دون غيره من أقوال .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الثالث إنه لما كانت شهادة الشاهدين الثاني والرابع قد وقعت باطلة ، كما كانت شهادة شاهد الإثبات الثالث مرجحاً محمد مصطفى لم يكن من الجائز اعتماد المحكمة عليها بعد إدانته بشهادة الزور فإنه لا يكون باقياً مما استدل به الحكم على الطاعن إلا أقوال شاهد الإثبات الخامس فؤاد محمد أحمد وأقوال المجنى عليه . ولما كانت شهادة أولهما سماعية وكانت أقوال المجنى عليه في واقعها لا تخالف في شيء أقوال شهود نفي الطاعن وكان الحكم لم يرد على ما تمسك به الدفاع من أن الطاعن لم يكن هو الجاني وإن الواقعة حدثت ليلاً في مكان غير مضاء وفي الزحام وإن المجنى عليه لم يكن طرفاً في الشجار ولم يكن لدى الطاعن ما يدعوه للاعتداء عليه ، ولم يرد كذلك على ما أثاره الدفاع من حصول التعدي ابتداء على الطاعن من عبد الرحمن السيد بدوى وأخيه واستفزازه بهذا التعدي ، الأمر الذي كان يدعو إلى تبرئته إذا اعتبر دفاعاً شرعياً ، أو إلى استعمال الرأفة معه إذا رأت المحكمة إدانته . لما كان كل ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر السبب .

وحيث إنه لا أساس لما يقول به الطاعن من بطلان شهادة شاهدي الإثبات الثاني والرابع ، كما أنه لا يمنع المحكمة من الأخذ بما سبق أن قرره الشاهد من أقوال في تحقيق النيابة وفي محاکمة سابقة أن تكون قد حكمت عليه للشهادة زوراً أمامها بالجلسة ، لما كان ذلك ، وكان ما اطمأنت إليه المحكمة وأخذت به من أدلة الإثبات يفيد بذاته الرد على ما يثيره الطاعن من أنه لم يكن هو الجاني ، وكان الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة بقيام حالة الدفاع الشرعي لديه ، وكانت الواقعة كما أثبتها الحكم ليس فيها ما يفيد قيام هذه الحالة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون بدوره في غير محله .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٣٠)

التمضية رقم ٣٥٢ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . دفع المتهم بالسرقة بعدم حصول سرقة وأنه لم يثبت أن البطيخ الذي وجد في منزله له صلة بواقعة الدعوى . عدم تعرض الحكم لهذا الدفاع . قصور .

إذا كان محامى المتهم قد دفع أمام المحكمة بعدم حصول سرقة وبأن النيابة إنما تستدل عليها بوجود بطيخ في منزل المتهم دون أن يثبت أن هذا البطيخ كان هو المسروق أو ممن سرق ودون أن يقول أحد إنه سرق ، وكانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا يبين منها إن المتهم في وقت ضبطه كان يرتكب سرقة بطيخ أو شروعا في سرقة ، وكان البطيخ المضبوط بمنزل المتهم والذي اتخذت المحكمة من ضبطه دليلا عليه ، لم تتعين صلته بواقعة الدعوى ، فلم يتعرض الحكم لدفاع الطاعن في هذا الشأن — فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه مع أخرى حكم ببراءتها في ليلة ٩ من يوليه سنة ١٩٥٠ الموافق ٢٤ من رمضان سنة ١٣٦٩ بناحية سروهيت مركز منوف مديرية المنوفية أولا — سرقا مع آخرين مجهولين ثمار البطيخ المبيضة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لمصطفى عبيد الغنى حوصل حالة كون المتهم الأول يحمل سلاحا ناريا "بندقية" ظاهرا ، ثانيا — المتهم الأول أحرز سلاحا ناريا "فردة" مبيضة الوصف بالتقرير المرفق بدون ترخيص وطلبت الى قاضى الإحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لما كتبهما بالمواد ٣١٦ ع ١ و ٢ و ١/٩ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ فقرر بذلك . ومحكمة جنايات شبن الكوم قضت بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة محمد أبو زيد سليمان بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه إذ دانه بالسرقه ليلا مع آخرين حالة كونه يحمل سلاحا ظاهرا ؛ إنما عني باستظهار واقعة ضبطه في محل الحادث وهو يحمل سلاحا ناريا واتخذ من هذه الواقعة دليلا على وقوع جنائية السرقة ، كما استدلل على ثبوت السرقة في حقه بضبط البطيخ في منزله وعدم موافقة المجنى عليه لإياه على أنه إنما حصل منه على هذا البطيخ بطريق الشراء ، ولما كان الحكم لم يقيم الدليل على أن البطيخ متحصل من سرقة تمت في الزمان والمكان وبالظروف الواردة بتقرير الاتهام ، كما كانت المحكمة لم ترد على ما دفع به الطاعن من إنكار السرقة وعدم قيام الصلة بين البطيخ المضبوط وبين واقعة الضبط في مكان الحادث فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن ووالدته فاطمة مصطفى الصرة بأنهما في ليلة ٩ من يولييه سنة ١٩٥٠ أولا - سرقا مع آخرين مجهولين ثمار البطيخ المبينة بالمحضر والمملوكة لمصطفى عبيد الغني حوصل حالة كون المتهم الأول (الطاعن) يحمل سلاحا ناريا "بتدقية" ظاهرا - ثانيا - المتهم الأول أحرز سلاحا ناريا (فردة) مبينة الوصف بالتقرير المرفق بدون ترخيص وقد قضت المحكمة في هذه الدعوى طبقا للواد ٣١٦ من قانون العقوبات ١ و ٢ و ١/٩ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للطاعن و ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للتهمة الثانية بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة وبراءة المتهم الثانية ، وبيئت واقعة الدعوى في قولها : "إنه في ليلة ٩ من يولييه سنة ١٩٥٠ الموافق ٢٤ من رمضان بناحية سروهيبي مركز منوف كان الخفيران النظاميان محمد عبد الفتاح ومحمد عبد الحميد الكردي يمران ليلا حوالى الساعة العاشرة أفرنكي مساء على الحقول لحراسة الزراعة ولما اقتربا من حقل المجنى عليه مصطفى عبيد الغني حوصل المزروع بطيخا شعرا بحركة فيه ورأيا أشباحا

تتحرك في الظلام فناديا تلك الأشباح ولكن لم يجبهما أحد وعقب ذلك هرب ثلاثة منهم وأما الرابع فظل واقفا وأطلق عليهما طلعا ناريا مما دعاهما الى أن يطلق كل منهما طلعا من بندقيته للإرهاب فهرب الرابع ولكنه تعثر وسقط فطاردها وتمكنا من ضبطه وظهر أنه المتهم الأول محمد أبو زيد سليمان وكان يحمل فردة انتزعاها منه ، ثم استغاثا وبعدئذ حضر إليهما المجنى عليه الذي كان نائما في وسط زراعته واستيقظ عندما سمع الطلقات النارية وأخبرهما بأنه وجد المتهمة الثانية وهي والدة المتهم الأول واقفة في زراعة البطيخ ، ثم حضر أيضا وكيل شيخ الحفراء عبد العظيم جعفر فأخبراه بالحادث وأن المتهم هرب منهما مدعين أن محمد زمر ومحمد يوسف القزاز أفلتاه من أيديهما ولمصادفة مرور الداورية المطاردة في تلك الجهة وعلمها بالحادث ، ذهب أفرادها إلى منزل المتهمين وقبضوا عليهما وعثروا في منزلها على كمية من البطيخ ونحطوشين معمرين عيار ١٢“ ولما كان بين من الاطلاع على محضر الجلسة ، أن محامي الطاعن دفع أمام المحكمة بعدم حصول سرقة وبأن النيابة إنما تستدل عليها بوجود بطيخ في المنزل دون أن يثبت أن هذا البطيخ كان هو المسروق أو ممن سرق ودون أن يقول أحد إنه سرق . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة كما أثبتها الحكم لا يبين منها أن الطاعن في وقت ضبطه كان يرتكب سرقة بطيخ أو شروعا في سرقة . وكان البطيخ المضبوط بمنزل الطاعن والذي اتخذت المحكمة من ضبطه دليلا عليه لم تتمين صلاته بواقعة الدعوى ، فلم يتعرض الحكم لدفاع الطاعن في هذا الشأن . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا متعينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسني بك وكيل المحكمة وباسملى موسى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين

(٣٣١)

القضية رقم ٢٤٢ سنة ٢٢ القضائية :

اعلان . مراضة . اعلان المتهم بالجلسة التى حددت لنظر معارضته . اكتفاء المحضر باثبات اعلانه
مع مندوب القسم لاغلاق محل المتهم دون اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فى المادتين ١١ و ١٢
من قانون المرافعات . اعلان باطل .

يجب أن تعلن ورقة التكاليف بالحضور بالطرق المقررة فى قانون المرافعات .

ولما كانت المادة ٤١ من هذا القانون تقضى بأن تسلم ورقة الإعلان
إلى الشخص نفسه أو فى موطنه ، كما تقضى المادة ١٢ منه بأنه إذا لم يجد
المحضر الشخص المطلوب إعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى أحد
من المقيمين معه المبينين فى تلك المادة فإذا لم يجد منهم أحداً وجب أن يسلمها
— حسب الأحوال — إلى مأمور القسم أو العمدة أو شيخ البلد الذى يقع موطن
الشخص فى دائرته ، ويجب على المحضر فى ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه
إلى المعلن إليه فى موطنه كتاباً موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة
الإدارة ، وعلى المحضر أن يبين كل ذلك فى حينه بالتفصيل فى أصل الإعلان
وصورته ، لما كان ذلك فإن ورقة اعلان المتهم للجلسة التى حددتها المحكمة لنظر
المعارضة المقدمة منه والتى اكتفى المحضر فيها بإثبات إعلانه مع مندوب القسم
لإغلاق محله ، تكون باطلة .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدد مبالغ النقود المبيعة بالمحضر للسيدة لطيفة نصوح وكان قد سلم اليه على سبيل الوديعة لحفظه وردده عند الطلب فيدده اضرارها وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعت الست لطيفة نصوح بحق مدني قبله وطابت الحكم لها بقرش صاغ تغويضا مؤقتا . ومحكمة جنح السيدة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل والزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني قرشا صاغا والمصاريف . فعارض وقضى في معارضته بتأييد الحكم فاستأنف وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف فعارض ونقض في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الطاعن بطريق التمتص ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قضى في غيبة الطاعن في المعارضة المقدمة منه في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر عليه - بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه - وذلك لأنه لم يعان إعلانا صحيحا للجلسة التي أجأت اليها المعارضة ، إذ اكتفى المحضر بإثبات إعلانه مع مندوب القسم لإغلاق محله دون أن يتخذ الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١١ و ١٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذه المحكمة قد اطلعت على المفردات في سبيل تحقيق وجه الطعن فتبين لها أن إعلان الطاعن بالجلسة التي صدرت فيها الحكم المطعون فيه بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا لم يكن لشخصه أو في موطنه بل أعلنه المحضر مخاطبا مع مندوب القسم لإغلاق مسكنه دون اتخاذ أي إجراء آخر . ولما كان الواجب أن تتبع في إعلان ورقة التكليف بالحضور الطرق المقررة في قانون المرافعات ، وكانت المادة ١١ من هذا القانون تنص بأن تسلم ورقة الإعلان إلى الشخص نفسه أو في موطنه كما تقضى المادة ١٢ منه بأنه إذا لم يجد المحضر

الشخص المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى أحد من المقيمين معه المميزين في تلك المادة فإذا لم يجد منهم أحداً وجب أن يسلمها - حسب الأحوال - إلى حاكم القسم أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته ، ويجب على المحضر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه كتاباً موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة ؛ وعلى المحضر أن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته ، كما أن المادة ٢٤ من ذلك القانون تقضى ببطلان الإعلان إذا لم تتبع فيه أحكام هاتين المادتين - لما كان ذلك وكانت ورقة الإعلان للجلسة التي حادتها المحكمة لنظر المعارضة وأمرت بإعلان الطان لها خلوا من أى بيان من هذا القبيل فإن الورقة المذكورة تكون باطلة ويكون الحكم الصادر بناء عليها باطلاً متعيناً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك
المستشارين .

(٣١٢)

القضية رقم ٣٦٠ سنة ٢٢ القضائية :

أ — تعويض . ضرر أدبى . تقدير تعويض للجنى عليه واو أنه لم يصب من العيار النارى
الذى اطلق لا غبار على المحكمة فى ذلك .

ب — حكم . بياناته . خطأ فى اسم الجنى عليه خطأ غير مقصود أو زلة فلم لا يؤثر على
حقيقة شخص الجنى عليه . لا يعيب الحكم .

١ — ما دامت المحكمة قد قدرت أن الحادث قد تسبب عنه ضرر أدبى للجنى
عليه واو أنه لم يصب من العيار النارى فانها لا تكون قد أخطأت فى قضائها
له بالتعويض المدنى لما تحدثه هذه الجريمة من ازعاج وترويع للجنى عليه .

٢ — إن خطأ الحكم فى اسم الجنى عليه ما دام أنه لا يبدو أن يكون زلة
قلم أو خطأ غير مقصود لا يؤثر على حقيقة الشخص المقصود الذى أورده الحكم
كاملا فى صدره — ذلك لا يؤثر فى سلامته .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بناحية بریم مركز كوم حماده مديرية البحيرة شرع
مع مجهولين فى قتل ابراهيم اسماعيل دياب عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأنه
بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية (بنادق) وترصدوا له فى

طريقه إلى دركه حتى إذا ما ظفروا به أطلقوا عليه عيارين نارين قاصدين من ذلك قله وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو عدم إحكامهم الرماية . وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك وقد ادعى ابراهيم اسماعيل دياب بحق مدني قبل المتهم وطلب أن يحكم له عليه بمبلغ ١٠٠٠ جنية تعويضا وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات دمنهور عدلت النيابة وصف التهمة إلى أنه اشترك مع مجهولين في الشروع في قتل المجنى عليه بطريق الاتفاق وطلبت عقابه بالمواد ٤٠/٢-٣ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . والمحكمة قضت بـ علا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون "عقوبات" بمعاقبة المتهم عبد المنعم على شحاته العيوني بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وألزمته بأن يدفع للدعي بالحق المدني مبلغ ٥٠ جنية تعويضا مدنيا . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن التهمة المبيته بأمر الإحالة هي انه شرع مع آخرين مجهولين في قتل المجنى عليه مع سبق الاصرار والترصد إلا أن النيابة طلبت تعديل هذا الوصف بجلسة المحاكمة إلى أنه اشترك مع مجهولين في الشروع في قتل المجنى عليه مع استبقاء العناصر الأخرى للتهمة وقد تابعت المحكمة النيابة في هذا الوصف الجديد ودانته به ، إلا أن الحكم جاء خاليا من بيان الواقعة وتاريخ ومكان حصولها وأخطأ في اسم المجنى عايه ، كما أنه لم يبين نية القتل ولا الأفعال المسادية التي تدل على توفر هذه النية ، ولم يعن بالإشارة إلى أن القتل لم يتم لسبب خارج عن إرادة الفاعلين خصوصا وأن المجنى عليه لم يصب بسوء كذلك لم يبين عناصر الاشتراك ولا الأدلة التي استمدت منها حصول الاتفاق والمساعدة من الطاعن إلى الآخرين وأن الجريمة وقعت بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه أورد الواقعة على صور ثلاث تتعارض كل منها مع الأخرى فينبغي القول إن المتهمين تعقبوا المجنى عليه متربصين

وسنحت لهم فرصة اغتياله حين رأوه ينتحى ناحية في الطريق وهو جالس القرفصاء ، إذ به يقول في موضع آخر أن الطاعن ببيت النية على قتل المجنى عليه حتى استطاع آخر الأمر أن يدبر ذلك الكمن وقد ترصد فيه مع زميليه المجهولين وانقضوا عليه في الظلام ثم أطلتوا عليه النار تنفيذا للخطة المبيتة بينهم . وقال في موضع ثالث إن الطاعن وزميليه فاجأوا المجنى عليه في ذلك المكان المنفرد الذي وقع فيه الحادث وفي الظلام الشامل الذي استتر به المتهم (الطاعن) وشركائه لتصيد المجنى عليه . يقول الطاعن إن هذه الصور الثلاث التي أخذ بها الحكم في تصوير الواقعة يتناقض بعضها مع الأخرى لأن فكرة المتابعة تتعارض مع صورة الكمن ، كما أن المفاجأة تتعارض وهاتين الصورتين فضلا عن أن ما أورده الحكم من أقوال المجنى عليه لا تصلح للاستدلال به على وقوع أية صورة من هذه الصور الثلاث مما يشوب الحكم بالتناقض وفساد الاستدلال . ويضيف الطاعن أن الحكم استند في إدانته إلى شهادة شاهدين دون أن يبين موضع هذه الشهادة من الحقائق وقضى للدعى بالحقوق المدنية بتعويض نظير ما سماه ضررا أدبيا في حين أن هذا النوع من الضرر لا يتوفر إلا إذا أصاب الشرف أو الكرامة الأمر الذي لا وجود له في واقعة الدعوى

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأحوال في صدد زمان وقوعها ومكانه إلى ما جاء بمصدره وهو من البيان والوضوح بحيث ينتفى ما يشبه الطاعن في هذا الخصوص . أما ما يقوله عن الخطأ في اسم المجنى عليه فلا يعدو أن يكون زلة قلم أو خطأ غير مقصود لا يؤثر على حقيقة الشخص المقصود الذي أورده الحكم كاملا في صدره . أما باقى أوجه الطعن فردود بأن الحكم لمطعون فيه بين الواقعة بما تتوافر فيه العناصر القانونية بحرمة الاشتراك في الشروع في قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار والترصد . ثم تحدث عن نية القتل فقال : " إن نية القتل عند المتهم نابعة من استخدام الأسلحة النارية التي طلقها شركاؤه عمدا على المجنى عليه ومن الثار القديم الثابت الذي دعاه أو عمل على إزهاق روح خصمه زعماء منه بأنه هو الذي قتل أباه . ومن الواضح أن مفاجأة المجنى عليه في ذلك المكان المنفرد الذي وقع فيه الحادث وفي ذلك الظلام الشامل

الذى استتر به المتهم وشركائه لتصيد المجنى عليه على صورة مكفولة التحقيق مأمونة العواقب واطلاقه أكثر من عيار واحد عليه كل ذلك يكشف بجلاء عن أن ما انتواه المتهمون إنما كان القضاء على حياة المجنى عليه . وحيث إنه عن ركن سبق الاصرار والترصد فانهما ثابتان من قيام الضغينة القديمة التى لم يزدها مر السنين العديدة إلا تأكدا فى نفس المتهم فبيت النية على قتله حتى استطاع آخر الأمر أن يدير ذلك الكمين وقد ترصد فيه مع زميليه المجهولين وانقضوا عليه فى الظلام بدون مقدمات واطلقوا النار عليه تنفيذا للخطة المبيتة بينهم “ . لما كان ذلك وكان الحكم قد أورد الأدلة التى استخلص منها ثبوت هذه الوقائع وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها فلا محل لما يقول به الطاعن من تناقض أو تعارض .

وحيث إنه عما يثيره الطاعن بشأن التعويض المقضى نه فردود بأن المحكمة إذ قدرت أن الحادث قد تسبب عنه ضرر أدبى للمجنى عليه ولو لم يصب من العيار النارى فانها لا تكون قد أخطأت لما تحدثه مثل هذه الجريمة من إزعاج وترويع للمجنى عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٧ مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
العزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك وباسمى موسى بك ومصطفى حسن بك
المستشارين .

(٣٣٣)

القضية رقم ٣٦٢ سنة ٢٢ القضائية :

صحافة . اصدار نشرة دينية بصفة دورية فى مواعيد غير منتظمة . عدم اخطار الجهة المختصة .
انطباق القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ .

ان المادة الأولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ تنص على أنه ” يقصد
بكلمة جريدة كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية فى مواعيد منتظمة
أو غير منتظمة . فإذا كانت واقعة الدهوى هى أن المتهم أصدر نشرة دينية
فى أوقات غير منتظمة وكان ما أصدره منها ثمانية أعداد فى خمسة عشر شهرا
وأنه لم يخطر المديرية بصدورها فعاقبته المحكمة على أنه أصدر جريدة بدون أن
يخطر عنها الجهة المختصة فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة ١ — حليم نصيف المطيعى ” الطاعن “ ٢ — عدلى كامل
عكاشة بأنهما بدائرة بندر أسيرى الأول أصدر جريدة باسم صوت الروح المقدس
بدون أن يخطر عنها كتابة الجهة المختصة . والثانى طبع الجريدة السالفة الذكر
بمطبعته دون أن يخطر عنها كتابة الجهة المختصة . وطابت عقابهما بالمواد ١
و ٣ و ١٣ و ٢٦ فقرة ثاسعة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ . ومحكمة جنح
بندر أسيرى قضت بحضور يا — عملا بمواد الاتهام — بتغريم كل من المتهمين
عشرين جنيتها فاستأنف المتهمان . ومحكمة أسيرى الابتدائية قضت بحضور يا

بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول وبتعديله بالنسبة للمتهم الثاني والاكتفاء بتغريمه مائة قرش . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث ان الطاعن يقول في طعنه ان الحكم المطعون فيه حين دانه بأنه " أصدر جريدة بدون أن يخطر عنها الجهة المختصة " جاء مخالفا للقانون . ذلك أن النشرة التي يصدرها مضى عليها شهور لم تطبع كما أنها تصدر في أوقات متباعدة غير محددة ولم تعد لتكون يومية أو أسبوعية أو شهرية ومن ثم فلا تعد دورية حتى تعتبر في حكم الجريدة المحظور إصدارها بغير إخطار إذ هي لا تعدو كونها عظة أو محاضرة طبعها راغب في منفعة أدبية لقومه أو طائفته يؤيد هذا النظر ما ورد بالمادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ والمذكرة الإيضاحية الملحقه به إذ تنص هذه المادة على البيانات الواجبة في الاخطار كما تشير المذكرة إلى حالة عدم الانتظام وعدم الظهور وأثرها في إلغاء الاخطار مما مفاده أن النشرة التي يصدرها لا تخضع لأحكام هذا القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ورد على الدفاع المشار اليه بالطعن فقال " إنها تخص في شكوى وردت من مجهول بأن المتهم الأول (الطاعن) يصدر مجلة الروح المقدس بدون تصريح وقد سئل المتهم المذكور في البوايس والنيابة فاعترف بأنه يصدر نشرة دينية باسم صوت الروح المقدس في أوقات غير منتظمة بمعنى أنها تصدر عندما تتوافر المواد الدينية التي تحرر بها وقد صدر منها ثمانية أعداد في خمسة عشر شهرا وأنه لم يصدرها من خمسة شهور وأنه لم يخطر المديرية بصدورها لأنه لايعتبرها خاضعة لقانون المطبوعات لأن صدورها غير دوري ... وحيث إنه يبين مما تقدم أن المتهم الأول (الطاعن) أصدر هذه النشرة أكثر من مرة من مدة تزيد على السنة مما استفاد معه أنها دورية وإن كانت غير منتظمة " لما كان ذلك وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ تنص على أنه " يقصد بكلمة جريدة كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة " فان الحكم قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك
المستشارين .

(٣ ٣ ٤)

القضية رقم ٣٦٣ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) إجراءات . حكم . نعى المتهم عليه أنه لا يمكن التحقق مما إذا كان القضاة الذين
أصدروه ليس من بينهم من قام به عدم الصلاحية . الواضح من محاضر الجلسات أنه لم يكن من
بين هؤلاء القضاة من يقوم به عدم الصلاحية . طعن على غير أساس .

(ب) محكمة استئنافية . استجابتها الى سماع شهود المتهم . قضاؤها بتأييد الحكم المستأنف
لأبائه . لا يعيب حكمها .

١ - الأصل فى الإجراءات أنها قد تمت صحيحة ما لم يقيم الدليل على خلاف
ذلك . فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن الحكم صدر من الهيئة المبينة أسماؤها
بمحضر جلسة كذا وكانت هذه الهيئة ليس من بينها أحد القضاة الذين نظروا
الدعوى بجلستين سابقتين وأجلت فيها لعدم صلاحية الهيئة لنظرها ، وكان محضر
الجلسة التى نظرت فيها الدعوى موضوعا لا يدل على أن أحد أعضائها كان من
بين القضاة الذين اشتركوا فى تأجيل الدعوى لعدم صلاحية الهيئة ، وكان الطاعن
فوق ذلك لم يدع فى طعنه حصول مخالفة ما بل كان طعنه قائما على فروض
احتمالية فطعنه لا يكون له أساس ويتعين رفضه .

٢ - لا يضير حكم المحكمة الاستئنافية أنها بعد إذ استجابت الى طلب سماع
الشهود الذين طالب المتهم سماعهم وسمعتهم فعلا قد قضت بتأييد الحكم المستأنف
لأسبابه ، إذ أن مفاد ذلك هو أن التحقيق الذى أجرته لم ينتج جديدا فى الدعوى
يجعلها ترى غير ما رآه محكمة أول درجة أو يستحق تعاقبا أو تعقيبا من جانبها .

الوقائع

اتهمت النيابة كلا من : ١ — عباس مهني حسن ٢ — إسحق بطرس عوض الله (الطاعنين) ٣ — فهم الصاوي ٤ — أحمد محمد عمر بأنهم بدائرة مركز ديروط نقلوا سكرًا من مكان ما الى دائرة مركز ديروط بدون ترخيص من وزارة التموين . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٣ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . والنراين رقمي ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ و ٥٢٦ سنة ١٩٤٥ . ومحكمة جناح ديروط الجزئية قضت — عملاً بمواد الاتهام — بالنسبة الى المتهمين الثلاثة الأول — بحبس كل منهم ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ وغرامة مائة جنيه وشهر للمخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة محلاتهم مع المصادرة وبراءة المتهم الرابع . فاستأنف المتهمون . ومحكمة أسيوط الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول يتحصل في القول ببطلان الإجراءات إذ نظرت الدعوى استئنافية برئاسة قاض معين فأجلت لعدم صلاحية الهيئة ثم نظرت بهيئات مختلفة حيث أجلات أخيراً لنفس السبب وبجلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ نظر موضوعها ولم يذكر بمحضر الجلسة أسماء القضاة الذين سمعوا الدعوى وأجلت للحكم بجلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وبذلك الجلسة تقرر مد الأجل الى أسبوعين آخرين من هيئة مدونة أسماؤهم بمحضر الجلسة وفي الأجل المحدد صدر الحكم من هيئة أخرى ذكرت أسماؤهم بمحضر الجلسة . ولما كان الثابت بمحاضر الجلسات على هذا النحو لا يمكن معه التحقق مما إذا كان من بين القضاة الذين نظروا الدعوى وأصدروا الحكم فيها من قامت به حالة عدم الصلاحية من عدمه فإن هذا الغموض يشوب الحكم بالبطلان .

وحيث إنه لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الحكم صدر من الهيئة المبينة أسماؤهم بمحضر جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وكانت هذه

الهيئة ليس من بينها أحد من القضاة الذين نظروا الدعوى بجلستي ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ و٥ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وأجلت فيهما لعدم صلاحية الهيئة لنظرها، لما كان ذلك وكان خلو محضر جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ التي نظرت فيها الدعوى موضوعا لا يدل على أن أحد أعضائها كان من بين القضاة الذين اشتركوا في تأجيل الدعوى لعدم صلاحية الهيئة وكان الأصل في الإجراءات أنها قد تمت صحيحة ما لم يقيم الدليل على خلاف ذلك وكان الطاعن فوق ذلك لم يدع في طعنه بحصول مخالفة ما بل إن طعنه يقوم على فروض احتمالية فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الآخر هو أن المحكمة الاستئنافية مع تقريرها سماع شهود الدعوى بناء على طلب الطاعن وسماعها لهؤلاء الشهود فإنها لم تتحدث عن مؤدى شهادتهم ، وقضت بتأييد الحكم الابتدائي دون أن تضيف أسبابا جديدة أو تبين ما أخذت به من أقوال الشهود الذين سمعهم وما أطرحته منها .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن المحكمة الاستئنافية إذ استجابت الى طلب سماع الشهود ثم قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه فلانما مفاد ذلك أن التحقيق الذى أجرته لم ينتج جديدا فى الدعوى يجعلها ترى غير ما رآته محكمة أول درجة أو يستحق التعليق أو التعقيب من جانبها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٣٣٥)

القضية رقم ٣٦٤ سنة ٢٢ القضائية :

رسوم . رسوم الدعوى المدنية في القضايا الجنائية .

إن مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم في المواد الجنائية ، والمادة ١٨ منه التي أوردت حكم رسوم الدعوى المدنية في القضايا الجنائية هو أن الأصل في رسوم الدعوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية أن تتبع في شأنها أحكام قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية ، وإنما يلزم المدعى بالحقوق المدنية برسم ثابت فرضته المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ المذكور وأحالت إليه الفقرة الأولى من المادة ١٨ منه . وظاهر من نص المادتين الثالثة والرابعة من القانون المذكور أن ما ورد بهما إنما هو تنظيم لتحصيل الرسوم على أن يتم تسويتها نهائيا عند الحكم في الدعوى فيعين فيه الملمزم فيها ومدى هذا الإلزام . فإذا كان الاستئناف قد رفع من المتهمين لا من المدعى بالحقوق المدنية وقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها بالمصاريف المدنية الاستئنافية ، فتسوية الرسوم في هذه الحالة لا تكون إلا طبقا للقاعدة العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ التي تقضى بسريان قانون الرسوم في المواد المدنية وحدها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - أحمد محمد ناصر ٢ - نبوية محمد داود ٣ - محمد أحمد محمد ناصر بأنهم أتلفوا عمدا أواني زجاجية وخلافها للسيد محمد الشامي والثالث ضرب عمدا السيد محمد الشامي وقد ادعى السيد محمد الشامي بحق مسدني وطاب أن يحاكم له على المتهمين بقرش صاغ تعويضا مؤقتا . ومحكمة جنح الخليفة قضت بحضورها بتغريم كل من المتهمين مائتي قرش وإلزامهم

متضامنين بأن يدفعوا قرشا صاغا مؤقتا فاستأنف المتهمون ومحكمة مصر الابتدائية قضيت حضوريا بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية وألزت المدعى المدني بالمصاريف المدنية عن الدرجتين بلا مصاريف جنائية. قدر قلم الكتاب على الدعوى المدنية ٢ جنيه وحرر قائمة بالرسوم أعلن الطاعن بها. فعارض فيها وقضى برفضها وإلزام المعارض (الطاعن) بالمصاريف. فطعن الطاعن في الحكم القاضي بتأييد قائمة الرسوم الصادرة ضده بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ تنفيذاً للحكم الصادر في ١٩ من مارس سنة ١٩٥١ بطريق النقض... إلخ.

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين قضى برفض معارضته في قائمة الرسوم وتأييد هذه القائمة ، قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن الرسوم المستحقة عليه والتي قضى الحكم بالزامه بها إنما هي رسوم نسبية تؤخذ بنسبة المبالغ المحكوم به فقد نصت المادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ على أن الرسوم الخاصة بالمراد المدنية في الدعاوى الجنائية تطبق عليها نصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ إلا أن المحكمة خلطت بين الرسوم التي تحصل مقدما والرسوم التي تستحق للخزانة فعلا مع أن الأولى هي التي يقوم بدفعها المدعى بالحق المدني عند رفع الدعوى والتي لا يجوز أن تنقص عن الرسم المقرر للقضية الجنائية وأنه لو أراد المشرع أن يجرى على الرسوم كافة هذا القيد الأخير لما فانه النص على ذلك صراحة أما وهو لم يفعل وأشار إلى ما يحصل مقدما فانه يكون قد أراد القصر والتخصيص ، وبناء على ما تقدم وطبقا لحكم المادة ١٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ يكون الرسم المستحق عليه ٢٠٠ مليم فقط .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى العمومية على أحمد محمد ناصر ونبوية محمد داود ومحمد أحمد محمد ناصر بضر بهم الطاعن الذي دخل مدعيا بحقوق مدنية فقضت محكمة أول درجة بتغريم كل من المتهمين مائتي قرش وإلزامهم متضامنين بتعويض مؤقت قدره قرش واحد والمصاريف المدنية . و ١٠٠ قرش مقابل

أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهمون فقضى استئنافيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية وألزم المدعى بالحق المدني بالمصاريف المدنية عن الدرجتين بلا مصاريف جنائية . فخر قلم الكتاب بناء على ما تقدم قائمة بمبلغ جنيتين قيمة الرسوم المطلوبة من المدعى بالحق المدني بالحكم الصادر استئنافيا بإلزامه بالمصاريف المدنية عن الدرجتين ، فعارض في هذه القائمة فقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد قائمة الرسوم المعارض فيها مع إلزام المعارض بالمصاريف بناء على أنه ألزم بالمصاريف المدنية المستحقة عن الدعوى استئنافيا .

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم في المواد الجنائية وإن قررت فرض رسم ثابت على القضايا الجنائية التي تقدم للمحاكم بفئات عينتها من بينها ٢٠٠ قرش على قضية الجنحة المستأنفة ونصف ذلك على المعارضة التي تقدم في أحكام الجنح إلا أن المادة ١٨ من هذا القانون أوردت حكم رسوم الدعوى المدنية في القضايا الجنائية وقضت بتطبيق قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية مع مراعاة بعض أمور ذكرتها منها ما هو خاص بالمدعى بالحقوق المدنية وما هو خاص بطعن المتهم بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض فقالت في الأولى إنه لا يجوز أن ينقص الرسم الذي يحصل مقدما عن الرسم المقرر للقضية الجنائية طبقا لأحكام القانون وعلى أن يلزم المدعى بإدائه مقدما بمجرد الادعاء بذلك . كما قالت في الثانية إن الرسوم تحصل طبقا لأحكام قانون الرسوم أمام المحاكم المدنية إذا ما كان الطعن قاصرا على الحكم في الدعوى المدنية . ولما كان مفاد هذه النصوص أن مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم في المواد الجنائية والمادة ١٨ من القانون نفسه التي أوردت حكم رسوم الدعوى المدنية في القضايا الجنائية أن الأصل في رسوم الدعوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية أن تتبع في شأنها أحكام قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية . وإنما يلزم المدعى بالحقوق المدنية

برسم ثابت فرضته المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ وأحالت إليه الفقرة الأولى من المادة ١٨ من هذا القانون ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة المذكورة على إلزامه بأدائه مقدما بمجرد الادعاء ، ونصت المادة الثالثة على طريقة احتساب رسوم الإعلانات التي يطلبها هو أو المسئول مدنيا ونصت المادة الرابعة على ما يودعه المدعى مقدما من أمانة على ذمة أتعاب ومصاريف الخبراء وغيرهم وظاهر أن هذا الذي أورده الشارع إنما هو تنظيم لتحصيل الرسوم على أن يتم تسويتها نهائيا عند الحكم في الدعوى فيعين فيه الملزم فيها ومدى هذا الإلزام . ولما كان الأمر كذلك وكان الاستئناف عن الحكم الابتدائي إنما رفع من المتهمين لا من المدعى بالحق المدني (الطاعن) فإذا ما قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها (الطاعن) بالمصاريف المدنية الاستئنافية فإنها لا تسوى إلا طبقا للقاعدة العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ والتي تقضى بسريان قانون الرسوم في المواد المدنية وحدها إذ أن حكم المادة الأولى من القانون المشار إليه لا يمكن أن يسرى على حالته لعدم النص على ذلك فلا يبقى سوى الحكم العام الخاص بالدعوى المدنية التي ترفع للحكمة الجنائية وهو ما أشار إليه المشرع بوضوح بصدد المادة ١٨ المذكورة . أما ما قاله الحكم المطعون فيه بصدد المادتين ٢٥٥ و ٢٥٦ من قانون تحقيق الجنايات من أن المدعى بالحق المدني هو الملزم بمصاريف الدعوى وأنه إذا لم يحكم له بما طلب من تعويضات فإنه يلزم بالمصاريف التي استلزمها دخوله فيها . فإن القانون إنما يتحدث في المادتين المشار إليهما عن التزام المدعى بالحق المدني بالمصاريف عند التدخل ابتداء وعند الفصل في الدعوى برفض دعواه . أما عن تقرير تلك الرسوم فقد تكلم عنها في الحالة الأولى في المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ وتحدث عنها في الحالة الثانية في المادة ٤٥ من ذلك القانون التي أشارت إلى أن الرسوم المستحقة في هذه الحالة هي الرسوم المقررة للمواد المدنية ويكون الحكم المطعون فيه إذ جرى على غير ذلك مخطئا ويتعين لذلك نقضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح بتعديل القائمة إلى مبلغ مائتي مليم .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك وباسيل موسى بك ومصطفى حسن بك
المستشارين .

(٣٣٦)

القضية رقم ٣٦٥ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . دعوى مباشرة . شهود . اعلانهم للجلسة . تخلفهم . تمسك المدعى بوجوب
سماعهم . رفض دعواه تأسيسا على عجزه عن اثباتها . استئناف الحكم . تمسك المدعى أمام
المحكمة الاستئنافية بداع شهوده . تأييد الحكم الابتدائى لأسبابه . قصور .

إذا كان المدعى بالحقوق المدنية — فى سبيل إثبات دعواه — قد قام
من جانبه باعلان شهوده للجلسة ثم تمسك بسماعهم لما لم يحضروا بعد هذا
الاعلان ، ثم أعاد التمسك أمام المحكمة الاستئنافية بهذا الطاب فلم تجبه ولم ترد
عليه وأيدت الحكم الابتدائى لأسبابه المؤسس على رفض الدعوى لعجز المدعى
عن الإثبات — ذلك يكون قصورا وإخلالا بحق الدفاع مما يعيب الحكم
ويستوجب نقضه .

الوقائع

رفع المدعى بالحق المدنى (الأستاذ يوسف دى بوطون) دعواه مباشرة
أمام محكمة جناح العطارين الجزئية ضد چاك برسيلان متحما إياه بأنه بدائرة قسم
العطارين : أولا — سبه (المدعى بالحق المدنى) بالألفاظ الواردة بعريضة
الدعوى . وثانيا — شرع فى سرقة حافظته المتوية على أوراقه ومستنداتة .

وطلب معاقبته بالمواد ٣٠٦ و ٣١٨ و ٣٢١ من قانون العقوبات كما طالب أن يقضى له ضده بمبلغ ٥١ جنيها تعويضا ، وقتا والمحكمة قضت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . فاستأنف . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع وجاء قاصرا : ذلك أنه قضى برفض دعواه المدنية على أساس أنه عجز عن إثباتها في حين أنه اعتمد في إثبات هذه الدعوى على شهود ثلاثة أعلن اثنين منهم أمام محكمة الدرجة الأولى لجلسة أول مارس سنة ١٩٥١ ولم يمحضرا أجلت المحكمة الدعوى لجلسة ٣ من مايو سنة ١٩٥١ فأعاد الطاعن إعلان الشاهدين السابقين لتلك الجلسة وأحضر الشاهد الثالث ، ولكن الشاهدين المعلنين لم يحضرا ، فأصر على سماعهما ولكن المحكمة لم تلتفت إلى طلبه وقضت في الدعوى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . فاستأنف وطلب من المحكمة الاستئنافية تمكينه من إعلان الشهود إلا أن هذه المحكمة بدورها أعرضت عن هذا الطلب وقضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أي رد منها على طلبه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدعى إذ رفع هذه الدعوى بالطريق المباشر أحضر أحد شهوده معه أمام محكمة أول درجة بجلسة ٣ من مايو سنة ١٩٥١ كما أعلن الشاهدين الآخرين لتلك الجلسة ولكنهما لم يحضرا ، فتمسك بطلب سماعهما إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب وقضت في تلك الجلسة ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وقالت في حكمها ” إن المدعى المدني عجز عن إثبات مدعاه “ . فاستأنف الطاعن وكرر أمام المحكمة الاستئنافية تمسكه بسماع شهوده فقضت هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ولم ترد على ما تمسك به أمامها من طلب سماع الشهود . ولما كان ذلك وكان المدعى بسبيل إثبات دعواه قد قام من جانبه بإعلان شهوده للجلسة ، ثم تمسك بسماعهم

لما لم يحضروا بعد هذا الإعلان ، ثم أعاد التمسك أمام المحكمة الاستئنافية بهذا الطلب فلم تجبه ولم ترد عليه وأيدت الحكم لأسبابه فان ما تأسس عليه ذلك الحكم من رفض الدعوى لهجز المدعى عن الاثبات لا يكون متفقا وحقيقة الواقع . ولذا فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا ومشوبا بالاخلال بحق الطاعن في الدفاع مما يعميه ويوجب نقضه .

(٣٣٧)

القضية رقم ٣٦٨ سنة ٢٢ القضائية:

عود . متهم سبق الحكم عليه بالحبس سنة وبغرامة في احراز مخدر . ارتكابه جنة شروع في سرقة قبل مضي خمس سنوات على انقضاء العقوبة السابقة . عائد في حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات . سبق الحكم عليه بتسع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها احداها بالحبس لمدة سنتين . تحقق الشرط الثاني لانطباق المادة ٥١ من قانون العقوبات .

اذا كان يبين من الاطلاع على صحيفة سوابق المتهم أنه سبق الحكم عليه بالحبس لمدة سنة وبغرامة لإحراز مخدر ثم قبل مضي خمس سنوات على انقضاء هذه العقوبة وقعت منه جنة شروع في سرقة فانه يكون عائدا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ، واذا كان هذا المتهم قد سبق الحكم عليه بتسع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها احداها بالحبس مع الشغل لمدة سنتين ، فهذا يتحقق به الشرط الثاني لانطباق المادة ٥١ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة عبد العظيم مرسى محمد بأنه ببندر ملوى مديرية أسيوط شرع في سرقة ثوب القماش المزين الوصف والقيمة بالمحضر المملوك لصادق أحمد الورداني حالة كونه عائدا إذ سبق الحكم عليه بتسع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها آخرها بالحبس سنتين مع الشغل لشروع في سرقة

ولم تتم الجريمة لسبب لادخل لإرادة المتهم فيه وهو ضبطه متلبسا . وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٩ و ٥٢ و ٥١ و ٣١٨ من قانون العقوبات . فقررت غرفة الإتهام باعتبار الواقعة جنحة وأحالتها إلى محكمة جنح ملوى لمعاقبته المتهم عن الجريمة الميينة الوصف بالقرار . فطعن رئيس نيابة المظالم الابتدائية في هذا القرار بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة تقول في طونها إن غرفة الإتهام قد اعتبرت الواقعة جنحة بناء على أن سوابق المتهم لا تجعله عائدا في حكم المادة ٤٩ من قانون العقوبات مع أنه يبين من صحيفة السوابق أنه بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٧ حكم على المتهم حضوريا بحبسه سنة مع الشغل وغرامة ٢٠٠ جنيه لإحراز مخدر ، ولما كانت الواقعة الجديدة المسندة إليه هي جنحة شروع في سرقة وقعت بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٥١ أي قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء عقوبة الحبس في جنحة إحراز المخدر ، فإن المتهم يكون عائدا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ . ثم إنه لما كان يبين أيضا من تلك الصحيفة أنه سبق الحكم على المتهم بتسع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها آخرها بالحبس مع الشغل لمدة سنتين فإن الشرط الثاني لانطباق المادة ٥١ من قانون العقوبات يكون متوفرا وبذلك يكون قرار غرفة الإتهام باعتبار الواقعة جنحة قد جاء مخالفا للقانون واجبا نقضه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المتهم بأنه في ١٨ من أبريل سنة ١٩٥١ شرع في سرقة ثوب من القماش حالة كونه عائدا وسبق الحكم عليه بتسع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها آخرها بالحبس سنتين مع الشغل لشروع في سرقة فقررت غرفة الإتهام باعتبار الواقعة جنحة وبإحالة القضية إلى محكمة الجنح وذلك بناء على ما قالته من أنه تبين من صحيفة السوابق التي اعترف المتهم بما تضمنته أنها لا تجعله عائدا في حكم المادة ٤٩ من قانون العقوبات . ولما كان يبين من الاطلاع على تلك الصحيفة أنه سبق الحكم على المتهم "المطعون ضده" في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٧ حضوريا بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبغرامة ٢٠٠ جنيه

ولم تكن قد مضت خمس سنوات على انقضاء العقوبة المحكوم بها مما يجعله حائدا في حكم المادة ٩٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات ، كما يبين أيضا من الصحيفة المذكورة أنه تسع سوابق في سرقات وشروع فيها إحداها بحبس سنة مع الشغل ومراقبة لمدة سنة لسرقة ، مما يتحقق به الشرط الثاني لانطباق المادة ٥١ من القانون المشار إليه . لما كان ذلك فان وجه الطعن يكون صحيحا وتكون غرفة الإتهام إذا عتبرت الواقعة جنحة وقررت بإحالتها إلى محكمة الجناح محكمة المتهم على هذا الأساس قد أخطأت في تطبيق القانون وتعين من أجل ذلك نقض قرارها وإعادة القضية إليها لنظرها على اعتبار أن الواقعة جنائية .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أم حجاب العزة :
أحمد حسن بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك واسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

(٣٣٨)

القضية رقم ٣٧٦ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . تبرئة المتهم على أساس أنه لم يكن هو المقصود بالإذن الصادر بالتفتيش . الطعن في هذا الحكم بمقولة إن الأوراق والتحريات تدل على أنه هو المقصود . طعن في تقدير الدليل لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

إذا كانت المحكمة قد برأت المتهم مستندة إلى القول بأنه ليس هو المقصود بالإذن الصادر من النيابة بالتفتيش فإن الطعن من النيابة بأنه هو بذاته الذى كان مقصودا بالإذن المذكور وأن الخطأ فى اسمه لا يؤثر فى صحة الإجراءات ، هذا الطعن لا يمدو أن يكون جديلا فى تقدير الأدلة التى لم ترمحكة الموضوع فيها ما يكتفى لإقناعها بأن الإذن قد قصد به فى الواقع تفتيش شخص الطاعن ولا مترله مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة (المطعون ضده) بأنه بدائرة قسم مينا البصل أحرز جواهر مخدرة (حشيش) بدون مسرغ قانوني . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٢٥/٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة جنح المخدرات الجزئية قضت ببراءة المتهم والمصادرة . فاستأنفت النيابة . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن رئيس نيابة الاسكندرية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يقوم على أن الحكم استند في تبرئة المطعون ضده إلى أنه لم يكن هو المقصود بالإذن الصادر من النيابة بالتفتيش واستدل على ذلك بأن التحريات التي طلب الإذن بناء عليها والإذن ذاته يبين منهما اختلاف اسم من طلب تفتيشه ومحل مسكنه عن اسم المطعون ضده ومحل مسكنه . ونقول النيابة إن الثابت من أوراق التحريات والتحقيقات أن المتهم كان هو المقصود بالإذن الصادر بتفتيشه وتفتيش مسكنه . وأن الخطأ في اسم المتهم لا يؤثر في صحة الإجراءات مادام أنه كان هو المقصود في حقيقة الواقع .

وحيث إن ما تثيره النيابة لا يعدو أن يكون جدلا في تدمير الأدلة التي لم تر محكمة الموضوع فيها ما يكفي لإقناعها بأن الإذن قد قصد به في الواقع تفتيش شخص الطاعن ولا منزله ، ولذا فهو مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن موضوعا .

(٣٣٩)

القضية رقم ٣٨٣ سنة ٢٢ القضائية :

اختلاس أشياء معجزة . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟

القصد الجنائي في جريمة اختلاس الأشياء المعجزة يتحقق بمجرد إخفاء المعجوزات وعدم تقديمها للحضر في اليوم المحدد لبيعها بقصد منع التنفيذ عليها ولا يؤثر في قيام الجريمة وجود هذه الأشياء أو الوفاء بعدئذ بالمبلغ المعجوز من أجله .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة مركز المحرص : بدد المواشي المبيعة الوصف والقيمة بحضر المحجز المملوكة له والمعجوز عليها قضائيا لصالح طه حسن مصطفى إضراراً به ، ولم تكن سلمت إليه إلا على سبيل الوديعة بصفته حارساً فاخترسه لنفسه . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح المحرص قضت بحضوريا عملاً بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً . فاستأنف ، ومحكمة المنيا الابتدائية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن حاصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالتبديد قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أنه دفع التهمة المستندة إليه بأنه لم يكن يذكر يوم البيع ، وأنه كان غائباً يومئذ بالقاهرة ، وأن المواشي المعجوز عليها ما زالت موجودة وقد سدد المبلغ المعجوز من أجله ولم يصب الدائن الحاجز ضرراً ، وأنه لذلك تكون نية التبديد غير متوفرة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأثبت في حق الطاعن عليه باليوم المحدد للبيع وأن المحضر انتقل في ذلك اليوم إلى المحل الذي أوقع الججز فيه على المواشى فلم يجدها ، وأن الطاعن إنما سدد المبلغ المحجوز من أجله بعد ذلك التاريخ . وقد أورد الحكم مؤدى ما أخذه به واستند إليه من أدلة على ثبوت الدعوى - لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في هذه الجريمة يتحقق بمجرد إخفاء الأشياء المحجوزة وعدم تقديمها للمحضر في اليوم المحدد لبيعها بقصد منع التنفيذ عليها ، ولا يؤثر في قيام الجريمة وجود هذه الأشياء أو الوفاء بعدئذ بالمبلغ المحجوز من أجله . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يعدو أن يكون جدلا في أدلة الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جاسدة ٧ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
اللمزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك وباسيل موسى بك ومصطفى حسن بك
المستشارين :

(٣٤٠)

القضية رقم ٣٨٧ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسييه . عقاب المتهم بمقتضى المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات . عدم بيان
وصف القنارة التى هدمها ليعلم إن كانت مجعولة حدا كما تشترط المادة أم لا . قصور فى بيان
أركان الجريمة .

إن المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات إنما تقضى بعقاب من "ردم كل أو بعض
خندق من الخنادق المجعولة حدا لأملك أو جهات مستقلة" . فإذا كان الحكم
قد قضى بمعاينة المتهم بهذه المادة لأنه هدم قنارة كانت تستعمل لرى أرض

غير أرضه ، دون أن يبين وصف هذه القناة ليعلم ما إذا كانت مجعولة حدا كما تشترط المادة المذكورة فإنه يكون قاصرا في بيان توافر أركان الجريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بدائرة مركز الحمودية : هدم المروى الموضحة بالمحضر والملوكة لأحمد اسماعيل أحمد . وطلبت عقابه بالمادة ٣٥٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الحمودية الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل . فعارض وقضى في معارضته برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا مخططا في تطبيق القانون إذ لم يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا لأن مقتضى المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات التي طبقها في حق الطاعن أن تكون المروى التي أسند إليه هدمها مجعولة حدا لأملك متجاوزة وبغير هذا لا تتوفر أركان الجريمة .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعن بهدم مروى مملوكة لآخر ، وطلبت عقابه تطبيقا للمادة ٣٥٨ من قانون العقوبات فحكم ابتدائيا واستئنافيا بالإدانة تطبيقا لهذه المادة . ولما كانت المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات إنما تقضى بعقاب من " ردم كل أو بعض خندق من الخنادق المجعولة حدا لأملك أو جهات مستقلة " . وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاينة الطاعن تطبيقا لهذه المادة لأنه هدم قناة كانت تستعمل لرى أرض غير أرضه وذلك من غير أن يبين وصف هذه القناة وما إذا كانت مجعولة حدا كما تشترطه المادة ٣٥٨ فإنه يكون قاصرا عن بيان توافر أركان الجريمة التي عاقب الطاعن من أجلها ويتعين من أجل ذلك نقضه .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وباسيل موسى بك المستشارين .

(٣٤١)

القضية رقم ١٧٠٥ سنة ٢١ القضائية :

مرفقة . شروح فيها . صورة واقعة .

إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم (تمورجى) كسر قفل باب مخزن المستشفى الأميرى المسلمة أمتعته إلى معاون المستشفى بوصفه أميناً عليه وأخذ بعض البطاطين المحفوظة به وحملها إلى العنبر الذى يشتغل هو ممرضاً به حيث أخفى بعضها فوق أسرة المرضى وبعضها تحت فراش تلك الأسرة وذلك بقصد اختلاسها ، فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة الشروع فى السرقة إذ أن نقل البطاطين من المخزن الذى كانت محفوظة به إلى العنبر الذى يشتغل به المتهم وإخفاءها فيه على ذلك النحو هو من الأفعال التنفيذية لجريمة السرقة وقد تحقق به إخراجها من حيازة الأمين عليها وجعلها فى قبضة الجانى تمهيداً لإخراجها كلية من المستشفى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم السويس : شرع فى سرقة البطاطين الموصوفة والمقدرة بالمحضر والملوكة لوزارة الصحة وكان ذلك من مكان معد للسكن "المستشفى الأميرى" وبطريق الكسر من الخارج حالة كونه مستخدماً بالمستشفى وقد خاب أثر الجريمة لأمر لا دخل لإرادته فيه وهو ضبطه قبل إتمام السرقة . وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧/١-٢-٣٢١،٧

من قانون العقوبات . ومحكمة السويس الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام :
بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل . فاستأنف . ومحكمة السويس الابتدائية
قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
التمتص ... الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن
بالشروع في السرقة قد انطوى على خطأ في الاستدلال وفي تطبيق القانون ، ذلك
بأن الواقعة المسندة إليه هي أنه أخذ بعض البطاطين المملوكة لوزارة الصحة
من مخزن المستشفى الأميرى بالسويس ونقلها إلى عنبر الرجال بذلك المستشفى
وهو العنبر الذى يشتغل به ، ولما كان المستشفى بكل منقولاته ملكا لوزارة
الصحة وفي حيازتها وكانت جريمة السرقة لا تتم إلا بالاستيلاء على الشئ المسروق
استيلاء تاما يخرج منه من حيازة صاحبه ويجعله في قبضة السارق وحيازته فإن
نقل بعض البطاطين من مكان إلى آخر داخل المستشفى لا يكون سرقة ولا
شروعا فيها ، هذا إلى أن الفعل الذى أتاه الطاعن لم يثبت توفر القصد
الجنائى فيه .

وحيث إن الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن كسر قفل باب مخزن
المستشفى الأميرى المسماة أمتعته إلى معاون المستشفى بوصفه أميناً عليه وأخذ
بعض البطاطين المحفوظة في ذلك المخزن وحملها إلى العنبر الذى يشتغل به ممرضا
به حيث أخفى بعضها فوق أسرة المرضى والبعض الآخر تحت فراش تلك الأسرة
وذلك بقصد اختلاسها ، لما كان ذلك وكان نقل البطاطين من المخزن الذى
كانت محفوظة به إلى العنبر الذى يشتغل به الطاعن واخفاؤها فيه على النحو
الذى أثبتته المحكمة هو من الأفعال التنفيذية لجريمة السرقة وقد تحقق به إخراجها
من حيازة الأمين عليها وجعلها في قبضة الجانى تهيئدا لإخراجها بالكلية
من المستشفى ، فإن الواقعة التى دين بها الطاعن تتوافر فيها أركان جريمة
الشروع في السرقة ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسني بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك وباسيلي موسى بك ومصطفى حسن بك
المستشارين .

(٣٤٢)

القضية رقم ٣٩٨ سنة ٢٢ القضائية :

دفاع شرعي . بدء المتهم بالعدوان . لا قيام لحالة الدفاع الشرعي . صورة واقعة .

إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم هو الذي بدأ المجنى عليه بالعدوان بأن
مر بجملته في أرض المجنى عليه بغير رضاه فلما حاول هذا اقناع المتهم باتخاذ طريق
آخر منعا للضرر عن ملكه وحدث بينهما بسبب ذلك مناقشة وتماسك لم يكن
من المتهم إلا أن ضرب المجنى عليه على رأسه بفأس كان يحملها ، فهذه الواقعة
لا تتوافر فيها حالة الدفاع الشرعي .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بناحية ابتذاله مركز الروضة مديرية أسبوط :
ضرب بني عطيه بفأس على رأسه تخلف عنها مائة مستديمة . وطلبت من قاضي
الإحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤ من قانون العقوبات
فقرر بذلك . وقد ادعى بني عطيه عطيه بحق مدني قدره ١٠٠ جنيه على سبيل
التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جنايات المنيا قضت عملا بمادة الاتهام

بمعاقة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وألزمته بأن يدفع الى المدعى بالحق المدني
بني عطيه عطيه مبلغ مائة جنيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

.. حيث إن محصل هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالضرب
العمد الذي نشأت عنه عاهة مستديمة في حين أن المجنى عليه وذويه هم الذين
اعترضوا على مروره من أرضهم واعتدوا عليه بالضرب بسبب ذلك وأحدثوا به
أربع إصابات مبينة بالمحضر فذهب الى ديوان العمدة وأبلغه بحصول الواقعة
على هذا الوجه واتهمت النيابة ابن المجنى عليه وآخر بالاعتداء على الطاعن وقدمتهما
معه الى المحاكمة بدعوى الجنحة التي أمرت المحكمة بفصلها عن الجنائية ، ولم
يفصل فيها بعد . هذا الى أن أحد الخفراء قد ضبط بندقية مع أخى المجنى عليه
في مكان المشجرة خشية من استعمالها في الحادث وقدمها الى العمدة . ويقول
الطاعن إنه ، برغم انكاره التهمة المسندة إليه ، فقد كان على المحكمة مع التسليم
جدلا بحصول اعتداء منه ، أن تعتبر ان الطاعن كان في حالة دفاع شرعى عن
نفسه يبيح له درء العدوان الذى وقع عليه بالقدر اللازم ، وخصوصا أنه كان
في الخلاء ومحوطا بأربعة أشخاص ثلاثة منهم يحملون عصيا والرابع يحمل بندقية
وأن المجنى عليه قد أصيب بإصابة واحدة بينما أصيب هو بأربع إصابات اثنتان
منها بالرأس والثالثة والرابعة بالساعد الأيسر والكتف الأيسر . وكذلك فقد
اكتفى الحكم المطعون فيه بمجرد القول بأن التهمة ثابتة على الطاعن من أقوال
المجنى عليه والكشف الطبي بخفاء بذلك قاصرا عن ذكر أى شى عن إصابات
الطاعن وظروف إصابته ، وعن ملاحظة أن المجنى عليه وفريقه كانوا هم المدفوعين
ابتداء الى الاعتداء على الطاعن لمروره من أرضهم مما لا يعقل معه أن يبدأ هو بالاعتداء
إذ لا يوجد ما يبرر ذلك من جانبه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة التي استخلص منها
ثبوتها ويتضح من ذلك البيان أن الطاعن لم يكن في حالة دفاع شرعى لأنه هو

الذى بدأ المجنى عليه بالعدوان بأن سربجمله فى أرض المجنى عليه بغير رضاه فلما حاول هذا اقناع الطاعن باتخاذ طريق آخر منعا للضرر عن ملكه وحدث بينهما بسبب ذلك مناقشة وتمازك لم يكن من الطاعن إلا أن ضرب المجنى عليه على رأسه بفأس كان يحملها ، ثم حضر على أثر ذلك ابن المجنى عليه فوجد أباه مصابا ، لما كان ما تقدم وكان الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة بأنه كان فى حالة دفاع شرعى ، وكان لمحكمة الموضوع الحق فى أن تفصل تهمة الجناية عن الجناية ، فان الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إنه من أجل ذلك يتعين الحكم برفض هذا الطعن موضوعا .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب الغزة : احمد حسنى بك وكيل المحكمة و ابراهيم خليل بك ومحمد أحمد ذنيم بك واسماعيل مجدى بك المستشارين :

(٣ ٤ ٣)

القضية رقم ٤٠٠ سنة ٢٢ القضائية :

اجراءات . سماع الشهود الذين طلب منهم سماعهم . واجب ما دام سماعهم ممكنا . عدم اجابة هذا الطلب وعدم الرد عليه . عيب .

إن الأصل فى المحاكمة الجنائية أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بنفسها فى الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا . فاذا كان الظاهر من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة لم تسمع شهودا فى الدعوى وأن الطاعن طلب إلى المحكمة الاستئنافية سماع الشهود فلم تستجب له وقضت فى الدعوى بتأييد الحكم المستأنف الذى قضى بآدانتة فان حكمها يكون معيبا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز الصف : بدد البطيخ المبين في محضر الججز الإداري المتوقع لمصلحة وزارة المالية لإضرارها وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وذلك حالة كونه مالكا. وطلبت عقابه بالمسأدين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة الصف قضت عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ فاستأنف المتهم والنيابة ومحكمة الخيرة الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجرime تبديد الأشياء المحجوز عليها ، دون أن تسمع المحكمة شهادة شاهد الإثبات ، وهو الصراف الذي أوقع الججز الإداري .

وحيث إنه يدين من محاضر الجلسات ، أن محكمة أول درجة لم تسمع شهودا في الدعوى ، وأن الطاعن طلب من المحكمة الاستئنافية سماع الشهود فلم تستجب له ، وقضت في الدعوى بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بادانته ، من غير أن تجيبه إلى هذا الطلب أو ترد عليه ، ولما كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود ، ما دام سماعهم ممكنا ، فإن الحكم يكون معيبا متعينا نقصه وذلك من غير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك ومصطفى حسن بك
المستشارين .

(٣٤٤)

القضية رقم ٤٠٤ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . بياناته . اسم المتهم . مجرد الخلاف فى الاسم بين منطوق الحكم وأسبابه . لا يؤثر
فى سلامة الحكم .

إن الاختلاف فى ذكر اسم المتهم بين أسباب الحكم ومنطوقه ليس إلا خطأ
ماديا ولا تأثير له فى حقيقة الواقع من أنه هو لا غيره الذى صدر الحكم عليه
باسمه الصحيح الوارد فى منطوق الحكم وهذا الخطأ المادى لا يؤثر
فى سلامة الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بناحية إطسا مركز سمالوط مديرية المنيا . ضرب
صادق على فتح الباب عمدا فأحدث به إصابة بالرأس ، تخلف عنها عاهة مستديمة
وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠
من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت عملا بمادة الاتهام
بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم
بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن دافع بأن ظروف الحادث لا تسمح بالتحقق من أشخاص المعتدين فرد الحكم على ذلك رداً غير سائق بقوله إن المتهم لم يعلل كيفية إصابة المجنى عليه مع أنه لا يصح أن يطالب المتهم بهذا التعليل ، بما دام قد أنكر وقوع الحادث منه أو اشتراكه فيه ، ويضيف الطاعن إلى ذلك أن المحكمة انتهت إلى أنه ثبت لها أن أحمد عيد أحمد ضرب المجنى عليه ، ثم قالت في المنطوق إنها تحكم على محمد عيد أحمد وهو تناقض يعيب الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها وعرض إلى ما دافع به الطاعن بشأن عدم إمكان التحقق من أشخاص المعتدين فقال إن الحادث وقع في ليلة مقمرة وأن الرؤية كانت ممكنة خصوصاً في المضاربات حيث يكون الضارب قريباً من المضرروب بل قد يكون ملاصقاً له ومتناسكاً معه مما ييسر له رؤيته . هذا وما يقوله الطاعن عن الاختلاف في ذكر اسمه بين أسباب الحكم ومنطوقه ليس إلا خطأ مادياً لا تأثير له في حقيقة الواقع من أنه هو لا غيره الذي صدر الحكم عليه باسمه الصحيح الوارد في منطوق الحكم ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه .

(٣٤٥)

القضية رقم ٤٠٩ سنة ٢٢ القضائية :

تموين . التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين المخصصين لكل تاجر تجزئة . مخطور .

إن المادة ١/٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على أنه "تخصص وزارة التموين لكل تاجر تجزئة عددا من المستهلكين ولا يجوز لتجار التجزئة أن يتصرفوا في مواد التموين لغير المستهلكين المخصصين لكل منهم وبالمقادير المقررة لكل مستهلك - إذ نصت على ذلك فقد أفادت حظر التصرف في مواد التموين بأي نوع من أنواع التصرفات غير ما خصصت له هذه المواد .

الوقائع

اتهمت النيابة كلا من : ١ - جاد عبد الله ابراهيم (الطاعن) ٢ - خليل حسن خليل ٣ - الحاج أحمد عانوس ٤ - محمد كامل عانوس ٥ - حسين عانوس ٦ - عبد اللطيف العقاد : بأنهم بدائرة قسم الجمالية : الأول : بوصفه تاجر تجزئة مقيمة عليه بطاقات تموين تصرف في كمية السكر المبينة بالمحضر المسلمة اليه لتوزيعها على المستهلكين في غير الغرض المخصص لها بأن قام باعطائها للثمن الثاني وهو من غير المقيدين على محله - والثاني اشترك مع الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بأن اتفق معه على التصرف في السكر في غير الغرض المخصص له وقام باسئلام جونل من السكر زنة ثمانين أقة لهذا الغرض فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة والثالث والرابع والخامس والسادس بوصف الثالث صاحب المطعم المبيت بالمحضر والرابع والخامس والسادس المديرين المسؤولين : استخرجوا وحازوا ذقفا غير الدقيق المطابق للواصفات والشروط التي يحددها وزير التموين ، ثانيا : بوصفهم السابق تصرفوا في كميات الدقيق الناتجة من الحبوب المسلمة اليهم بغير الأذونات

التي تصدرها لهذا الغرض وزارة التموين . وطلبت عقابهم بالمواد ١/٤ و ٢/٥٤ من القرار الوزاري ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، ٤ ، ٤٣ ، ٥٦ ، ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون ٥٩ لسنة ١٩٤٥ ، ٤ ، ١١ مكرر ، ١٩ من القرار ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ للمعدل بالقرارين ٥٨ سنة ١٩٤٩ ، ٣٩٦ سنة ١٩٤٨ ، ٢/٤٠ ، ٤١ ، ٣ من قانون العقوبات . وفي أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة ، دفع المتهم الثاني بطلان التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات . نقضت برأض المدعى المقدم من المتهم الثاني وبصححة التفتيش . ثم حكمت في ١١ من يونيو سنة ١٩٥١ غيابيا للثالث وحضوريا للباقيين بحبس كل من الأول والثاني ستة شهور مع الشغل ووقف التنفيذ وبتغريم كل منهما مائتي جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم على واجهة محليهما كل على نفقته لمدة ستة شهور وبرائة بقية المتهمين فاستأنف المحكوم عليهم . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لاتهم الأول والثاني وبراءة المتهم الثاني مما أسند اليه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول أن محكمة أول درجة دانته على أساس أنه تصرف في السكر موضوع التهمة لاتهم الثاني تصرفا ناقلا للملكية وتابعتها المحكمة الاستئنافية في ذلك إلا أنها قضت ببراءة المتهم الثاني على أساس بطلان التفتيش وبالتالي عدم توفر حالة التلبس والمستناد من ذلك أن الحكم المطعون فيه سار على نهج ما دفع به الطاعن من أن السكر لم ينتقل إلى ملكية المتهم الثاني بل سلم اليه من الطاعن على سبيل عارية الاستعمال لسد ما كان لديه من عجز أمام مفتش التموين لمناسبة قيامه بجرد المواد التموينية بحمله ومن ثم لا يكون هناك تصرف مما يعاقب عليه القانون لأن الطاعن لم يقصد إلى التخلي عن ملكية السكر بصفة نهائية — هذا إلى أنه أبدى هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع وتمسك به إلا أنها لم ترد عليه وهذا قصور يعيب الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التي دان بها الطاعن وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها، أما ما يشير من أن التصرف الذي وقع منه للتهمة الثاني في السكر موضوع الاتهام إنما كان على سبيل عارية الاستعمال فمردود بأن المادة ١/٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على أنه "تخصص وزارة التموين لكل تاجر تجزئة عدداً من المستهلكين ولا يجوز لتجار التجزئة أن يتصرفوا في مواد التموين لغير المستهلكين المخصصين لكل منهم وبالمقادير المقررة لكل مستهلك" فقد أفادت حظر التصرف في مواد التموين بأي نوع من أنواع التصرفات غير ما خصصت له هذه المواد. ولما كان الأمر كذلك، وكان لا تناقض بين إدانته وتبرئة الآخر الذي كانت متهما معه وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع الطاعن المشار إليه بوجه الطعن وفنده للأسباب السائغة التي أوردتها فإنه الطعن برمته لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه، وموضوعاً .

(٣ ٤ ٦)

القضية رقم ٤١٠ سنة ٢٢ :

(أ) سب . وقوع السب من المتهم وهي على باب المنزل المطل على الطريق العام وعلى سب من السابلة . توافر العلانية .

(ب) إجراءات . الاعتماد على شهادة شاهد في التحقيقات لم يسمع أمام المحكمة . يجوز ما دام المتهم لم يتمسك بسماع شهادته .

١ — مادام الحكم قد أثبت أن السب كان على مسمع من السابلة لأن المتهم والمجنى عليهما كانتا واقفتين بباب المنزل المطل على الطريق العام فذلك يكفي في بيان وقوع السب علناً وعلى مسمع من المارة في الطريق من غير حاجة إلى تحديد مكان وقوع التهمة من باب المنزل .

٢ — إن اعتماد الحكم على شهادة شاهد في التحقيقات دون سماع شهادته بالحاسة — ذلك لا يضره مادام المتهم لم يتمسك بسماع هذا الشاهد ، وما دامت شفوية المرافعة قد تحققت بسماع شهادة المجنى عليها وسماع شاهد آخر .

الوقائع

رفعت المجنى عليها الدعوى مباشرة على الطاعة بأنها أولا : سبها وقذفت في حقها علنا بأن وجهت إليها الألفاظ المبينة بالأوراق والتي تتضمن مساسا بالعرض وخدشا للشرف . ثانيا : اعتدت على حرمة الدين الإسلامي بأن وجهت إليها عبارات تتضمن سبا في الدين . وطابت معاقبتها بالمواد ١٦١ ، ١٧١ ، ٣٠٢ ، و ٣٠٨ من قانون العقوبات مع الحكم لها بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة مينا البصل الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتفريم المتهمه ثلاثمائة قرش وبحبسها أسبوعين حبسا بسيطا وألزمها بأن تدفع للدعية بالحق المدني قرشا واحدا وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس وذلك عملا بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات فاستأنفت المتهمه ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهمه بالمصاريف المدنية . فطعنن الطاعة في هذا الحكم بطريق التماس... الخ

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعة بجرمى الاعتداء على حرمة الدين وسب المجنى عليها علنا بعبارات تتضمن مساسا بالعرض ، وذلك اعتمادا على شهادة كل من فاطمه محمود وأحمد محروس ، مع أن شهادة الأولى قد خلت تماما مما يفيد سب الدين ، وأن المحكمة لم تسمع شهادة الثانى وقد دافعت الطاعة بأن التهمة ملذقة فلم تعرض المحكمة لهذا الدفاع ولم ترد عليه ، كما أن الحكم قد استظهر ركن العلانية من أن الطاعة كانت واقفة بباب البيت المطل على الشارع انعموى ، وأن السب كان بمسمع من السابلة دون أن يحدد الحكم مكان وقوف الطاعة من الباب حتى يتبين ما إذا كان في الإمكان سماع صوتها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بن واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعة ، تكلم عن ركن العلانية فقال بتوافره لأن السب كان

على مسمع من السابلة لأن المتهمه والمجنى عليها ، كما قالت الشاهدة ، كانتا واقفتين بباب المنزل المطال على الطريق العام ، وهذا الذى ذكره الحكم كاف فى بيان وقوع السب علنا وعلى مسمع من المارة فى الطريق ، من غير حاجة إلى تحديد مكان وقوف الطاعنة من باب البيت ، هذا ولما كان الحكم قد طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأنزل بالطاعنة العقوبة المقررة لأشد الجريمتين اللتين دان الطاعنة بهما وهى جريمة السب الذى يتضمن طعنا فى العرض ، فلا مصلحة للطاعنة فيما أثارته بشأن الجريمة الأخرى وعدم شهادة الشاهدة بخصوصها ، كما أنه لا محل لما تثيره بشأن اعتماد الحكم على شهادة أحمد محروس فى التحقيقات من غير أن تسمع شهادته بالجلسة مادامت الطاعنة لم تمسك بسماع شهادته ومادامت شفوية المرافعة قد تحققت بسماع شهادة المجنى عليها وسماع الشاهدة الأخرى ، أما ما تقوله عن عدم رد الحكم على دفاعها بأن التهمة ملفقة فإن فيما انتهت إليه المحكمة من إدانتها ، للأدلة التى ذكرتها ، الرد الكافى على دفاعها ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس فى موضوعه متعينا رفضه .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة
أحمد حسن بك وكيل المحكمة ، ومحمد أحمد غنيم بك وباسمى موسى بك ومصطفى حسن بك المستشارين

القضية رقم ٤١١ سنة ٢٢ القضائية :

(٣٤٧)

نقض . التقرير بالطعن . تقديم الأسباب بعد الميعاد . الشهادة التي تبرر التأخير في تقديم الأسباب
هي التي يحصل عليها الطاعن في الميعاد المحدد للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب بعدم وجود الحكم
موقعا عليه وقت طلبه الاطلاع عليه أو الحصول على صورة منه .

لا يبرر التأخر عن تقديم أسباب الطعن في الميعاد أن يقدم الطاعن شهادة بأن
الحكم أودع قلم كتاب النيابة في تاريخ تال للميعاد المحدد قانونا للتقرير بالطعن
وتقديم الأسباب مادام أنه لم يحصل في الميعاد المذكور على شهادة من قلم الكتاب
بعدم وجود الحكم موقعا عليه وقت طلبه الاطلاع عليه أو الحصول على صورة
منه وفقا لنص المادة ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة قسم أول الجيزة مديرية الجيزة سرق حافظة
النقود المبينة بالمحضر وبها مبلغ ثلاثمائة وخمسون قرشا والمملوكة لفرج حبيب
فرج حالة كونه عائدا إذ سبق الحكم عليه بأربع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات
وشروع فيها الأخيرة منها بحبسه سنة مع الشغل في ٢٥ من يولييه سنة ١٩٤٢ من محكمة
مصر . وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد
٤٩ / ٢ و ٥١ و ٥٢ و ٣١٨ من قانون العقوبات . فقرر بذلك وفي أثناء نظر
الدعوى أمام محكمة جنايات الجيزة دفع محامى المتهم بدفعين أولهما بطلان إعلان

محكمة المتهم الأولى الغيابية أمام محكمة أول درجة وثانيهما بسقوط الدعوى العمومية لمضى ثلاث سنوات والمحكمة قضت بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ عملاً بالمادتين ٣١٨ و ٤٩/٢ من قانون العقوبات برفض الدفعين وبمعاقبة عبد الغنى السيد مصطفى بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٢ من يناير سنة ١٩٥٢ وقدم الأسباب في ١٣ من الشهر المذكور (بعد الميعاد) أرفق به شهادة مؤرخة في ٨ من يناير سنة ١٩٥٢ نصها كآلى (بالاطلاع على قضية الجناية رقم ٢٩٢ سنة ١٩٤٢ بنذر أول الجيزة المقيمة برقم ٣٦٥ سنة ١٩٤٤ كلى المتهم فيها عبد الغنى السيد مصطفى اتضح أن الحكم في هذه الجناية ورد لقلم جنائى الجيزة الكلية بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٥٢)

المحكمة

حيث إنه وإن كان الطاعن قد قرر الطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم الأسباب التى بنى عليها طعنه إلا فى ١٣ من يناير سنة ١٩٥٢، ولما كان الحكم قد صدر فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ فإن الأسباب تكون قد قدمت بعد الميعاد ولا يبرر هذا التأخير الشهادة المقدمة من الطاعن بأن الحكم أودع قلم كتاب النيابة فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ مادام لم يحصل فى الميعاد المحدد للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب على شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم موقعا عليه وقت طلبه الاطلاع عليه أو الحصول على صورة منه وفقا لنص المادة ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إنه بناء على ما تقدم يكون الطعن غير مقبول شكلا عملاً بنص المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة - حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغرفة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وباسيل مومى بك
المستشارين .

(٣٤٨)

القضية رقم ١٤٤ سنة ٢٢ القضائية :

تفتيش . القاء المتهم المخدر الذى كان يحمله عند ما رأى رجال البوليس . حالة تلبس تجهيز القبض
عليه وتفتيشه .

إذا كان ما أثبتته الحكم هو أن الطاعن عند ما وقع بصره على رجال البوليس
تخلى طواعية واختيارا عن المخدر الذى كان يحمله وألقاه على الأرض قبل أن
يقبض عليه أو يفتش ، فهذه حالة تلبس بالجرime تبرر القبض عليه وتفتيشه .

الوقائع

انهت النيابة الطاعن بأنه بدائرة مركز ههيا : أحرز وحاز الجواهر المخدرة
المبينة بالمحضر بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت عقابه
بالمواد ١ و ٢ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٥/٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١
لسنة ١٩٢٨ . وفى أثناء نظر الدعوى دفع ببطلان القبض والتفتيش وما يترتب
عليهما من إجراءات . والمحكمة قضت عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل
وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة ورفض الدفع . فاستأنف ومحكمة الزقازيق
الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم
بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن باحراز المخدر قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه اعتمد في إدانته على الدليل المستمد من القبض والتفتيش في حين أنهما وقعا باطلين وقد تمسك الطاعن ببطلانهما لعدم وجود إذن بهما من النيابة ولعدم قيام حالة التلبس التي تجيز التصدي لحرية ، هذا إلى أنه يشترط لصحة القبض والتفتيش الذي يحصل في حالة التلبس بالجريمة أن يكون من أجراه قد شهد الجريمة أو أحس بوقوعها بطريقة لا تحتمل الشك . والشك في هذه الدعوى قائم مما أثبتته تقرير المعمل الكيماوى من أن الحوزة التي أسند إلى الطاعن أنه كان يدخن الحشيش فيها وجدت خالية من أى أثر للحشيش .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال إنها "تتصل في أن المتهمين (الطاعن وثلاثة آخرين) كانوا يتخذون من ناحية في الطريق العام بجهة الابراهيمية مكانا لتعاطى وتدخين مادة الحشيش المخدرة ووضعت مقاعد في مكان الجريمة بشكل مقهى بدون ترخيص بذلك وقد تكررت شكاوى الأهالي من أصحاب المحلات والسكان المجاورين بهذه المنطقة من هذا الوضع المخالف للقانون والنظام والمخل بالأمن وعلى أثر هذه الشكاوى للبوليس توجه نفر منه وعلى رأسهم الملازم محمد فهم عبد العزيز ضابط مباحث هميا في هذا الوقت للتأكد من وجود ترخيص من عدمه وإزالة ما يشغل الطريق العام بدين ترخيص فبمجرد أن رآهم المتهمون مقبلين عليهم وكانوا جلوسا بالمكان المذكور هموا للانصراف وكان المتهم الأول (الطاعن) يجاس ويجواره منضدة ولما رأى رجال البوليس يقتربون منه ألقى بقطع الحشيش المضبوطة إلى الأرض وكانت بيده ووجد رجال الحفظ عليه صغيرة ظاهرة تحت قدمه كان يحاول اخفاءها فالتقطها الضابط ووجد بها مادة الحشيش وبها قطعة سلاح حادة (موسى) لنقطيته وتوزيعه كما وجد رجال المباحث كيسا من قماش موضوعا فوق المنضدة وبداخله قطع حشيش كما لاحظ رجال المباحث أن رائحة الحشيش كانت تنبعث شدة حول هذا المكان فضبطوا

هذه المواد والأدوات وقبضوا على المتهمين “ ويبين من هذا الذي أثبتته الحكم أن الطاعن عندما وقع بصره على رجال البوليس تخلى طواعية واختيارا عن المخدر الذي كان يحمله وألقاه على الأرض قبل أن يقبض عليه أو يفتشه وهذا ما يجعله في حالة تلبس بجريمة إحراز المخدر تبرر ما حصل من القبض عليه وتفتيشه ، ويكون الحكم إذا اعتمد على الدليل المستمد منهما لم يخالف القانون في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ؛ وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسنى بك وكيل المحكمة واسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

(٣٤٩)

القضية رقم ١٤٣٦ سنة ٢١ القضائية :

تموين . حيازة سودا واردة من غير طريق الجمارك قبل صدور القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥١ .
لا عقاب على هذه الحيازة .

إنه وإن كانت المادة الأولى من القرار رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على استمرار الاستيلاء استيلاء عاما على كميات الصودا من أى محل بالملكية المصرية فإن المادة ٢ من القرار المذكور تنص على أن " تقوم وزارة التموين بتنظيم توزيع المواد المستولى عليها بمقتضى أحكام هذا القرار ويقوم المستولى لديهم بسحب هذه المواد المستولى عليها من الدوائر الجمركية ونقلها الى مخازنهم وإبقائها فى حراستهم وتحت مسؤوليتهم وتنفيذ نظام التوزيع الموضوع لها بمعرفة وزارة التموين " كما تنص المادة الثالثة على عقاب كل من يرفض الاذعان لأحكامه . ولم يفرض هذا القرار قيودا على حيازة الصودا الواردة من غير طريق الجمارك ، بل هذه القيود فرضت بمقتضى القرارين رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٤ من يناير سنة ١٩٥١ اللذين أوجب أولهما على " الحائز بأية صفة كانت " أن يرسل الى وزارة التموين بيانا بمقدار ما يحوزه وأن يرسل إليها فى نهاية كل شهر بيانا بالكميات الواردة ومقدار المبيع منها ، وثانيهما أن يمسك سجلا خاصا لإثبات المقادير الموجودة ، ما يرد له منها وجهات الورود وما يبيعه أو يستخدمه وأسماء المشتريين ومقدار المبيع لكل منهم . وإذن فلا عقاب على حيازة الصودا غير الواردة من طريق الجمارك ما دامت حاصلة قبل صدور القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥١ الذى أضاف مادة الصودا الكاوية الى الجدول المرافق للقرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم السيدة زينب : بوصفه صاحب المصبنة المبينة بالمحضر أولا : لم يمسك سجلا خاصا مطابقا للنموذج المقرر أو ما يقوم مقامه لإثبات كمية الزيوت الواردة للصانع وما يستخدمه منها . وثانيا : استخدم كمية من الزيت مبينة بالمحضر تتجاوز نصيبه منها المرخص له به من وزارة التموين . وثالثا : استحصل على كميات الصودا الكاوية المبينة بالمحضر وهي من المواد المستولى عليها بغير الطرق التي تنظمها وزارة التموين . وطلبت عتابه بالمواد ٢/٢ و ١٤ و ١٥/٤ و ١/٥٤ - ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، ١٠٥ لسنة ١٩٤٦ ، ١١٥ لسنة ١٩٤٩ ، ٩/١ ، ٢ ، ٣ من القرار رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة القاهرة المستعجلة قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات أولا : بتغريم المتهم مائة جنيه عن التهمة الأولى وثانيا : بتغريمه مائة جنيه والمصادرة عن التهمة الثانية المعدلة المشتعلة على التهمتين الثانية والثالثة الأصليتين فاستأنف المتهم والنيابة ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى وبراءة المتهم من التهمة الثانية الأصلية وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه ١٠٠ جنيه والمصادرة والاشهار على واجهة مصنعه لمدة ستة شهور على نفقته وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس عن التهمة الثالثة الأصلية عملا بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بأنه " استحصل على كميات من الصودا الكاوية بغير الطريق التي تنظمها وزارة التموين " جاء مخالفا للقانون ، ذلك أن المادة ٢ من القرار رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥ إنما تشير إلى المواد المستولى عليها من الدوائر الجمركية فإذا لم تكن كذلك وكانت واردة من مصادر أخرى . كمخلفات الجيش البريطاني فإنها تخرج عن هذا النطاق وبالتالي لا يعاقب على حيازتها . إذ أن القانون لم يحرم الحصول على الصودا الكاوية من غير طريق الجمارك .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على المتهم بثلاث تهمة وهي أنه في ١٤ من يناير سنة ١٩٥١ أولا : لم يمسك سجلا لإثبات كمية الزيوت الواردة لمصنعه وما يستخدمه منها . وثانيا : أنه استخدم كمية من الزيت تتجاوز نصيبه منها . وثالثا : استحصيل على كميات من الصودا الكاوية وهي من المواد المستولى عليها بغير الطريق التي تنظمها وزارة التموين فقضت محكمة أول درجة بإدانتته في الأولى وبأن الثانية إنما تنحصر في أنه لم يخطر عن المتوفر لديه من الزيت . كذلك الحال بالنسبة الى التهمة الثالثة وقالت "إن الالتزام الوارد بالمادة ٢ من القرار ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥ والمعاقب على عدم الإذعان له بموجب المادة الثالثة من نصيب على المستولى لديهم وليس على المشتري منهم ولكن الظاهر من أقوال المتهم أنه لم يخطر عن حيازته كمية الصودا الكاوية المضبوطة وما استهلكه منها شهرا فشهر مما ينطبق على المادتين ١ و ٢ من القرار ٢٨ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقرار ٦٣ لسنة ١٩٤٩ وطبقت المادة ٣٢ عقوبات بالنسبة الى التهمتين الثانية والثالثة بناء على أن ما وقع كان نتيجة إهمال المتهم إرسال الاخطار لجهات التموين المختصة وقضت عليه من أجلها بعقوبة الجريمة الأشد منهما وهي الخاصة بالتهمة الثانية المعدلة " فاستأنف المحكوم عليه كما استأنفت النيابة هذا الحكم فقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد عن التهمة الأولى وبراءة المتهم من التهمة الثانية الأصلية وحبسه ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والمصادرة والاشهار مع وقف تنفيذ عقوبة الحبس وذلك عن التهمة الثالثة الأصلية وقالت بالنسبة الى هذه التهمة "إنها ثابتة من التحقيقات وضبط كمية من الصودا بمصنع المتهم معبأة في ١١ برميلا واعترافه بأنه حصل عليها من مخلفات الجيش الإيطالي وقراره في محضر استجواب النيابة بما يتضمن أنه اشتراها من سماسرة ولا عبرة بما ادعاه من أنه اشتراها في وقت كان فيه الاستيلاء على الصودا مرفوعا إذ لم يقدم دليلا على ادعائه ، في حين أن تلك السلعة مستولى عليها استيلاء عاما بمقتضى الفقرة ٩ من المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥ . وقد نصت المادة ٢ من ذلك القرار على كيفية توزيع المواد المستولى عليها ونصت المادة الثالثة منه على عقاب كل من يرفض الإذعان لأحكامه ولا شك أن حصول المتهم على كمية الصودا المذكورة بغير طريق وزارة التموين القانوني يستوجب عقابه لأن

شراءه للصودا من سماسرة أو من الجيش البريطانى ليس طريقا قانونيا لحيازتها
ويعتبر منه رفضا للإذعان لأحكام القرار المذكور ويتعين لذلك معاقبته عن التهمة
المذكورة تطبيقا للمواد ١/٩ ، ٢ ، ٣ من القرار الوزارى رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥
والمواد ١ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

وحيث إنه وإن كانت المادة الأولى من القرار رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥
قد نصت على استمرار الاستيلاء استيلاء عاما على كميات الصودا من أى محل
بالمملكة المصرية إلا أن المادة ٢ من القرار المذكور تنص على أن "تقوم
وزارة التموين بتنظيم توزيع المواد المستولى عليها بمقتضى أحكام هذا القرار
ويقوم المستولى لديهم بسحب هذه المواد المستولى عليها من الدوائر الجمركية
ونقلها الى مخازنهم وإبقائها فى حراستهم وتحت مسئوليتهم وتنفيذ نظام التوزيع
الموضوع لها بمعرفة وزارة التموين" كما تنص المادة الثالثة على عقاب كل من
يرفض الإذعان لأحكامه . لما كان ذلك وكانت الواقعة الثابتة بالحكم ليست
مما ينطبق عليه نص المادة الثانية من القرار رقم ٥٢٥ المذكور وكان هذا القرار
لم يفرض قيودا على حيازة الصودا الواردة من غير طريق الجمارك وإنما فرضت
القيود على الحيازة بمقتضى القرارين رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٥١
الذى أوجب أولهما على "الحائز بآية صفة كانت" أن يرسل الى وزارة التموين
بيانا بمقدار ما يحوزه وأن يرسل إليها فى نهايه كل شهر بيانا بالكميات الواردة
ومقدار المبيع منها والثانى أن يمسك سجلا خاصا لإثبات المقادير الموجودة ما يرد له
منها وجهات الورود وما يبيعه أو يستخدمه وأسماء المشترين ومقدار المبيع لكل
منهم . لما كان ما تقدم وكان القرار الأخير رقم ٢٥ لسنة ١٩٥١ الذى أضاف
مادة الصودا الكاوية الى الجدول المرافق للقرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ إنما
صدر فى ٢٤ من يناير سنة ١٩٥١ أى بعد حصول الواقعة موضوع الدعوى —
فإن الحكم حين طبق القرار ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥ وعاقب الطاعن على الحيازة يكون
قد أخطأ فى القانون . من ثم يتعين نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعن .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات اصحاب العزة :
اسماعيل مجدى بك وباصبلى موسى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٥٠)

القضية رقم ١٧٧ سنة ٢٢ القضاية :

إذن بتفتيش متهم وتفتيش مسكنه ومحل تجارته ومن يوجد معه أثناء الضبط والتفتيش . تفتيش زوجته
التي كانت بمحل تجارته وحدها ، لا يصح .

إذا كانت النيابة لم تأمر بضبط الطاعنة وتفتيشها وإنما كان إذنها منصبا
على ضبط زوجها وتفتيشه وتفتيش مسكنه ومحل تجارته ومن يوجد معه أثناء
الضبط والتفتيش ، وكان الثابت من الحكم أن الطاعنة لم تكن مع زوجها وقت
ضبطه وتفتيشه ، بل كانت وحدها فى المحل الذى ضبطت هى فيه وقتشت ،
ولم تكن كذلك فى حالة من حالات التلبس بالجريمة التى تجيز التصدى لها بالضبط
والتفتيش ، فإن تفتيشها يكون باطلا ، ويبطل تبعا الدليل المستمد منه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها : أحرزت جواهر مخدرة (حشيشا وأفبونا)
فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥/٦ - ب
و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . وفى أثناء نظر الدعوى
أمام محكمة المخدرات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش وما ترتب عليه
من إجراءات . والمحكمة قضت عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات
بقبول الدفع ببطلان التفتيش وبراءة المتهم والمصادرة . فاستأنفت النيابة . ومحكمة
مصر الابتدائية قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبمحسب المتهم سنة مع الشغل وتخريمها
٢٠٠ جنيه والمصادرة . فطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما تنعاه الطاعنة دلى الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بإحراز المخدر قد انطوى على خطأ في الاستدلال وفي تطبيق القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه على دلائل مستمد من تفتيش تمسكت الطاعنة ببطلانه بناء على أنها لم تكن في حالة من حالات التلبس ، كما لم يصدر من النيابة إذن به ، وإنما صدر هذا الإذن بضبط زوجها خالد محمد وتفتيشه وتسكنه ومحل تجارته ومن يوجد معه أثناء الضبط والتفتيش في حالة تدعو إلى الاشتباه ؛ وقد ضبط خالد محمد وفتش في منزله بعيدا عن محل تجارته ، بينما ضبطت الطاعنة وفتشت في هذا المحل الأخير وقد كانت وحدها فيه كما أنها لم تكن مع زوجها في المنزل عند ضبطه وتفتيشه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال إنها تلخص " في أن الكونسابل فؤاد قلدر حصل على إذن من النيابة بضبط وتفتيش خالد محمد زوج المتهمه ومسكنه ومحل تجارته ومن يوجد معه أثناء الضبط والتفتيش في حالة تدعو إلى الاشتباه وذلك لضبط ما يحرزه من مخدرات أو ممنوعات فتوجه إلى مسكنه وفتشه وفتش مسكنه فلم يعثر على شيء ثم انتقل إلى متجره فوجد المتهمه وتفتيشها عثر معها على المخدر المضبوط وقد دفع الحاضر عن المتهمه ببطلان التفتيش " . ثم قال في صدد الرد على هذا الدفع " ولا جدال في أن المتهمه زوجة الصادر الإذن بتفتيش محله كانت موجودة بالمحل وحدها ، وهذا ما يدعو إلى الاشتباه في إحرازها المخدر ... " ولما كان ذلك وكانت النيابة لم تأمر بضبط الطاعنة أو تفتيشها وإنما كان إذنهما منصبا على ضبط زوجها خالد محمد وتفتيشه وتسكنه ومحل تجارته ومن يوجد معه أثناء الضبط والتفتيش وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة لم تكن مع زوجها وقت ضبطه وتفتيشه بل كانت وحدها في المحل الذي ضبطت هي فيه وفتشت ؛ كما أنها لم تكن في حالة من حالات التلبس بالجرمة التي تجيز التصدى لها بالضبط والتفتيش ؛ لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان التفتيش واعتمد الدلائل المستمد منه في إدانة الطاعنة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف مادام الاتهام قائما على هذا الدليل وحده .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب الحمزة :
أحمد حسني بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك وباسميل موسى بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٥١)

القضية رقم ٢٢٦ سنة ٢٢ القضية الثانية :

معارضة . حكم الاستئناف غياني معارض فيه قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها على المتهم .
حضور وكيل عن المتهم جلسة المعارضة وطلبه التأجيل للاستعداد . تأجيل الدعوى . القضاء .
بعد ذلك باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على أساس تخلف المتهم عن الحضور . خطأ .

إن المادة ١٦١ من قانون تحقيق الجنائيات إنما توجب على المتهم بذمل
جنحة الحضور بنفسه إذا ما استوجب هذا الفعل عقوبة الحبس ، وأجازت
له في الأحوال الأخرى أن يرسل ويكلا عنه ، فإذا كان الحكم الاستئنافي الغياني
المعارض فيه قد قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها على المتهم ، وكان
هذا المتهم قد أناب عنه وكيل حضر جلسة المعارضة وطلب التأجيل للاستعداد فأجابته
المحكمة إلى طلبه وأجأت نظر الدعوى إلى جلسة أخرى — فإنها إذا قضت بعدم ذلك
باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على أساس أن المتهم تخلف عن الحضور تكون
قد أخطأت في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلامن : ١ — موسى السمان حماد (الطاعن) ٢ — زينب محمد
عامر بأنهما بدائرة قسم محرم بك : المتهم الثانية : بددت الراديو والأشياء الأخرى
المبينة الوصف والقيمة بمحضر المجز والمهجوز عليها إداريا بالصالح بلدية اسكندرية
ولم تكن سلمت إليها إلا على سبيل الوديعة واختلستها لنفسها بأن لم تقدمها في

اليوم المحدد للبيع بحضور المحضر المجزأ إضرارا بالجنى عليها . والمتهم الأول : اشترك مع المتهم الأولى بطريق الاتفاق والمساعدة على تنفيذ الجريمة السالفة الذكر . تمت بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت عقابهما بالمواد ٣٤١ و ٢/٤٠ - ٣ ، ٤١ من قانون العقوبات ومحكمة محرم بك قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات حضوريا للتهمة الأولى وغيابيا للتهمة الثانية بحبس كل من المتهمين ٥ . يوما مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ فاستأنف المتهم والنيابة ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت غيابيا بعدم قبول استئناف المتهم شكلا لرفعه بعد الميعاد وبقبول استئناف النيابة شكلا وفي الموضوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينبغي الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى باعتبار معارضته في الحكم الغيابي كأن لم تكن مع أن الحكم الغيابي المعارض فيه قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها عليه وكان يحق له بناء على ذلك أن يذيب عنه ويكلا لتقديم دفاعه وقد حضر عنه بالفعل محاميه الموكل في الجلسة الأولى اتخذت لنظر المعارضة وطلب التأجيل للاستعداد فأجابته المحكمة إلى ذلك وأجلت نظر الدعوى إلى جلسة أخرى وفي تلك الجلسة حضر عنه محام آخر نائباً عن محاميه الموكل ولكن المحكمة قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن في حين أنه لم يتخلف عن حضور جلسة المعارضة ما دام محاميه قد حضر بالنيابة عنه وكان يتعين على المحكمة إزاء ذلك أن تقضى في موضوع المعارضة .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على الطاعن بوصف أنه اشترك في تبديد محجوزات . فقضت محكمة الجناح الجزئية بمعاقبته بالحبس خمسة عشر يوما مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات . فاستأنف المتهم والنيابة هذا الحكم فقضت المحكمة الاستئنافية غيابيا بعدم قبول استئناف المتهم شكلا

لرفعه بعد الميعاد وقبول استئناف النيابة شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فعارض المتهم وقضى باعتبار معارضته كأن لم تكن. وبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أنه عند نظر المعارضة المقدمة من الطاعن في الجلسة الأولى المحددة لها وهي جلسة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥١ لم يحضر الطاعن بنفسه وإنما حضر عنه محام بتوكيل وطلب التأجيل للاستعداد فأجابته المحكمة إلى ذلك وأجلت نظر الدعوى إلى جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وبالجلسة التالية لم يحضر الطاعن وحضر عنه محام آخر نائبا عن محاميه فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن. ولما كان الحكم الاستئنافي الغيابي المعارض فيه قد قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها على الطاعن وكانت المادة ١٦١ من قانون تحقيق الجنايات إنما توجب على المتهم بفعل جنحة الحضور بنفسه إذا ما استوجب هذا الفعل عقوبة الحبس وأجازت له في الأحوال الأخرى أن يرسل وكيل عنه، وكان المتهم قد أتاب عنه وكيل حضر بالجلسة وطلب التأجيل للاستعداد فأجابته المحكمة إلى ذلك، وأجلت نظر الدعوى إلى جلسة أخرى، فإنها إذ قضت بعد ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن على أساس أن الطاعن تخلف عن الحضور تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ويتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

(٣٥٢)

القضية رقم ٣٥٣ سنة ٢٢ القضائية :

المعارضات في أوامر قاضي الإحالة التي لم يكن قد تم الفصل فيها وقت صدر القانون الجديد .
غرفة الاتهام هي المختصة بالنظر فيها .

إنه وإن كان قانون الإجراءات الجنائية المعمول به ابتداء من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قد خول لغرفة الاتهام اختصاص قاضي الإحالة في القانون القديم إلا أنه جرد من اختصاصها أيضا الفصل في استئناف أوامر قاضي التحقيق

طبقا لنصوص التواد من ١٦١ الى ١٦٧ ومن هذه الأوامر الأمر الذي يصدره قاضى التحقيق عملا بالمادة ١٥٨ بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية إذا رأى أن الجناية قد اقترنت بأحد الأعدار القانونية أو بظروف مخفة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنب . وما دام ذلك كذلك ، وما دام الأمر الذى يصدره قاضى التحقيق بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية طبقا لنص المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية لا يختلف فى شىء عن الأمر الذى كان يصدره قاضى الإحالة طبقا لأحكام القانون القديم فإن غرفة الاتهام التى حلت محل غرفة المشورة تكون هى المختصة بنظر المعارضات فى أوامر قاضى الإحالة التى لم يكن قد تم الفصل فيها وقت صدور القانون الجديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بناحية بيلا مركز بيلا مديرية الفؤادية ضرب سالم المغازى عبدالله وأحدث به عمدا الإصابة المبينة بالتقرير الطبى والتى تختلف من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى تختلف ثقب بطبلة أذنه اليسرى مما يضعف من قوة سمعها بمقدار الثلث فضلا عن تعرض الأذن الوسطى بالإلتهابات الفيجية التى قد تمتد لقاعدة السحايا والمخ وتعرض حياة المصاب للخطر . وطلبت من قاضى الإحالة بمحكمة كفر الشيخ إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته عن التهمة المنسوبة إليه . فقرر فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ إحالة القضية إلى محكمة جنح بيلا للفصل فيها على أساس عقوبة الجنبه فعارضت النيابة فى هذا القرار فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية (بهيئة غرفة الاتهام) بعد أن أتمت سماع هذه المعارضة قضت فيها حضوريا بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٥٢ بعدم الإختصاص بنظرها . فطعنت نيابة كفر الشيخ فى هذا القرار بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن قرار غرفة الاتهام بعدم اختصاصها بنظر المعارضة فى أمر قاضى الإحالة بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنبه قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النيابة اتهمت المتهم (المطعون ضده) بأنه ضرب مالم المغازى
عبد الله ضرباً نشأت عنه عاهة مستديمة وقدمته لقاضى الإحالة طالبة إحالته إلى
محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات فأصدر قاضى
الإحالة فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ أمراً بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية
للفصل فيها على أساس عقوبة المنحة ، فعارضت النيابة فى هذا الأمر فى ١٢
من نوفمبر سنة ١٩٥١ أمام غرفة المشورة، ولما كانت غرفة المشورة قد ألغيت
بقانون الإجراءات الجنائية الذى نفذ ابتداء من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١
فقد قدمت المعارضة إلى غرفة الاتهام التى أصدرت فيها قراراً بعدم اختصاصها
بنظر هذه المعارضة قولا منها بأن قانون الإجراءات الجنائية قد استعاض عن
قاضى الإحالة بغرفة الاتهام وجعل نظر الطعن فى أوامرها من اختصاص محكمة
النقض على أن يكون الطعن مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون كما أنه ألغى
غرفة المشورة التى كانت تختص بنظر المعارضة فى أوامر قاضى الإحالة ولم ينص
على أن غرفة الاتهام تحل محلها فى نظر هذه المعارضة .

وحيث إنه وإن كان قانون الإجراءات الجنائية المعمول به ابتداء من ١٥
من نوفمبر سنة ١٩٥١ قد خول غرفة الاتهام اختصاص قاضى الإحالة فى القانون
القديم إلا أنه جعل من اختصاصها أيضاً الفصل فى استئناف أوامر قاضى
التحقيق طبقاً لنص المواد من ١٦١ إلى ١٦٧ ومن هذه الأوامر الأمر الذى
يصدره قاضى التحقيق عملاً بالمادة ١٥٨ بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية
إذا رأى أن الجناية قد اقترنت بأحد الأعذار القانونية أو بظروف مخففة من
شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنب . لما كان ذلك ، وكان الأمر الذى
يصدره قاضى التحقيق بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية طبقاً لنص المادة ١٥٨
من قانون الإجراءات الجنائية لا يختلف فى شىء عن الأمر الذى كان يصدره قاضى
الإحالة طبقاً لأحكام القانون القديم فإن غرفة الاتهام التى حلت محل غرفة
المشورة تكون هى المختصة بنظر المعارضات فى أوامر قاضى الإحالة التى لم يكن
قد تم الفصل فيها وقت صدور القانون الجديد ومن ثم يكون القرار المطعون
فيه إذ قضى بعدم اختصاص غرفة الاتهام بذلك قد أخطأ فى تطبيق القانون
ويتعين لذلك نقضه وإعادة القضية إلى غرفة الاتهام لنظر المعارضة .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

(٣٥٣)

القضية رقم ٤٢٥ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . ختمه فى الميعاد . الشهادة التى يستدل بها فى هذا المقام . يجب أن تكون على السلب . حكم
صادر فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . شهادة بأن الحكم أودع فى تاريخها (١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١) .
لا تجدى ، لكونها غير صلبية ولأن يوم ١١ من ديسمبر كان عطلة فيمتد الميعاد الى اليوم التالى .

إن القانون وإن نهى عن عدم تأخير التوقيع على الأحكام عن الثمانية الأيام
التالية لصدورها إلا أنه رخص للقاضى أن يمد أجل التوقيع عليها إلى ثلاثين يوماً ولم
يرتب بطلاناً إلا إذا لم يتم التوقيع فى ظرف هذه المدة . هذا من جهة ومن جهة
أخرى فإن الشهادة التى يعتمد عليها الطاعن فى بطلان الحكم لعدم توقيعها فى الميعاد
ينبغى أن تكون على السلب أى دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا
عليه وقت صدرها . فإذا كان الحكم قد صدر فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ،
والشهادة التى يستدل بها الطاعن على عدم ختمه فى الميعاد مؤرخة فى ١٢ من ديسمبر
سنة ١٩٥١ ومضمونها أن الحكم أودع قلم الكتاب فى تاريخها ، فهذه الشهادة
لا تفيد فى إثبات أن الحكم المطعون فيه لم يوقع فى الموعد القانونى ، فضلاً عن
أن اليوم الحادى عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ وهو اليوم السابق على تاريخ
الشهادة ، وافق عطلة رسمية فيمتد الأجل إلى اليوم التالى وتكون الشهادة
صادرة فى اليوم الأخير للأجل المرخص به فى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — أبو النصر محمد هيبه ٢ — هاشم محمد هيبه
(الطاعنين الأول والثانى) ٣ — محمد منصور هيبه ٤ — عوض محمد هيبه

(الطاعن الثالث) و ٥ — جبر محمد هيبه الشهير بجابر : بأنهم بناحية شبرا هارس مركز طوخ مديرية القليوبية ، قتلوا أنيس فانوس عمدا بأن ضربوه بالعصى والفؤوس على رأسه وصدره والعمود الفقرى والأطراف قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الاصرار ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ، وادعى نجيب أنيس فانوس بحق مدنى وطلب الحكم له قبل جميع المتهمين متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الجنايات قضت أولا : بمعاقبة كل من أبو النصر محمد هيبه وهاشم محمد هيبه وعواض محمد هيبه بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبالزامهم متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحقوق المدنية قرشا صاغا واحدا وذلك عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات — ثانيا : ببراءة الآخرين عملا بالمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لمخالفته حكم المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية التى تنص على " أنه لا يجوز تأخير توقيع الحكم عن اثنتا عشرة أيام التالية لصدوره إلا لأسباب قوية " وأنه على كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه . ويستدل الطاعنون على ذلك بالشهادة المقدمة منهم المؤرخة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ والتى تفيد أن الحكم قد أودع قلم الكتاب فى تاريخها .

وحيث أن القانون وإن نهى عن عدم تأخير التوقيع على الأحكام عن الثمانية الأيام التالية لصدورها إلا أنه رخص للقاضى أن يمد أجل التوقيع عليها إلى ثلاثين يوما ولم يرتب بطلانا إلا إذا لم يتم التوقيع فى ظرف هذه المدة . ومن جهة أخرى فإن الشهادة ينبغي أن تكون على السلب ، أى دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها ، وإذن فالشهادة المقدمة من الطاعن

لا تفيد في اثبات أن الحكم المطعون فيه لم يقع عليه في الموعد القانوني .
هذا فضلا عن أن اليوم الحادى عشر من شهر ديسمبر ١٩٥١ وهو اليوم السابق
على تاريخ الشهادة يوافق عطلة رسمية ، وبذا يكون الأجل ممتدا إلى اليوم التالى
ومن ثم تكون الشهادة صادرة في اليوم الأخير للأجل المرخص به في القانون ،
ومن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الوجه الأخير من الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه
اعتمد في إدانة الطاعنين على شهادة شاهدين مع أن الثابت أنهما تراخيا في التبليغ
عن الحادث ، مع وقوعه على مقربة من مسكنها ، وقد أشارت المحكمة إلى هذا
التراخى إلا أنها لم تبرره بما يجعله مقبولا سائغا . هذا إلى أنها لم تأخذ بشهادة
هذين الشاهدين في صدد الاتهام الذى وجه إلى متهمين آخرين . وقضت
براءتهما مما لا يمكن معه أن تكون هذه الشهادة محل ثقة أو تقدير .

وحيث إن ما جاء بهذا الوجه هو مناقشة في أدلة الدعوى لا تجوز اثارها
أمام محكمة النقض . ومتى كان الأمر كذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تعتمد
على أقوال شاهد في الدعوى ضد متهم متى اطمأنت إليها ، وتطرح قوله ضد
متهم آخر فإن ما يثيره الطاعنون لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٣٥٤)

القضية رقم ٢٧٤ سنة ٢٢ القضائية :

تموين . قانون . حصة القمح المقرر توريدها عن سنة ١٩٤٩ لسنة ١٩٥٠ . إطالة أجل التوريد إلى
أخر ابريل سنة ١٩٥١ . عقاب الطاعن عن عدم توريدها في فبراير سنة ١٩٥١ . مخالف للقانون .

إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح لاتهم فهو الذى
يتبع دون غيره ، وإذن فما دام أن القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ قد نص على أن

القمح المقرر توريده عن سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ يطال أجل توريد حصّة الحكومة المقررة فيه بموجب القرار ٧٣ لسنة ١٩٤٩ و ٩٤ لسنة ١٩٥٠ إلى آخر أبريل سنة ١٩٥١ وكانت واقعة عدم تسليم المقدار المقرر قد حصلت في ٥ من فبراير سنة ١٩٥١ فهذه الواقعة لا يكون معاقبا عليها . وإذا كان الطاعن قد طعن في الحكم الذى أدانته في هذه الواقعة بمقولة إنه إذ أدانته بأنه لم يورد القمح المطلوب في الميعاد جاء باطلا لمخالفته للقانون ، فهذا الوجه يتسع لذلك العيب الذى شاب الحكم ويتمين من أجل ذلك نقض الحكم والقضاء ببراءة المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة مركز طامية بصفته مالكا لمحصل من القمح الناتج من سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ لم يسلم الحكومة المقدار المقرر في الميعاد ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري ومحكمة سنورس الجزئية قضت غيابيا عملا بالمواد المذكورة مضافا إليها القرارات ٧٣ و ١٦٠ و ١٧٣ و ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ و ٢٠٢ لسنة ١٩٥٠ بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل ، فعارض وقضى باعتبار معارضته كأن لم تكن . فاستأنف . ومحكمة الفيوم الابتدائية قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف . فعارض . وقضى باعتبار معارضته كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول فى طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بأنه لم يورد حيازة القمح عن سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ للحكومة فى الميعاد جاء باطلا لمخالفته للقانون ، ذلك أنه عارض بوكيل ، ولم يعلم بيوم الجلسة المحددة لنظر هذه المعارضة .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على الطاعن بأنه فى يوم ١٩٥١/٢/٥ بدائرة مركز طامية بصفته مالكا لمحصل من القمح الناتج من سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠

لم يسلم الحكومة المقدار المقرر في الميعاد ، وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات ٧٣ و ١٦٠ و ١٧٣ و ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ ، ٢٠٢ لسنة ١٩٥٠ وقد صدر الحكم من محكمة أول درجة غيابيا بالإدانة في ٢٧ من مارس سنة ١٩٥١ ، فعارض ، وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن في ١٥ من مايو سنة ١٩٥١ . ثم استأنف هذا الحكم ، فتقضى غيابيا بالتأييد في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥١ ولما أن عارض قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن في ذلك الحكم بتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥١ .

وحيث إنه لما كانت القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ قد نص على : أن القمح المقرر توريده عن سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ يطل أجل توريده حصمة الحكومة المقررة فيه بموجب القرار ٧٣ لسنة ١٩٤٩ ، ٩٤ لسنة ١٩٥٠ إلى آخر أبريل سنة ١٩٥١ ، فإن الواقعة المنسوبة إلى الطاعن وقد وقعت في ٥ من فبراير سنة ١٩٥١ ، تصبح غير معاقب عليها — لما كان ذلك ، وكان وجه الطعن يتسع لهذا العيب ، وكان القرار المشار إليه قد صدر بعد وقوع الفعل ، وقبل الحكم فيه نهائيا ، فهو القانون الأصلح لاتهم ، وهو الذي يتبع دون غيره ، فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء لاتهم بالبراءة . وذلك عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : ابراهيم خليل بك واسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٥٥)

القضية رقم ٤٣٤ سنة ٢٢ القضائية :

فاعل . اتفاق المتهمين على قتل المحبى عليه ومساهمة كل منهم فى الأعمال التنفيذية للجريمة . كل منهم مسئول بوصفه فاعلا بصرف النظر عن الضربة التى أحدثها .

متى كان الثابت بالحكم أن المتهمين جميعا قد اتفقوا على قتل المحبى عليه وكونوا له ثم ساهم كل منهم فى الأعمال التنفيذية للجريمة بما أحدثه بالمحبى عليه من إصابات فإن كلا منهم يكون مسئولا عن موت المحبى عليه بوصفه فاعلا أصليا فى جريمة القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ عن فعلته بعينها وأيا كانت الضربة التى أحدثها بالمحبى عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعنين وآخر "قضى ببراءته" بأنهم بدائرة قسم عابدين من أعمال محافظة مصر : قتلوا محمد محمود حسن الشهير بالقاضى عمدا ومع سبق الإصرار والرصد بأن اتفقوا على قتله وأعد كل منهم لذلك مدية حملها معه وتربصوا له فى طريق يعلمون بمروره فيه فلما مر فى هذا الطريق طعنوه بهذه "المدى" عدة طعنات قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والى أودت بحياته ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات ، فقرر

بذلك . وادعى بحق مدنى ١ — سعدية محمود حسن أخت المجنى عليه ٢ — حفيظه
محمد على والدته عن نفسها وبصفتها وصية على القاصرين سمير وعنايات ابنتى
المجنى عليه وطلبتا الحكم لهما ببلغ ألف جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين
متضامين . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بمعاقبة كلا من المتهمين الأربعة
بالأشغال الشاقة خمسة عشر عاما وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا للمدعيتين بالحقوق
المادية خمسمائة جنيه على سبيل التعويض وذلك عملا بمواد الاتهام المذكورة آنفا
وبالمادة ١٧ عقوبات . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

الحكمة

... حيث إن الطعن المقدم من الأول والثالث يتحصل فى أن الحكم قد استظهر
نية القتل من استعمال آلات قاتلة ، سكاكين ، ومن خطورة الإصابات
وتعددتها ، وقد أحدثت إحداها تمزقا بالطحال ، ونفذت الأخرى إلى تجويف
البطن فأودت بحياة المجنى عليه بعد ساعات . وهذا يتعارض مع ما أثبتته التقرير
الطبي الشرعى من أن معظم الإصابات سطحية ، وأكبرها من آلات راضة ،
لاحادة ، وأن الوفاة من إصابة واحدة قطعية ، إن دلت على توافر نية القتل
عند أحد المتهمين ، فلا تدل على توافرها عندهم جميعا ، وأن الحكم بين وقائع
الدعوى بصورة تناقض ما قرره بعض الشهود ، كما جاء قاصرا فى بيان سبق
الإصرار والترصد ، واعتمد فى ذلك على شهادة محمد أحمد السروجى باعتباره قد
رأى المتهمين متربصين للمجنى عليه ، مع أن أقوال هذا الشاهد فى التحقيق
وفى الجلسة صريحة فى أنه سمع من المجنى عليه ، ولم ير بنفسه أحدا . ويتحصل طعن
الأخير فى تناقض الدلائل المتناقضة مع الأدلة الرئيسية التى كونت المحكمة اقتناعها
منها ، فقد اعتمدت على شهادة خليل عيسى بأنه رأى المتهمين ، ومنهم الطاعن ،
يضربون المجنى عليه بالسكين ، فى حين أن المجنى عليه نفسه لم يتهم هذا الطاعن ،
ولم يتعرض الحكم لتناقض شهادة هذا الشاهد مع الأدلة الأخرى ، وإلى تجريح
الدفاع له بأن ضابط البوليس لم يذكر اسمه فى محضره بين أسماء الشهود الذين
ذكرهم ، كذلك اعتمد الحكم على شهادة محمد أحمد السروجى ، رغم تناقضها مع

شهادة البوليس الملكى حمدين خليل محمد ، وعلى أقوال المتهمين الأول والثانى ، مع اضطرابها وتناقضها ، ومن غير أن يتعرض لما أبداه الدفاع بشأنها ، ونسب إلى الطاعن اعترافا بوجوده فى مكان الحادث وقت حصوله ، فى حين أن كل ما قاله الطاعن فى هذا الشأن إنه مر مصادفة ، بعد وقوع الحادث لا فى أثناءه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها ، وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوت وقرعها منهم ، وتعرض لدفاع كل منهم ، ففنده للاعتبارات التى أوردتها والتى من شأنها أن تؤدى لما رتب عليها ، وعرض الحكم لنية القتل ، فقال إنها ثابتة من الآلات التى استعملت فى الحادث وهى سكاكين ضبطت إحداها بجوار المصاب والأخرى ألقاها المتهم الأول فى الطريق ، ومن الإصابات البالغة فى خطورتها وكثرتها التى ألحقها الجناة بموضع خطيرة من جسم المجنى عليه ، حتى أن إحداها مزقت الطحال ، وأخرى نفذت لتجويف البطن بعمق ستة سنتيمترات ، فأودت بحياة المجنى عليه بعد ساعات قليلة ، على ما هو ظاهر من التقرير الطبى ، وتقرير الصفة التشريحية ، كما تحدث الحكم عن ظرفى سبق الإصرار والترصد ، فقال إنهما متوفران من أن المتهمين جميعا غضبوا لجرأة المجنى عليه فى الاعتداء على كرامة المتهم الثالث وضربه له ، فكنوا له هناك ، حتى إذا أقبل وظفروا به ، إنزالوا عليه طعنا بالمدى طعنات أدت إلى وفاته ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان المستفاد مما أثبتته الحكم بصدد سبق الإصرار والترصد أن الطاعنين جميعا قد اتفقوا على قتل المجنى عليه وكنوا له ، ثم ساءم كل منهم فى الأفعال التنفيذية للجريمة بما أحدثه بالمجنى عليه من إصابات ، فإن كلا منهم يكون مسئولاً عن موت المجنى عليه بوصفه فاعلاً أصلياً فى جريمة القتل ، ولو كانت الوفاة لم تنشأ عن فعلته بعينها ، وأيا كانت الضربة التى أحدثها بالمجنى عليه ، هذا ولا محل لما يشير الطاعنون بشأن الشهود واختلافهم ، وخلو الحكم من الرد على ما أبداه الدفاع من ملاحظات بشأنهم ، إذ هو فى حقيقته

ليس إلا محاولة للجدل في الدليل ومباغ الاطمئنان إليه ، مما لا محل لإثارته أمام هذه المحكمة ، وبحسب المحكمة أن تورد الأدلة على ثبوت الجريمة في حق المتهم ، دون أن تكون ملزمة بتعقب الدفاع في كل شبهة يشيرها ، أو استنتاج يستتبعه ، فترد عليه ، ولها أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشهود ، وأن تطرح ما عداه ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس في موضوعه متعيّنا رفضه .

(٣٥٦)

القضية رقم ٤٣٨ سنة ٢٢ القضائية :

١ — ترصد . ثبوت ظرف سبق الاصرار في حق المتهم . هذا يكفي لتوقيع العقوبة المغلظة عليه .
خطأ الحكم في الاستدلال على ثبوت ظرف الترصد . لا يقدح في سلامته .

ب — شهود . خطأ الحكم في إيراد شهادة شاهد بالجلسة . لا يعيبه ما دام يبين منه أن المحكمة قد أطرحت هذه الشهادة .

١ — متى كان الحكم قد أثبت في حق المتهم توفر ظرف سبق الاصرار فلا يجدي نفعه على الحكم أنه أخطأ في التدليل على توفر ظرف الترصد ، لأن قيام ظرف سبق الاصرار وحده يبرر توقيع العقوبة المغلظة بقطع النظر عن وجود الترصد ، إذ أن القانون وقد غاير بين الطرفين في نصه أفاد أنه لا يشترط اوجود أحدهما أن يكون مقترنا بالآخر .

٢ — لا يعيب الحكم أن يكون قد أخطأ في إيراد شهادة أداها أحد الشهود بالجلسة ما دام يبين منه أن المحكمة قد أطرحت هذه الشهادة واطأنت إلى ما قرره هذا الشاهد بالتحقيقات من أقوال أخذت بها واستندت إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ — سلامه منصور إمام القضيبي (الطامن) ٢ — محمود سيد القضيبي : بأنهما بناحية ناي مركز قليوب مديرية القليوبية، الأول : قتل عمدا ومع سبق الاصرار والترصد مصطفى الزيني بأن بيت النية على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحا ذا سرعة عالية معمرا بالرصاص وتربص به في المكان الذي يتوقع فيه ولما أن ظفر به أطلق عليه ثلاثة أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتله فأصابه اثنان منهما فأحدثا به الإصابات الموضحة بالتقارير الطبية المرفقة والتي أودت بحياته . وثانيا : شرع في قتل مصطفى الزياتي وأحمد عطا عماره بأن أطلق المقدوفات سالفة الذكر قاصدا من ذلك قتل مصطفى الزيني المجنى عليه في التهمة الأولى فأحدث بهما الإصابات المبينة بالتقارير الطبية المرفقة ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو مداركة المجنى عليهما بالعلاج — والمتهم الثاني — اشترك مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمةين سالفتي الذكر بطريق التحريض والاتفاق بأن حرضه على ارتكابها واتفق معه على مقارقتها فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق . وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٤٠/١ و ٢ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك وادعى بحق مدني ١ — محمد مصطفى الزيني ٢ — السيدة عائدة مصطفى الزيني ٣ — الأنسة إحسان مصطفى الزيني ٤ — الأنسة حكمت الزيني ٥ — الست زينب محمد سيد احمد الديب ، وطلبوا الحكم لهم قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ٢٥ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنائيات بنها قضت أولا : بمعاقبة سلامه منصور إمام القضيبي بالأشغال الشاقة المؤبدة وبإلزامه بأن يدفع للدين بالحق المدني خمسة وعشرين جنيها والمصروفات المدنية وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة، وذلك عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات . وثانيا : ببراءة محمود سيد القضيبي مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالقتل العمد جاء مشوبا بالقصور وفساد الاستدلال . ذلك أنه لم يستظهر نية القتل بجلاء ، ولم يقيم الدليل استقلالا على توفرها لدى الطاعن . ثم إنه قد استخلص توفر ظرف الترصد من أنه أعد سلاحا ناريا معمرا وذهب به إلى المكان الذي كان به المجنى عليه ، وهو بيان قاصر ، فضلا عن أنه يدل بذاته على تنفي الترصد . وقد أورد الحكم أن أحد الشهود قرر بالجلسة أنه عرف الطاعن من عينيه ووجهه ، وأنه كان ملثما ، مع أن هذا الشاهد إنما قال بالجلسة أنه لم يروه الطاعن ، وأنه لم يعرفه إلا من عينيه ، وأن ما ذكرته المحكمة قد يوحى بأن الشاهد ذكر واقعة اللثام لأول مرة أمامها ، مع أنه كان قد ذكرها في التحقيق من قبل كما قد يوحى بأن تعرف الشاهد على الطاعن كان سهلا ميسرا ، وهذا من شأنه أن يفسد الاستدلال بأقوال هذا الشاهد سواء في التحقيق أو أمام المحكمة ، ويدعو بالتألي إلى إعادة النظر في باقي الشهادات وتقدير كفايتها في ثبوت التهمة قبله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقعة الدعوى ، وذكر الأدلة فقال ” إن المتهم الأول — الطاعن — حقد على المجنى عليه — مصطفى الزيني — لأنه أوقع حجزا على ماشية المتهم الثاني — وفي غروب يوم الحادث بينما كان المجنى عليه يقف أمام مكتب الدائرة وظهره للخلاء ، إذ جاء الطاعن من الناحية الغربية ولما صار في مقابل المجنى عليه أطلق مقذوفا ناريا أصابه في ظهره ثم ثني بمقذوفين آخرين وأصيب المجنى عليهما الآخران مصطفى الزياتي وأحمد عطا عماره من جراء ذلك ... وأن أحمد عطا عماره قرر في التحقيق أنه كان يقف أمام المكتب مع المجنى عليهما مصطفى الزيني ومصطفى الزياتي وحضر الطاعن من الناحية الغربية ، ولما أن صار على مسافة ستة أمتار منهم صوب نحوهم بندقيته وأطلق منها ثلاثة أعيرة أصابتهم ... وأن صلاح محمد محمود قرر في التحقيق أن الطاعن حضر ومعه بندقيته صوبها من مساحة خمسة أمتار وأطلق على المجنى عليه مصطفى الزيني مقذوفا ناريا سقط من جرائه على الأرض فولى هو فوارا وسمع بعد ذلك

صوت عيارين ناربيين آخرين ولما عاد إلى مكان الحادث وجد المجنى عليه قد فارق الحياة " — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد ، يؤدي ما أخذه واستند إليه من أدلة على ثبوت الدعوى ، واستظهرتوافرية القتل و- بقى الإصرار — لما كان ما تقدم ، وكات الأدلة التي أوردتها لها سندها ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبها عليها ، فإن ما يشبه الطاعن في طعنه لا يكون له محل ، ولا يبدو أن يكون جدلا يتصل بتقدير الأدلة في الدعوى ومبلغ الاطمئنان اليها مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض . هذا ولا مصلحة للطاعن في أن يتسك بما يقوله من أن الحكم قد قصر أو أخطأ في الدليل على توفر ظرف التردد متى كان قد أثبت في حقه توفر ظرف سبق الإصرار لأن قيام هذا الظرف وحده يبرر توقيع العقوبة المغلظة بقطع النظر عن وجود التردد ، إذ أن القانون وقد غاير بين الطرفين في نصه أفاد أنه لا يشترط اوجود أحدهما أن يكون مقترنا بالآخر — كذلك لا يعيب الحكم أن يكون قد أخطأ في إيراد شهادة أداها أحد الشهود بالجلسة مادام بين منه أن المحكمة قد أطرحت هذه الشهادة ، واطمأنت إلى صحة ما قرره الشاهد بالتحقيقات من أقوال أخذت بها واستندت إليها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات اصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك وباسيل موسى بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٥٧)

القضية رقم ٤٣٩ سنة ٢٢ القضائية :

اجراءات . الدفع ببطلان الاجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائى والتحقيق بالجلسة فى الجنايات . سقوطه اذا كان للتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه .
ان المادة ٣٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أن البطلان الذى يرجع لعدم مراعاة احكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم فى الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام جاز التمسك به فى أى حالة كانت عليها الدعوى وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب وتنص المادة ٣٣٣ على أنه فى غير هذه الأحوال يسقط الحق فى الدفع ببطلان الاجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائى والتحقيق بالجلسة فى الجنايات اذا كان للتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه ، واذن فتمت كان الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة ان المحكمة استدعت الطبيب الشرعى بجلاسة نظر الدعوى وكلفته بالاطلاع على اوراقها واتقيرين الفنين المقدمين فيها ثم وهى بسبيل تحقيق الدعوى قامت بمناقشته بحضور الطاعن ومحاميه دون أن يعترضوا على ذلك بشئ بل لقد اشترك محامى الطاعن فى هذه المناقشة ثم ترفع فى الدعوى على أساس ما جرى منها بالجلسة ، فان ما يثيره الطاعن من مخالفة المحكمة للقانون فى هذا الاجراء يكون فى غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بئدر قنا مديرية قنا قتل عباس احمد صالح البراهمى عمدا مع سبق الاصرار على ذلك والترصد بأن اتوى قتله وأعد لذلك

عدته فدخل مسدسا محشوا وتوجه الى رصيف محطة قنا وانتظر وصول القطار الذي يعلم انه قادم به فلما ظفر به عند نزوله اطلق عليه عيارا نارا فاصدا قتله فاحدث به الاصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياته ، وطلبت من قاضى الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته . بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات ، فتمرر بذلك ومحكمة جنايات قنا قضت بمعاقبة المتهم بالاستغلال الشاقة المؤبدة عملا بمواد الاتهام المذكورة وبالمادة ١٧ عقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالقتل العمد مع سبق الاصرار استند في ذلك الى أقوال المجنى عليه قبل وفاته وأقوال شاهد الاثبات محمد محمد قاعود والى ما تبين من المعاينة والكشف الطبي ومناقشة الطبيب الشرعى بالجلسة وكذلك الى ما أبداه الطاعن نفسه في دفاعه وذلك في حين أنه لا يمكن أن يكون فيما قاله المجنى عليه ما يترتب عليه ثبوت التهمة بدليل ما جاء في الحكم ذاته من أن هذا المجنى عليه لم يقل مطلقا إنه رأى الطاعن وهو يطلق عليه النار أو أنه شاهد السلاح الذى استعمل في الحادث وفي حين أن التاب من الرسم التخطيطى المرفق بالمعاينة عن مكان المتهم من المجنى عليه حسب إرشاد الشاهد محمد محمد قاعود يترتب عليه حتما أن يكون المجنى عليه موليا جنبه الأيسر الى ناحية المتهم مما كان يلزم عنه أن تكون اصابة المجنى عليه في هذا الجنب وإذ كان الثابت من الصفة التشريحية ان الطلق انما أصاب المجنى عليه من الخلف فانه لا يمكن أن يكون المتهم هو مطلق العيار هذا ومما يضعف أيضا شهادة الشاهد المذكور أنه وهو صديق المجنى عليه وقد وقع القتل تحت بصره على ما يرد به كان أولى به ان لم يضبط المتهم أن يستغيث وان لم يستغيث أن يقوم بالتبليغ الا أنه لم يفعل شيئا من هذا كله ووقف موقفا سلبيا حتى طلبته النيابة بعد ساعات من وقوع الحادث اما ما يستدل به الحكم على المتهم من القول بأنه اختفى بعد الحادث واعتصم بالمساكنة التى يحرسها فردود بأن المتهم لم يختلف

ولم يقتصر ذلك أن الثابت في التحقيق أن جميع من كانوا وقت الحادث بالمحطة قد تركوها خوفا على حياتهم فلم يبق بها أحد واذن فلم يكن في انصراف المتهم ما يدعو إلى الريبة ولا في وجوده بمحل عمله ما يعتبر اعتصاما ولا محل كذلك لما قاله الحكم من أن الطاعن كان مع آخرين وتركهم من غير سبب ظاهر ورغم أنه كان بالمحطة في انتظار عمه وابنة عمه وأن هذين لما وصلا ذهب بهما من كانوا معه إلى بيته ذلك أن هؤلاء الآخرين كانوا ضمن من غادروا المحطة دون انتظار وصول القطار القادم من الجهة البحرية وبه العم وابنته والتقوا بهما بعد ذلك في بندر قنا ثم إن المتهم إذ تقدم إلى المحكمة بتقرير طبي استشاري يعارض به ما نجاء في التقرير الطبي الشرعي المندم في الدعوى ورأت المحكمة شيئا من التضارب بين التقريرين ، فقد أرادت أن تستوضح صاحب التقرير المقدم أصلا في الدعوى فلما حضر الطبيب الشرعي تبين أنه القائم بأعمال صاحب هذا التقرير وأن هذا الأخير في أجازة وبعد أن اطلع على أوراق الدعوى والتقريرين الأصلي والاستشاري قامت المحكمة بمناقشته فكان هذا الاجراء منها مخالفا للقانون مما يعيب الحكم ويبطله ، ذلك أنه لما كان الطبيب الشرعي الذي نوقش لم يكن هو بصاحب التقرير المقدم في الأوراق فان استدعاه كان تعيينا من جديد ولما كانت المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات الواجب الرجوع إليها في هذا الخصوص تقتضي إذا رأت المحكمة ندب خبير - صدور حكم بذلك يذكر في منطوقه بيان دقيق لما أورثته والأجل الذي يودع فيه الخبير تقريره وتاريخ الجلسة التي تؤجل لها الدعوى ، وكانت المحكمة لم تصدر حكما من هذا القبيل بل كانت على النقيض قد أرسلت في استدعاء الطبيب الشرعي لاستيضاحه عما ورد في تقريره مما مفاده أنه كان قائما في ذهنها ان من استدعته هو صاحب التقرير فقد كان عليها وقد اتضح لها أنه طبيب آخر أن تتبع ما يقضى به القانون هذا إلى أنها اثبتت في محضرها أن هذا الطبيب الشرعي قد اطلع على ملف القضية وعلى التقريرين الأصلي والاستشاري وبعد ذلك تقدم يدلي برأيه فيما اطلع عليه في حين أنه من المستحيل ماديا أن يستطاع الاطلاع على أوراق الدعوى في مثل هذا الزمن القصير... على أنه يبقى أن في تقرير الطبيب الشرعي وتقرير الطبيب الاستشاري ما يقطع بأن

مطلق العيار كان في مستوى اعلا من مستوى المجنى عليه وذلك بالنظر لما جاء فيهما عن اتجاه سير العيار وأن الطاعن تمسك أمام المحكمة بأن ذلك لا يستقيم وتصوير شاهد الرؤية للحادث ، وأنه لم يأت في مناقشة الطبيب الشرعي بالجلسة ما يجلو هذه الواقعة ولكن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع برد قاصر متخاذل ولم يشر الى أصل في مناقشة الطبيب في الجلسة أو في التقريرين الفنيين المتقدمين في الدعوى .

وحيث إنه بالنسبة لما يثيره الطاعن حول أدلة الإثبات فإن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يتحقق به جميع العناصر القانونية لجناية القتل العمد مع سبق الإصرار التي دان الطاعن بها واستند في ذلك الى ما أورده من أقوال المجنى عليه وأقوال شاهد الرؤية محمد محمد قاعود والى ما ثبت من المعاينة والرسم التخطيطي المرفق بها والى أقوال الطاعن نفسه في التحقيقات وهي أدلة من شأنها أن تؤدي في العقل والمنطق الى ما رتبته الحكم عليها ولها أصلها في الأوراق ولما كان ذلك وكان الحكم قد تعرض لدفاع الطاعن بشأنها ورد عليه بما يفنده وكان ما أورده الحكم وأخذ به من أقوال شاهد الرؤية محمد محمد قاعود ومن المعاينة والرسم المرفق بها لا يتعارض وما ورد بالتقريرين الطبيين المتقدمين في الدعوى ومناقشة الطبيب الشرعي بالجلسة فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بهذا الخصوص لا يكون إلا جدلا موضوعيا بحثا وعودا الى مناقشة أدلة الدعوى مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

وحيث إنه في خصوص ما يثيره الطاعن من أن استدعاء المحكمة للطبيب الشرعي لمناقشته بالجلسة في حين أنه لم يكن بصاحب التقرير المقدم في الدعوى كان تعيينا لخبير وأن المحكمة في تعيينه ومناقشته بنفس الجلسة بعد قولها إنه اطلع على أوراق القضية بالجلسة التي نوقش فيها مع استحالة ذلك في هذا الوقت القصير فإنه لما كانت المادة ٣٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن البطلان الذي يرجع لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أولوايتها بالحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو بغير

ذلك مما هو متعلق بالنظام العام جاز التمسك بها في أى حالة كانت عليها الدعوى وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب وكانت المادة ٣٣٣ قد نصت على أنه في غير هذه الأحوال يسقط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة في الجنب والجنابات إذا كان لئنهم محام وحصل الإجراء بحضوره دون اعتراض منه، لما كان ذلك وكان ما ينمى الطاعن في هذا الشأن ما يتعلق بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة إذ استدعت الطبيب الشرعى بجلسة نظر الدعوى وكلفته بالإطلاع على أوراقها والتقاريرين الفنيين المقدمين فيها ثم وهى بسبيل تحقيق الدعوى إذ قامت بمناقشته كان كل ذلك بحضور الطاعن ومحاميه ولم يعترض الطاعن ولا محاميه على ذلك بشئ بل لقد اشترك محامى الطاعن في هذه المناقشة ثم ترفع في الدعوى على أساس ما جرى منها بالجلسة لما كان ما تقدم فان ما يثيره الطاعن من مخالفة المحكمة للقانون في هذا الإجراء يكون في غير محله .

وحيث إنه فيما يختص بما يقوله الطاعن عن اتجاه العيار بجسم المجنى عليه من أعلا إلى أسفل وعدم استقامة هذا الاتجاه وتصوير شاهد الرؤية للحادث ، فقد تعرض له الحكم المطعون فيه ورد عليه برد سائق وسديد استند فيه إلى ماله أصله في تقرير الطبيب الأصيل والتقارير الاستشارى نفسه وإلى مناقشة الطبيب الشرعى بالجلسة بما لا يتعارض والأدلة الأخرى القائمة في الدعوى والى استند إليها الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
محمد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٥٨)

القضية رقم ٤٤٢ سنة ٢٢ القضائية :

شاهد . متهم فى واقعة مرتبطة بواقعة أخرى . فصل إحداهما عن الأخرى . سماعه كشاهد
وتحليفه اليمين . جائز .

ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من تحليف من كان متهما فى واقعة مرتبطة
بالواقعة التى سمعت أقواله بصدددها بعد أن تقرر فصل تلك الواقعة عن الواقعة
المنظورة أمامها بالنسبة إلى متهم آخر .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بناحية طمبو مركز بنى مزار مديرية المنيا
ضرب عمدا أحمد صالح حسن فأحدث به الإصابات الميينة بالتقارير الطبية
والتي تخلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى فتند جزء من عظام الجمجمة
الواقى للخ تجعله عرضة للتغيرات الجوية والصدمات الخفيفة وتجعله أقل احتمالا
للعمل وتعرضه للمضاعفات الخطيرة وتضعف من قوة كفاءته على العمل
بحوالى ١٠ ٪ . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته
بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت
عملا بمادة الاتهام المذكورة آنفا بحبس المتهم ستين مع الشغل . فطعن المحكوم
عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن المجنى عليه أحيل منه إلى محكمة الجنايات بتهمة الجنحة ، وإمكن تلك المحكمة قررت فصل الجناية عن الجنحة وسمعت المجنى عليه شاهدا على الطاعن بعد تحليفه اليمين ؛ في حين أنه لم يكن مدعيا بحق مدنى ، وإنما كان متهما لا يجوز تحليفه . ثم إن الحكم المطعون فيه قد استند في إدانة الطاعن إلى أقوال كل من المجنى عليه وسيد عبد المجيد حسين ؛ في حين أن المحكمة جرحت هذين الشاهدين في موضع آخر من الحكم ، بأن لم تأخذ بأقوالهما فيما أسند إلى متهم آخر معه — هذا إلى أن الدفاع قد تمسك بأن بلاغ الحادث كان مجالا ، وأن الشاهدين المذكورين كاذبان ؛ وأن المجنى عليه إذ أصيب من الخلف ، فإنه لا يمكن من رؤية ضاربه ؛ ولكن المحكمة لم تعن بهذا الدفاع ، وجاء حكمها ببراءة المتهم الآخر مع إدانته هو مشوبا بالتناقض ، وكذلك فقد أثبتت في الحكم أن بالمجنى عليه إصابتين لا إصابة واحدة ، وأن إحداها هي التي تخلفت عنها العاهة . ولما كان المجنى عليه والشاهد الآخر قد نسبا إلى الطاعن أنه ضرب مرة واحدة ، فإن هذا كان يقتضى من المحكمة تحقيق أى الإصابتين هي التي يعتبر الطاعن مسئولاً عنها ؛ مادامت إحداها تجعله مسئولاً عن جناية والأخرى عن جنحة .

وحيث إنه ليس في المانون ما يمنع المحكمة من تحليف من كان متهما في واقعة مرتبطة بالواقعة التي سمعت أقواله بصدددها بعد أن تقرر فصل تلك الواقعة عن الواقعة المنظورة أمامها بالنسبة إلى متهم آخر لنظرها أمام محكمة أخرى ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن تحليف المجنى عليه الذى سمعته المحكمة شاهدا عليه يكون على غير أساس . هذا ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجناية التي دان الطاعن بها ، واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، وكان للمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد ، فتأخذ بما تطمئن إليه منها قبل متهم ولا تأخذ بما لا تطمئن إليه منها قبل متهم آخر في الدعوى ، وكان ما أورده المحكمة من

أقوال المجنى عليه وشاهد الإثبات الآخر، ولا ينكر الطاعن أصله في الأوراق، يفيد أن الطاعن هو الذي ضرب المجنى عليه في رأسه ، فأحدث به الإصابة التي نشأت عنها العاهة المستديمة — لما كان ذلك ؛ فإن ما يقوله الطاعن في طعنه بهذا الخصوص لا يكون في واقعه إلا جدلا موضوعيا ومحاولة مناقشة لأدلة الدعوى مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٥٩)

القضية رقم ٤٤٤ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . نسيبه . إقامته على خلاف الثابت بالأوراق . عيب .

إذا كان الحكم القاضى بسقوط استئناف المتهم قد أقيم على أن المتهم لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة وذلك على خلاف ما هو ثابت بالأوراق فإنه يكون معيبا متعيينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ — محمد صالح دارون (الطاعن الأول) ٢ — محمد أحمد محمد علي : بأنهما بدائرة قسم عابدين : سرقا صفيحة الزيت الميمنة الوصف والقيمة في المحضر لأرمندوفيشيا حالة كون الأول خادما بالأجرة ، وطلبت عقابهما بالمادة ٣١٧/٤ و ٧ من قانون العقوبات ، وادعى أرمندوفيشيا بحق مدنى ، وطلب الحكم له قبل المتهمين متضامنين بمبلغ قرش ضاع على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة عابدين الجزئية قضت . أولا — بحبس المتهم الأول ثلاثة شهور مع الشمل وبالإلزامه بأن يدفع الى المدعى بالحقوق المدنية قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت وذلك عملا بالمادة ٣١٧/٧ عقوبات

وثانيا : ببراءة المتهم الثانى ورفض الدعوى المدنية قبله عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة م-ر الابتدائية قضت بسقوطه وأعفت المتهم من المصروفات . فطعن كل من المحكوم عليه والنيابة فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى هذين الطعنين هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون حين قضى بسقوط استئناف المتهم على أساس أنه لم يتقدم قبل يوم الجلسة لتنفيذ الحكم الصادر ضده بعقوبة مقيدة للحرية ، فى حين أن هذه العقوبة قد نفذت عليه قبل الجلسة .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم لا تهامه بسرقة فقضت محكمة أول درجة فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ حضوريا بمعاقبته بالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، وقضت المحكمة الابتدائية فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ حضوريا بسقوط هذا الاستئناف وأشارت فى حكمها الى أنها استتجت خطأ عند مطالعتها ملف الدعوى أن المتهم لم يتقدم قبل الجلسة للتنفيذ عليه بالعقوبة المقضى بها ضده — ولكنها تبينت بعد النطق بالحكم أن هذه العقوبة قد نفذت عليه منذ ١٩ من صفر سنة ١٣٧١ ، أى قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط استئناف المتهم قد أقام قضاءه على أن المتهم لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة وذلك على خلاف ما هو ثابت بالأوراق ، فإن هذا الحكم يكون معيبا متعيينا نقضه .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
محمد أحمد غنيم بك وباسمى موسى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٦٠)

القضية رقم ٤٤٩ سنة ٢٢ القضائية :

تفتيش . تخلى المتهم طواعية عن مندبل كان يحمله . ضبط المندبل وتفتيشه . الاعتماد فى ادانة
المتهم على الدليل المستمد من هذا التفتيش . لا مخالفة فيه للقانون .

إذا كان يبين مما أوردده الحكم أن المتهم هو الذى القى طواعية واختيارا
بالمندبل الذى كان يحمله والذى كان به السكين والمخدر بمجرد أن شاهد رجل
البوليس أمامه وقبل أن يقبض عليه أحد أو يفتشه مما يعد منه تخليا عنه يجوز
لرجل البوليس ضبط المندبل وتفتيشه ، فان الاعتماد على الدليل المستمد من هذا
الضبط وهذا التفتيش لا تكون فيه مخالفة للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة مركز الفشن ، أولا : أحرز مواد
مواد مخدرة (حشيشا) فى غير لأحوال المصرح بها قانونا ، وثانيا : أحرز
سلاحا أبيض (سكين) بدون ترخيص ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣/٣٥
و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ و ١ و ٨ و ١٢ من القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والجدول (١) الملحق به . ولدى نظر الدوى دفع بطلان
التفتيش لأنه لم يكن فى حالة من حالات التلبس التى تبيح القبض عليه وتفتيشه
ولم تصدر النيابة إذا بتفتيشه والمحكمة قضت أولا بقبول الدفع بطلان التفتيش
وببطلانه وبراءة المتهم من التهمة الأولى المسندة اليه بلا مصروفات مع مصادرة

المواد المخدرة المضبوطة وذلك عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات
وثانياً — بتغريم المتهم مائة قرش عن التهمة الثانية ومصادرة السلاح المضبوط
بلا مصروفات وذلك عملاً بالمواد ١ و ٨ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩
والجدول حرف (١) الملحق به . فاستأنفت النيابة . ومحكمة بنى سويف الابتدائية
قضت بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى ورفض الدفع ببطلان التفتيش
وحبس المتهم سنة مع الشغل وتغريمه مائتي جنيه والمصادرة وتأنيده بالنسبة
للتهمة الثانية . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن باحراز
المخدر والسلاح قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع ذلك
أنه اعتمد في الادانة على دليل مستمد من قبض وتفتيش وقعا باطلين وقد
تمسك الطاعن بهذا البطلان بناء على أنه لم يكن في حالة تلبس بالجريمة إذ أن
رجل البوليس عبد العال محمد حسن شهد أمام المحكمة بأنه اشتبه في الطاعن فسأله
عن شخصيته وعما يعمل فأجابه بأنه حضر لشراء تبين ، ثم جرى بجرى في أثره
هو واثنان من الخفراء حضرا على استغاثة وضبطوه وضبطوا المندبل الذي به
المخدر والسكين هذا إلى أن الطاعن لم يدل بدفاعه في موضوع التهمة ، بل
اقتصر على الدفع ببطلان القبض والتفتيش وقد كان لزاما على المحكمة وقد رأت
رفض هذا الدنع أن تهئ له سبيل الدفاع في الموضوع قبل أن تقضى
في الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال ” إنها تخلص في أن
المخبر عبد العال محمد حسن كان قادما في الطريق الزراعى ووجد المتهم قريبا
من سوق ناحية اقنهمص وما أن وقع نظر المتهم عليه أثناء سيره في الطريق
الزراعى حتى جالس ... ، فاشتبه في أمره وتوجه نحوه ووجد في يده منديلا وسأله
عن شخصيته وعما يحمله في يده ، فلما كان من المتهم إلا أن القى بالمندبل

على الأرض ولاذ بالفرار فتبعه المخبر والخفيران النظاميان اللذان حضرا على استغاثته وأجروا ضبطه داخل زراعة الأذرة وعادوا به إلى الطريق الزراعى ووجدوا ملقى على الأرض المندبل وبه سكين وكيس قماش بداخله المخدر “ —
ولما كان يبين من هذا الذى أورده الحكم أن الطاعن هو الذى القى طواعية واختيارا بالمندبل الذى كان يحمله والذى كان به السكين والمخدر بمجرد أن شاهد رجل البوليس أمامه وقبل أن يقبض عليه أحد أو يفتشه مما يعد منه تخليا عنه يجيز لرجل البوليس ضبط المندبل وتفتيشه ومن ثم يكون الحكم إذ اعتمد على الدليل المستمد من هذا الضبط وهذا التفتيش لم يخالف القانون فى شئ .
أما ما يتوله الطاعن عن الاخلال بحق الدفاع فمردود بما ثبت من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية من أنه قد أبدى دفاعه فى الموضوع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

(٣٦١)

القضية رقم ٤٥٢ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . ادانة المتهم فى جريمة القتل والاصابة الخطأ . عدم بيانه الاصابات الى حدث بكل من المحنى عليهم . خلوه من الاشارة الى التقرير الطبي المثبت لها . قصور .

إذا كان الحكم الذى أدان المتهم بجريمة القتل والاصابة الخطأ لم يدين الإصابات التى حدثت بكل من المحنى عليهم ، وجاء خاليا من الإشارة الى التقرير الطبي المثبت لها ولما أدت إليه فإن هذه الادانة على اعتبار ان الإصابات إنما حدثت نتيجة الخطأ الواقع من المتهم لا تكون قائمة على أساس ويكون الحكم قاصرا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ — حسن عفيفي علي ٢ — حامد حسن بوشه « الطاعن الأول » ٣ — عياد برسوم حنا « الطاعن الثاني » بأنهم بدائرة قسم حلوان الأول والثاني : تسببا من غير قصد ولا تعمد في قتل محمد جوده السقا وإصابة كل من تمام زايد ابراهيم مصطفى بيدق وفؤاد أحمد حسين وصباحي أحمد علي وعبد الرحمن سالم شحاته وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم تحزرهما واحتراسهما بأن قاد الأول السيارة بحالة ينجم عنها الخطر ولم يقف قبل عبوره بوابة السكة الحديد للتبين من خلو الطريق وبأن قاد الثاني القاطرة بسرعة عند اجتيازه البوابة ولم يستخدم صفير التنبيه فتصادمت السيارة القاطرة قيادتهما ونجم عن ذلك إصابة المجنى عليهم بالإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياة الأول ، والثالث تسبب من غير قصد ولا تعمد أيضا في قتل وإصابة المجنى عليهم آنفي الذكر وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم انتباهه بأن لم يغلق بوابة مزلقان السكة الحديد ولم يتخذ أى عمل من شأنه تنبيه العابرين إلى الوقت بسبب مرور القاطرة وقد نجم عن ذلك اندفاع سائق السيارة لاجتياز القضبان واصطدامه بالقاطرة التي مرت استجابة لإشارته ونتج عن ذلك قتل وإصابة المجنى عليهم ، وطلبت عقابهم بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدنى ورثة صالح ابراهيم صاحب السيارة وطلبوا الحكم لهم قبل المتهمين الثاني والثالث ومصلحة السكة الحديد متضامنين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة حلوان الجزئية قضت بحبس كل من المتهمين ثلاثة شهور مع الشغل مع الزام المتهمين الثاني والثالث ومصلحة السكة الحديد بأن يدفعوا لورثة صالح ابراهيم المدعين بالحقوق المدنية خمسة وعشرين جنيها والمصاريف المناسبة وذلك عملا بمادتي الاتهام سالفتي الذكر وبالمادة ٣٢ عقوبات . فاستأنف المتهمون الثلاثة هذا الحكم طالبين الغاءه وبراءتهم مما هو منسوب اليهم ورفض الدعوى المدنية قبل نانيهم وثالثهم كما استأنفته المسئولة عن الحقوق المدنية طالبة رفض الحكم بالتعويض قبائلا ، واستأنفه المدعون مدنيا كذلك وطلبوا الحكم لهم بما

طالبوه من تعويض ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت الدعوى ، وقضت بتأييد الحكم المستأنف مع الزام المدعين بالحقوق المدنية بالمصاريف المدنية الاستثنائية .
فطعن المحكوم عليهما الثانى والثالث فى هذا الحكم بطريق النقض ...الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينهيه الطاعنان على الحكم المطعون فيه قصوره عن بيان الإصابات التى حدثت بالمجنى عليهم وسبب إصابتهم بها ، وهل يتصل أمرها بالحادث ، وهل هى التى أدت إلى وفاة من توفى منهم .
وحيث إن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بجريمتى القتل والإصابة الخطأ ، لم يبين الإصابات التى حدثت بكل من المجنى عليهم ، كما جاء خاليا من الإشارة إلى التقرير الطبي المثبت لها ، ولما أدت إليه . ولما كان ذلك ،
فإن إدانة المتهمين على اعتبار أن الإصابات إنما حدثت نتيجة الخطأ الواقع منهما لا تكون قائمة على أساس ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل هذا البيان يكون قاصرا متعينا نقصه ، وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٢

بـ يامة حضرة صاحب الغزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب الغزة : ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك وباسيل موسى بك ومصطفى ح ن بك المستشارين .

(٣٦٢)

القضية رقم ٢٥٦ سنة ٢٢ القضائية (١) :

حكم . تسببه . لإيراده عبارات مرسله عن شهادة الشاهد لا تنهض دليلا على ما قضى به .
قصور .

إذا اكتفى الحكم من أقوال الشاهد بعبارات مبهمه لا يمكن أن تقوم مقام الشهادة ، إذ هي أقوال مرسله لا تنهض دليلا على ما قضى به ثم قضى فى الدعوى بناء على ما أورده عن هذا الشاهد ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا تقضيه ، إذ يجب لسلامة الحكم أن يورد مؤدى أدلة الثبوت وما تضمنه كل منها حتى يمكن الكشف عن وجه استناد المحكمة إلى الأدلة التى أشارت إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - عبده عبد الواحد سليمان ٢ - عثمان محمد عبد الحميد (الطاعن الأول) ٣ - عبد الجليل شامى عبد الجليل (الطاعن الثانى) ٤ - عز الدين جزولى (الطاعن الثالث) ٥ - عبد الحفيظ عثمان إدريس ٦ - عامر محمد أحمد ٧ - حسين أحمد على ٨ - يوسف مصطفى عبد الحميد بأنهم بدائرة قسم عابدين : أحدثوا عمدا بالأستاذ عبد العزيز المودلى وسيد افندى المودلى الإصابات المبهينة بالتقرير الطبى ، وإلتى تقرر لعلاجها مدة

(١) قررت المحكمة فى هذه القضية القاعدة الخاصة باقتضاء الدعوى الجنائية والسابق تقريرها فى أحكام سابقة عديدة .

لا تزيد على العشرين يوما بالنسبة للثاني والتي تزيد على العشرين يوما بالنسبة للأول .
وطلبت عقابهم بالمسادة ١ و ٢٤٢ و ١/٢ - ٢ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدني
الأستاذ عبد العزيز المودلي المجني عليه الأول ، وطلب الحكم له قبل جميع المتهمين
متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض . ومحكمة عابدين الجزئية
قضت غيابيا بحبس المتهم الأول ثلاثة شهور مع الشغل ، وحبس كل من باقي
المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وإلزام المتهمين متضامنين بأن يدفعوا للمدعي بالحقوق
المدنية قرشا صاغا تعويضا مدنيا بصفة مؤقتة والمصاريف المدنية . فعارض
في هذا الحكم المحكوم عليهم الخمسة الأول ، والمحكمة قضت في معارضتهم بتأييد
الحكم المعارض فيه . فاستأنفوا .

ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم
الأول وحبسه شهرا واحدا وتأنيده فيما قضى به بالنسبة لباقي المتهمين وفيما قضى به
كذلك بالنسبة لهم جميعا في الدعوى المدنية . فطعن الطاعنون الثلاثة في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إنه لما كانت الدعوى الجنائية تنقضى في مواد الجنح بمضي ثلاث
سنوات ، وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نمت في فقرتها
الأخيرة على أنه لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى
الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، وكانت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى
قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوعها في ٢٢
من أغسطس سنة ١٩٤٥ إلى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر
سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة على اعتباره موعدا لتطبيق هذا القانون
فيما هو أصاح للمتهم من نصوصه ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة
للعقوبة والقضاء للطاعنين بالبراءة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .

وحيث إنه بالنسبة إلى الدعوى المدنية ، فإن مما ينعاه الطاعنون على الحكم
المطعون فيه أنه لم يبين مؤدى ما شهد به ضابط البوليس الذي استندت المحكمة

إلى شهادته في ثبوت الواقعة ، فضلا عن أنه لم يشهد الضرب ، وليس في أقواله ما يدل على اشتراك الطاعنين في الحادث .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة ، أشار للأدلة التي استند إليها في ثبوتها فقال : ” وحيث إن المتهمين ضبطوا على وجه يطمئن إلى اشتراكهم في الحادث وفقا لما أدلى به حمزة الضابط محمد حمدي توفيق افندي الذي عاون في ضبطهم ، ومن ثم فالتهمة ثابتة قبلهم جميعا “ . ثم رتب على هذا الثبوت : ” إن الدعوى المدنية على أساس ، وأنه ثبت أن الضرر الأدبي والمادي الذي لحق بالمجنى عليه ليس محل نزاع ، ومن ثم يتعين القضاء للطالب بتأنيته “ لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اكتفى من أقوال الشاهد بعبارات مهمة لا يمكن أن تقوم مقام الشهادة ؛ بل هي أقوال مرسلة لاتنضد دليلا على ما قضى به ، وكان يجب سلامة الحكم أن يورد مؤدى أدلة الثبوت ؛ وما تضمنته كل منها ؛ حتى يمكن الكشف عن وجه استناد المحكمة بالأدلة التي أشارت إليها — لما كان ما تقدم ؛ فإن الحكم حين قضى بالتعويض بناء على ما أورده عن شهادة ذلك الشاهد يكون قاصرا لبيان متعينا نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ، وحضور حضرات أصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وحافظ صادق بك المستشارين .

(٣٦٣)

القضية رقم ١٨٩ سنة ٢٢ القضائية :

عاهة . متهمان بضرب المتهم عمدا وإحداثا إصابات تخلف عن إحداها عاهة مستديمة .
عدم مساءلة المحكمة الميهمين عن العاهة . أخذهما بالقدر المتيقن ومعاقبتهما بالمادة ٢٤١
من قانون العقوبات . خطأ . وجوب معاقبتهما بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

إذا كان الثابت بالتقرير الطبي أنه وجد بالحجنى عليه إصابات متعددة في مواضع
مختلفة من جسمه ومن هذه الإصابات ثمانية جروح قطعية برأسه هى التى تخلف
عن إحداها عاهة مستديمة ، ولم تر المحكمة مساءلة المتهمين بهذه الضربات عن
العاهة وأخذتهما بالقدر المتيقن فى حق كل منهما وهو أنه أحدث بالمصاب
ضربا أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، فإنها تكون قد
أخطأت إذ كان يجب عايبا أن تسائلهما على مقتضى المادة ٢٤٢ من قانون
العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ - هوض الله ملك حنا ٢ - حبشى عبد الشهيد
(الطاعنين الأول والثانى) ٣ - على داشم عبد الحافظ سليمان ٤ - رياض
ملك حنا (الطاعن الثالث) ٥ - الجزيرى ملك حنا (الطاعن الرابع)
٦ - على محمد سليمان : بأنهم بناحية الحما مركز طما مديرية جرجاء : الأول
والثانى ضربا عمدا على محمد سليمان فأحدثا به الإصابات الموضوفة بالتقرير الطبي
الشرعى والتى تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى فقد
جزء من عظام الجدارية اليسرى لن يملا بنسيج عظمى مما يعرضه لخطر

الاصابات الخفيفة وضربات الشمس والتهاب السحايا وخراجات المخ ونوبات الصرع والجنون والتي ما كان يتعرض لها او كان المخ محميا بالعظام مما يعتبر عاهة مستديمة تقلل من كفاءته على العمل بدرجة لا يستطيع تقدير مداها هو الثالث والرابع ضربا عمدا محمود محمد سليمان فأحدثا به الاصابات الموصوفة في التقرير الطبي الشرعي التي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من عظام الجبهة والصدغية اليمنى وجزء آخر من عظام الجدارية اليسرى لن يملأ بنسيج عظمي مما يعرضه لخطر الاصابات البسيطة وضربات الشمس والتهاب السحايا وخراجات المخ ونوبات الصرع والجنون والتي ما كان يتعرض لها لو كان المخ محميا بالعظام مما يعتبر عاهة مستديمة تقلل من كفاءته على العمل بدرجة لا يستطيع تقدير مداها . والخامس : ضرب عمدا على محمد سليمان فأحدث به باقي الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما . والسادس : ضرب عمدا رياض ملك حنا فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة أقل من عشرين يوما وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم من الأول إلى الرابع بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات والخامس بالمادة ١/٢٤١ والسادس بالمادة ١/٢٤٢ من ذات القانون فقرر بذلك . وادعى بحق همدى كل من ١ — على محمد سليمان ٢ — محمود محمد سليمان وطلب كل منهما بالحكم له بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض أولها قبل المتهمين الأول والثاني متضامنين وثانيهما قبل المتهمين الثالث والرابع متضامنين . ومحكمة جنايات السودان قضت أولا : بانقضاء الدعوى العمومية لهاشم عبد الحافظ سليمان بوفاته — وثانيا : بمعاقبة رياض ملك حنا بالسجن لمدة أربع سنوات وبالزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية محمود محمد سليمان مبلغ مائة جنيه والمصروفات المدنية عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . ثالثا — بمعاقبة كل من عوض الله ملك حنا وحبشى عبد الشهيد والجزيري ملك حنا بالحبس مع الشغل سنتين وبالزام عوض الله ملك حنا وحبشى عبد الشهيد متضامنين بأن يدفعوا للدعى بالحقوق المدنية على محمد سليمان مبلغ مائة جنيه والمصروفات المدنية وذلك

عملا بالمادة ١/٢٤١ عقوبات . ورابعا : بمعاقبة على محمد سليمان بغرامة خمسمائة قرش عملا بالمادة ١/٢٤٢ من ذات القانون ، وذلك لأن المتهمين في الزمان والمكان سالفى الذكر الأول والثانى والخامس أحدثوا بملى محمد سليمان جروحا وضربات مبينة بالتقارير والأوراق الطبية فنشأ عنها عجزه عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما ولأن الثالث والرابع أحدثا بمحمود محمد سليمان جروحا تخلفت عنها العاهة المستديمة السالف وصفها . فطعن المحكوم عليهم عدا الأخير (المتهم السادس) فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن وجه الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثانى والرابع هو أن الدعوى رفعت على الأولين بأنهما أحدثا بالمجنى عليه عاهة ولى الرابع بأنه ضربه أيضا فأحدث به إصابات أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما ، فأنتمت المحكمة إلى عدم تبين من من الأولين أحدث العاهة وأخذتهما بالقدر المتيقن فى حقهما ، إلا أنها عاقبت الثلاثة بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وطبقت المادة ٢٤١ من قانون العقوبات وكان الواجب أن تطبق المادة ١/٢٤٢ بدلا منها بالنسبة اليهم جميعا .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على الطاعنين الأول والثانى بأنهما ضربا عمدا على محمد سليمان أحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة فلم تر المحكمة مساءلتها عنها وأخذتهما بالقدر المتيقن فى حق كل منهما وهو أنه أحدث بالمصاب ضربا أعجزه عن أعماله الشخصية لمدة تزيد على العشرين يوما — لما كان ذلك وكان الثابت مما أورده الحكم عن التقرير الطبى أنه وجد بالمجنى عليه إصابات متعددة فى مواضع مختلفة من جسده ومن هذه الإصابات ثمانية جروح قطعية برأسه وهى التى تخلف عن إحداها العاهة المستديمة فإن الحكم حين قضى بتطبيق المادة ٢٤١ فى حقهما

يكون قد أخطأ ويتعين من أجل ذلك نقضه وتطبيق القانون على الوجه الصحيح على الواقعة كما هي مثبتة به بتوقيع العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٢ عقوبات . أما ما يقوله الطاعن الرابع فردود بما ثبت من أنه أحدث إصابة الذراع التي أعجزت المجنى عليه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما .

وحيث إن الطاعن الثالث يبنى طعنه على أنه وقد كان متهما مع آخر بجناية قد حضر عنهما محام واحد وقصر مرافعته على الآخر دونه هو، إلا أن هذا الوجه مردود بما هو ثابت بمحضر الجلسة من أن المحامي الحاضر قد أبدى دفاعه عنه أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من مايو ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وتبيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
مجد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٦٤)

القضية رقم ٢٦٧ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . دفاع جوهرى . التمسك به . عدم الرد عليه . تقديم المستندات المؤيدة
للدفاع بعد حجز القضية للحكم مع عدم الترخيص من المحكمة في تقديمها . قصور الحكم .

إنه إذا كان الثابت أن المستندات التى يعتمد عليها الطاعن فى إثبات دفاعه
قد قدمت منه بعد حجز القضية للحكم ولم يكن مرخصا له من المحكمة فى تقديمها ،
فذلك مما يسوغ للمحكمة الالتمات عنها . ولكن إذا كان الطاعن قد تمسك
بهذا الدفاع أمام المحكمة وكان الدفاع جوهرى قد يترتب عليه لو صح تغيير وجه الرأى
فى الدعوى ، وكانت المحكمة لم تعن بتحقيق هذا الدفاع أو ترد عليه فإن حكمها
يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بفاقوس دخل فى عقار وأرض زراعية
لمحمد عوض الله سرحان وكان ذلك بقصد منع حيازته بالقوة ، وطالبت عقابه
بالمادة ١/٣٦٩ من قانون العقوبات . وادعى محمد عوض الله المجنى عليه بحق
مدنى وطالب الحكم له قبل المتهم بمبلغ عشرة جنيهات على سبيل التعويض .
ومحكمة فاقوس قضت عملا بمادة الاتهام المذكورة بحبس المتهم شهرا واحدا
مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق

المدنية ألف قرش فاستأنف ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بدخول عقار بمقصد منع حيازته بالقوة ، قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون واختلال بحق الدفاع ، ذلك أنه دافع بأنه هو واضع اليد على العقار موضوع التهمة ، وبأنه اشتراه من فاطمة مقيميل حسن سرحان بمقصد قضى بصحته في ٢٩/٤/١٩٤٨ في القضية رقم ٢٨/٢٠٠ مدني فاقوس ، وتسلمه رسميا في ١٦/٤/١٩٤٩ وأن المدعى بالحق المدني حاول إيقاف تنفيذ هذا الحكم بأشكال رفعه ، ولكن هذا الإشكال قضى برفضه في القضية رقم ١٩٤٨/٨٠٥ مدني مستعجل فاقوس ، دافع الطاعن بذلك ، وقدم المستندات المؤيدة له ، ولكن المحكمة الاستئنافية أغفلت تحقيق هذا الدفاع ، وقضت بإدانته .

وحيث إنه وإن كان الثابت من مراجعة أوراق الدعوى التي أمرت المحكمة بضمها لتحقيقا لوجه الطعن السالف الذ كر أن المستندات التي يشير إليها الطاعن قد قدمت منه بعد حجز القضية للحكم ولم يكن مصرحا له من المحكمة بتقديمها مما يسوغ للمحكمة الالتفات عنها ، إلا أنه لما كان بين من حضر جلسة ١١/٦/١٩٥١ أمام المحكمة الاستئنافية أن الطاعن قد تمسك بدفاعه الوارد في وجه الطعن ، وكان هذا الدفاع جوهريا قد يترتب عليه أو صرح تغيير وجه الرأي في الدعوى — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعن بتحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه ، فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك واسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

(٣٦٥)

القضية رقم ٤٢٩ سنة ٢٢ القضائية :

شروع فى سرقة . ضبط المتهم ليلا داخل : ل مسكون ومعه أدوات مما يستعمل فى فتح الأبواب
وكسرها قبل أن يتمكن من السرقة . شروع فى سرقة ، لاجريئة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .

إذا كانت الواقعة هى أن المتهم دخل إلى منزل مسكون ليلا وكان يحمل معه
أدوات مما يستعمل فى فتح الأبواب وكسرها ثم ضبط قبل أن يتمكن من ارتكاب
السرقة فهذه الواقعة تعتبر شروعا فى جنائية سرقة ، إذ أن الأفعال التى صدرت من
المتهم تعد من الأعمال المؤدية مباشرة إلى ارتكاب هذه الجريمة ، ولا يصح
اعتبارها جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .

الوقائع

قدمت النيابة العمومية حسن أحمد ابراهيم (المطعون ضده) إلى غرفة الاتهام
بمحكمة الاسكندرية الابتدائية فى قضية الجنائية رقم ٢٢٣٠ سنة ١٩٥١ المحمودية
بتهمة أنه بدائرة قسم المحمودية بمحافضة الاسكندرية — دخل منزلا بقصد ارتكاب
جريمة فيه . وقد نظرت غرفة الاتهام المذكورة الدعوى وأصدرت قرارها
فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ باعتبار الواقعة جنحة بالمادتين ٣٧٠ و ١/٣٧٢ من
قانون العقوبات وإحالة المتهم إلى محكمة جنح المحمودية الجزئية لمحاكمته بالمادتين
المذكورتين لأنه فى ليلة ٢٦ من يولية سنة ١٩٥١ بدائرة قسم المحمودية دخل المنزل
المسكون المبين بالمحضر بقصد ارتكاب جريمة فيه . فطعنّت النيابة فى هذا القرار
بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن وقائع الدعوى كما استظهرها التحقيق وما ورد عنها بالقرار المطعون فيه تعتبر شروعا في سرقة لا مجرد دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .

وحيث إن القرار المطعون فيه بين الواقعة فقال : " لأنها تخلص حسبما أبلغ بها محمد عبد الحميد مسعد من أنه في حوالى الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم ٢٥ من يولييه سنة ١٩٥١ أثناء وجوده بسطح المنزل الذى يقيم فيه حيث تسكن سيدة عجوز تدعى فينانيت مصطفى عمر وكان يتحدث معها إذ به يسمع صوت وقع أقدام على درج السلم فاعتقد أنها لأحد السكان ولكن الفضول جعله ينظر من نافذة تطل على السلم ليتعرف شخصية من عليه فوجد شخصا أجنبيا عن المنزل يسرع بالزول ويلبس حذاءه فأسرع نحوه حتى قبض عليه قبل مغادرته المسكن وكانت رؤيته له فى أول الأمر بين الطابقين الأول والثانى ثم عدل عن ذلك إلى وجود المتهم بين الطابق الثانى والسطح . وقد شهد المبلغ بأن المتهم كان يقصد السرقة من سطح المنزل حيث تقيم السيدة السابق الإشارة إليها بمفردها كما توجد طيور بالسطح فى مكان خاص بها وأنه عدل عن السرقة عندما سمع صوتا بالسطح . ومن حيث إنه بسؤال المجنى عليها فينانيت مصطفى عمر شهدت بأنها فى ليلة الحادث كانت بمسكنها وكان المبلغ بالسطح وبينما هى كذلك إذ بها تجد المبلغ يتحرك من مكانه مسرعا إلى السلم حيث قبض على المتهم وأضافت بأنها لم تسمع صوت وقع الأقدام التى سمعها المبلغ وأن المتهم كان يقصد سرقتها . ومن حيث إنه بسؤال أزهار عبد الحميد مسعد وأمينه عبد الحميد مسعد وسميره عبد الحميد مسعد وعاطف عبد الحميد عوض من سكان المنزل شهدوا جميعا بما يفيد ضبط المبلغ للمتهم على درج سلم المنزل محل الحادث . ومن حيث إنه بسؤال المتهم حسن أحمد إبراهيم أنكر ما أسند إليه معللا سبب ضبطه هو سبه للمبلغ بالطريق فادعى عليه بما أبلغ به وأن سبب وجوده بالقرب من مكان الحادث هو زيارة ضريح سيدى الزهرى . ومن حيث إنه بمعاينة محل الحادث عقب البلاغ عنه بفترة وجيزة لم يعثر به

على ما يفيد التحقيق . هذا وقد أثبت محقق البوليس الملازم أول نصيف مكارى أنه أثناء تحريره محضر ضبط الواقعة أخرج المتهم كمية من المفاتيح وألقى بها إلى نافذة النوبة تجية كما أبلغ المبلغ في الساعة ٣٠ : ٤ من مساء يوم ١٩٥١/٧/٢٦ وهو اليوم التالى ليوم الحادث أنه أثناء خروجه من مسكنه فى صباح ذلك اليوم عثر على قطعة حديد "أزميل" بجوار نهاية درج السلم من أسفل ويعتقد أنها تخص المتهم .

وحيث إن .ؤدى ذلك أن المطعون ضده دخل إلى منزل مسكون ليلا وكان يحمل معه أدوات مما تستعمل فى فتح الأبواب وكسرها وضبط قبل أن يتمكن من ارتكاب السرقة . ولما كانت الأفعال التى صدرت من المطعون ضده على ما سلف بيانه تعد من الأعمال المؤدية مباشرة إلى ارتكاب جريمة السرقة ، فتعتبر الواقعة بذلك شروعا فيها ويكون القرار المطعون فيه إذ قضى باعتبارها دخولا فى منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه يكون قد جانب الصواب ، ويتعين من أجل ذلك نقضه وإعادة القضية إلى غرفة الاتهام عملا بالمادة ١٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية انظرها على اساس أن الواقعة جنائية شروع فى سرقة منطبقة على المواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧ فقرة أولى ورابعة و ٣٢١ و ١/٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
إبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وباسيلى موسى بك ومصطفى حسن بك المستشارين :

(٣٦٦)

القضية رقم ٤٥١ سنة ٢٢ القضائية :

نشر أخبار كاذبة . أركان هذه الجريمة . كذب الخبر . علم الناشر بهذا الكذب وتعديه نشره .
عدم استظهار الحكم القاضى بالادانة هذه العناصر . قصور :

يجب لتطبيق المادة ١٨٨ من قانون العقوبات الخاصة بنشر الأخبار الكاذبة
مع سوء القصد أن يكون الخبر كاذبا وأن يكون ناشره عالما بهذا الكذب ومتعمدا
نشر ما هو مكذوب . فإذا كان الحكم لم يورد شيئا عن كذب الخبر فى ذاته ولا
عن علم الطاعن بكذبه فانه يكون قاصرا لعدم استظهاره عناصر الجريمة التى دان
الطاعن بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة قسم السيدة زينب بمحافضة القاهرة
بصفته رئيسا لتحرير جريدة صوت الأمة نشر بسوء القصد أخبارا كاذبة من شأنها
تكدير السلم العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة وذلك بأن نشر بالعدد رقم ٤٦٩
من جريدة صوت الأمة الذى تم بيعه خبرا تحت عنوان «مسدسات وكراييج حكومية
فى الجامعة» — يتضمن أن الجهات الحكومية ولعلها القسم السياسى المشهور
قد قامت بتوزيع مسدسات وكراييج على بعض العناصر الحكومية بين شباب
الجامعة لى يتسلحوا ضد زملائهم — وطلبت معاقبته بمقتضى المواد ١٧١ و ١٨٨

١٩٥٥ و ١٩٨١ و ٢/٢٠٠ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات مصر قضت طبقاً
للأواد ١٧١ و ١٨٨ و ١٩٥٥ و ١٩٨١/٤ و ٥٥٥ و ٥٦٥ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم
بغرامة قدرها خمسون جنيتها وأمرت بوقف التنفيذ . فطعن المحكوم عليه في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً مخطئاً في القانون
— إذ لم يبين الأدلة على علم الطاعن بكذب الخبر، بل أخذ من مجزئه عن إثبات
صحة ما نشر ما يقوم مقام علمه بكذبه ، وألقى بذلك عبء الإثبات عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجريمة نشر أخبار كاذبة
مع سوء القصد قد قال « إن المتهم لم يقدم في التحقيق ولا أمام المحكمة ما يثبت
صحة النبأ الذي نشره في جريدته مع تسليمه بأنه نبأ خطر ، وكان يجب عليه أن
يكون لديه الدليل على صحته ولو بشهادة الشهود ، وقد أجلت القضية بناء على
طلبه بضم تحقيقات يرشد عنها قامت بها النيابة بشأن استعمال أسلحة وكرابيج
في الجامعة قبل اليوم السابق على تاريخ نشر هذا النبأ إلا أن المتهم لم يرشدهن
هذه التحقيقات وجاء بجلسة اليوم صفر اليدين من أى دليل يؤيد صحة النبأ
الذي نشره » لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تورد شيئاً عن كذب الخبر في ذاته ،
وعن علم الطاعن بكذبه ، وكان يجب لتطبيق المادة ١٨٨ من قانون العقوبات
الخاصة بنشر الأخبار الكاذبة مع سوء القصد أن يكون الخبر كاذباً ، وأن يكون
ناشره عالماً بهذا الكذب ومتعمداً نشر ما هو مكذوب . لما كان ما تقدم .
فإن الحكم إذ لم يستظهر في واقعة الدعوى عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها
على هذا الوجه يكون قاصراً البيان متعينا تقضيه .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
محمد أحمد غنيم بك وباسمى موسى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٦٧)

القضية رقم ٤٥٣ سنة ٢٢ القضائية :

(١) انقضاء الدعوى . جنائية . مضى أكثر من خمس عشرة سنة من وقت وقوعها إلى يوم
نشر قانون الاجراءات الجنائية . انقضاء الدعوى . دعوى اختلاس . وقائع سقطت
الدعوى بالنسبة لها . وقائع أخرى لم تنقض المدة المسقطه لها . تطبيق المحكمة المادة ٣٢
من قانون العقوبات . نقض الحكم فيما قضى به من الرد والغرامة .

(ب) اختلاس أموال أميرية . نقود دفعت رسوما لعقود زواج . اختلاسها . تحقق الجريمة
ولو لم تكن هذه النقود قد قيدت في الدفاتر أو لم تحرر عقود الزواج .

١ — إذا كانت بعض وقائع التزوير والاختلاس المرفوعة عنها الدعوى — كما
يبين من الحكم المطعون فيه — قد مضى عليها أكثر من خمس عشرة سنة من وقت
وقوعها إلى يوم نشر قانون الاجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى
استقر قضاء هذه المحكمة على اعتباره موعدا لتطبيق هذا القانون فيما هو أصح
للتهم من نصوصه مما يترتب عليه سقوط الدعوى الجنائية بالنسبة إلى هذه الوقائع
فإنه مادامت الوقائع الأخرى التى أوردتها المحكمة فى حكمها لم ينقض عليها المدة
المسقطه للدعوى والمحكمة قد طبقت فى حق الطاعن المادة ٣٢ من قانون
للعقوبات وقضت عليه بالسجن ثلاث سنوات مع الرد والغرامة ، يتعين نقض
هذا الحكم فيما قضى به من الرد والغرامة عن الوقائع جميعها والحكم على الطاعن

برد المبالغ التي اختلسها عن الحوادث التي وقعت خلال الخمس عشرة سنة السابقة على ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وحدها مع إلزامه بغرامة مساوية لها .

٢ — إن المادة ١١٢ من قانون العقوبات قد سوت في نصها بين الأموال الأميرية والخصوصية وجعلت العبرة بتسليمها إلى المتهم أو وجودها في عهده بسبب وظيفته . وإذن فإن الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة تتحقق متى كانت الأموال قد سلمت إلى المتهم بصفته ولو كان لم يقبدها في دفاتره أو لم يحرر عقود الزواج التي دفعت هذه الأموال رسوما عنها .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية منشأوى على سرحان " الطاعن الأول " في دعواها رقم ١٨٠ سنة ١٩٤٠ إتياء البارود المقيمة بالجدول الكلى برقم ١٢٠ سنة ١٩٤٠ بأنه في خلال العشر السنوات السابقة على محضر التحقيق المؤرخ في ١٣ من يونيو سنة ١٩٣٩ الموافق ٢٥ من ربيع آخر سنة ١٣٥٨ بناحية قادوس مركز إتياء البارود بمديرية البحيرة . أولا : بصفته موظفا عموميا — مأذونا — غير بقصد التزوير موضوع عقود زواج في حان تحريره المختص بوظيفته وذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحريرها وبجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أثبت في عقد زواج سنيه عبد النبي سليم من محمد الجميل سليمان صداقا أقل من المسمى وقدره ثلاثون جنيا بجعله خمسة عشر جنيا ، وبأن أثبت في عقد زواج سنيه عباس من زهران الناخوري صداقا أقل من المسمى وقدره عشرون جنيا بجعله خمسة عشر جنيا وبأن أثبت في وثيقة زواج أبو النصر عيسى من ربيعة محمد قطيب المحررة بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٣٨ أنها بكر ، مع أنه قد باشر عقد زواجها وتطليقها من مسران محمد من قبل ، وبأن أثبت في وثيقة زواج دوات محمود إسماعيل من حسن علي حسن المحررة بتاريخ ٥ من يونيو سنة ١٩٣٢ أنها بكر مع أنه قد عقد لها على عبد العال عبد الفتاح يونس في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٨ وذلك مع علمه بالتزوير — وثانيا : بصفته من مأموري التحصيل

مأذونا — اختلس ثمانية جنيهات ومائتين وعشرين ملياً قيمة رسوم عقد —
 الزواج الآتية : ١ — رسم عقد زواج عبد اللطيف عبد الحميد خير الله من فاطمة
 بسيوني خير الله وقدره عشرة قروش ، ٢ — عبد الحميد الشرقاوي من حميدة
 عبد الغفار غلاب وقدره عشرة قروش ، ٣ — محمد عبد الخالق رضوان من نفوسة
 عماره رضوان وقدره عشرة قروش ، ٤ — حواش إبراهيم رضوان من نظيمه
 محمد رضوان وقدره عشرة قروش ، ٥ — عبد الحميد رضوان من عفيفه عماره
 رضوان وقدره عشرة قروش ، ٦ — إسماعيل عبد الرحمن من خضره رضوان
 الساعى وقدره عشرة قروش ، ٧ — عبد العزيز محمد سلامة من هانم منصور
 السيد وقدره عشرة قروش ، ٨ — إبراهيم إبراهيم غانم من سعده حسن غانم
 وقدره عشرة قروش ، ٩ — محمد سليمان النجار من غاليه حسين النجار وقدره
 عشرة قروش ، ١٠ — علي محمد عز الدين من جميله حسن غانم وقدره عشرة قروش ،
 ١١ — خليفه حسين سليم من منجده عطوان سليم وقدره ثلاثون قرشا ،
 ١٢ — عبد الوئيدس خاف شرف الدين من فاطمه أحمد صقر وقدره ستة عشر
 قرشا ، ١٣ — رشوان رضوان من ملوك عبد الحميد غانم وقدره عشرة قروش ،
 ١٤ — قطب خير الله يونس من زنوبه محمد الشيمى وقدره عشرة قروش ، ١٥ — محمد
 عبد الله التنديدى من خيره محمد الوكيل وقدره عشرة قروش ، ١٦ — كمال ديسى
 يونس من روح رشوان رضوان وقدره عشرة قروش ، ١٧ — فريد عبد ربه
 محمد من طاييله حسن وقدره أربعون قرشا ، ١٨ — محسب محمد محمد من هانم
 عبد الدايم يوسف وقدره ثلاثون قرشا ، ١٩ — عبد الغنى عبد الحميد رضوان من
 فاطمه عبد المقصود رضوان وقدره عشرة قروش ، ٢٠ — إبراهيم قطب العدوى
 من نظيمه عطا الله رضوان وقدره عشرة قروش ، ٢١ — عبد الحى العبد من
 زينب أحمد صقر وقدره عشرون قرشا ، ٢٢ — محمد عبد الجليل حسيني من
 مبروكه محمد موسى وقدره عشرة قروش ، ٢٣ — فتحي محمد الديب من بهية خليل
 شاكر وقدره عشرة قروش ، ٢٤ — أحمد محمد المغربي من حميدة عبد الغفار
 وقدره عشرة قروش ، ٢٥ — الدروانى إسماعيل شمله من سموحه عبد الرؤوف
 وقدره ستون قرشا ، ٢٦ — إبراهيم عباس عباس من فهمه أمين أحمد يعقوب

وقدره عشرة قروش ٢٧٠ — أحمد علي سلامه من أكاير عبد الله عز الدين وقدره أربعون قرشا ، ٢٨ — قاسم إبراهيم مرعي من فتحيه عبد الغني رضوان وقدره عشرون قرشا ، ٢٩ — حسن عبد الهادي سرحان من السيد عبد الله جعفر وقدره عشرة قروش ، ٣٠ — بسيوني الزقم من نفيسه محمد عثمان وقدره عشرة قروش ، ٣١ — عسران محمد من رثيفه محمد قطب وقدره عشرة قروش ، ٣٢ — عبد السلام حماده رضوان من دولت عيسى رضوان وقدره مائة قرش ٣٣٠ — رسلان محمد علي محمد من ميسوعه محمد وقدره ثلاثون قرشا ، ٣٤ — رمضان طه الشرفاوي من مريم محروس القدوس وقدره عشرة قروش ، ٣٥ — عبد الشفيق عبد الحليم من رقيه عبد الرحمن العبد وقدره ثلاثون قرشا ، ٣٦ — علي عبد الحميد سرحان من فضيلة إسماعيل رضوان وقدره مائة قرش ، ٣٧ — إبراهيم عبد الحليم حسيني من فطرية عبد الحميد وقدره عشرون قرشا ، ٣٩ — فرق رسم عقد زواج زهران الناخوري من سنية عباس وقدره خمسة قروش ، ٤٨ — فرق رسم عقد زواج محمد الجميل من سنية عبد النبي سليم وقدره خمسة عشر قرشا ، ورسم إسماعيل طلاق كل من : ١ — خير الوكيل من زوجها محمد عبد الله التنديدى ، ٢ — رثيفه محمد قطب من زوجها عسران محمد — وطابت النيابة من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢١٢ و ٢١٣ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات دمنهور سمعت الدعوى ، وأمامها دفع الحاضر عن المتهم بسقوط الدعوى العمومية بمضي خمسة عشر عاما على وقوع الجريمة تطبيقا للمادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فقضت أولا برفض الدفع الخاص بسقوط الدعوى العمومية وبمعاقبة المتهم عن التهمة الأولى (أ) وعن التهمة الثانية بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع إلزامه برد ما اختلسه وقدره ٣ جنيهات و ٧٣٠ مليا ودفع غرامة مساوية لذلك وذلك عملا بمادتي الانهاك المذكورتين آنفا وبالمادة ٣٢ عقوبات . وثانيا ببراءته من التهمة الأولى (ب) وذلك على اعتبار أن المتهم في خلال الثماني سنوات السابقة على محضر التحقيق المؤرخ ١٣ من يونيو سنة ١٩٣٩ الموافق ٢٥ من ربيع آخر سنة ١٣٥٨ بناحية قادوس مركز إتياني البارود أولا : بصفته موظفا عموميا " ماذونا " — غير بقصد التزوير موضوع عقود الزواج في حال

تحريرها المختص بوظيفته وذلك بتغيير إقرار أولى الشان الذى كان الغرض من تحريرها وجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن أثبت فى عقدى زواج كل من سنيه عبد النبى سليم بحمد الجمل سليمان وسنيه عباس عباس بزدران الناخورى صداقا أقل من المسمى بن الزوجين وثانيا — بصفته من مامورى للتحصيل «مأذونا» اختلس ٣ جنيهه و ٧٣٠ مليا قيمة رسوم عقود زواج كل من على محمد المغربى بحمله حسن غانم ومحمد سليمان النجار بغاليه حسنين النجار وقطب خير الله يوسف بزنوبه محمد الشيمى ومحمد عبد الله التنديدى بخيره محمد الوكيل وفريد عبد ربه محمد بطايله حسن محمد ومحسب محمد بهائم عبد الدايم يوسف وإبراهيم قطب البدوى بنظيمة عطا الله رضوان وعبد الحى الببد بزيذب أحمد صقر وفتحى محمد الديب بتبيهه خليل شاكر ومحمد عبد الجليل حسن بمبروكه محمد موسى وأحمد محمد المغربى بحمده عبد الغفار غلاب وإبراهيم عباس بنعيمه أحمد يعقوب وناسم إبراهيم حرمى بفتحيه عبد الغنى رضوان وبسيونى الزقم بنفسيه محمد عثمان وعسران محمد محمد برثيقه محمد قطب وعبد السلام حماده رضوان بدوات عيسى رضوان ورسلان على محمد عيسوغة محمد منصور ورمضان طه الشرقاوى بمریم محروس ، واختلس فرق قيمة رسم الصداق فى عقدى زواج محمد الجميل بسنيه عبد النبى سليم وزهران الناخورى بسنيه عباس ، واختلس رسم إسمهاد طلاق كل من خيره محمد الوكيل من زوجها محمد عبد الله التنديدى ورثيقه محمد قطب من زوجها عسران محمد . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

... من حيث إن الحاضر عن الطاعنة الثانية طلب بالجلسة إثبات تنازلها عن طعنها ، والحكمة لا ترى مانعا من قبوله .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى طعنه هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ رفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة ، تطبيقا للمادة ١٧ من

قانون الإجراءات الجنائية ، ثم إنه قد دان الطاعن بالاختلاس مع أنه لم يحرر عقود الزواج ولم يثبتها في دفاتره ، ولهذا لا تستحق الخزانة رسوما عليها ، وأن دفاتره خالية مما يشير إلى وقوع الاختلاس ، كما أن قسيمة الزواج لم تعد لإثبات مبلغ الصداق ، فليس في التغير تزوير معاقب عليه . ويضيف الطاعن أن الحكم جاء قاصرا إذ لم يشر إلى أنه قد تسلم فعلا مبالغ من الشهود على أنها رسوم عقود زواجهم ، ثم لم يوردها للخزانة كما لم يشر إلى الركن الجوهري في جريمة التزوير وهو تغيير البيانات التي طلب أصحاب الشأن من الطاعن إثباتها .

وحيث إنه عن الوجه الأول من الطعن فإنه وإن كانت الدعوى الجنائية تنقضى في مواد الجنائيات بعشر سنين و كانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، وكانت بعض وقائع التزوير والاختلاس المرفوعة عنها الدعوى — كما بين من الحكم — قد مضى عليها أكثر من خمس عشرة سنة من وقت وقوعها في خلال الثماني السنوات السابقة على محضر التحقيق المؤرخ ١٣ من يونية ١٩٣٩ الموافق ٢٥ من ربيع آخر سنة ١٣٥٨ إلى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة على اعتباره موعدا لتطبيق هذا القانون فيما هو أصليح لتتهم من نصوصه مما يترتب عليه سقوط الدعوى الجنائية بالنسبة إلى هذه الوقائع التي وقعت قبل خمس عشرة سنة سابقة على ذلك التاريخ إلا أن الوقائع الأخرى التي أوردتها المحكمة لم ينقض عليها المدة المسقطه للدعوى — لما كان ذلك — وكانت المحكمة قد طبقت في حق الطاعن المادة ٣٢ عقوبات وقضت عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع الرد والغرامة ، فانه يتعين نقض الحكم فيما قضى به من الرد والغرامة عن الوقائع جميعها ، والحكم على الطاعن برد المبالغ التي اختلسها وذلك

عن الحوادث التي وقعت خلال الخمس عشرة سنة السابقة على ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وحدها مع إلزامه بغرامة مساوية لها .

وحيث إنه عن باقي أوجه الطعن فإن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جرمي التزوير والاختلاس اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد الأدلة على ثبوتهما في حقه ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ولما كان ذلك ، وكانت جناية الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ عقوبات تتحقق متى كانت الأموال قد سلمت إلى المتهم بصفتها ، ولو كان لم يقيد بها في دفاتره أو لم يحرر عقود الزواج التي دفعت بهذه الأموال رسوما عنها . ذلك بأن المادة المذكورة تأخذ بالمعاقب كل من تجارى من مأمورى التحصيل ... على اختلاس ... شئ من الأموال الأميرية أو الخصوصية التي في عهده ... أو اختلاس شيئا من الأمتعة المسلمة إليه بسبب وظيفته وهي بنصها هذا قد سوت بين الأموال الأميرية وبين الخصوصية وجعلت العبرة بتسليمها إلى المتهم أو وجودها في عهده بسبب وظيفته - لما كان ما تقدم ، فإن الحكم حين دان الطاعن بجناية الاختلاس لا يكون قد أخطأ في شئ . أما ما يقوله في صدد جناية التزوير فلا جدوى له منه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة واحدة ، وما دامت هذه العقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاختلاس التي دانت بها أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن بهذه الأوجه في غير محله متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : ابراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

(٣٦٨)

القضية رقم ٤٥٦ سنة ٢٢ القضائية :

تموين . تاجر لم يقيد بالسجل الخاص تاريخ استلام تجار التجزئة لمقرراتهم من السكر . عقابه .
القيد يجب أن يكون باليوم .

متى كان الحكم قد أثبت أن الطاعن (أقر بورود رسالة السكر إليه وأنه لم
يرسل الى مراقبة التموين أو مكتب التموين الفرعى بيانا عن مقدارها وتاريخ
ورودها فى خلال الأجل الذى حدده القانون) لم يقيد بالسجل الخاص تاريخ
استلام تجار التجزئة لمقرراتهم من السكر ، ذلك القيد الذى يجب أن يكون
باليوم كما تتحقق رقابة السلطات القائمة على التموين من تنفيذ القانون فإنه لا يكون
ثمة وجه للطعن فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بدائرة مركز شبراخيت . أولا — لم يحيطا
مكتب التموين المختص فى الأسبوع الأول من ابريل سنة ١٩٥٠ عن مقادير
السكر المتبقية لديهما من شهر مارس سنة ١٩٥٠ . ثانيا — بادلا كمية من السكر
المصرى بكميات من سكر وارد الخارج بغير ترخيص سابق من مكتب التموين .
ثالثا — لم يخطرا مكتب التموين المختص عن مواد التموين الواردة إليهما
فى خلال يومين من ورودها إليهما . رابعا — أدليا ببيانات غير صحيحة لمكتب

التموين في الإخطار عن الأرصدة المتبقية من شهر مارس سنة ١٩٥٠ من مواد التموين . خامسا — لم يثبتنا توارينج الاستلام لتجار التجزئة للسكر المخصص لكل منهم في الدفتر المخصص لذلك . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢/٢ و ٣ و ١٢ و ٥٦ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١/١ و ٣ من القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ و ٢/١ من القرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ . ومحكمة جناح شبراخيت الجزئية قضت عملا بالمواد ١ و ٤ من القرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرارين الوزاريين رقمي ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ و ٥٢ لسنة ١٩٥٠ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ٢/٢ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار الوزاري رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ والمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . أولا — براءة المتهمين من التهم الأولى والثانية والرابعة عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . ثانيا — بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل مع تغريم كل منهما مائة جنيه عن التهمة الثالثة وأمرت بوقف تنفيذ هذه العقوبة . ثالثا بتغريم كل من المتهمين خمسمائة قرش عن التهمة الخامسة . فاستأنف المتهمان . ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن الطاعنين يقولان في الوجه الأول إن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ دأبهما بتهمة عدم الإخطار عن ورود رسالة السكر إليهما وعدم إثبات استلام تجار التجزئة للقدر المخصص لكل منهم بالدفاتر المعدة لذلك بمقولة إن الإخطار الذي قام به الطاعن الأول ليس إخطارا بالمعنى الذي قصده القانون وحصوله لغير الجهة التي حددتها في حين أن القانون أجاز أن يكون الإخطار شفويا ، وأن يكون لمراقبة التموين ، أو لمكتب التموين الفرعي ، وقد تم الإخطار في اليوم التالي لوصول السكر وفقا للقانون ، ومن ثم فلا محل للعقاب . كذلك الأمر بالنسبة الى التهمة الثانية فإنه يكفي بالنسبة لتاجر الجملة

أن يثبت في دفاتره الشهر الذى يحصل فيه التسليم الى تجار التجزئة لأنهم إنما يستلمون الكمية المخصصة للشهر فلا محل إذن لأن يكون الإثبات باليوم. ومحصل الوجه الثانى أن الحكم جاء قاصرا إذ استند الى شهادة مراقب التموين دون أن يوردها تفصيلا ، والى اعتراف المتهم الأول بأن الرسالة تزن مقدارا معيناً ولم يبين الحكم مراده من الإشارة الى هذا الاعتراف الذى إن أفاد فإنما يفيد الإخطار بوصول الرسالة ، ثم قال إن الطاعن الأول تأخر فى الإخطار عن الميعاد القانونى مع أن شهادة مراقب التموين تفيد عكس ذلك . ويضيف الطاعن الثانى أنه دفع بأنه كان مريضاً وأنه وكل أمر إدارة المحل الى أخيه الطاعن الأول ، إلا أن المحكمة لم تعن بتحقيق هذا الدفاع أو ترد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه الأركان القانونية للجريمةين اللتين دين بهما الطاعنان وأورد الأدلة التى استخلص منها ثبوتها فأثبت أن الطاعن الأول أقر بورود رسالة السكر وأن الطاعنين لم يرسلوا الى مراقبة التموين أو مكتب التموين الفرعى بياناً عن مقدارها وتاريخ ورودها فى خلال الأجل الذى حدده القانون ، كما أنهما لم يقيدا بالسجل الخاص بتاريخ استلام تجار التجزئة لمقرراتهم من السكر وأن إثبات هذا التاريخ يجب أن يكون باليوم كما تتحقق رقابة السلطات القائمة على التموين من مراقبة تنفيذ القانون . ولما كان ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه سديداً فى القانون وكانت المحكمة قد تعرضت لدفاع الطاعنين ففندته واطرحته للاعتبارات التى ذكرتها فإن الطعن لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : إبراهيم خليل بك و اسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

(٣٦٩)

القضية رقم ٤٦١ سنة ٢٢ القضائية :

دفاع . انتهاء المرافعة وحجز القضية للحكم . طلب إعادة القضية للمرافعة . عدم إجابته أو الرد عليه .
لا إخلال بحق الدفاع .

المحكمة الاستئنافية غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للمرافعة أو الرد عليه ،
ما دامت المرافعة قد انتهت وحجزت القضية للحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٩ من مايو سنة ١٩٤٩ بدائرة قسم
الدرب الأحمر: تسبب فى قتل مهدي على حسن ، من غير قصد ولا تعمد بأن كان
ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته الاوائح بأن قاد السيارة
بكيفية ينجم عنها الخطر وبسرعة أكثر من المقرر ودون احتياط ، ولم يستعمل
آلة التنبيه فصدم المحبى عليه وقذف به أمام الترام الذى مر فوقه فحدثت به
الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي ، والتي أدت إلى وفاته . وطلبت عقابه
بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعت الست فاطمة عبد الله بحق مدنى
قبل المتهم ووزارة الدفاع بصفته مسؤولاً مدنيا وطلبت القضاء لها عليهم ما يبلغ
٥٠٠ جنيه . مصرى بصفة تعويض . ومحكمة جناح الدرب الأحمر الجزئية قضت
عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل مع إلزامه ووزارة الدفاع بطريق
التضامن بتعويض قدره ٥٠٠ جنيه مصرى على سبيل التعويض أثوقت تدفع للورثة

والمصاريف المدنية . فاستأنف المتهم ومحكمة مصر الابتدائية قضيت بتأييد الحكم المستأنف وإلزام المتهم بالمعروفات المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن الطاعن طلب من محكمة أول درجة التأجيل لإعلان شهود نفي فلم تستجب له ، ثم طلب من المحكمة الاستئنافية التأجيل لمرض محاميه ، فرفضت المحكمة طلبه ، وأمرت بحجز القضية ثلاثة أسابيع للحكم ، وصرحت له بتقديم مذكرة بدفاعه ، فلما لم يتمكن من ذلك تقدم إلى المحكمة بطلب إعادة القضية للرافعة ، فلم تجبه المحكمة ، ورفضت في الدعوى ، ويضيف الطاعن إلى ذلك أنه تمسك في دفاعه بأن الحادث وقع حوالى الساعة الرابعة في شارع محمد علي ، وقد تبين أن السيارة التي يقودها الطاعن لم تبحر مكانها في ثكنات الجيش بالعباسية إلا في الساعة الرابعة وخمس وعشرين دقيقة ، مما يتعذر معه أن يكون هو مرتكب الحادث ، فضلا عن أن شهود الحادث وإن ذكروا رقم السيارة بما يتفق مع رقم سيارته إلا أنهم شهدوا بأن السيارة من طراز آخر .

وحيث إنه يبين من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد أجرت تحقيق الدعوى وسمعت شهودها ، وأن المحكمة الاستئنافية قد أجلت الدعوى مرتين بناء على طلب محامى الطاعن للإستمداد دون أن يطلب منها التصريح له بإعلان شهود نفي ، وفي الجلسة الثالثة تخلف المحامى عن الحضور وناب عنه آخر طلب التأجيل لمرضه ، فأمرت المحكمة بحجز القضية للحكم وصرحت له بتقديم مذكرة بدفاعه ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للرافعة أو الرد عليه ، ما دامت المرافعة قد انتهت ، وحجزت القضية للحكم ، فلا أساس لما يقوله الطاعن من الإخلال بحقه في الدفاع . هذا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى ، وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن ورد على دفاعه وفنده للاعتبارات التي ساقها وانتهى من ذلك إلى أن الطاعن هو بذاته الذى كان يقود السيارة في وقت الحادث وفي مكان وقوعه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من الطعن ليس في سبيلته إلا محاولة للجدل في موضوع الدعوى وتقدير الدليل فيها ، مما لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيना رفضه .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب الازمة : ابراهيم خليل بك واسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك
المستشارين :

(٣٧٠)

القضية رقم ٤٧٢ سنة ٢٢ القضائية :

- ا — نصب . ركن الاحتيال . ادعاء الصفة الكاذبة . كاف لتوفر هذا الركن .
ب — حكم . توقيع . عدم توقيع الحكم فى الثمانية الأيام . أثره .

١ — إن ادعاء الصفة الكاذبة يكفى وحده لتوفر ركن الاحتيال دون حاجة
إلى أفعال خارجية أو مظاهر احتيال أخرى تعزز هذا الادعاء .

٢ — إن الشارع فى المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية إنما يوصى فقط
بالتوقيع على الحكم فى خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره ولم يرتب البطلان على
عدم مراعاته . وكل ما رتبته الشارع من أثر على عدم التوقيع على الحكم فى هذا
الميعاد هو أن يكون للحكوم عليه إذا حصل من قلم الكتاب على شهادة بعدم
وجود الحكم فى الميعاد المذكور أن يقرر بالظن ويقدم أسبابه فى ظرف عشرة
أيام من تاريخ إعلانه بإيداعه قلم الكتاب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — حسين مصطفى عسر و ٢ — يوسف محمد
يوسف ٣ — عبد الوهاب الشيمى (الطاعن الأول) ٤ — يعقوب سليمان
مشرقى (الطاعن الثانى) بأنهم بدائرة مركز طوخ — الأول — توصل إلى الاستيلاء
على البضائع المبيعة القيمة والوصف بالمحضر من الخواجه نيقولا روداريلى وكان

ذلك بطريق الاحتيال بأن اتخذ صفة غير صحيحة وهو أنه موفد من قبل والده يتسلم هذه البضاعة . وقدم أوراقا مزورة تثبت هذه الصفة الكاذبة . والثاني والثالث والرابع — اشتركوا مع المتهم السابق بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وتلك المساعدة ، وطلبت عقابهم بالمواد ٣٣٦ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة طوخ الجزئية قضت بتسليم المتهم الأول لوالديه أو لمن له حق الولاية عن نفسه على أن يكون مسئولا عن حسن سيره في المستقبل وثانيا — براءة المتهم الثاني عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات وثالثا — حبس المتهم الثالث شهرين مع الشغل ورابعا — حبس المتهم الرابع أربعة شهور مع الشغل عملا بمواد الاتهام فاستأنف المتهمان « الطاعنان » ومحكمة بنها الابتدائية قضت برفضه ونأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن حاصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بالاشتراك في النصب قد جاء باطلا لخطئه في تطبيق القانون وفساده في الاستدلال واخلاله بحق الدفاع ، وذلك أنه لم يثبت أن الطاعنين حرضا أو ساعدا حسين مصطفى عسر الفاعل الأصلي في الجريمة على الاستيلاء على مال المجنى عليه (كمية من البن) بطريق الاحتيال وهو ادعاؤه صفة الوكالة عن والده ثم إن هذا الادعاء لم يتأيد بأفعال خارجية مما يفقد جريمة النصب أهم ركن من أركانها ، وقد استند الحكم في إدانة الطاعنين إلى أقوال حسين مصطفى عسر مع أنه كان متهما في الدعوى ولا تصلح أقواله دليلا عليهما إلا إذا تأيدت بأدلة أو قرائن أخرى هذا إلى أن الطاعن الثاني دافع أمام المحكمة بأن البن المنهبوط في محله ليس من نوع ما يتجر فيه المجنى عليه وطلب عرضه عليه تحقيقا لدفاعه هذا ولكن المحكمة لم تجبه الى ذلك و يضيف الطاعنان أن الحكم قد شابه كذلك عيب شكلي مبطل له وهو عدم التوقيع عليه في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره وخلوه من بيان لأسباب القوية التي من أجلها تأخر التوقيع عن هذا المبدأ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بيانا كافيا تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها بما في ذلك وسائل الاشتراك وطريق الاحتيال ، وتعرض للدفاع المشار إليه بالطعن ورد عليه واطرحه للاعتبارات التي ذكرها . لما كان ذلك ، وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عاها وكان للمحكمة أن تأخذ بأقوال متهم على آخر ولو لم تتأيد بدليل آخر ، متى كانت قد اطمأنت إليها ، فإن ما يثيره الطاعنان في طعنهما لا يكون له محل ، ولا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا في تقدير أدلة الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . أما ما يقوله الطاعنان بعدم عدم توفر ركن الاحتيال فمردود بأن ادعاء الصفة الكاذبة يكفي وحده لتوفر هذا الركن دون حاجة إلى أفعال خارجية أو مظاهر احتيال أخرى تعزز هذا الادعاء . وأما ما يقوله الطاعنان بشأن عدم التوقيع على الحكم في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره فمردود بأن المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « يجب التوقيع على الحكم في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره (بقدر الامكان) ولا يجوز التأخير عن هذا الميعاد (إلا لأسباب قوية) وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع » . ويبين من هذا أن الشارع إنما يوصى فقط بالتوقيع على الحكم في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره ولم يرتب البطلان على عدم مراعاته . وكل ما رتبته الشارع من أثر على عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد . هو أن يكون للمحكوم عليه ، إذا حصل من قلم الكتاب على شهادة بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور ، أن يقرر بالطعن و يقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداعه قلم الكتاب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتمتع برفضه موضوعا .

جاسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : محمد أحمد غنيم بك وباسيلي موسى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٧١)

القضية رقم ٤٨٤ سنة ٢٢ القضائية :

ضبطية قضائية . جاويز . تحريره محضرا بالتحريات والاستدلالات التي كلف إجراؤها .
صحيح .

الجاويز من مرؤوسى مأمورى الضبطية القضائية يساعدهم في أداء ما يدخل
في نطاق وظيفتهم ، فما دام قد كلف بإجراء التحريات وجمع الاستدلالات
المرصلة إلى الحقيقة فإنه يكون له الحق في تحرير محضر بما أجراه في هذا الشأن
عملا بالمادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز العامرية . أولا — تسبب
من غير قصد ولا تعمد في قتل محمد أبو السعود وكان ذلك ناشئا عن إهماله بأن
قاد سيارة بسرعة وبكيفية ينجم عنها الخطر فانقلبت السيارة ، وأصيب المبنى عليه
بالإصابات الموصوفة بالكشف الطبي وقد أودت بحياته . ثانيا — تسبب
من غير قصد ولا تعمد في إصابة عبد المنعم أحمد محمد ومصطفى أحمد وكان ذلك
ناشئا عن إهماله بأن صدمهما بالسيارة فأحدث بهما الإصابات الموصوفة
بالكشف الطبي . وطلبت عقابه بالماتين ٢٣٨ و ٢٤٢ من قانون العقوبات .
ومحكمة جناح العامرية الجزئية قضت عملا بالمادتين ٢٣٨ و ٣٢ من قانون
العقوبات بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل . فاستأنف . ومحكمة استئنافية

الابتدائية قضت تمهيداً بقبول الاستئناف شكلاً وتأجيل الدعوى للاستعداد وتنبيه على المتهم وبعده قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

.. حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً لأن الدرجة التي كان يسير عليها بسيارته في الطريق الصحراوي لا خطأ في السير بها . ولأنه أغفل أن الحادث وقع بسبب أن سيارة اعترضت طريق سيارته فجأة . ويضيف الطاعن أنه دفع ببطلان محضر ضبط الواقعة على أساس أن الذي حرره جاويز وهو من غير مأموري الضبطية القضائية فرفضت المحكمة هذا الدفع وهذا منها خطأ في القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد الأدلة على ثبوتها في حقه ، ثم تعرض لدفاعه المشار إليه في صدر طعنه ورد عليه رداً مقبولاً . لما كان ذلك ، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولاً ، إذ هو لا يعدو المجادلة في تقدير أدلة الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . أما بالنسبة إلى الدفع ببطلان محضر ضبط الواقعة على أساس أن محرره جاويز من غير رجال الضبط القضائية فقد رد عليه الحكم المطعون فيه بأن الجاويز من مأموري الضبطية القضائية يساعدهم في أداء ما يدخل في نطاق وظيفتهم ، وقد كلف بإجراء التحريات وجمع الاستدلالات الموصلة لكشف الحقيقة ، ومن ثم يكون له الحق في تحرير محضر بما يجريه في هذا الشأن عملاً بالمادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات . ولما كان ما قاله الحكم من ذلك صحيحاً في القانون ، وكانت المحكمة قد حققت الدعوى بنفسها في الجلسة فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في شيء .

وحيث إنه لما تقدم بكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٧٢)

القضية رقم ٤٨٦ سنة ٢٢ القضائية :

حكم حضوري . حضور الطاعنة احدى الجلسات . تأجيل الدعوى لجلسة اخرى . عدم حضورها هذه الجلسة وعدم ابدائها عذرا لتخلفها . حضور محام عنها وانسحابه . الحكم الذي يصدر يكون حضوريا .

إن المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى باعتبار الحكم حضوريا بالنسبة الى من تخلف عن الحضور في الجلسة التي تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا . فاذا كان الثابت أن الطاعنة حضرت احدى الجلسات ثم أجلت الدعوى لجلسة أخرى فلم تحضر وحضر محامها وانسحب ولم تكن الطاعنة قد أبدت عذرا لتخلفها ، فالحكم الذي تصدره المحكمة في هذه الجلسة يكون حضوريا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — أم الفرح رضوان الشهيرة بأم الرزق السيد طه ٢ — مبارك عبد العال سليم و ٣ — شفيقه زكي حسن ٤ — أم سالم عبد العال حسن ٥ — يحيى صابر عبد العال — بأنهم بمركز ههيا مديرية الشرقية . المتهمة الأولى شرعت في سرقة الملابس المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكه لآحمد محمد وافي من منزله وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن ارادتها وهو ضبطها متلبسة وذلك حالة كونها عائدة اذ سبق الحكم عليها بثلاث عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها احداتاً بالحبس سنة مع الشغل والأخيرة منها بالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل في شروع في سرقة بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٤٤ والمتهمون الثانية والثالثة والرابعة والخامسة اشتركوا مع المتهمة الأولى بطريق الاتفاق والمساعدة على ارتكاب الجريمة آنفة الذكر بأن رافقوها الى منزل المجنى عليه وشغلوا ابنته زينب محمد واكد ببيع بعض السلع فتمت الجريمة بناء على

هذا الاتفاق وتلك المساعدة حالة كون المتهم الخامس عائدا ، وطلبت عقابهم بالمواد ٢/٤٩ - ٣ و ٥١ و ٥٢ و ١/٣١٧ - ٥ و ٤٥ و ٤٦ و ١/٤٠ - ٢ و ٤١ و ٤٧ و ٣/٤٩ و ٣٢١ من قانون العقوبات ومحكمة جنح ههيا قضت عملا بمواد الاتهام عدا المادتين ٥١ و ٥٤ من قانون العقوبات حضو بالتهمة الأولى وفي غيبة الباقيين - أولا - بحبس المتهم الأولى سنة واحدة مع الشغل - ثانيا - بحبس المتهم الخامس ستة شهور مع الشغل - ثالثا - بحبس كل من المتهمات الثانية والثالثة والرابعة ثلاثة شهور مع الشغل . فدارضت المتهم (الطاعة) والمحكمة قضت برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنفت . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعنن الطاعنة في الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا ، فضلا عن عدم صحة ما جاء به من أنه صدر حضوريا لأن المتهم (الطاعة) لم تحضر بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وصدر فيها هذا الحكم .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ أن الطاعنة حضرت بهذه الجلسة وأجلت الدعوى لجلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ ولكنها لم تحضر بها وحضر محامها ثم انسحب . ولما كانت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تقضي باعتبار الحكم حضوريا بالنسبة الى من تخلف عن الحضور في الجلسة التي تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، وكانت الطاعنة قد تخلفت عن الحضور بالجلسة المؤجلة اليها الدعوى دون أن تقدم عذرا لتخلفها ، لما كان ذلك فإن المحكمة اذ اعتبرت الحكم الذي أصدرته عليها حضوريا ، لا تكون قد أخطأت في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب الدرة ابراهيم خليل بك وبحضور حضرات أصحاب العزة : محمد أحمد غنيم بك وباسيل موسى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٧٣)

القضية رقم ٨٧ ٤ سنة ٢٢ القضائية :

قذف . قذف في حق موظف عام بسبب وظيفته وبطريق النشر في إحدى الجرائد . لا يجوز أن تقل الغرامة التي يحكم بها عن ضعفى الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ٣٠٣/٢ من قانون العقوبات .

متى كانت جريمة القذف التي أثبتها الحكم على المتهم قد وقعت في حق موظف عام وبسبب أداء وظيفته ، وبطريق النشر في إحدى الجرائد ، فإنه لا يجوز طبقا للمادة ٣٠٧ من قانون العقوبات أن تقل الغرامة عن ضعفى الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٣ من هذا القانون . فإذا كان الحكم الذي أدان المتهم قد قضى بمعاقبته بغرامة قدرها أربعون جنيها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٤ من أبريل سنة ١٩٥٠ الموافق ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٩ بدائرة محافظة القاهرة — مع آخر حكم ببراءته ، قذفا علنا في حق معالى وزير الداخلية فؤاد سراج الدين باشا فأسند إليه مع سوء القصد أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقابه بالعقوبات المقررة قانونا واحتقاره عند أهل وطنه وذلك بأن نشر الأول بجريدة الكتلة التي يرأس تحريرها المتهم الثانى بالعدد رقم ١٦٤٦ الصادر في من ٤ أبريل سنة ١٩٥٠ تحت عنوان « وزير الداخلية يغير في مضبطة مجلس النواب » خبرا ، وداه أن معالى وزير الداخلية ارتكب

تزويرا في المضبطة ، وطلبت عقابهما بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنابات القاهرة قضت عملا بمواد الاتهام بمعاينة أحمد على زيدان بغرامة قدرها أربعون جنيها . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بمعاينة المتهم المطعون ضده بغرامة قدرها أربعون جنيها مع أن الجريمة التي أثبتتها عليه عقوبتها الحبس أو الغرامة التي لا تقل عن ضعف الحد الأدنى في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٣ من قانون العقوبات .

وحيث إن الدعوى العمومية أقيمت على المطعون ضده بأنه قذف علنا في حق وزير الداخلية فأسند إليه مع سوء القصد أمورا أو كانت صادقة لأوجب عقابه بالعقوبات المقررة قانونا واحتقاره عند أهل وطنه وذلك بأن نشر بجريدة السككلة بالعدد رقم ١٦٤٦ الصادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٠ تحت عنوان : ” وزير الداخلية يغير في مضبطة مجلس النواب ” خبرا مؤداه أن الوزير ارتكب تزويرا في المضبطة نقضت المحكمة بمعاينة المطعون ضده بغرامة قدرها أربعون جنيها وذلك تطبيقا للمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٧ من قانون العقوبات . ولما كانت جريمة القذف التي أثبتتها المحكمة على المطعون ضده وقعت في حق موظف عام بسبب أداء وظيفته وقد ارتكب بطريق النشر في إحدى الجرائد ، وكان لا يجوز طبقا للمادة ٣٠٧ من قانون العقوبات ، أن تقل الغرامة مع توافر هذه العناصر عن ضعف الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٣ من هذا القانون . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بمعاينة المطعون ضده بغرامة قدرها أربعون جنيها وهي أقل من الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المقررة للجريمة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتصحيح هذا الخطأ وتطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم تطبيقا صحيحا ومعاينة المتهم بالغرامة في الحدود المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٣ والمادة ٣٠٧ من قانون العقوبات .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
العزة ابراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

(٣٧٤)

القضية رقم ٤٥٩ سنة ٢٢ القضائية :

فاعل . اتفاق المتهمين على قتل المجنى عليه . مساهمتهم جميعا فى اقتراف الجرم . كل منهم فاعل
ولو كانت الوفاة لم تحدث بفعله منفردا .

متى كان الثابت أن الطاعن ومن معه قد اتفقوا على قتل المجنى عليه لدى رؤية
فريق منهم له بالسوق أخذا بالنار القائم بين العائلتين وأن الجميع قد ساهموا فى
اقتراف الجرم واستمر الطاعن يواصل اعتدائه حتى خر المجنى عليه قتيلا تنفيذا
لهذا الاتفاق فان الطاعن يكون فاعلا فى جريمة القتل سواء أكان ارتكب الفعل
الذى أدى الى الوفاة وحده أو كانت الوفاة لم تحدث بفعله منفردا بل نشأت عنه
وعن أفعال واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بيردیس مركز البلينا مديرية جرجامع آخرین
حكم ببراءتهم — قتلوا عمدا مع سبق الاصرار والترصد سالم احمد محمود بأن عقدوا
النية وبيتوها على قتله واعدوا لذلك عصيا وتربصوا فى الطريق الذى يمر به قاصدا
محطة السكة الحديد وفاجأوه وانهاالوا على رأسه ضربا بالعصى فأحدثوا به
الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، والمتهم
الطاعن ضرب شيخون حسن محمود بعصا فأحدث به الاصابة الموصوفة
بالتقرير الطبى والتي أعجزته عن اشغاله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما .

وطالبت الى قاض الاحالة احالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات ، ومعاقبة (الطاعن) بالمادة ١/٢٤١ من القانون المذكور فقرر بذلك وقد ادعت هند محمد احمد يوسف زوجة القتيل قبل المتهمين بحق مدنى وطلبت القضاء لها عليهم بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض مؤقت وذلك بطريق التضامن . ومحكمة جنايات سوهاج قضت عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم (الطاعن) عبد الغفار خير الدين محمود بالاشغال الشاقة المؤبدة وبالزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى قرشا صاغاً الى سبيل التعويض المؤقت . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق المنقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول فى التقريرين المتقدمين منه إن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً اذ لم يقيم الدليل على توفر نية القتل وسبق الاصرار لأنه استخلص توفر الأمرين من أن نفراً من فريق الطاعن رأوا المجنى عليه بالسوق ونظروا لوجود ضغينة بين العائلتين لسبق اتهام هذا الأخير بقتل أحد أقارب الطاعن منذ عشرين سنة فتدحرجت فى صدورهم هذه الضغينة وانتوا قتله ، ثم تعقبه الطاعن ومن معه عند انصرافه من السوق فى طريقه الى محطة السكة الحديد وكان يرافقه أحد أقربائه الذى سبقه اليها وما أن أصبح وحيداً حتى اعتدوا عليه وأوسعوه ضرباً بعصى غليظة على رأسه ووجهه الى أن قضوا عليه . وهذا الذى قاله الحكم لا يؤدى الى اثبات نية القتل ولا سبق الاصرار لأن استعمال عصي غليظة والاعتداء بها على هذا النحو لا يدل وحده على أنهم قصدوا الى ازهاق روحه بل ان صح القول فان الحادث لا يمدو أن يكون ضرباً أفضى الى موت المجنى عليه ، كذلك ما قاله عن سبق الاصرار فان قيام الضغينة وتولد نية الاعتداء عند رؤيتهم للمجنى عليه مصادفة لا يدلان على تدبير واصرار سابق ولم يقل الحكم إن نية القتل وجدت منذ قيام الضغينة ، ولم يذكر شيئاً عن المسافة والوقت

الذى انقضى بين الرؤية بالسوق ووقوع الحادث حتى يستبين من الفارق بينهما اذا كانت الفرصة تسمح بالتفكير والتدبير الذى يتحقق معه سبق الاصرار . هذا الى أن الشاهد الذى استندت اليه المحكمة فى القول برؤية فريق الطاعن للمجنى عليه بالسوق لم يشهد بهذه الواقعة امامها فقول الحكم إنه شهد بذلك فى التحقيقات وأمام المحكمة ينطوى على خطأ فى الاسناد ، ولا يرد على ذلك أن تكون للشاهد رواية بالتحقيقات تتفق وما ذكره الحكم إذ يكون الاثبات فى هذه الحالة قائما على روايتين يختلف كل منهما عن الأخرى مما يشوب الدليل بالفساد، ويضيف الطاعن أنه اذا ما استبعد سبق الاصرار فإن الحادث وقد وقع من عدة أشخاص يكون كل فرد منهم مسئولا وحده عن الفعل الذى وقع منه بالذات . ولما كان الحكم لم يعن بتحديد الأفعال التى وقعت من الطاعن وكان الكشف الطبي قد أثبت بالمجنى عليه اصابات لا تنتج الا عن ضرب بسيط فإن الطاعن لا يمكن أن يسأل الا فى حدود القدر المتيقن . ومع افتراض ان المحكمة اسندت الاصابات القائلة للطاعن فإن الجريمة وقد استبعد منها سبق الاصرار يجب أن تنزل عقوبتها عن الأشغال الشاقة المؤبدة ما دام أن المحكمة قد عاملت الطاعن بالرأفة تطبيقا لمادة ١٧ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها بما تتوافر فيه أركان الجريمة التى دان بها الطاعن فأثبت أن نفرا من فريق الطاعن شاهد المجنى عليه أثناء تواجده بالسوق ونظرا للضعف القائمة بين الطرفين رأى الطاعن ومن معه أن الفرصة مواتية للأخذ بالثأر فانتواقتله وتعبهوه أثر انصرافه من السوق فى طريقه الى المحطة وما أن وجدوه منفردا ، إذ كان زميله الذى كان يرافقه وقتذاك قد سبقه الى المحطة ، حتى انهالوا عليه ضربا بعصى غليظة على رأسه ووجهه عدة ضربات قوية ولما أن هم زميله قافلا انجذبت

هرب المعتدون واستمر الطاعن يواصل اعتدائه على المجنى عليه حتى حرق قتيلا .
لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم عن نية القتل من شأنه أن يؤدي الى
ما استخلصه الحكم من ثبوت نية القتل لدى الطاعن وكانت الواضح منه أيضا
أن الطاعن ومن معه قد اتفقوا على قتل المجنى عليه لدى رؤية فريق منهم له
بالسوق أخذا للثأر القائم بين العائلتين وأن الجميع قد ساهموا في اقتراف الجرم
واستمر الطاعن يواصل اعتدائه حتى نحر المجنى عليه قتيلا تنفيذا لهذا الاتفاق ،
فإن الطاعن يكون فاعلا في جريمة القتل سواء أكان ارتكب الفعل الذي أدى
الى الوفاة وحده أو كانت الوفاة لم تحدث بفعله منفردا بل نشأت عنه وعن
أفعال واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه ، أما ما يشير الطاعن من القول بعدم ثبوت
سبق الاصرار فمردود بأن العقوبة المقررة قانونا لجريمة القتل
عمدا من غير سبق اصرار .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
العرز: محمد أحمد غنيم بك و اسماعيل مجدى بك و باسيل موسى بك و مصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٧٥)

القضية رقم ٤٨٠ سنة ٢٢ القضائية :

تموين . القمح الواجب توريده للحكومة مطلوب بذاته وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
والقرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ . توريد قيمة ثمن القمح . لا يجدى .

ما دام الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه لم يسلم إلى الحكومة
المقدار المستحق لها من محصول القمح الناتج في سنة ١٩٥٠ حتى يوم ٣٠ من أبريل
سنة ١٩٥١ وهو نهاية الميعاد المحدد لتوريده فانه لا يجديه أن يكون قد ورد
إلى الصراف قيمة ثمن القمح المطلوب منه إذ القمح الواجب توريده مطلوب
بذاته للحكومة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، والقرار الوزاري رقم ٩٤
لسنة ١٩٥٠

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز المحلة لم يسلم النسبة المطلوبة
من محصول القمح الناتج لسنة ١٩٥٠ للحكومة في الميعاد . وطلبت عقابه بالمواد
١ و ٢ و ٩ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - ١ و ٥ و ١٥ من القرار رقم ٩٤
لسنة ١٩٥٠ ، ومحكمة جنح مركز المحلة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام
بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل . فعارض وقضى باعتبار المعارضة كأن لم
تكن . فاستأنف . ومحكمة طنطا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بوصف أنه لم يسلم الكمية المطلوبة منه للحكومة من القمح عن سنة ١٩٥٠ قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن الواقعة المسندة إليه أصبحت غير معاقب عليها بصدور القرار الوزاري رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ الذي قد أجل توريد القمح المطلوب للحكومة حتى آخر ابريل سنة ١٩٥١، هذا إلى أن الطاعن ورد للصراف قيمة ثمن القمح المطلوب منه ؛ وقدم إلى المحكمة الاستئنافية الوصول الدال على ذلك ، وتاريخه ١٤ من ابريل سنة ١٩٥١، ولكن المحكمة قضت رغم ذلك بادانته دون أن تعنى بالتحدث عن دفاعه والرد عليه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه لم يسلم إلى الحكومة المقدار المستحق لها عليه من محصول القمح الناتج في سنة ١٩٥٠ حتى يوم ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥١ وهو نهاية الميعاد المحدد لتوريده، وكان القمح الواجب توريده مطلوباً بذاته للحكومة وفقاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ ، فإن الطعن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك واسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

(٣٧٦)

التمضية رقم ٤٩٥ سنة ٢٢ القضائية :

استئناف . وجوب رفعه في موعده ، فان طرأ مانع قهرى فيجب رفعه بمجرد زوال المانع .
محكوم عليه لم يقرر بالاستئناف فور زوال المرض كما هو ثابت من الشهادة الطبية التى يقدمها .
عدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد .

يجب رفع الاستئناف في موعده محسوبا من اليوم المقرر لبدئه . فإذا طرأ
على المحكوم عليه مانع قهرى منعه من ذلك كان عليه بمجرد زوال المانع أن يبادر
على الفور إلى رفعه . وإذن فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن
لم يقرر بالاستئناف إلا في يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١ في حين أن حالة المرض
التي كان يعانيها قد زالت عنه طبقا للشهادة التي قدمها في يوم ١٩ منه ، فان استئنافه
يكون حاصلا بعد الميعاد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه لم يسدد نصيب الحكومة من محصول قمح
سنة ١٩٥٠ . وطلبت عقابه بالمواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ٥٦ من المرسوم
بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ والقرارين الوزاريين رقمي ٩٤ و ٣٠٢ سنة ١٩٥٠ .
ومحكمة مركز طنطا الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة
شهور مع الشغل . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فاستأنف (بعد الميعاد) وقيد استئنافه برقم ٣٢٧٦ سنة ١٩٥١ ، ومحكمة طنطا الابتدائية قضت حضوريا بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد ، في حين أنه أبدى للمحكمة أن المرض هو الذي حال بينه وبين التقرير بالاستئناف في ميعاده وقدم لها شهادة من طبيب تثبت مرضه . وبضيف الطاعن إلى ذلك أن الحكم الابتدائي قد انطوى على مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه للأسباب التي شرحها في تقريره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن فقال ” إن المتهم اعتذر عن التأخير باستئناف الحكم في موعده لمرضه وقدم شهادة تاريخها ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ مذكورا بها أنه كان مصابا بنزلة صدرية حادة تستلزم راحة أسبوعين أى لغاية ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وأنه على فرض صحة هذه الشهادة فإنه كان في حالة صحية تمكنه من التقرير في اليوم التالي وهو ما لم يفعله ، فيكون دفاعه عديم الجدوى لا يؤثر في تراخيه واعتبار استئنافه غير مقبول شكلا“ . ولما كان ما ذكره الحكم من ذلك صحيحا في القانون وكان يجب رفع الاستئناف في موعده محسوبا من اليوم المقرر لبدئه فإذا طرأ على المحكوم عليه مانع قهري منعه من ذلك كان عليه مجرد زوال المانع أن يبادر على الفور إلى رفعه ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يقرر بالاستئناف إلا في يوم ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ، في حين أن حالة المرض التي كان يعانيها قد زالت عنه طبقا للشهادة التي قدمها في يوم ١٩ منه ، فإن استئنافه يكون حاصلا بعد الميعاد ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب في قضائه بعدم قبول الاستئناف شكلا ، هذا ولا محل لبحث ما يشير به الطاعن غير ذلك من الأسباب الأخرى لتعلقها بالحكم الابتدائي الذي انقضى ميعاد الطعن فيه بطريق الاستئناف . ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

(٣٧٧)

القضية رقم ٤٩٧ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . استئناف . اثبات الحكم المطعون فيه أن هناك استئناف واحد من المتهم وآخر من المسئول عن الحقوق المدنية وإثباته تاريخ كل منهما . قضاؤه بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا « هكذا بصيغة المفرد » . الطعن فيه بأن المحكمة لم تفرز إلى أن هناك استئناف . لا يقبل .

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في صدره استئناف الطاعن واستئناف المسئول عن الحقوق المدنية وتاريخ كل منهما ، ثم قال إن الاستئناف مقدم في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلا ثم انتهى إلى القضاء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، فانه وإن كانت كلمة « الاستئناف » قد وردت بصيغة المفرد إلا أنها تنصرف إلى الاستئنافين معا ، ومن ثم لا يقبل الطعن على هذا الحكم بمقولة إن المحكمة لم تفرز إلى أن هناك استئنافين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب بغير قصد ولا عمد في إصابة سعد حميد عيد بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر أن سار بها مسرعا وإلى يسار الطريق ودون أن يطلق آلة التنبيه ولم يتخذ من الحيطه مامن شأنه مفاداة اصطدام السيارة فصدم انجني عليه أثناء عبوره الطريق مما أحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي . وطابت عتابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات وقد ادعى سعد حميد عيد يحق مدنى قبل المتهم وطالب القضاء له بمبلغ خمسة عشر جنيها تعويضا ومحكمة جناح بنى سوييف الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام . بحبس المتهم ثلاثة شهور ولم يفصل فى الدعوى المدنية لأن المدعى بالحقوق المدنية لم يعان المتهم بها . وفى أثناء نظر الدعوى وجه المدعى بالحقوق المدنية إلى المتهم وإلى حسين محمد أحمد منصور بصفته

مسئولا عن الحقوق المدنية الدعوى وطالب الحكم له عليهما بمبلغ ١٥ جنيه والمصاريف المدنية ثم عدل طلباته إلى ١٠٠ جنيه تعويضا وبعد نظرها قضت فيها بتاريخ ١٣ من مايو سنة ١٩٥١ بقبولها شكلا وتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وفي الدعوى المدنية بالزام المتهم والمسئول مدنيا بأن يدفع على وجه التضامن للدعى المدنى مبلغ عشرين جنيها مصريا فاستأنف المتهم كما استأنف المسئول عن الحقوق المدنية ومحكمة بنى سويف الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحمل فى أن المحكمة الاستئنافية قضت بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا ، دون أن تفتن إلى أن أمامها استئنافين ، لا استئنافا واحدا ، أحدهما المرفوع من الطاعن والثانى مرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية ، فلم تبين أيهما قضت برفضه ، ويقول الطاعن إن الحكم فوق ذلك جاء قاصرا فى الرد على دفاعه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أثبت فى صدره استئناف الطاعن واستئناف المسئول عن الحقوق المدنية وتاريخ كل منهما ثم قال إن الاستئناف مقدم فى الميعاد القانونى فهو مقبول شكلا وانتهى إلى القضاء بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . ووضح من ذلك أن كلمة «الاستئناف» وإن وردت بصيغة المفرد إلا أنها تنصرف إلى الاستئنافين معا ، ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص .

هذا ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة عليها وأشار إلى ما قرره الطاعن فى التحقيقات وفند دفاعه للاعتبارات التى أوردها فإن الطعن يكون برمته على غير أساس ، متمنيا رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
إبراهيم خليل بك واسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٧٨)

القضية رقم ٥٠١ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من آثاره . مثال .

إذا كان الحكم قد أثبت على الطاعن أنه ضرب المجنى عليها ضربا أحدث
أذى بجسمها تجاوز فيه حق التأديب المقرر شرعا للزوج على زوجته ، وكانت
العقوبة التى أوقعها عليه داخلة فى نطاق العقوبة المقررة للضرب المنطبق على
الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، فإنه لا جدوى للطاعن مما
يشير به فى شأن الحبس والتعذيب إذ أن مصلحة من الطعن تكون منتفية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه قبض على مرزوقه أحمد عبد اللطيف
وحجزها فى غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض بأن حبسها
داخل غرفة وأغلق بابها بالقفل ووضع فى قدميها قيداً حديداً أعده لذلك وعذبها
بالتعذيبات البدنية فأحدث بها الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي وطالبت من
قاضى الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢٨٠ و ٢٨٢/٢ من
قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت عملاً بمادتي الاتهام
مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة عبد الغنى عبد الباقي أبوزيد
بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالقبض على المجنى عليها وحجزها وحبسها وتعذيبها بالتعذيبات البدنية قد جاء قاصرا فضلا عما شابه من بطلان في الاسناد وخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أسند إليه أفعالا لم تقل المجنى عليها إنه قارفها وأن التقرير الطبي إذا كان قد أيد المجنى عليها فيما نسبته إليه من أنه ضربها فإن دعوى القبض أو الحجز أو الحبس لم يقم عليها دليل وأن الطاعن إذ أغلق باب المنزل على المجنى عليها وهي زوجته فإنه لم يقصد إلى الحبس لذاته وإنما أراد منعها من الخروج من المنزل إلا بإذنه ولا يصح مساءلته عن ذلك جنائيا ما دام يستعمل حقا مقررًا له شرعا . هذا إلى أن الإصابات التي وجدت بالمجنى عليها كما أثبتها الحكم لم تبلغ من الجسامة درجة تسمح باعتبارها تعذيبات بدنية في حكم المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم من قول للمجنى عليها له سنده فيما شهدت به أمام المحكمة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل ولا يخرج عن المجادلة في تقدير الأدلة ومبلغ الاطمئنان إليها مما يستقل به قاضي الموضوع ولا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض . هذا إلى أنه لما كان الحكم قد أثبت على الطاعن أنه ضرب المجنى عليها ضربا أحدث أذى يجسمها تجاوز فيه حق التأديب المقرر شرعا للزوج على زوجته وكانت العقوبة التي وقعت عليه داخلة في نطاق العقوبة المقررة للضرب المنطبق على الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات فإنه لا جدوى للطاعن مما يثيره في شأن الحبس والتعذيب إذ أن مصلحته من الطعن على الحكم بهذا الوجه تكون مشفية .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
محمد أحمد غنيم بك وباسمى موسى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٧٩)

القضية رقم ٥٠٥ سنة ٢٢ القضائية :

تزوير . محرر اصطنع في صورة محرر رسمى نسب زورا إلى الموظف المختص بتحرير أشباهه .
يعطى حكم المحرر الرسمى فى باب التزوير .

المحرر الذى يصطنع فى صورة المحررات الرسمية وينسب زورا إلى الموظف
العومى المختص بتحرير أشباهه ولو أنه لم يصدر فى الحقيقة عن الموظف المذكور،
يعطى حكم المحرر الرسمى فى باب التزوير .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — ارتكب تزويرا فى محررين رسميين
هما تصريحان بصرف كمية من سكر الطوارىء أحدهما ١١ من يناير سنة ١٩٥٠
بصرف ست أقات سكر السيد نعم سيد والآخر بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥٠ بصرف
خمس أقات سكر لآبراهيم حسن محمود بأن اصطنع هذين التصريحين ونسب
صدورهما زورا للرئيس مكتب تموين بنى سويف شحاته عوض افندى . وثانيا —
استعمل التصريحين المزورين سالفى الذكر بأن قدمهما إلى الموظف المختص
بمكتب تموين بندر بنى سويف لإثباتهما بالدفاتر . وطلبت عقابه بالمواد ٢١١
و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح بندر بنى سويف قضت عملا
بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم

ثلاثة أشهر مع الشغل. فاستأنفت النيابة ؛ كما استأنف المتهم ومحكمة بنى سويف
الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر طابى
التصريح بصرف كمية من سكر الطوارىء موضوع الاتهام ورقتين رسميتين فى حين
أنهما ورقتان عرفيتان لم تكتسبا شكل المحررات الرسمية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقل "إن الطاعن قدم
إلى موظف التكوين بمكتب بنى سويف طابىين بصرف كمية من سكر الطوارىء
وعلى كل منهما تصريح بالصرف مذيّل بتوقيع منسوب لرئيس مكتب التكوين
الذى نفى صدورهما منه ، وتبين من تقرير المضاهاة أن التأشير بالصرف والتوقيع
المنسوب إلى رئيس المكتب ليسا بخطه ، وأن الطاعن هو الكاتب لعبارات
الطلبين والتأشيرين بالصرف المذيلين بهما " . لما كان ذلك ، وكان المحرر الذى
يصطنع فى صورة المحررات الرسمية وينسب زورا إلى الموظف العدوى المختص
بتحرير أشباهه ولو أنه لم يصدر فى الحقيقة عن الموظف المذكور ، يعطى حكم
المحرر الرسمى فى باب التزوير ، فإن المحكمة حين دانت الطاعن بالتزوير فى محرر رسمى
لا تكون قد أخطأت فى شيء ، ويكون الطعن بذلك فى غير محله ويتعين رفضه
موضوعا .

جاسمة ٢ من يونية سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
إبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وباسملى موسى بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٨٠)

القضية رقم ٥٠٩ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . الاعتذار بالمرض . مسألة موضوعية .

الاعتذار بالمرض هو مما يفصل فيه قاضى الموضوع ، فتمت لم يقبله له - دم
اطمئنانه الى الدليل المقدم عليه فلا تجوز اثرة الجدل بشأن ذلك لدى محكمة
النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - محمد مرسى سليمان ٢ - فتح الله
عبد الحفيظ دسوقي (الطاعن) ٣ - عبد الله إبراهيم سليم وعلى محمد نوفل ٤ - عبد الفتاح
حسين شلبي بأنهم : أتلفوا الألواح الزجاجية المبينة الوصف والقيمة بالمخبر لشركة
أتوبيس الشرقية والدقهلية وأحاليها غير صالحة للاستعمال وكان ذلك بقصد
الاساءة وطلبت عقابهم بالمادة ١/٢٦١ من قانون العقوبات ومحكمة جناح أوحاد
الجزئية قننت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا
مع الشغل فعارضوا في هذا الحكم وقضى في معارضتهم بتأييد الحكم الغيابي المعارض
فيه فاستأنف المتهمون الثانى (الطاعن) والثالث والخامس ومحكمة الزقازيق
الابتدائية قضت فيه حضوريا للثانى والثالث وغيابيا للخامس بعدم قبول
استئناف المتهمين شكلا لرفعه بعد الميعاد فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في قول الطاعن إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد جاء قاصرا : ذلك أن الثابت بالحكم أنه بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٥١ تقرر من وكيل الطاعن باستئناف حكم محكمة أول درجة بموجب توكيل أباح له ذلك وأن هذا التوكيل قد أرفق به شهادة مرضية تفيد أن الطاعن كان مريضا ابتداء من ٢١ من إبريل سنة ١٩٥١ ، وأن الحاضر عن الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية دفع بأنه كان مريضا فلم يتمكن من الحضور للتقرير بالاستئناف في الميعاد ، إلا أن المحكمة على الرغم مما تقدم أسست قضائها بعدم قبول الاستئناف على أنها لم تقتنع بالشهادة المرضية كدليل على قيام المانع القهري لدى الطاعن من التقرير باستئنافه في الميعاد القانوني وذلك دون أن تبين في حكمها أسباب عدم اقتناعها بتلك الشهادة ليكون ذلك منها ردا على دفاع الطاعن . كما لم تحقق حصول المرض وقيام المانع ولم تستدع الطبيب صاحب الشهادة لمناقشته فيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد قد بنى قضاءه على أنه لا يعول على الشهادة المرضية التي قدمها للدلالة على المرض الذي أقدمه وعلى أنه لا يقتنع بها كمانع قهري منعه من التقرير بالاستئناف في الميعاد . ولم يكن يبين من ذلك أن المحكمة لم تصدق الشهادة المرضية المقدمة من الطاعن ولم تطعن إليها كدليل على قيام المانع القهري لديه من التقرير باستئنافه في الميعاد الذي حدده القانون ، وكان يلزم عن ذلك عدم إمكان مطالبتها بمناقشة المرض الوارد فيها أو تحقيق المانع المبين بهامادامت هي لم تثق به ، وكان الطاعن من جهته لم يطالب إليها استحضار الطبيب الذي حذر الشهادة لمناقشته فيها حتى يصحح له النعي على الحكم لهذا السبب . لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل إذ أن الاعتذار بالمرض هو مما يفصل فيه قاضي الموضوع فحتى لم يقبله لعدم اطمئنانه إلى الدليل المقدم عليه فلا تجوز إثارة الجدل بشأنه لدى محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٨١)

القضية رقم ٥١٠ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . تأخير التوقيع على الحكم في الميعاد المحدد في القانون . ماذا يجب لترتب على هذا التأخير وقف سريان ميعاد النعنع وتقديم أسبابه ؟ أن يثبت عدم وجود الحكم في الميعاد المذكور بشهادة من قلم الكتاب .

إذا كان الطاعن قد قرر الطعن في الميعاد ، وكان مؤشرا على الحكم باخطار محاميه بورود الحكم في اليوم السادس من شهر مارس سنة ١٩٥٢ فقدم أسباب طعنه في السادس عشر منه بعد مرور أكثر من ثمانية عشر يوما على تاريخ صدور الحكم ، ففي هذه الحالة يشترط لقبول الأسباب أن يحصل الطاعن على شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم في ميعاد الثمانية الأيام التالية لصدوره . ذلك أنه يجب - لكي يترتب على تأخير التوقيع على الحكم وقف سريان ميعاد الطعن فيه بطريق النقض وتقديم أسباب هذا الطعن الى تاريخ إعلان المحكوم عليه إعلانا رسميا بإيداع الحكم قلم الكتاب - أن يثبت عدم وجود الحكم في الميعاد المذكور بشهادة من قلم كتاب المحكمة بذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين : المتهم الأول ضرب حسن مجاهد حسن ورزق حسن مجاهد فأحدث بكل منهما عاهة مستديمة . والمتهم الثاني أولا - ضرب يحيى سيد محمود المتهم فأحدث به عاهة مستديمة . ثانيا - ضرب حسين سيد محمود فأحدث به إصابة تحتاج لعلاج أقل من عشرين يوما . وطلبت من قاضى الإحالة إحالة المتهمين المذكورين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم : الأول بالمادة ١/٢٤٠ والثاني بالمادتين ٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت عملا بالمادة ١/٢٤٢ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من محمد سيد محمود وعوض على أحمد بالحبس

مع الشغل مدة سنة واحدة وذلك على اعتبار أن النعمة الموجهة إلى المتهم الأول هي ضرب أحدث إصابات اقضى علاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما .
فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر على الطاعنين حضوريا بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٢ فلم يقرر الطاعن الثانى الطعن فيه إلا فى ١٧ من مارس سنة ١٩٥٢ أى بعد الميعاد القانونى فان طعنه يكون غير مقبول شكلا .

ومن حيث إن الطاعن الأول وإن قرر الطعن فى الميعاد وكان مؤشرا على الحكم باخطار محاميه بوريد الحكم فى اليوم السادس من شهر مارس سنة ١٩٥٢ فقدم أسباب طعنه فى السادس عشر منه أى بعد مرور أكثر من ثمانية عشر يوما على تاريخ الحكم ، إلا أنه يشترط لقبول الأسباب فى هذه الحالة أن يحصل الطاعن على شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم فى ميعاد الثمانية الأيام التالية لصدوره ، ذلك أنه يجب لكى يترتب على تأخير التوقيع على الحكم وقف سريان موعده الطعن فيه بطريق النقض وتقديم أسباب هذا الطعن إلى تاريخ إعلان الحكم عليه إعلانا رسميا بإيداع الحكم قلم الكتاب — يجب أن يثبت عدم وجود الحكم فى الميعاد المذكور بشهادة من قلم كتاب المحكمة بذلك وهو ما لم يحصل فى واقعة هذا الطعن من الطاعن الأول ومن ثم فان طعنه يكون كذلك غير مقبول شكلا وذلك عملا بنص المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

جائسة ٢ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب الغزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب الغزة :
ابراهيم خليل بك واسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٨٢)

القضية رقم ٥١٢ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . التقرير بالطعن بعد الميعاد . ادعاء الطاعن أن مانعا قهريا حال دون ذلك . عدم
تقديمه الأسباب إثر زوال هذا المانع أيضا . طعن غير مقبول شكلا .

إن المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية توجب التقرير بالطعن وإيداع
الأسباب التى بنى عليها فى ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم الحضورى
والإسقاط الحق فيه . فإذا كان الطاعن ، وإن ادعى أنه لم يستطع أن يقرر
الطعن فى المدة المقررة بالقانون لسبب قهرى خارج عن إرادته وأنه بادر بقرر
الطعن فى اليوم التالى لا نقضاء عذره ، لم يقيم بإيداع الأسباب التى بنى عليها
الطعن إثر زوال هذا المانع أيضا بل إنه لم يودعها إلا بعد مدة قاربت العشرين
يوما ، ولم يعتذر عن هذا التأخير إلا بدعوى المرض وحده ولم يشر إلى عيب
فى الإجراءات ولم يدع فى طعنه أنه حال بينه وبين إيداع هذه الأسباب مانع
قهرى كذلك — فهذا الطعن لا يكون مقبولا شكلا .

الوقائع

انتهت النيابة العامة كلا من : ١ — حسن على خضر (الطاعن)
و ٢ — السيد فرماوى مقلد و ٣ — عبد الحميد على خضر و ٤ — ابراهيم خليل
مقلد بأنهم أولا — اشتركوا مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب
تزوير فى محرر رسمى هى إشارة المحضر ابراهيم أمين أفندى المؤرخ ٢٤ أكتوبر

سنة ١٩٤٣ والمثبتة على عقد الإيجار المؤرخ أول مارس سنة ١٩٤٣ وذلك بأن اتفق المتهمان الأول والثاني مع المتهم المجهول على اصطناع عقد إيجار مماثل لعقد سابق بإيجار مركب شراعية صادرة من المتهم الثاني إلى الأول فقام المجهول بتحرير هذا العقد وقلد العبارة التي كانت على العقد الصحيح بخط المحضر وهي عبارة نظرت في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٣ وكذلك توقيع المحضر سالف الذكر وساعدهما المتهمان الثالث والرابع بأن وقعا على هذا العقد المصطنع بختميهما تأييدا لهما فوقعت جريمة التزوير بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة والمتهم الأول أيضا استعمل هذا العقد المزور مع علمه بتزويره بأن قدمه في القضية ١٤٨٨ سنة ١٩٤٤ مستعجل مصر . والمتهم الثاني أيضا اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق في استعمال المحرر بأن اتفق معه على تقديمه في الدعوى المستعجلة سالفه الذكر فقدمه بناء على هذا الاتفاق . وطلبت عقابهم بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات للأول و ٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ منه للثالث والرابع . ومحكمة جنح الدرب الأحمر قضت بحضوريا للأول (الطاعن) وغيابيا للباقيين عملا ب مواد الاتهام بالنسبة إلى جميع المتهمين مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني بحبس كل من المتهمين الأول والثاني سنة واحدة مع الشغل وحبس كل من الثالث والرابع ستة أشهر بالشغل . فاستأنف المتهم الأول (الطاعن) . ومحكمة مصر الابتدائية قضت عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل . فطعن المحامي عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢ (بعد الميعاد) كما قدم الأسباب في ١٦ مارس سنة ١٩٥٢ (بعد الميعاد أيضا)

المحكمة

... حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً في ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٢ فقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ وقدم شهادة طبية مؤرخة في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ جاء بها أنه كان مريضاً ولم يكن يستطيع مغادرة فراشه منذ يوم ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ حتى يوم ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ — إلا أن الطاعن لم يودع تقريره بالأسباب إلا في ١٦ من مارس سنة ١٩٥٢

وحيث إنه لما كانت المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية توجب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التي بنى عليها في ظرف ثمانية عشر يوماً من تاريخ الحكم الحضورى وإلا سقط الحق فيه ، وكان الطاعن وإن ادعى أنه لم يستطع أن يقرر الطعن في المدة المقررة بالقانون لسبب قهري خارج عن إرادته وأنه بادر بقرر الطعن في اليوم التالي لانقضاء مده إلا أنه لم يقم بإيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن أثر زوال هذا المانع أيضاً بل أنه لم يودعها إلا بعد مدة قاربت العشرين يوماً . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتذرع عن هذا التأخير إلا بدعوى ذلك المرض وحده فلم يشر إلى عيب في الإجراءات ولم يدع في طعنه أنه قد حال بينه وبين إيداع هذه الأسباب مانع قهري كذلك . لما كان ما تقدم فإن الطعن لا يكون مقبولاً شكلاً .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسني بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
محمد أحمد غنيم بك وباسميلي موسى بك وحافظ صابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٨٣)

القضية رقم ٢٣٢ سنة ٢٢ القضائية :

انقضاء الدعوى العمومية . يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ هو . وعد تطبيق هذا القانون فيما هو أصليح للتهم من نصوصه . بجنحة . مضى أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ . انقضاء الدعوى .

قد استقر قضاء هذه المحكمة على جعل يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نشر فيه قانون الإجراءات الجنائية موعدا لتطبيق هذا القانون فيما هو أصليح للتهم من نصوصه . فإذا كانت واقعة الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ - فهذه الدعوى تكون قد انقضت بمضى المدة ويتمين براءة الطاعن منها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : شرع في قتل زغلول على عوض عمدا وذلك بأن طعنه بمطواة في ظهره قاصدا من ذلك قتله فأحدث به جرحا طعنيا نافذا مبينا بالكشف الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو إسعاف المحبى عليه بالعلاج وقد اقترنت هذه الحناية بجناية أخرى هي أن هذا المتهم في الزمان والمكان سالف الذكر شرع أيضا في قتل محمد سعد بأن طعنه بآلة حادة في ظهره قاصدا من ذلك قتله فأحدث به جرحا طعنيا مبينا بالكشف الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو إسعاف هذا المحبى عليه بالعلاج .
ثانيا : ضرب محمد على عوض وعبيده درويش وفضل الله ميخائيل فأحدث بهم

الإصابات المبينة بالكشوف الطبية واتي تقرير لعلاجهم منها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطابت من قاضي الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤-٢ و ٢٤٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ومحكمة جنايات مصر قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة حسن حسن على الشهير برز بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بجلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٧ بالنقض والإحالة . ومحكمة الإعادة قضت عملا بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٥٠ و ٣٢ من نفس القانون بمعاقبة حسن حسن على الشهير برز بالحبس مع الشغل مدة أربع سنين عن التهم المسندة إليه وأعفته من المصاريف وذلك على اعتبار أن المتهم المذكور في الزمان والمكان المذكورين أولا — أحدث جروحا بكل من زغلول على عوض ومحمد سعد وعبدو دويش عيسى نشأ عنها مرضهم وعجزهم عن أعمالهم الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . وثانيا — أحدث بكل من محمد على عوض وفضل الله ميخائيل فضل الله جروحا تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . فطعن الطاعن لثاني مرة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إنه لما كانت الدعوى الجنائية تنقضي في مواد الجرح بمضي ثلاث سنين وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها وكانت الواقعة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوعها في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ إلى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة على جعله موعدا لتطبيق هذا القانون فيما هو أصح لاتهم من نصوصه . لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن لانقضاء الدعوى العدومية بمضي المدة .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسن بك وكيل المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك واسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٨٤)

القضية رقم ٢٦١ سنة ٢٢ القضائية :

- ١ — قذف . إثبات وقائعه . لا يشترط لذلك دليل معين . إثباتها جائز بكل الطرق .
ب — إثبات . دليل . مباشر أو غير مباشر . يكفي ما دام مؤديا إلى النتيجة التى انتهت إليها المحكمة .

١ — إن القانون لا يستلزم لإثبات وقائع القذف دليلا معيناً بل هى يجوز إثباتها بكافة الطرق بما فى ذلك شهادة الشهود وقرائن الأحوال .

٢ — متى استقرت عقيدة المحكمة على رأى فلا يهم أن يكون ما استندت إليه فى ذلك دليل — لا مباشرا أو غير مباشر ما دام هذا الدليل مؤديا عقلا إلى مارتبته المحكمة عليه ، فإن القانون لا يشترط فى الدليل مهما كان نوعه أن يكون مباشرا أى شاهدا بذاته على الحقيقة المطلوب إثباتها ، بل يكفي أن تستخلص منه المحكمة تلك الحقيقة بعمامة منطقية تجريها متى كان هو ينم عليها من طريق غير مباشر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده (الأستاذ على أمين) بأنه باعتبار رئيس التحرير لمجلة آخر لحظة : أولا — قذف علانية فى حق حضرة صاحب المعالي محمد فؤاد الدين باشا وزير الداخلية بأن أسند إليه كذبا وبسوء قصد واقعة لو كانت صادقة لأوجبت عقابه قانونا واحتقاره عند أهل وطنه وذلك بأن نشر

في العدد ٨٨ من مجلة آخر لحظة التي تم طبعها وتوزيعها على الجمهور خبرا ورسميا مقتضاهما أن هناك رقابة على التليفونات المحلية : ثانيا — نشر بسوء قصد وعلائية أخبارا كاذبة من شأنها أن تلحق ضررا بالمصلحة العامة بأن أذاع في العدد رقم ٨٨ من مجلة آخر لحظة التي تم طبعها وتوزيعها على الجمهور خبرا ورسميا مقتضاهما أن هناك رقابة على التليفونات المحلية. وطلبت معاقبته طبقا للواد ١٧١ و ١٨٨ و ١٩٥ و ١٩٨ و ٢٠٠ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٧ من قانون العقوبات و بمقتضى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ . ومحكمة جنایات القاهرة قضت عملا بالمادة ٥٠ فقرة ثانية من قانون تشكیل محاکم الجنایات بالبراءة . فطعن رئيس نيابة الصحافة والنشر في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة القذف المستندة إليه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله . ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات تشترط لإعفاء القاذف من العقاب إلى جانب حسن نيته — أن يثبت صحة الواقعة التي أسندتها إلى المقذوف في حقه وأن المحكمة قد رأت أن هذه الواقعة قد ثبتت صحتها مما شهد به شاهدان المطعون في حقه من أن الظروف والقرائن قد توافرت لديهما على الاعتقاد بأن تليفوناتها كانت تحت الرقابة . مع أن هذا منها غير سليم إذ أن هذين الشاهدين لم يشهدا بأنهما عاينا الرقابة مفروضة فعلا على تليفوناتها أو سمعا من واحد أو أكثر ممن باشروها أو عملوا عليها أن هذه الرقابة موجودة فعلا حتى يمكن أن يوصف قولها بوجودها أنه شهادة يصح الأخذ بها في القانون بل أن ما ذكره الشاهدان لا يعدو مجرد رأى لهما يفنقر إلى ما يثبت . وتضيف الطاعنة أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا إذ لم يورد الظروف والقرائن التي قال الشاهدان إنها قد توافرت لديهما فجعلتهما يعتقدا بوجود الرقابة على تليفوناتها وجعلت المحكمة بدورها ... قد الشاهدان من وجود الرقابة فعلا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال : " إن المتهم قرر أنه نشر الخبر موضوع هذه المحاكمة عند ما وصل إلى علمه من مصادر يعتقد أنها مطلعة ومن زعماء ورؤساء وزارة سابقين شكوا من أن تليفوناتهم موضوعة تحت الرقابة وأنه سمع من أشخاص موثوق بهم أن وزيرا في الوزارة الحالية يتكلم أيضا من ذلك كما يشكو صحفي كبير ... وأن المتهم في سبيل إثبات صحة الخبر المشار إليه قد أتى في الجلسة بشهود من ذوي المكانة أحدهم وزير معارف سابق ومن حزب الحكومة الحاضرة والثاني وزير مالية سابق في الوزارة الحالية والثالث النائب العام السابق فشهدوا بأن الظروف والقرائن توافرت لديهم على الاعتقاد بأن تليفوناتهم موضوعة تحت الرقابة حتى بعد رفع الأحكام العرفية وذلك للأسباب التي ذكروها في أقوالهم وعلى الأخص الشاهد الثالث الذي ذكر وقائع معينة ... وأن المحكمة ترى أن ركن سلامة النية وشرط إثبات صحة الواقعة اللذين تتطلبهما الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات قد توافرا مما شهد به الشهود الذين أتى المتهم بهم وسمعت المحكمة أقوالهم ... وأن المحكمة تأخذ بما شهد به هؤلاء الشهود من أن تليفوناتهم كانت عليها رقابة " . لما كان ذلك وكان القانون لا يستلزم لإثبات وقائع القذف دليلا مبينا بل يجوز إثباتها بكافة الطرق بما في ذلك شهادة الشهود وقرائن الأحوال ، وكان لقاضي الموضوع كامل السلطة في تقدير أدلة الدعوى ، إذ الأمر مرجعه في المواد الجنائية إلى اطمئنان المحكمة إلى صحة أو عدم صحة الأدلة المطروحة عليها . فمضى استقرت عقيدتها على رأى فلا يهم أن يكون ما استندت إليه في ذلك دليلا مباشرا أو غير مباشر متى كان هذا الدليل مؤديا عقلا إلى ما رتبته عليه المحكمة . ذلك أن القانون لا يشترط في الدليل مهما كان نوعه أن يكون مباشرا أى شاهدا بذاته على الحقيقة المطلوب إثباتها بل يكفي أن تستخلص منه المحكمة تلك الحقيقة بعملية منطقية تجريها متى كان هو ينم عليها عن طريق غير مباشر . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة قد أوردت في حكمها مؤدى ما أخذت به واطمأنت إليه من أدلة واعتبارات على صحة الواقعة التي أسندها المطعون ضده إلى المقذوف في حقه ، وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدي في العقل والمنطق إلى ما رتب عليها فإنه لا تصح مجادلتها في ذلك لدى

محكمة النقض، إذ المجادلة في هذه الصورة لا يكون لها من معنى إلا إثارة المناقشة في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز التعقيب على محكمة الموضوع فيه. هذا ولا يعيب الحكم أنه وقد انتهى إلى براءة المتهم بناء على ما أطمأن إليه من صحة شهادة الشهود أن يكون قد أغفل إيراد الظروف والملايسات التي أدت لهذا الاطمئنان. وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .وضوعا .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة احمد حسن بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات اصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

(٣٨٥)

القضية رقم ٤٩١ سنة ٢٢ القضائية :

تفتيش . الطعن في اذن التفتيش بعدم تعيين المنزل المراد تفتيشه . وجوب التمسك به امام
محكمة الموضوع .

إذا كانت الطاعنة لم تلتزم أمام محكمة الموضوع بإعلان الإذن بسبب ما نقوله في طعنها عن عدم تعيين المنزل المراد تفتيشه ، فلا تجوز إثارة ذلك أمام محكمة النقض ، إذ هذا من الدفوع الموضوعية التي تتطلب تحقيقا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - شريفه محمد عثمان (الطاعنة) ٢ -
نعيمه محي الدين ٣ - فتحيه محمد سالم بأنهن : المتهمة الأولى فتحت وأدارت
المحل المبين المعالم بالمحضر للفجور والدعارة بأن استخدمت فيه المتهمتين الثانية
والثالثة لهذا الغرض . والمتهمتان الثانية والثالثة - حرصتا واستدرجتا كلا من
على محمد علي ورياض محمود حسن على ارتكاب الفجور والدعارة بأن استدرجتاهما
لداخل المنزل سالف الذكر ووجهتا إليهما الالفاظ الميينة بالمحضر . وطلبت عقابهن

بالمواد ١ فقرة أولى و ٨ فقرة أولى وثانية و ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠
وفي أثناء نظر الدعوى امام محكمة جناح الفشن الجزئية دفع الحاضر مع المتهمتين
الثانية والثالثة ببطلان إذن التفتيش وبعد نظرها قضت عملا بالمواد ٢/١ و ١٣
من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بالنسبة الى المتهمة الأولى و ١/١ و ١٣ من نفس
القانون بالنسبة الى الثانية والثالثة مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون
العقوبات بالنسبة الى جميع المتهمات أولا — برفض الدفع ببطلان التفتيش
وثانيا — بحبس كل من المتهمات سنة مع الشغل ووضع كل منهن تحت مراقبة
البوليس لمدة سنة تبدأ من وقت انتهاء عقوبة الحبس في المكان الذى يحدده
وزير الداخلية وأمرت بوقف تنفيذ العقوبتين لمدة خمس سنوات . فاستأنفت
المتهمتان كما استأنفته النيابة ومحكمة بنى سويف الابتدائية قضت بحضور بالاولى
(الطاعنة) وغايبيا بالنسبة الى الثانية والثالثة بتأييد الحكم المستأنف . فطعن
المحامى الوكيل عن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى القول بأن الطاعنة دفعت
ببطلان التفتيش لأن الإذن الصادر عنه لم يبين به حدود وموقع المنزل المراد
تفتيشه بيانا كافيا وأنه إذا كان قد ورد به اسم الطاعنة واعتبر أنه معين باسمها
على اعتبار أنها مقيمة به فإنه ثابت من التحقيق أنها لا تقيم بذلك المنزل بل تقيم
مع والدتها بمنزل آخر . هذا إلى أن التفتيش قد أجرى بمعرفة رجل البوليس الملكى
وهو ليس من رجال الضبطية القضائية وأنه لا يغير من الأمر أن يكون معه
الكوئستابل الصادر له الانتداب أصلا بالتفتيش إلا أن المحكمة رفضت الدفع
بقوله إن التفتيش تم بمعرفة الكوئستابل وهو من رجال الضبطية القضائية وأن
ما حصل من تفتيش بمعرفة المخبر إنما تم تحت إشراف الكوئستابل مع أن هذا
الذى قالته المحكمة خطأ فى القانون بجانب أنه جاء قاصرا فى الرد على الدفاع .
وتضيف الطاعنة أن الأدلة التى ساقها المحكمة لإثبات التهمة لا تؤدى الى ما انتهت
إليه عنها ثم انها قد دافعت بأن التهمة ملفقة باتفاق بعض الجيران مع رجال

المباحث بدليل ما نرين عن حالة شاهدي الاثبات وما ظهر من أقوالها ومما شهد به شاهد النفي ، ولكن المحكمة لم تتعرض لهذا الدفاع ولم تشر إليه مما يجعل الحكم مشوبا بالقصور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لما دفتت به الطاعنة من بطلان الاذن الصادر بالتفتيش بناء على أنه لم يعين به من يحق للأمر المأذون انتدابه للقيام به وأن من قام به فعلا لم يكن من مأموري الضبطية القضائية فرفضته المحكمة وقالت : "وحيث إنه يبين من محضر ضبط الواقعة المحرر بمعرفة نائب مأمور مركز الفشن أنه أثبت فيه أن النيابة أذنت له ولمن ينتدبه من رجال الضبطية القضائية لأجراء التفتيش وقد انتدب كونسابل المباحث محمود صديق للقيام بالتفتيش وهذا يكفي أن يذكر نائب المأمور محضره أنه انتدب الكونسابل لأجراء التفتيش ومن ثم يكون ما أجراه من تفتيش قد وقع صحيحا كما ثبت من التحقيقات أن التفتيش الذي أجراه البوليس الملكي بكري محمد شعبان كان تحت اشراف الكونسابل المذكور ، وأذن فتفتيشه صحيح وتكون محكمة أول درجة قد أصابت فيما قضت به من رفض هذا الدفع " لما كان ذلك وكان ما أوردته المحكمة من أدلة من شأنه أن يؤدي الى ما رتبته عليه عليها وكان ما ذكرته ردا على الدفع سائغا وصحيحا في القانون وكانت الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان الاذن بسبب ما تقولاه في طعنها عن عدم تعيين المنزل المراد تفتيشه وهو من الدفوع التي تتطلب تحقيقا ولا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض وكان الرد على دفاعها من أن التهمة ملفقة مستفادا ضمنا من إيراد أدلة الثبوت . لما كان ما تقدم جميعه فان ما تثيره الطاعنة في طعنها لا يكون له محل ولا يعدو في حقيقته محاولة إعادة المناقشة في تقدير الأدلة في الدعوى ومبلغ الاطعنان اليها مما يستقل به قاضي الموضوع ولا يقبل الخوض فيه أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٥٢

بإدارة حضرة صاحب العزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : محمد أحمد غنيم بك وباسيل موسى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٨٦)

القضية رقم ٥٠٤ سنة ٢٢ القضائية :

شاهد . سماعه في غيبة المتهم . طلب المتهم سماعه . رفض هذا الطلب . الاعتماد على شهادة ذلك الشاهد . خطأ .

الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحاكم بنفسها بحضور الخصوم . فإذا رفضت المحكمة الاستئنافية طلب المتهم سماع شاهد واستندت في حكمها إلى ما قرره هذا الشاهد في غيبة المتهم فإنها تكون قد أخطأت .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه يبدد الأشياء الموصوفة بالمخضر والمهجوز عليها إداريا لصالح الحكومة لإضرارها بها وكانت لم تسلم إليه إلا على وجه الوديعة لحراستها حالة كونه مالكا . وطالبت بتقايه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح سنورس قضت غيابيا ببراءة المتهم فاستأنفت النيابة ومحكمة الفيوم الابتدائية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بإلغاء الحكم وحبس المتهم شهرين مع الشغل ، فعارض وقضى بتأييد الحكم . فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه طالب إلى المحكمة سماع شهادة الصراف الذي أوقع الججز لمناقشته فيما أثبت به بحضور الججز من أنه ترك

الزراعة المحجوز عليها في حراسته لامتناعه عن التوقيع على المحضر وفيما شهد به في غيبته أمام محكمة الدرجة الأولى من أنه لم يكن موجودا وقت الحجز وأنه طلب منه بعد ذلك قبول الحراسة فرفضها فلم تجب المحكمة الاستئنافية هذا الطلب وتمكن بذلك قد أخلت بحق الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجرمة تبديد الزراعة المحجوز عليها إداريا قد استند في ذلك إلى ما أثبتته العراف في محضر الحجز وما شهد به أمام محكمة أول درجة وأشار إلى أنه لا حاجة بعد ذلك لإجابة طلب الدفاع عن المهتم إعادة مناقشة العراف . لما كان ذلك وكان يبين من محضر جلسة محكمة الدرجة الأولى أنها إنما سمعت شهادة العراف في غيبة الطاعن وكان الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحاكم بنفسها بحضور الخصوم ، فإن المحكمة الاستئنافية إذ رفضت طلب الطاعن سماع الشاهد واستندت إلى ما قرره في غيبته تكون قد أخطأت خطأ يعيب حكمها ويبطله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات اصحاب
الغزة : أحمد حسن بك وكيل المحكمة و ابراهيم خليل بك و اسماعيل مجدى بك و حافظ سابق بك
المستشارين .

(٣٨٧)

القضية رقم ٣٧١ سنة ٢٢ القضائية :

تزوير . فقد الورقة المزورة . لا يترتب عليه عدم ثبوت جريمة التزوير .

إن فقد الورقة المزورة لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . إذ الأمر
فى ذلك مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ بقسم الجمالية
أولا — سرقوا المصاغ المبين قيمة ووصفا بالمحضر والملوك لأمين ونور السرجانى
حالة كون المتهمين الثانى والثالث من مستخدمى محل المحبى عليهما . وثانيا —
توصلوا بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ ٦٠٠ مليم من محل السرجانى بأن
اتخذوا طرقا احتيالية من شأنها الايهام واقعة مزورة وتصويرها فى صورة واقعة
صحيحة بأن تقدم المتهم الاول محمد عبد المعطى جاد الصراف بالمحل بقسميتين
إحداهما بشراء مصاغ من المحل بمبلغ ١٤ جنيهها و ٨٠٠ مليم والثانية ببيع مصاغ
له بمبلغ ١٥ جنيهها و ٤٠٠ مليم وتمكنوا بهذه الواقعة من الاستيلاء على مبلغ
النقود . رطلبت عقابهم بالمسأدين ٣١٧/٥ — ٧ ، ٣٣٦ من قانون العقوبات
وقد ادعى محمود أمين السرجانى افندى بحق مدنى قبل المتهمين وطلب القضاء له
بمبلغ خمسين جنيهها مؤقتا بصفة تعويض . ومحكمة جناح الجمالية قضت عملا

بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهمين فاستأنفت النيابة كما استأنفه المدعى بالحقوق المدنية . ومحكمة مصر الابتدائية قضت عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات بالغاً بالحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين ثلثة شهور مع الشغل عن الزمتهن وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ ١٥ جنيهاً و ٤٠٠ مليم . فطعن الوكيل عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن القسيمين المبيتين في وصف التهمة ضاعته من ملف الدعوى ، ولما كان الدفاع يدور على أنهما صحيحتان وأن العبارة المدونة عليهما بتوقيع محمود السرجاني صاحب المحل صحيحة ، فإنه قد ترتب على ضياعهما حرمان الطاعنين من دفاع جوهرى ، هو التحقق من صحة هذه العبارة ، وعرضها عند اللزوم على خبير فى حتى إذا ما قرر صحتها ، انهار الاتهام من أساسه وقد أخذت محكمة أول درجة بهذا الدفاع وقضت بالبراءة ، ثم جاء الحكم المطعون فيه فالغى حكم البراءة دون أن يرد على هذه الاعتبارات وقد استشهد الطاعنون بشهود نفى شهدوا بأن شهود الإثبات مدفوعون إلى الشهادة بتأثير أحمد السرجاني شقيق المجنى عليه فلم يتعرض الحكم لشهادة النفى بكلمة ، بينما توسع فى الكلام على شهود الإثبات كما أشار إلى أن محمود السرجاني قرر أنه لم يكن موجوداً بالمحل وقت وقوع الحادث فى حين أن الثابت فى التحقيق ومن أقوال الشاهد نفسه أنه كان موجوداً فى الدور العلوى . وقد دانت المحكمة المتهمين بجريمتى السرقة والنصب دون أن تتكلم عن جريمة السرقة بل قالت إنها تستظهر من وقائع الدعوى أن المتهمين دبوا هذا الحادث بوسائل احتيالية هى تحرير قسيمة صرف بمبلغ ١٥ جنيهاً و ٤٠٠ مليم مقابل القسيمة الوارد بها ١٤ جنيهاً و ٨٠٠ مليم وأسبغوا على الواقعة عملية بيع وشراء ومكنوا المتهم الأول بذلك من الحصول على المصاغ الذى اشتراه بغير مقابل ، ومع ذلك فإن الحكم قد انتهى إلى تطبيق مادتي السرقة والنصب معا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق المتهمين أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عاها . ولما كان فقد الورقة المزورة لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر في ذلك مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم ، وكان ما ينعاه الطاعنون على الحكم من أنه تحدث عن جريمة النصب دون جريمة السرقة مع أنه انتهى إلى إدانتهم في الجريمتين معا لا جدوى منه ولا مصالحة لهم فيه ، مادام الحكم قد جاء سليما فيما انتهى إليه من إدانتهم بجريمة النصب ومعاقتهم بعقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات في حدود العقوبة المقررة لتلك الجريمة — فإن ما ينعاه الطاعنون في شأن ذلك لا يكون له محل . كما لا محل لما يشيره الطاعنون بشأن ما أثبتته الحكم من أن محمود السرجاني لم يكن موجودا بالمحل وقت وقوع الحادث فإنه يبين من الرجوع إلى أوراق الدعوى ، وقد أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن . أن محمود السرجاني قد قرر في تحقيق النيابة أنه كان بالدور العلوى في فترة الغذاء فاستدعاه فؤاد ابراهيم وأخبره بأن هنالك شوشرة في المحل فنزل ... إلى آخر ما قرره ، وليس في هذا ما يتعارض مما أثبتته الحكم من أنه لم يكن موجودا عند وقوع الحادث وأن أحد العمال قد حضر وأبلغه بما حصل . ولا محل كذلك لما يشيره الطاعنون غير ذلك من إغفال الحكم التحدث عن شهود النفي رغم توسعه في الكلام عن شهود الإثبات إذ ليس ثم ما يقتضى محكمة الموضوع أن تتحدث عن شهود النفي إذا لم ترهى لهذا الحديث محلا ، وما دامت قد بينت الأدلة التي اقتنعت بها والتي جعلتها تقضى بالإدانة ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٣٨٨)

القضية رقم ٣٨٤ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . المصلحة من العطن . محكوم عليه في جنائية قتل بالاشغال الشاقة المؤبدة . لامصلحة له فيما يثيره بشأن وجوب اعتباره شريكا لا فاعلا . القول بأن المحكمة أخذته بالرافة . لا يغير من هذا النظر .

لامصلحة للطاعن فيما يثيره في صدد وجوب اعتباره شريكا لا فاعلا في جريمة القتل مادامت العقوبة التي وقعت عليه هي الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة لجناية الاشتراك في القتل . ولا يغير من ذلك القول بأن المحكمة قد أخذته بالرافة وأنها كانت عند تقدير هذه العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة ، إذ أن تقدير المحكمة للعقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانوني الذي تعطيه المحكمة لها ، والوصف الذي طبقته المحكمة لم يكن ليمنعها لو أرادت من أن تنزل إلى مادون عقوبة اشغال الشاقة المؤبدة التي أوقعتها عليه ، وهي إذ لم تفعل تكون قدرأت أنها هي التي تناسب واقعة الدعوى بغض النظر عن وصفها القانوني .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بناحية الدوير مركز صدفا مديرية أسويط أولا — قتلا جبره جبران عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتا النية على قتله وتوجهها إليه حاملين بندقيتين ثم أطلق عليه أولهما مقدوفين نارين قاصدين قتله فحدثت به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وثانيا — شرعا في قتل عطا الله جبران عطيه عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتا النية على قتله وأطلق عليه ثانيهما مقدوفا ناريا قاصدا قتله فحدثت به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو تدارك المجنى عليه بالعلاج . وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٤٦ و ٤٥

٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . نقرر بذلك وقد ادعت إرادة ساويرس عطيه عن نفسها وبصفتها وصية على ولدها القاصر رمزي جبران جبرد جبران بحق مدني قبل المتهمين وطلبت القضاء لها بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . ومحكمة جنائيات أسبوط قضت — عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من عبد الحليم خايفه على وزكي خليفه على بالأشغال الشاقة المؤبدة وبالزمامهما متضامنين أن يدفعوا للدية بالحق المدني قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض . فجامع الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن حاصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بالقتل العمد والشروع فيه قد شابه القصور وفساد الاستدلال . ذلك أن الطاعنين أثارا أمام المحكمة . أن تصوير المجنى عليهما للحادث لا يتفق وتصوير الطبيب الشرعي له مما يدعو إلى الشك في صحة أقوالهما ، كما دفع الطاعن الثاني التهمة المسندة إليه بأنه كان مريضا وملازما الفراش بداره منذ أسبوع سابق على حصول الحادث ولكن المحكمة اطرحت دفاعهما هذا كله وردت عليه ردا غير سليم . ويضيف الطاعن الثاني أن المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون حين دانت به بوصفه فاعلا أصليا في جناية القتل مع أنه لم يرتكب هذه الجناية ولم يأت عملا من الأعمال المكونة لها بل أن كل ما أسند إليه هو أنه اتفق مع الطاعن الأول على ارتكابها ورافقه وقت مقارفته إياها . ولما كان المشاركون في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالإعدام يعاقبون طبقا لسيادة ٢٣٥ من قانون العقوبات بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة وكانت المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حق الطاعن الثاني فإن اعتباره شريكا في الجناية لا فاعلا لها كان يقتضي النزول بعقوبته إلى مادون عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض للدفاع المشار إليه بالطعن وفنده واطرحه للاعتبارات التي ذكرها . ولما كانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب

عليها فان ما يشيره الطاعنات في طعنهما لا يخرج في حقيقته عن محاولة المجادلة في تقدير أدلة الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . أما ما يشيره الطاعن الثاني بشأن اعتباره فاعلا في القتل لاشريكا فلا مصلحة له فيه : ذلك لأن عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المحكوم بها عليه ، مقرررة لجناية الاشتراك في القتل ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت الطاعن بالرافة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذى اعطته للواقعة إذ أن تقدير المحكمة للعقوبة ، مداره ذات الواقعة الجنائية التى قارفها الجانى وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانونى الذى تعطيه المحكمة لها . لما كان ذلك وكان الوصف الذى طبقته المحكمة لا يمنعها — لو أرادت — من أن تنزل إلى ما دون عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التى أوقعتها عليه فانها إذ لم تفعل ذلك تكون قد رأت أنها هى التى تناسب واقعة الدعوى بغض النظر عن وصفها القانونى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٨٩)

القضية رقم ٣٨٥ سنة ٢٢ القضائية :

اثبات . الاعتماد على ما فى التحقيقات الابتدائية من عناصر الاثبات من مثل الماينات والتقارير الطبية . جوازه . قانون الاجراءات الجنائية لم يغير شيئا من أحكام المحاكمة التى استقر عليها قضاء محكمة النقض فى ظل قانون تحقيق الجنايات .

إن قانون الإجراءات الجنائية وإن استحدث نصوص المواد ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩٢ لم يستحدث جديدا فى شأن المحاكمات الجنائية ولم يخرج فى الواقع عن شئ مما كانت أحكام محكمة النقض قد استقرت عليه فى ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى وهو أنه وإن كان الأصل فى هذه المحاكمات أن تبني على التحقيق الشفوى

الذى تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود في مواجهة المتهم متى كان ذلك ممكناً، إلا أن هذا لا يمنع المحكمة من أن تعتمد إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم على ما في التحقيقات الابتدائية من عناصر الاثبات الأخرى كأقوال شهود آخرين ومحاضر معيّنات وتقارير طبية لأن هذه العناصر جميعها تعتبر هي الأخرى من أدلة الدعوى المعروضة على بساط البحث بالجلسة سواء من جهة الاثبات أو من جهة النفي، وعلى الخصوم أن يعرضوا لمناقشة ما يريدون مناقشته منها أو أن يطلبوا من المحكمة أن تسمع في مواجهتهم الأشخاص الذين سمعوا في التحقيقات الابتدائية أو تلاوة أقوالهم الواردة فيها فإذا هم لم يفعلوا فلا يصح لهم النفي عليها بأنها قد استندت في حكمها إلى أقوال وردت في تلك التحقيقات دون أن تسمعها أو تتلوها بالجلسة .

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية ديروط الشريف مركز ديروط مديرية أسيوط شرع في قتل رضوان بدوى عمداً بأن طعنه بسكين في الجانب الأيسر من صدره فأحدث به الإصابة الميئة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نفذت إلى التجويف الصدرى قاصداً من ذلك قتله وخاب أثراً الجريمة لسبب خارج عن إرادة المتهم هو إسعافه بالعلاج . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لما كتبه بالمواد ٤٥، ٤٦، ٤٧ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت عملاً بمواد الاتهام بمعاينة المتهم أبو زيد عبد الناصر أحمد بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنوات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد بنى على إجراءات باطلة . ذلك أن المحكمة قد اعتمدت في إدانة الطاعن على تقارير طبية وأقوال للجنى عليه في التحقيقات الابتدائية دون تلاوتها بالجلسة فخالفت بذلك مقتضى المادة ٣٠٢ وغيرها من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة التي أبدت في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدلالات أو أمام الخبير إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب . ونصت المادة ٢٩٠ على أنه " إذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع يجوز أن يتلى من شهادته التي قررها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بهذه الواقعة وكذلك الحال إذا تعارضت شهادة الشاهد التي أداها في الجلسة مع شهادته أو أقواله السابقة " ونصت المادة ٢٩٢ على أن " للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تأمر بإعلان الخبراء أي قدموا أيضا عن التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة " لما كان ذلك وكان القانون لم يوجب سماع الخبراء بالجلسة ولا تلاوة تقاريرهم وإنما أجاز للمحكمة أن تأمر بإعلانهم ليقدموا إيضاحات عن هذه التقارير متى رأت فائدة من ذلك ، وكان الشارع وإن أخذ النصوص المتقدم ذكرها من قانون تحقيق الجنايات المختلط الذي كان ينص أيضا على أنه " لا يجوز للقاضي في غير الأحوال التي يجوز فيها تلاوة الشهادة أن يبني الحكم على أقوال الشهود أو شهادتهم التي أدوها أثناء جمع الاستدلالات أو في التحقيق وإلا كان العمل باطلا " إلا أن الشارع لم ينقل هذا النص الأخير إلى قانون الإجراءات الجنائية بل أن المادة ٣٠٢ من هذا القانون تنص على أنه " لا يجوز للقاضي أن يبني حكمه على أي دليل لم يطرح أمامه في الجلسة " لما كان ذلك فإن هذا القانون لا يكون — حين أورد النصوص المتقدم ذكرها — قد استحدث جديدا في شأن المحاكمات الجنائية ولم يخرج في الواقع عن شيء مما كانت أحكام هذه المحكمة قد استقرت عليه في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى ودو أنه وإن كان الأصل في هذه المحاكمات أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود في مواجهة المتهم متى كان ذلك ممكنا إلا أن هذا لا يمنع المحكمة من أن تعتمد إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم على ما في التحقيقات الابتدائية من عناصر الإثبات الأخرى كأقوال شهود آخرين ومحاضر معاينات وتقارير طبية لأن هذه العناصر جميعها تعتبر هي الأخرى من

أدلة المدعى المعروضة على بساط البحث بالجلسة سواء من جهة الإثبات أو جهة النفي وعلى الخصوم أن يعرضوا لمناقشة ما يرون مناقشته منها أو أن يطلبوا من المحكمة أن تسمع في مواجعتهم الأشخاص الذين سمعوا في التحقيقات الابتدائية أو تلاوة أقوالهم الواردة فيها ، فإذا هم لم يفعلوا فلا يصح لهم النعي عايبا بأنها قد استندت في حكمها إلى أقوال وردت في تلك التحقيقات دون أن تسمعها أو تلوها بالجلسة لما كل كان ذلك وكانت المحكمة قد سمعت شهادة المجنى عليه وشهود غيره بالجلسة وكانت أقوال المجنى عليه الواردة بالتحقيقات الابتدائية وكذا التقارير الطبية هي من عناصر الدعوى المعروضة على بساط البحث بالجلسة ، وكان للطاعن مناقشتها ، وكان للمحكمة أن تزود لحكمها بما تطعن إليه من هذه العناصر — فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له محل . هذا فضلا عن أن ما استندت إليه المحكمة في إدانة الطاعن من قول للمجنى عليه قد شهد به هذا الأخير أمامها وله أصله في محضر الجلسة . وأن الباعث ليس من أركان الجريمة اللازم بيانها في الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من يولييه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك
المستشارين .

(٣٩٠)

القضية رقم ٣٩٣ سنة ٢١ القضائية :

عود . - حكم تستند اليه النيابة فى اعتبار المتهم عائدا . تبين المحكمة من الاطلاع على صحيفة السوابق
أنه غير نهائى . عدم طلب النيابة تأجيل الدعوى لتقديم ما يثبت أنه صار نهائيا . عدم اعتبار
المتهم عائدا . لا تريب على المحكمة فى ذلك .

إذا كانت صحيفة السوابق التى قدمتها النيابة فى الدعوى يبين منها أن الحكم
الذى تستند اليه فى اعتبار المتهم عائدا حكم غير نهائى ، ولم تقدم النيابة إلى المحكمة
ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض
فإن المحكمة لا تكون قد خالفت القانون إذا هى لم تعتبر المتهم عائدا بناء
على الأوراق الموجودة فى الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المَطْمُون ضده بأنه فى يوم ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٩
بدائرة قسم الأزبكية - اد لحالة الشرد بأن لم يتخذ لنفسه وسيلة مشروعة للتعيش
وعلم سبق الحكم بالاداره متشردا فى ١٤ من مارس سنة ١٩٤٨ . وطابت عقابه بالمواد
١ و ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح الأزبكية قضت
غيايبا عملا بمواد الاتهام بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس . فاستأنفت النيابة .
ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيايبا بتأييد الحكم المستأنف ولم يعارض فيه .
فقط من رئيس نيابة شمال القاهرة فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

...حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ قضى بعدم اعتبار المتهم عائدا قولا منه بخلو أوراق الدعوى مما يدل على صيرورة الحكم السابق نهائيا ، لأنه كان من المتعين على المحكمة ، وهى بسبيل تطبيق القانون على الوجه الصحيح ، أن تتحرى عناصر التهمة المسندة إلى المتهم ، لا أن تنكسر عن الفصل فيها بحجة عدم وجود الأوراق التى تدل عليها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على صحيفة السوابق التى قدمتها النيابة فى الدعوى أن الحكم الذى تستند اليه فى طعنها ، حكم غير نهائى . لما كان ذلك وكانت النيابة لم تقدم إلى المحكمة ما يخالف الظاهر من الأوراق أو تطلب اليها تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض فإن محكمة الموضوع إذ قضت فى الدعوى ، بناء على الأوراق الموجودة بها ، لا تكون قد خالفت القانون ويكون الطعن على غير أساس فى موضوعه ، متعيينا رفضه .

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ، وإبراهيم خليل بك واستايعيل مجدى بك ومصطفى حسن بك
المستشارين .

(٣٩١)

القضية رقم ٣٠٣ سنة ٢٢ القضائية :

اجراءات . متهم غائب . لا يترتب على غيابه تأخير الحكم فى الدعوى بالنسبة الى الحاضرين .
عدم اعتراض المتهمين الحاضرين على قرار المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة اليهم وتأجيلها بالنسبة الى
المتهم الغائب . لا يقبل منهم فيما بعد النعى على الحكم لهذا السبب .

إن المادة ٣٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه لا يترتب على
غياب متهم تأخير الحكم فى الدعوى بالنسبة الى غيره من المتهمين . فإذا كانت
محكمة الموضوع قد رأت أعمال هذا النص فأصدرت قرارها فى بداية الجلسة
بنظر الدعوى بالنسبة للحاضرين من المتهمين وتأجيلها بالنسبة الى الغائب لاتخاذ
الإجراءات قبله ، ولم يعترض المتهمون الحاضرون ويبنوا للحكمة مصلحتهم
فى نظر الدعوى بالنسبة إليهم والى الغائب جميعا فى وقت واحد ، فلا يقبل منهم
من بعد أن ينعوا على حكمها لهذا السبب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - حامد وهب الله الشهير بشحات
(الطاعن الأول) ٢ - السمان مطاوع حسين (٣ - أحمد عبد الجواد محمود
٤ - محمد أحمد محمود) الطاعنين الثانى والثالث بأنهم بزمام الحبيلات الشرقية
من أعمال مركز أبو طشت مديرية قنا شرعوا فى سرقة الجاموسة المبينة الوصف

والقيمة بالمحضر والمملوكة لمحمد عطايا سليمان بطريق الإكراه الواقع عليه وعلى طه عبد الرحيم زيدان بأن ضربهما المتهم الأول بسكين وعصا وقد ترك الإكراه بالمجنى عليهما أثر الجروح المبينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادة المتهمين وهو استماتة المجنى عليه بمقود الجاموسة وعدم تركها لهم .

وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٦ و ٤٥ و ٣١٤/٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات قنا قضت — عملا بمواد الاتهام — أولا بمعاقبة كل من المتهمين الأول حامد وهب الله محمد الشهير بشحات والثالث أحمد عبد الجواد محمود والرابع محمد أحمد محمود بالسجن لمدة خمس سنين . وثانيا — بتأجيل الدعوى بالنسبة للمتهم الثاني لدور مقبل لإعادة تكليفه بالحضور وأمرت المحكمة بالقبض عليه وحبسه احتياطيا على ذمة القضية . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعنين قدموا للمحاكمة مع آخر تخلف عن الحضور بالجلسة ، ولم تتم الإجراءات بالنسبة له ، فقررت المحكمة نظر الدعوى عملا بالمادتين ٣٨٤ و ٣٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية ثم قضت بإدانة الطاعنين ، وبتأجيل القضية بالنسبة للمتهم الغائب لإعادة تكليفه بالحضور ، وأمرت بالقبض عليه . ولما كانت الجريمة المسندة الى الطاعنين والمتهم الغائب لا تقبل التجزئة ، فإنه كان من المتعين نظر القضية مرة واحدة ، بالنسبة للمتهمين جميعا ، وذلك دفعا لاحتمال تناقض الأحكام في القضية الواحدة ، وحتى لا تسبق المحكمة بإبداء رأي بالنسبة للمتهم الغائب قبل محاكمته . ومصلحة الطاعنين في التمسك بهذا البطلان واضحة ، إذ يهمهم سماع أقوال المتهم الغائب ودفاعه

فما هو منسوب إليه لما قد يترتب على ذلك من أثر في مركزهم . ويضيف الطاعنون إلى ذلك أن الحكم أغفل الرد على دفاع جوهرى للطاعن الأول فقد تمسك بوجود آثار مادية في زراعة القصب وقال إن سبب الحادث يرجع الى منقعة القصب إلا أن الحكم أغفل بحث هذا الدفاع وجانبه الى الكلام عن عدم تخلف أى أثر في زراعة الذرة المجاورة .

وحيث إن المادة ٣٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه لا يترتب على غياب متهم تأخير الحكم في الدعوى بالنسبة لغيره من المتهمين فيها . وقد رأت محكمة الموضوع أعمال هذا النص فأصدرت قرارها في بداية الجلسة بنظر الدعوى بالنسبة للحاضرين وتأجيلها بالنسبة للغائب لا تتخذ الإجراءات قبله ولم يعترض الطاعنون على ذلك ويبينوا لمحكمة الموضوع مصلحتهم في نظر الدعوى بالنسبة لهم وللمتهم الغائب جميعا في وقت واحد ، ومن ثم فلا يقبل منهم النعى على الحكم لهذا السبب . أما ما يثيره الطاعنون في الوجه الثانى ، فليس في حقيقته إلا محاولة للجدل في أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها مما لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة . وقد بين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعنين وتعرض لدفاعهم ففنده للاعتبارات التى أوردتها والتي من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسن بك وكيل المحكمة و ابراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وباسيل موسى بك
المستشارين .

(٢٩٢)

القضية رقم ٨٧ سنة ٢٢ القضائية :

غش . عود . وجوب الحكم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه .

إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابيا بالغرامة لغش لبن في ٧ من أكتوبر
سنة ١٩٤٦ وأعان بهذا الحكم ولم يعارض فيه وأصبح الحكم نهائيا ثم ثبت أنه
في ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ عرض للبيع لبنا مغشوشا مع علمه بذلك فإنه يكون
عائدا طبقا لنص المادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات ، ويجب — طبقا للفقرة
الأولى من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ — الحكم عليه
بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه . فإذا ما قضى الحكم بالغرامة فقط فإنه
يكون قد خالف القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه عرض للبيع لبنا مغشوشا بإضافة
الماء إليه بنسبة ٧٪ مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٨ و ٩ و ١٠
و ١١ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ . ومحكمة الوايلي الجزئية قضت عملا
بمواد الاتهام غيابيا بتفريم المتهم خمسمائة قرش . فاستأنفت النيابة . ومحكمة
مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعننت النيابة في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه إذ دان المتهم المطعون ضده بعرض ابن مغشوش للبيع مع علمه بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون بمعاقبته بالغرامة دون الحبس ولم يقض بنشر الحكم أو لصقه مع أن المتهم قد سبق الحكم عليه نهائيا بالغرامة لجريرة مماثلة فيكون بذلك عائدا مما يجب معه تطبيق المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في حتمه ومعاقبته بالحبس ونشر الحكم أو لصقه .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على المتهم بأنه في ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ عرض للبيع لبنا مغشوشا باضافة الماء اليه بنسبة ٧٪ مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فقضت محكمة أول درجة غيابيا في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بتغريمه ٥٠٠ جنيه والمصادرة . فاستأنفت النيابة هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية في ٥ من مايو سنة ١٩٥١ حضوريا بتأييده - ولما كان يبين من الاطلاع على ملف الدعوى الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقا لوجه الطعن أن المتهم سبق الحكم عليه غيابيا بغرامة ٥٠٠ جنيه لغش ابن في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وقد أعلن بهذا الحكم في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ولم يعارض فيه وأصبح الحكم نهائيا فيكون المتهم بذلك عائدا طبقا لنص المادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ توجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبي الحبس ونشر الحكم أو لصقه فإن الحكم إذ قضى بالغرامة يكون قد جاء مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقضه وتطبيق القانون على الوجه الصحيح .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء بمعاقبته بالحبس ونشر الحكم في إحدى الجرائد اليومية على نفقته .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ؛ وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٣٩٣)

القضية رقم ٣٣٦ سنة ٢٢ القضائية :

تحقيق . معاية . اجراء النيابة معاية مكان الحادث فى غيبة المتهم . لا يطلها .

المعائنة التى تجرئها النيابة عن محل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب
المتهم وقت اجرائها ؛ إذ المعائنة ليست إلا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة
أن تقوم به فى غيبة المتهم إذا هى رأت لذلك موجبا . وكل ما يكون للمتهم هو
أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فى المعائنة من نقص أو عيب حتى
تقدرها المحكمة وهى على بينة من أمرها كما هو الشأن فى تقدير سائر الأدلة .
فإذا كان الدفاع لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بشئ فى صدد المعائنة بل ترفع فى
الدعوى على أساسها فإنه لا تثير على المحكمة إذا هى أخذت بها واستندت إليها
فى حكمها .

الوقائع

انتهت النيابة العامة كلاما من ١ — أبو النصر إبراهيم أبو النصر ٢ — عثمان
إبراهيم أبو النصر ٣ — محمد على نجيب سميد ٤ — يوسف محمد جريو بأنهم
بناحية شندويل مركز المراغة مديرية جرجا : الأول — أولا : ضرب عبد العليم
محمد حساين عمدا مع سبق الإصرار والترصد ببلطة فأحدث به عاهة مستديمة
وثانيا . ضرب بنجيت على بنجيت عمدا مع سبق الإصرار والترصد ببلطة فأحدث

به الإصابات التي تقرر لعلاجها مدة تزيد على العشرين يوما . وثالثا : اشترك مع باقي المتهمين في ارتكاب الجريمة المسندة إليهم بطريق الاتفاق والمساعدة والثاني والثالث والرابع . أولا : اشتركوا مع الأول بطريق الاتفاق والمساعدة على ارتكاب الجريمتين الأوليين المنسوبتين إليه . وثانيا : ضربوا كلا من عبد العليم محمد حسانين ومحمد حسانين عمدا مع سبق الإصرار والترصد فأحدثوا بالأول باقي الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي كما أحدثوا الإصابات التي بالثاني والمبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن العشرين يوما والثاني : ضرب بنحيت على بنحيت عمدا مع سبق الإصرار والترصد فأحدث به باقي الإصابات التي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن العشرين يوما . وطلبت من قصى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمواد ٢/٤٠-٣-١ و٢/٢٤٠ و٢/٢٤٠ والمواد ٣-٢/٤٠-١ و٢/٢٤٠ و٢/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقرر بذلك وقد ادعى كل من عبد العليم محمد حسانين وبنحيت على بنحيت بحق مدني قدره ١٠٠ جنيه على - بيل التعويض قبل المتهمين الأول والثاني بالتضامن ومحكمة جنايات سرهاج قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات حضوريا بالنسبة للمتهمين الأول والثاني وغيايا للمتهم الثالث أولا : بمعاقة أبو النصر إبراهيم أبو النصر بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين وبمعاقة كل من عثمان إبراهيم أبو النصر ومحمد بنحيت سعيد ويوسف محمد جريو بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين . وثانيا بالزام أبو النصر إبراهيم أبو النصر وعثمان إبراهيم أبو النصر متضامنين أن يدفعوا لكل من عبد العليم محمد حسانين وبنحيت على بنحيت مبلغ مائة جنيه . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن حاصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر الأسباب مخطئا في الاسناد والاستدلال . ذلك أن المحكمة استندت في إدانة الطاعنين إلى ما قاله اثنان من شهود الإثبات أمامها وقد أوردت شهادتهما بالحكم في صورة توحى بأنهما قررا هذه الأقوال ذاتها في التحقيق مع أنها تخالفها . وقد تمسك الطاعنون ببطلان محضر المعاينة التي أجرتها النيابة عن محل الحادث لأنها أجريت في غيبتهم ولكن المحكمة استندت في حكمها إلى هذه المعاينة ولم ترد على ما وجه

إليها من طعن . هذا إلى أن المدعى بالحق المدني قدم للمحكمة ورقة يستدل بها على أن الطاعن الأول كان موجودا في سوهاج وقت الحادث وقبل وقوعه وقد قُبلت المحكمة هذه الورقة منه دون عرضها على الدفاع — وكان لها أثر في رأى المحكمة إذ لم تصدق دفاعه واطرحته — وبهذا تكون الإجراءات مشوبة بالبطلان مما يستوجب نقض الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة التي استخلص منها ثبوتها — ولما كان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى المطروحة أمامها وكان لها أن تأخذ بقول للشاهد أمامها ولو خالف ما قرره في التحقيقات وأن تتخير مما يقوله كل شاهد سواء في التحقيقات أو أمامها — ما تعتقد أنه الحق وتطرح ما لا تعتقده كذلك ، وكان بين مما ذكره الحكم أن مراده قد انصرف إلى أن ما حصله من أقوال الشاهدين المشار إليهما في الطعن له سند في التحقيق الابتدائي أو التحقيق الذي أجرته المحكمة بنفسها ، وكان الطاعنون لا يدعون ما يخالف ذلك بل يبين مما جاء بالطعن ذاته أن ما أورده الحكم هو ما قرره هذان الشاهدان أمام المحكمة . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الخصوص لا يكون له أساس ، أما ما يقوله الطاعنون عن المعاينة فردود بأن المعاينة التي تجريها النيابة عن محل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم ، لأن المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم إذا هي رأت لذلك موجبا — وكل ما للتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بيّنة من أمرها كما هو الشأن في تقدير سائر الأدلة ، وإذا كان الدفاع لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بشيء من ذلك بل ترفع في الدعوى على أساسها فإنه لا تثير على المحكمة إذا هي أخذت بها واستندت إليها في حكمها . وأما ما يثيره الطاعنون بشأن الورقة التي يقولون إن المحكمة قبلتها دون أن تطلعهم عليها فمع أن الثابت بحضور الجلسة أن تلك الورقة قدمت في حضور الطاعنين فكان للدفاع إذا لم يكن ملما بما فيها أن يطلب الاطلاع عليها ومع هذا فإنه يبين من الحكم أن المحكمة لم تول على هذه الورقة ولم تشر إلى شيء مما تضمنته ، فلا إخلال إذن بحق الدفاع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ، وبتمين رفضه موضوعا .

جاسة ٩ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
العرزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك وباسيلى موسى بك ومصطفى حسن بك
المستشارين :

(٣٩٤)

القضية رقم ٢١٤ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . قصور فى بيان الواقعة . مثال فى جريمة تزوير ختم سلخانة .

إذا كان كل ما قاله الحكم فى بيان واقعة الدعوى (تزوير ختم سلخانة) هو
" أن الأختام الموجودة على اللحوم المضبوطة تغاير أختام السلخانة " فهذا الحكم
يكون قاصرا فى بيان واقعة الدعوى وعناصر الجريمة التى أدان الطاعن فيها ،
إذ هو لم يبين ماهية الأختام الصحيحة أو المزورة وهل هى من أرقام أو حروف
أو علامات ، كما لم يبين ما إذا كانت الأختام المزورة تشبه الأختام الحقيقية
للسلخانة حتى يمكن القول بأن ما أحدثه الطاعن بعد تزويرها ، وبمجرد قول الحكم
بمغايرة الأختام الموجودة على اللحوم لأختام السلخانة لا يكفى ، إذ المغايرة قد توجد
دون وقوع أى تقليد للختم الحقيقى فلا تتحقق جريمة التزوير .

الوقائع

- ١ - اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - عبد الرحمن عبد الرحمن على (الطاعن)
- ٢ - حسين عبد الرحمن على : بأنهما بدائرة قسم مصر الجديدة : زورا ختم
السلخانة وقلدا المسادة السرية الملونة التى تنحتم بها اللحوم واستعملاهما بأن ختما
بهما لحوما مبينة بالمخمر مع عليهما بتزوير الختم وتقليد المسادة السرية الملونة

وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات مصر قضت عملاً بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات للأول والمادتين ٣٨١ و ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية للثانى بمعاقبة عبد الرحمن عبد الرحمن على بالحبس مع الشغل مدة ستة شهور وببراءة حسين عبد الرحمن على . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن لما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصراً فى بيان وصف الختم الحقيقى للسليخانة الذى دان الطاعن بتزويره ولا وصف الختم المزور الذى شوهدت بصحته على اللحوم وهل هى تشابه بصحة الختم الحقيقى حتى يمكن اعتبار ما وقع منه تزويراً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تزوير ختم السليخانة قد قال فى بيان واقعة الدعوى ” إن الأختام الموجودة على اللحوم المضبوطة تغاير أختام السليخانة “ وذلك من غير أن يبين ماهية الأختام الصحيحة أو المزورة وهل هى من أرقام أو حروف أو علامات — ودون أن يبين ما إذا كانت الأختام المزورة تشبه الأختام الحقيقية للسليخانة حتى يمكن القول بأن ما أحدثه الطاعن يعد تزويراً ، ذلك بأن ما قاله الحكم من مغايرة الأختام الموجودة على اللحوم لأختام السليخانة قد يكون دون أن يوجد أى تقليد للختم الحقيقى فلا تتحقق جريمة التزوير — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً فى بيان واقعة الدعوى وعناصر الجريمة التى دان الطاعن بها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٣٩٥)

القضية رقم ٢٢ لسنة ٢٢ القضائية :

استئناف . عدم تقدم المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ قبل الجلسة . يسقط استئنافه . الجلسة المعنية هنا هي الجلسة التي نظرها الاستئناف .

إن قانون الاجراءات الجنائية يقضى بسقوط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة ، لا مجرد استئنافه بالحكم الصادر عليه ، وإذن فإذا كان الطاعن قد تقدم للتنفيذ قبل الجلسة التي نظرها استئنافه فلا يصح في القانون الحكم بسقوط استئنافه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل جلسة سابقة مادامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تفصل فيه في تلك الجلسة . وهي إذ أجلت نظر الاستئناف إلى جلسة أخرى فإن هذه الجلسة الأخيرة تكون هي وحدها التي تصح مساءلته عن تخلفه عن التقدم للتنفيذ قبلها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — عبد الرازق أحمد إبراهيم ٢ — علي محمود حسن ٣ — محمد حسب الله سليمان بأنهم بدائرة عابدين الأول : سرق المواسير المبينة الوصف والعدد بالمخضر والملوكة لشركة ريمون حمصى حالة كونه خادما لدى الشركة بالأجر . والثاني والثالث أخفيا المواسير المسروقة مع عليهما بذلك . وطلبت عقابهم بالمواد ٣١٧/٥ ، ٤٤٦ من قانون العقوبات . وقد ادعى مدير شركة حمصى بصفته بحق مدنى قدره ١٥٠ جنيها مؤقفا قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة عابدين قضت عملا بمواد الاتهام الأولى والثاني وبالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات للثالث أولا : ببراءة المتهم الثالث . وثانيا بحبس المتهم الأول أربعة شهور مع الشغل . وبحبس المتهم الثانى شهرين مع الشغل وثالثا إلزام المتهمين الأول والثاني أن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى بصفته مدير شركة حمصى

١٥٠ جنيتها . فاستأنف المتهمان الأول والثاني وفي أثناء نظر الدعوى دفع محامى المدعى بالحق المدنى بسقوط الاستئناف المرفوع من الأول والمحكمة قضت أولا : بسقوط استئناف المتهم الأول وثانيا بقبول استئناف المتهم الثانى وبتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى طعن الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه حين قضى بسقوط الاستئناف المرفوع منه قد أخطأ فى القانون لأن الاستئناف لم ينظر إلا بجلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٥٢ التى كان الطاعن قد تقدم من قبلها للتنفيذ عليه فما كان يجوز القضاء بسقوط استئنافه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط استئناف الطاعن قد قال إنه حدد لنظر استئناف المتهمين جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وفيها قررا الحاضر عن المتهم الأول أن موكله مريض فأجلت الدعوى لجلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ثم لجلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ثم إلى جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ لإعلان المتهم المذكور الذى حضر بالجلسة المشار إليها وفيها قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لعذر طرأ على محاميه ووافاة محامى المتهم الثانى ولم يتقدم المتهم الأول للتنفيذ إلا قبل جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٥٢ التى أجلت إليها الدعوى أخيرا ثم قال إن قانون الاجراءات الجنائية له أثر مباشر بمعنى أنه يسرى مباشرة على جميع الوقائع المتعلقة بالإجراءات اللاحقة لصدوره أى أنه وقد لبث المتهم هاربا من تنفيذ الحكم المستأنف بعد صدوره رغم أنه مشمول بالنفاذ فقد كان لزاما عليه فى القليل أن يقدم نفسه للتنفيذ عقب صدور القانون الجديد أما وأنه لم يفعل ذلك فيكون استئنافه قد سقط استنادا إلى نص المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ولما كان القانون يقضى بسقوط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة لا بمجرد استئنافه الحكم الصادر عليه و كان الطاعن قد تقدم للتنفيذ قبل الجلسة التى نظر

فيها استئنافه فلا يصح في القانون الحكم بسقوط استئنافه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل جلسة سابقة مادامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تفصل فيه في تلك الجلسة وهي إذ أجلت نظر الاستئناف لجلسة أخرى فإن هذه الجلسة الأخيرة تكون هي وحدها التي يصح مساءلته عن تخلفه عن التقدم للتنفيذ قبلها ولذا فإن الحكم إذ قضى بسقوط استئناف الطاعن يكون مخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إن ممسئرا الطاعن الثاني على الحكم أنه لم يورد مؤدى شهادة الشهود الذين اعتمد في إدانته عليها .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أشار إلى شهادة الشهود التي اعتمد عليها في واقعه سرقة المواسير التي دان الطاعن بإخفائها دون أن يورد مؤداها ويبين وجه استناد المحكمة إليها ولذا فإنه يكون قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى كلا الطاعنين .

(٣٩٦)

القضية رقم ٢٣ ٤ سنة ٢٢ القضائية :

إجراءات . تقارير الخبراء . تلاوتها بالجلسة . لا موجب لذلك من القانون .

إن قانون الإجراءات الجنائية لم يوجب تلاوة تقارير الخبراء بالجلسة فإذا كان الطاعن لم يطلب هذه التلاوة فلا يجوز له أن يثير شيئا في صدها أمام محكمة النقض .

الوقائع

انهمت النيابة العامة ١ - عبد الموجود عبد الله ٢ - محمد عبد الموجود عبد الله (الطاعن) بأنهما بناحية تيده مركز أنعيم . الأول : ضرب عبد العال حسنين عمدا على رأسه فأحدث به داهة مستديمة والثاني : أحدث بعبد الموجود

عشيري حسن عمدا الإصابات التي تخلفت عن إحداها عاهة مستديمة. والأول أيضا : أحدث بالضبع عبد الرحيم الحلوي عمدا الإصابات التي تحتاج لعلاج مدد لا تزيد عن العشرين يوما. والثاني : أحدث بعبد العال حسنين عمدا باقى إصاباته عدا إصابة الرأس والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد عن عشرين يوما. وطلبت من قاضى الإحالة إحاطتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادتين ١/٢٤٠ ، ١/٢٤٢ من قانون العقوبات. فقرر بذلك وادعى عبد العال حسنين بحق مدنى وطلب الحكم له قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنايات سوهاج قضت أولا : ببراءة المتهم الأول عملا بالمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وثانيا : بمعاقبة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن التهمتين معا وبالزامه بأن يدفع إلى المدعى بالحقوق المدنية خمسة وعشرين جنيا وذلك عملا بمادتي الاتهام وبالمادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات. فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ. ومحكمة النقض قضت بالنقض والإحالة. ومحكمة الإعادة قضت بمعاقبة محمد عبد الموجود عبد اللاه بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن التهمتين وبالزامه بأن يدفع للادعى بالحق المدنى عبد العال حسنين أحمد مبلغ خمسة وعشرين جنيا. فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

المحكمة

... حيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالضرب الذى نشأت عنه عاهة مستديمة قد شابه التناقض وبطلان فى الإجراءات وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه دافع بأن شاهدى الإثبات حسن عبد الرحيم وعقله محمد الكيلانى لم يحضرا الحادث وأن أقوال المجنى عليهما لا تكفى وحدها لإثبات التهمة ولكن المحكمة قضت بإدائته وبيئت واقعة الدعوى فى الحكم حسبما استخلصتها من أقوال الشهود ومن بينهم حسن عبد الرحيم وعقله محمد الكيلانى مما يفيد أنها اعتمدت على أقوالهما وقد أوردت أقوالهما بالفعل فى صدد التدليل على ثبوت الواقعة كما انتهت إليها ثم عادت وهى فى صدد الرد على الدافع

وقالت إنها لاقتناعها بصحة أقوال المجنى عليهما لا ترى محلا لبحث ما يثيره للدفاع حول شهادة حسن عبد الرحيم وعقله محمد الكيلاني وهذا منها تناقض يعيب الحكم . هذا إلى أن المحكمة قد عولت في قضائها بالادانة على التقارير الطبية دون أن تأمر بتلاوة هذه التقارير بالجلسة طبقا لما يقضى به قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى واستند في ثبوتها إلى أقوال المجنى عليهما وإلى ما استخلصه من التقارير الطبية المؤيدة لهما وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فلا محل لما يثيره الطاعن في شأن شهادة الشاهدين الآخرين ما دامت المحكمة لم تستند إلى أقوالهما ولا يعيب الحكم ما استورد إليه في صدره من الإشارة إلى شهادتهما ولا يعتبر ذلك تناقضا يؤثر في سلامته . هذا ولما كان قانون الإجراءات الجنائية لم يوجب تلاوة تقارير الخبراء بالجلسة وكان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة هذه التلاوة فإنه لا محل أيضا لما يثيره في هذا الخصوص ومن ثم يتعين رفض الطعن موضوعا .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات اصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ، و ابراهيم خليل بك و اسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك
المستشارين .

(٣٩٧)

القضية رقم ٥١٧ سنة ٢٢ القضائية :

تلبس . صورة واقعة تقوم فيها حالة التلبس .

اذا كان الواضح مما أثبتته الحكم أن رجلى البوليس اذ كانا يمران فى دورية
ليلية قد اشتبها فى الطاعن اشتباها تبرره الظروف فاستوقفاه فلم يدع بل حاول
المهرب فلما تبعه أحدهما وقف وعندئذ ظهرت حالة التلبس بادية اذ كان يحمل
فى يده السلاح النارى بشكل ظاهر ، فان الحكم اذ أدانته فى جريمة حمل السلاح
بدون رخصة تأسيسا على قيام حالة التلبس لا يكون مخطئا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية ريفنا مركز ومديرية أسيوط : أولا -
أحرز سلاحا ناريا «مسدسا مششخنا» يطلق الرصاص بدون ترخيص أو مسوغ
قانونى . وثانيا : أحرز ذخيرة مما تستعمل لهذا المسدس ولمثله بدون ترخيص
أو مسوغ قانونى . وطلبت من قاضى الأحالة إحالته الى محكمة الجنايات
لمحاكمته بالمواد ١ ، ٣/٩ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والجدول ب
الملحق به والمواد ٥ ، ١٠ ، ١٢ من نفس القانون . فقرر بذلك . وفى أثناء نظر
الدعوى أمام محكمة جنايات أسيوط دفع محامى المتهم ببطلان القبض والتفتيش

وما ترتب عليهما من إجراءات ، والمحكمة قضت عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق
المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش
وبمعاقبة سعد مصطفى إبراهيم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر والمصادرة . فطعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث ان وجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ حين
دان الطاعن على أساس أنه كان متلبساً بالجريمة في حين أن الواقع غير ذلك لأن
الكونستابل والعسكري المرافق له لم يتبينوا وجود السلاح في يده قبل ضبطه ولم
يصدر منه ما يثير الريبة في أمره حتى كان يحق لها ضبطه . ومع افتراض انه لم
يستجب للنداء عليه وأنه أسرع الخطى في أثر ذلك فان هذا لا يبرر القبض ،
على أن الثابت من أقوال الشاهدين أن الطاعن لم يسرع في سيره بل ان العسكري
كان على مسافة قريبة منه وأنه قصد اليه متعمداً القبض عليه دون أن يبدو منه
ما يبرر ذلك .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص
منها ثبوتها في قوله ” فقد قرر الكونستابل عبد المنعم محمد محمود في التحقيق وشهد
أمام المحكمة بأنه عند وصول الدورية الليلية التي كان هو أحد أفرادها الى بلدة
ريفنا أراد رئيس القوة الذهاب الى تلك البلدة لتفتش منازل بعض الأشخاص
الذين صدر الاذن من النيابة بتفتيشهم وقبل أن يصلوا الى مساكن البلدة رأى
شخصاً عند جرن من القمح يسير في الطريق فاستوقفه فلم يصنع الى الأمر وأسرع
في سيره فاشتبه في أمره فكلف العسكري احمد عبد الله هلالى ان يتعقبه فتوجه
العسكري ثم عاد بعد قليل ومعه المتهم سعد مصطفى إبراهيم وقدم اليه العسكري
الطبنجة المضبوطة قائلاً انه وجد المتهم يحملها في يده فضبطه بها فسأل المتهم عن
ذلك فانكر ضبط الطبنجة معه وادعى أن العسكري انما وجدها بجواره عند جرن
القمح وقرر العسكري احمد عبد الله هلالى في التحقيق وشهد أمام المحكمة بأنه

عند ما وصلت القوة قريبا من بلدة ريفها اتجهت الى هذه البلدة لتفتيش بعض مساكنها وبقرب السكن رأوا شخصا عند جرن من القمح يسير في الطريق فاستوقفه الكونستابل الشاهد السابق فلم يذعن الى الأمر وأسرع في سيره فكلفه الكونستابل اللحاق به فخرى نحوه ولما لحق به وقف فراه يحمل في يده طبنججه فضبطها وسلمها والمتهم الى الكونستابل . ولما كان الواضح من هذا الذي أثبتته الحكم أن رجلى البوليس اذ كانا يمران في داورية ليلية قد اشتبها في الطاعن اشتباها تبرره الظروف فاستوقفاه فلم يذعن بل حاول الهرب فلما تبعه أحدهما وقف وعندئذ ظهرت حالة التلبس بأدية اذ كان يحمل في يده الطبنججه بشكل ظاهر . لما كان ما تقدم فإن الحكم اذ دانه تأسيسا على قيام حالة التلبس لا يكون مخطئا .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٣٩٨)

القضية رقم ٥١٩ سنة ٢٢ :

تموين . صاحب المحل . مسئولته عما يقع فيه من مخالفات .

إن المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن صاحب المحل يكون مسئولا مع مديره عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه ، ويعاقب بالعقوبات المقررة لها إلا إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة فعندئذ تقتصر العقوبة على الغرامة المبينة بالمواد من ٥٠ - ٥٦ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - عبد الحميد علي الفيشاوي (الطاعن)
٢ - عفيفي مصطفى السيد ٣ - فرغلي جنيدى بأنهم بدائرة قسم السيدة
بوصف الأول صاحب المخبز والثاني مديره المسئول والثالث الخراط الذي خرط
المخبز موضوع الجريمة استخرجوا المخبز المبين بالمحضر والذي يقل وزنه عن الوزن

القانونى المقرر . وطلبت عقابهم بالمواد ٨ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٣ و ٤ و ٢/٧ من القانون ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار ٥٠٧ لسنة ١٩٤٨ . ومحكمة القاهرة المستعجلة قضت عملاً بمواد الاتهام حضورياً للأول والثاني وغيابياً للثالث بحبس كل من المتهمين الثلاثة ستة أشهر مع الشغل وتغريم كل منهم مائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل على نفقتهم لمدة ستة أشهر . فاستأنف المتهمان الأول والثاني . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم دان الطاعن بجريمة استخراج خبز يقل وزنه عن الوزن المقرر قانوناً ، دون أن يرد على دفاعه بأن نقص الوزن نتج عن بقاء الخبز في الفرن لمدة طويلة بسبب انقطاع المياه عن آلات الخبز ، وبرغم ما أبداه من أن هناك مديراً للخبز يتولى إدارته ، وقد حكم عليه بالعقوبة فعلاً ، ولا محل لإشراك الطاعن معه في المسؤولية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى ، بما يتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وعرض لدفاعه ، وفنده للاعتبارات التي أوردها ، والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وأثبت أن الخبز المضبوط كله كان طرياً وطازجاً ولم يكن جافاً ، وأن مفتش المطاحن قام بوزنه في الخبز بحضور الطاعن نفسه ، كما أثبت أن نسبة النقص في وزن الخبز تتجاوز القدر الذي يتسامح فيه القانون ، ومتى كان الأمر كذلك : وكان القانون ينص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن يكون صاحب المحل مسؤولاً مع مديره عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه ويعاقب بالعقوبات المقررة لها إلا إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوعها فمئذ تقتصر العقوبة على الغرامة المبينة بالمواد من ٥٠ - ٥٦ منه ، فإن الطعن يكون على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك
المستشارين .

(٣٩٩)

القضية رقم ١٥٩٢ سنة ٢١ القضائية :

نقد . عرض ما يحصل عليه الشخص من دخل مقوم بعملة أجنبية على وزارة المالية . مناط
العقاب على عدم العرض .

أن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقانون
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ المعدل له قد نصا في الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة
على أن يعرض كل شخص ما يحصل عليه لحسابه أو لحساب غيره من دخل مقوم
بعملة أجنبية في مدى شهر من تاريخ إبلاغه بتحويله لحسابه في الخارج أو بتحويله
الى مصر . فاذا كان المتهم قد تمسك أمام محكمة أول درجة في المذكرة التي قدمها
اليها بدفاعه ثم أحال الى هذه المذكرة في مذكرته التي قدمها للمحكمة الاستئنافية
بأن التهمة المستندة اليه وهى أنه لم يعرض للبيع على وزارة المالية بسعر الصرف
الرسمى ما لديه من حساب موجود بالخارج بالدولارات لا تقوم الا اذا ثبت
أن له مبالغ مستحقة الوفاء وأنه علم باستحقاقها وامتنع عن عرضها في المهلة التي
حددها القانون ، ولكن الحكم المطعون فيه اغفل هذا الدفاع الجوهرى فلم
يعرض له ولم يرد عليه ، فهذا الحكم يكون قاصرا متعيئا تقضيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم العطارين : لم يعرض للبيع على
وزارة المالية بسعر الصرف الرسمى ما لديه من حساب موجود بالخارج
بالدولارات عن طريق أحد البنوك المرخص لها بذلك . وطلبت عقابه بالمواد

١ ، ٧ ، ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ من القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ ، ٤ ، ١٤ من الأمر العام رقم ٣٩ . ومحكمة العطارين قضت عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائة جنيه . فاستأنف كما استأنفت النيابة . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف مع المصادرة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه دافع أمام المحكمة بأن القانون حدد له مهلة يعرض فيها ما يحصل عليه من دخل في الخارج ، من تاريخ علمه باستحقاقه . وأن هذا العلم لا يثبت في حق الطاعن الا بتسلمه خطاب الشركة الأمريكية المؤرخ ٢١ يونيه سنة ١٩٤٨ الذي تنظره فيه بهذا الحساب ، وهذا الخطاب قد ضبط بمعرفة الرقابة ولم يصل اليه ، ثم اتخذت الاجراءات الجنائية ضد الطاعن بناء عليه واعتبر تاريخ الخطاب هو تاريخ وقوع الجريمة . ومع أهمية هذا الدفاع فان المحكمة قد أغفلته ولم ترد عليه .

وحيث إن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات التمدد ، والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ المعدل له ، قد نصا في الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة على أن يعرض كل شخص ما يحصل عليه لحسابه أو لحساب غيره من دخل مقوم بعملة أجنبية في مدى شهر من تاريخ ابلاغه بتحصيله لحسابه في الخارج أو بتحويله الى مصر . ولما كانت بين من الاطلاع على مفردات الدعوى التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا الوجه من الطعن ، أن الطاعن قد تمسك في مذكرة دفاعه المقدمة لمحكمة أول درجة ، والتي أحال اليها في المذكرة التي قدمها للمحكمة الاستئنافية ، بأن التهمة المسندة اليه لا تقوم الا اذا ثبت أن له مبالغ مستحقة الوفاء في ذمة الشركة الأمريكية وأنه علم باستحقاقها وامتنع عن عرضها في المهلة التي حددها له القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل هذا الدفاع الجوهرى فلم يعرض له ويرد عليه بما يفنده ، فان الحكم يكون قاصر البيان ، متعينا نقضه من غير حاجة للبحث في أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ؛ وبحضور حضرات
أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وقيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك
المستشارين .

(٤٠٠)

القضية رقم ١٦٠٣ سنة ٢١ القضائية :

- (أ) استيراد . استيراد صفقة صفيح . عدم الإخطار عن ورودها . المسؤولية عن ذلك
تترتب على كل ملزم بالإخطار ولو تعدد الأشخاص الذين تنطبق عليهم نصوص القانون .
(ب) حكم . خطؤه في ذكر تاريخ الواقعة أو طلبات النيابة العمومية . لا يؤثر على سلامته .

١ — متى كان الحكم قد أثبت بأدلة مقبولة أن الطاعن الأول استورد صفقة
صفيح لحسابه الخاص ثم باعها إلى الطاعن الثانى بعد أن قام بمصاريف التأمين
والنقل ، وأن الطاعن الثانى بدوره قد باعها إلى آخر قبل وصولها إلى الميناء ،
فإن هذا الحكم يكون سديداً إذ قضى بمسؤولية كلا الطاعنين عن عدم الإخطار
عن هذه الصفقة ، إذ القانون رتب هذه المسؤولية على كل من يلزم بالإخطار
ولو تعدد الأشخاص الذين تنطبق عليهم نصوصه .

٢ — إن خطأ الحكم في إثبات تاريخ الواقعة أو طلبات النيابة العمومية
في الدعوى لا يؤثر على سلامته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بدائرة قسم الجمالية بوصفهما مستوردين
لصفيح لم يخطرا مكتب توزيع الصفيح في خلال أسبوع من تاريخ وصول

رسالة الصفيح المبينة بالمحضر بالبيانات الخاصة المطلوبة عنها مرفقا بها المستندات الخاصة بتحديد السعر . ثانيا : قاما بتوزيع كميات الصفيح المبينة بالمحضر من غير الرجوع إلى مكتب توزيع الصفيح واتباع قراراته . والثاني باع سلعة مسعرة محددة الربح (صاج) بسعر يزيد عن الربح المحدد . وطلبت عقابهما بالمواد ٥ و ٧ و ٨ و ١٣ من القرار ١٨٩ لسنة ١٩٤٨ والمادة ١ من القرار ٦ لسنة ١٩٤٨ الخاصة بالاستيلاء على الصفيح و ١ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة الجنح قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للأول وبها وبالمواد ١/٩ و ١٤ و ١٥ و ١/١٦ و ٢١ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارين ٣٥٣ و ٣٧٣ لسنة ١٩٤٨ بالنسبة للثاني بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل ووقف التنفيذ وبتغريم الأول مائة جنيه والثاني مائتي جنيه وشهر مخلص الحكم على واجهة محليهما لمدة ستة شهور على نفقة كل منهما . فاستأنف الأول ، كما استأنفت النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للتهم الأول وتعديله بالنسبة للثاني فيما يتعلق بالغرامة والاكتفاء بجعلها ١٠٠ جنيه وتأييد الحكم بالنسبة له فيما عدا ذلك . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

... حيث إن الطاعن الأول يقول في الوجه الأول من طعنه إن الحكم مشوب بالبطلان لخلوه من الأسباب فقد اقتصر على القول بأن الحكم المستأنف في محله للأسباب التي بنى عليها والتي تأخذ بها المحكمة دون أن يعنى بالرد على دفاع الطاعن الذي أبداه أمام المحكمة الاستئنافية . ويقول في باقي الأوجه أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون حين اعتبره مستوردا لرسالة الصفيح موضوع الاتهام ، وأنه لم يخطر السلطات المختصة عند وصولها في حين أنه لم يكن مستوردا بل كان ويكلا بالعمولة عن الطاعن الثاني وهو المستورد الذي استلم البضاعة تسليم ميناء الشحن في لندن ، وهو الذي باشر جميع الإجراءات الخاصة باستلامها ، وهو الذي قام في النهاية بدفع قيمة التأمين ومصاريف النقل ، وإن كان الطاعن دفعها نيابة عنه

بإحدى الأمر ، وبذا يكون الطاعن الثاني هو المشتري ، وذلك وفقا لأحكام القانون المدني والتجاري وقد باعها بدوره إلى آخر ، وقام المشتري الأخير بالإخطار الذي يوجبه القانون . ويقول الطاعن الثاني في طعنه إن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون وتوسعت في تفسيره بما لا يحتمله النص ، وذلك بما قالته من أن بيع الطاعن لرسالة الصفيح قبل وصولها إلى الاسكندرية لا يتنافى مع استباره مستوردا ، في حين أنه تاجر جملة ولا يسرى عليه أحكام القانون الخاص بالاستيراد . ثم دانت بجرime عدم الإخطار ، مع أن الثابت أن سيد زايد وهو الذي اشترى منه الصفقة أبلغ السلطات المختصة بوصول الرسالة في غضون الأجل الذي حدده القانون . هذا فضلا عن أنه استورد البضاعة عن طريق الشركة التي يديرها الطاعن الأول ثم باعها لآخر اشترط عليه كتابة أن يقوم بالإخطار . وقام به فعلا وهو لا شك يستفيد من قيام المشتري منه بالإخطار خاصة ، وأن البيانات والمستندات الخاصة بالصفقة كانت قد خرجت من يده . هذا إلى أن المحكمة اعتبرت كمية الصفيح مستولى عليها في حين أنه اتضح للسلطات أن بها من العيوب ما جعلها تمتنع عن الاستيلاء عليها بالفعل أو أن تأذن باستعمالها ، كما أنه عوقب على مخالفة التسمية المقررة مع أنه لم يتجاوز نسبة الربح التي ينحوها القانون رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ وطبقت المحكمة في حقه المادة ٢١ من القانون رقم ٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ مع أن النيابة العمومية لم تطلب تطبيقها . كذلك خلص الحكم إلى نتيجة لا تؤدي إليها شهادة الشاهد الوحيد في الدعوى أمام محكمة أول درجة وجاء به على غير الواقع أن النيابة استأنفت حكم محكمة أول درجة ، وطلبت تشديد العقوبة . وأخيرا أخطأ الحكم في إثبات تاريخ الواقعة ، وأضاف مادة لم تطلب النيابة تطبيقها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين الواقعة بما تتوافر فيه الأركان القانونية للجرائم التي دين بها الطاعنان وثبتت بأدله مقبولة أن الطاعن الأول استورد صفقة الصفيح لحسابه الخاص ثم باعها إلى الطاعن الثاني بعد أن قام بمصاريف التأمين والنقل . وثان الطاعن الثاني بدوره باعها إلى آخر قبل وصولها إلى ميناء الاسكندرية واستولى على ربح يزيد على المسموح به قانونا . لما كان

ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سديداً إذ قضى بمسؤولية كلا الطاعنين عن عدم الإخطار إذ أن القانون رتب هذه المسؤولية على كل من يلزم بالإخطار ولو تعدد الأشخاص الذين تنطبق عليهم نصوصه . ولما كان قانون التسعير التجري الذي يشير إليه الطاعن الثاني في طعنه لم تطبقه المحكمة على واقعة الدعوى وكان في إيرادها أدلة الثبوت التي أخذت بها ما يتضمن الرد على دفاع الطاعنين فإن ما يشير به الطاعنان لا يعدو الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يستقل به قاضي الموضوع ، أما ما يشير به الطاعن الثاني بصدد الخطأ في إثبات التاريخ أو طلبات النيابة العمومية في الدعوى ، فلا تأثير لما يقوله من ذلك على سلامة الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : ابراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

(٤٠١)

القضية رقم ٦٨ سنة ٢٢ القضائية :

شيك . شيك لم يكن عليه تاريخ وقت تحريره . تقديمه للبنك وعليه تاريخ . ثبوت أنه لم يكن له رصيد مقابل . معاقبة مصدر الشيك .

إذا كان الثابت بالحكم أن الشيك موضوع الدعوى كان به تاريخ قبل تقديمه للمسحوب عليه ، وأنه وقت تقديمه للبنك المسحوب عليه لم يكن يقابله رصيد ، فإن تبرئة مصدر هذا الشيك بمقولة إنه وقت تحريره لم يكن به تاريخ — ذلك يكون خطأ في القانون ، فإن إعطاء الشيك للمصادر لمصاحبه بغير تاريخ يفيد أن مصدره قد فوض الاستفادة في وضع التاريخ قبل تقديمه إلى المسحوب عليه .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) الدعوى مباشرة على المطعون ضده بأنه أعطاه بسوء نية شيكا بمبلغ ٦٠٠ جنيه على بنك الاستيراد والتصدير لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ١/٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات مع الحكم له بمبلغ قرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . والمحكمة قضت عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المتهم والنيابة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بإلغاء الحكم وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أسس قضائه ببراءة المتهم ورفض دعوى الطاعن المدنية على أن الشيك موضوع الدعوى يعد أداة ائتمان لأنه لم يكن يحمل تاريخا وقت إصداره وهذا خطأ في القانون فضلا عن أن دفاع المطعون ضده لم يكن مؤسسا على ذلك بل كان مقصورا على نفي القصد الجنائي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بأن المطعون ضده أصدر إلى الطاعن شيكا بمبلغ ستماية جنيه ووقع عليه بإمضائه قضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية استنادا إلى ما قاله من أنه " قد ثبت أن الشيك وقت تحريره لم يكن به تاريخ وهو بيان جوهري وبدونه يفقد الشيك مظهره القانوني ويصبح أداة ائتمان لا عقاب على عدم وجود رصيد يقابلها في البنك " ، ولما كان الثابت بالحكم أن الشيك موضوع الدعوى كان به تاريخ قبل تقديمه للمسحوب عليه وكان إعطاء الشيك للصادر لمصلحته بغير تاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع التاريخ قبل تقديمه إلى المسحوب عليه . لما كان ذلك ، و كان الحكم قد أثبت أن الشيك وقت تقديمه للبنك المسحوب عليه لم يكن يقابله رصيد فإن الحكم إذ قضى ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ومن ثم يتعين نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المطعون ضده بالتعويض المدني وإلزامه بالمصاريف .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة أحمد حسني بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وباسيل موسى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

(٤٠٢)

القضية رقم ١٠٦ سنة ٢٢ القضائية :

عاهة . اشارة الطبيب في تقريره إلى احتمال تحسن حال المجنى عليه لو عملت له جراحة . إدانة
المتهم في العاهة على أساس أنها حدثت واستقرت . لا يؤثر في ذلك كون المجنى عليه قد رفض
إجراء هذه الجراحة .

إذا كانت المحكمة قد أسست إدانة المتهم في إحداث عاهة على أن العاهة حدثت
واستقرت وأن الجراحة التي أشار إليها الطبيب لو نجحت لا ينتظر أن تنفي
قيام العاهة ، فكل ما يثيره هذا المتهم في صدد مسئولية المجنى عليه عن حدوث العاهة
لرفضه إجراء الجراحة لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بنندر سنورس مديرية الفيوم : ضرب محمد شعبان
اسماعيل عمدا بدبشك بندقية على ذراعه اليسرى فأحدث بها الإصابة التي نشأت
عنها عاهة مستديمة . وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته
بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات فقرر بذلك . وقد ادعى محمد شعبان
اسماعيل بحق مدنى قدره ١٠٠ جنيه قبل المتهم ومحكمة جنايات الفيوم قضت

عملا بمادة الاتهام بمعاينة محمود زيدان مشرف بالسجن مدة ثلاث سنين وبالزامه بأن يدفع إلى محمد شعبان اسماعيل المدعى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه مصرى .
خطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول يجهل في القول بأن الحكم المطعون فيه اعتمد في إدانة الطاعن إلى أن المعاينة كذبت في دفاعه القائم على أن إصابة المجنى عليه حدثت من سقوطه على قطعة خشب . بمكان الحادث وقال الحكم إن المعاينة أسفرت عن عدم وجود خشب به وهذا الاستناد في غير محله لأن المعاينة لم تجر إلا بعد مضي سنتين على الحادث وقد شهد شاهد بما يؤيد دفاع الطاعن من وجود فلنكات الخشب بالشونة لاستعمالها في وضع المحاصيل عليها وهي تنقل في أرجائها من وقت لآخر .

وحيث إنه لما كان الحكم قد تعرض لدفاع الطاعن المشار إليه بوجه الطعن ورد عليه بما يدحضه مستندا في ذلك إلى ما جاء بتقرير الطبيب الشرعى من أن الإصابة يرجح حدوثها من الضرب "بدبشك البندقية" لا من السقوط على الفلنكات وما تبين من المعاينة من خلو مكان الحادث كما أرشد عنه الطاعن من فلنكات الخشب وما جاء بأقوال أمين الشونة من أن هذا المكان لم يكن به فلنكات وقت وقوع الحادث فضلا عن الأدلة التي ساقها الحكم من شهادة المجنى عليه وغيره من الشهود ، وقد أثبت الحكم ما قرره من أن الاعتداء وقع فعلا بالضرب "بدبشك البندقية" . لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الوجه الآخر يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجناية إحداث عاهة مستديمة بعين المجنى عليه في حين أن الطبيب الشرعى قرر بأن العاهة المزعومة قابلة للشفاء أو أجريت له عملية جراحية وبذا يكون التقصير في العلاج هو السبب في تخلف العاهة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد رد على ما يثيره الطاعن في هذا الوجه فقال
”ومن حيث إن ما أشار إليه حضرة الطبيب الشرعي في تقريره المؤرخ ٢٧ من إبريل
سنة ١٩٤٩ من احتمال تحسن حال المجنى عليه لو عملت له جراحة لا تؤثر على قيام
واستقرار الحالة بالصورة التي وصفها هذا التقرير باعتبارها عاهة مستديمة ولا يغير
من مسئولية المتهم عن تلك الحالة التي جاءت نتيجة مباشرة لفعله الإرادي ذلك لأن
حضرة الطبيب الشرعي ذكر صراحة أن نجاح تلك الجراحة غير مضمون فلا يمكن
مطالبة المجنى عليه بأجرائها ولا يمكن ترتيب نتائج على افتراض نجاحها وعلى ذلك
فيتعين معاقبة المتهم بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات“. ويبين من ذلك
أن المحكمة قد أسست إدانة الطاعن على أن العاهة حدثت واستقرت وأن الجراحة
المشار إليها لو نجحت لا ينتظر منها أن تنفي قيام العاهة ولذا فلا محل لما يثيره
الطاعن من مسئولية المجنى عليه لرفضه إجراء الجراحة المشار إليها .
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا لرفضه، وضوعا .

جلسه ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
العهدة : أحمد حسني بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدي بك وحافظ سائق بك
المستشارين -

(٤٠٣)

القضية رقم ٢٤٩ سنة ٢٢ القضائية :

اثبات . تقرير المتهم أن السلاح المضبوط في منزله ألقاه عليه شخص آخر . هذا
لا يعد اعترافا . الاعتماد على ذلك في ادانة المتهم . يعيب الحكم . لا يؤثر في ذلك كونه قد
اعتمد على دليل آخر . تساند الأدلة في المواد الجنائية .

متى كان المتهم اذ سلم بضبط السلاح في منزله قد تمسك بأن شخصا آخر قد
ألقاه عليه ليؤكد له ، فهذا لا يصح عده اعترافا منه باحراز السلاح . فاذا كان الحكم
قد عد ذلك اعترافا فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه . ولا يؤثر في ذلك أن
يكون الحكم قد اعتمد في نفس الوقت على دليل آخر اذ الأدلة في المواد الجنائية
متساندة يشهد بعضها بعضا فلا يعرف ما كانت يستقر عليه رأى المحكمة اذا
ما استبعد دليل منها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - سيد علي مسعود ٢ - عبد النعيم محمد
عبد المنعم (الطاعن) ٣ - عمر محمد حسن بأنهم بدائرة مركز البدارى الأول
والثانى أولا : أحرزا وحازا سلاحا ناريا (بندقية تومى اتوماتيكية رشاشة
مششخنة) يطلق الرصاص بغير ترخيص وثانيا : أحرزا وحازا ذخائر " ٣٤ طلقة "

مما يستعمل في الأسلحة النارية حالة كونهما غير مرخص لهما باحراز السلاح وحيازته والثالث : أحرز سلاحا ناريا (بندقية حربية مششخنة) يطلق الرصاص بغير ترخيص . وطلبت من قاضى الاحالة احوالهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ ، ٥٠ ، ٣/٩ ، ١٠ ، ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والجدول ب المرافق له للأول والثانى والمواد ١ ، ٣/٩ ، ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والجدول ب المرافق له للتالث . فقرر بذلك ومحكمة جنايات مصر قضت عملا بالمواد ١ ، ٣/٩ ، ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والجدول ب المرافق له عن التهمة الأولى والمواد ١ ، ٥٠ ، ١٢ من القانون نفسه عن التهمة الثانية مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات للثانى وبمواد الاتهام للتالث مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة لهما وبالمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات للأول أولا : براءة سيد على مسعود . وثانيا : بمعاقة عبد النعيم محمد عبد المنعم بالحبس مع الشغل لمدة سنة ، وثالثا : بمعاقة عمر محمد حسن بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور ، ورابعا : بالمصادرة فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه دانه استنادا الى اعترافه لضابط البوليس ، بأن السلاح مملوك له ، فى حين أن أقواله ، كما أثبتنا هذا الضابط ، فى محضر ضبط الواقعة ، لا يمكن أن تعد اعترافا ، أو أن تؤدى الى النتيجة التى رتبها الحكم عليها .

وحيث إن الحكم قد استند فى ادانة الطاعن بتهمة احراز سلاح نارى مششخن بغير ترخيص الى " اعتراف المتهم الأول بأن السلاح المضبوط استودعه عنده المتهم الثانى (الطاعن الآن) واعتراف المتهم الثانى نفسه لضابط البوليس على أثر ضبطه بأنه مملوك له " . ولما كان يبين من الاطلاع على مفردات الدعوى

— وقد أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن — أن الطاعن حين سئل في محضر ضبط الواقعة قال ” هذا المدفع بتاعنا ، وواحد حذفه علينا امبارح في الجنيحة فتركناه بالمنزل...ولازم واحد عاوز يرازيخى بالمدفع ده وأنا حتى ما أعرفش أضربه ولا أمسكه “ لما كان ذلك ، وكانت شهادة الضابط بأن المتهم قد اعترف له ، إنما مرجعها هذه الأقوال التي دونها هذا الضابط نفسه في محضر ضبط الواقعة ، وهي لا يمكن أن تعتبر اعترافاً منه بتهمة احراز السلاح المسندة اليه ، إذ أنه وان سلم بضبط السلاح في بيته فقد تمسك في نفس الوقت بأن شخصاً آخر قد القاه عليه ليؤكد له ولذا فإن الحكم إذ اعتبر هذه الأقوال اعترافاً من المتهم واستند اليها في ادانته ، يكون مشوباً بخطأ الاستدلال مما يعيبه ويستوجب نقضه ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم قد اعتمد في نفس الوقت على دليل آخر هو اعتراف المتهم الأول بأن السلاح المضبوط مملوك للطاعن ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ، يشد بعضها بعضاً ، فلا يعرف ما كان يستقر عليه رأى المحكمة إذا استبعد دليل منها . ومن ثم يتعين قبول هذا الطعن موضوعاً ونقض الحكم ، وإحالة القضية على محكمة جنايات أسيوط للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٢

رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك
المستشارين .

(٤٠٤)

القضية رقم ٣٣٥ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . حكم غيابي لم يعلن بعد للمتهم . الطعن فيه من النيابة . لا يقبل .

لا يجوز — طبقا للمادة ٤٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية — الطعن
بطريق النقض في الحكم الغيابي الصادر على المتهم بالعقوبة ما دام الطعن فيه
بطريق المعارضة جائزا . وميعاد الطعن بطريق النقض في الأحكام الغيابية
لا يبدأ طبقا للمادة ٤٢٤ من ذلك القانون إلا من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة
أو من تاريخ انقضاء ميعادها أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأنها لم تكن .
وإذن فالطعن المرفوع من النيابة في حكم صدر غيابيا بتأييد الحكم المستأنف
بمحس المتهم لم يعلن بعد للمتهم لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة مركز كوم حمادة قام بنقل
كمية من الدقيق المبينة بالمحضر خارج حدود محافظة الاسكندرية بغير ترخيص
له بذلك من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١١ و ٤٩ و ٥٦ و ٦١
من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٣ من القرار الوزاري رقم ٥٤٥

لسنة ١٩٤٩ والمعدل بالقرار ٣٦ لسنة ١٩٤٦ . ومحكمة كوم حمادة الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور بالشغل مع وقف التنفيذ . فاستأنفت النيابة . ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الحكم المطعون فيه صدر غيابيا بتأييد الحكم المستأنف القاضي بحبس المتهم مدة ثلاثة شهور مع الشغل مع وقف التنفيذ — وهذا الحكم لم يعلن بعد للمتهم حسبما تبين من الاطلاع على ملف الدعوى الذي أسرت المحكمة بضممه . لما كان ذلك وكان لا يجوز — طبقا للسادة ٤٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية وما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — الطعن بطريق النقض في الحكم الغيابي الصادر على المتهم بالعقوبة ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا ، وكان ميعاد الطعن بطريق النقض في الأحكام الغيابية لا يبدأ طبقا للسادة ٤٢٤ من ذلك القانون إلا من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة ، أو من تاريخ انقضاء ميعادها ، أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن ، لما كان ذلك ، فإن الطعن المرفوع من النيابة عن الحكم الغيابي المطعون فيه الذي لم يصبح بعد نهائيا لا يكون مقبولا .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك وباسيل موسى بك ومصطفى حسن بك
المستشارين .

(٤٠٥)

القضية رقم ٣٥١ سنة ٢٢ القضائية :

- (أ) نقض . إخطار وكيل مكتب محامى الطاعن بإيداع الحكم قلم الكتاب . لا يعنى به .
 - (ب) نقض ، آثاره . لا يترتب على نقض الحكم إهدار الأقوال والشهادات التى أبدت أمام المحكمة فى المحاكمة الأولى .
 - (ج) محضر الجلسة . تعديل إحدى العبارات به . إفادته التصحيح بما يتفق مع حقيقة الواقع .
- ١ — إذا كان الثابت على هامش الحكم أن وكيل مكتب محامى الطاعن هو الذى أخطر بإيداع الحكم ، فإن هذا الإخطار لا يصح الإعتداد به مادام أن الطاعن أو محاميه لم يعلن بإيداع الحكم حسب القانون عملاً بالمادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية .
- ٢ — إن نقض الحكم وإعادة القضية للحكم فيها من جديد لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات التى أبدت أمام المحكمة فى المحاكمة الأولى بل أنها تظل معتبرة من عناصر الدعوى كما هى الحال بالنسبة إلى محاضر التحقيقات الأولية ، وللمحكمة عند إعادة المحاكمة أن تستند إليها فى قضائها .
- ٣ — إن مجرد حصول تعديل إحدى العبارات فى محضر الجلسة بفرض حصوله لا يدل على عدم صحة العبارة الجديدة بل هو يفيد التصحيح بما يتفق مع حقيقة الواقع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم اللبان أحدث بعلى محمد أحمد جرحاً تخلف عنه عاهة مستديمة . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات

لما كتبه بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات
اسكندرية قضت عملاً بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض والمحكمة قضت بالقبول والاحالة .
ومحكمة الاعادة قضت عملاً بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث
سنوات . فطعن فيه لثاني مرة بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة طلبت عدم قبول هذا الطعن شكلاً تأسيساً على أن الطاعن
أخطر في أول يناير سنة ١٩٥٢ بإيداع الحكم فلم يقدم أسباب طعنه إلا في ٢٩ منه
أي بعد الميعاد القانوني . ولما كان الثابت على هامش الحكم أن وكيل مكتب
محامي الطاعن هو الذي أخطر ، وكان هذا الإخطار لا يصح الاعتداد به مادام
أن الطاعن أو محاميه لم يعلن بإيداع الحكم حسب القانون عملاً بالمادة ٤٢٦
من قانون الإجراءات الجنائية ، فيكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .
وحيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بالجرم
العمد الذي نشأت عنه عاهة مستديمة لم يبين توافر ركن العمد لدى الطاعن أو
يثبت في حقه أنه تعمد لإذاء المجنى عليه والحاق الضرر به . وإن ما جاء بنهاية
محضر جلسة المحاكمة المؤرخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ من عبارة ” وصمم (أي
الدفاع) على طلب البراءة ” يخالف حقيقة الواقع إذ أن الدفاع لم يترافع في موضوع
الدعوى : يؤيد ذلك ما هو ثابت بمحضر الجلسة من أن الدفاع إنما طلب التأجيل
لضم أوراق المستشفى وتقديم شهادة طبية وأنه أبدى ذلك قبل سماع شهود الإثبات
وأصر عليه بعد مرافعة النيابة فمن غير المعقول أن ينتهي إلى طلب البراءة وهو
لم يتكلم في الموضوع إطلاقاً . هذا إلى ما يتضح من الاطلاع على العبارة سالفة
الذكر من أن أصلها كان ” وصمم على طلبه ” ثم أجرى بها تغيير وتحوير انتهى بها
إلى الصورة الثابتة بمحضر الجلسة لإفادة أن الدفاع ترافع في الموضوع وأن تصميمه
لم يكن على طلب التأجيل ، وأن مظاهر هذا التغيير والتحوير بادية للعيان

من اختلاف مداد الباء المضافة ، وكلمة البراءة عن المداد الأصلي وكشط نقطة الباء الأصلية من كلمة " طلبه " ووضع نقطة أخرى تحت حرف الياء المضاف وبقاء أثر هذا الكشط ظاهراً ثم حصول الضغط على أحرف كلمة " البراءة " مما يغلب معه أنه كان في موضعها علامة تقفيل كان قد سبق وضعها بعد عبارة " وصمم على طلبه " وأنه لما كان ذلك ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة مما يتعين معه نقض الحكم . هذا إلى إخلال المحكمة بحق الدفاع فقد تقدم محامى الطاعن إليها بطلب للتأجيل فرفضته ، فلما أصر بالجلسة على طلب ضم أوراق المستشفى ومناقشة الطبيب الذى كشف على المجنى عليه عند دخوله المستشفى وتقديم شهادة من الدكتور محفوظ بك ، وكان ذلك قبل سماع الشهود ثم عاد فأصر على هذه الطلبات بعد مرافعة النيابة وذلك من غير أن يترافع فى الموضوع ، رفضت المحكمة هذه الطلبات ورفضت فى الدعوى دون أن تلتفت نظر الدفاع إلى المرافعة فى موضوع الدعوى أو ترد فى حكمها على طلباته فيما عدا ما طلبه من مناقشة الطبيب الكشاف . ويضيف الطاعن أن المحكمة قد استندت فى حكمها إلى ما جاء بأوراق المستشفى التى طلب الدفاع ضمها وإلى أقوال الدكتور سعيد شوشه والطبيب الشرعى مع أنها لم تسمعهما ، اكتفاء بسابق أقوالهما فى المحاكمة الأولى ، وهو ما لا يجوز بعد نقض الحكم الصادر فى تلك المحاكمة . ذلك أن من أثر قبول النقض لأول مرة وإحالة الدعوى للمحاكمة المتهم من جديد اعتبار الحكم المنقوض بما قام عليه من إجراءات وكأنه لم يكن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقعاً الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجناية التى دان الطاعن بها واستند فى ذلك إلى الأدلة التى أوردها والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبها عليها ، فأثبت بأقوال المجنى عليه وشهادة شهود الاثبات والتقارير الطبية ومناقشة الطبيب فى الجلسة أن الطاعن أحدث عمداً بعلى محمد أحمد الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تخاف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى فقد جميع ما كانت تتمتع به العين اليسرى من إبصار . ولما كان ذلك ، وكان بين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة

المؤرخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ أن محامى الطاعن بعد أن أبدى الطلبات المشار إليها بوجه الطعن مضت المحكمة في نظر الدعوى فسالت الطاعن عن التهمة المسندة إليه وسمعت أقوال شاهدى الإثبات الحاضرين واشترك الدفاع في مناقشة الشاهد الثانى ثم أمرت المحكمة بتلاوة أقوال الشاهد الغائب بموافقة النيابة والدفاع وبعد ذلك ترافعت النيابة في الموضوع ثم تلاها محامى الطاعن فترافع في موضوع الدعوى وتحصل دفاعه في أن الثابت من التقارير الطبية أن المجنى عليه عندما دخل المستشفى وجد عنده انسكاب دموى بالعين وبعد أن مكث فترة بالمستشفى أخرج منه ثم تقدم ببلاغه وأعيد الكشف عليه فوجد عنده انجلوكوما وانخلاع بالعدسة أفقده قوة إبصار العين ولم يثبت أن هذا الانخلاع الذى كان السبب في فقد قوة الإبصار كان ناشئاً عن الإصابة الأولى وأنه إنما كان ناشئاً عن حالة مرضية بالمجنى عليه سابقة على تاريخ إصابة العين التى كانت به عند دخوله المستشفى مما مؤداه أن المتهم لا يسأل إلا عن هذه الإصابة وهى الانسكاب الدموى بالعين المصحوب بتكدم حولها . وانتهى المحامى من هذه المرافعة إلى التصميم على طلب البراءة . وقد تعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع ورد عليه فقال "إن الثابت من التقرير الطبي الشرعى أن المجنى عليه عندما دخل المستشفى بتاريخ ٢٨ من يولييه سنة ١٩٤٨ وشخصت حالته بتزيف داخل المقلة اليسرى إثر إصابته مع انجلوكوما ورأى حضرة الطبيب الشرعى الذى كشف على المجنى عليه أن هذا التزيف نتيجة إصابة راضية بعينه اليسرى تسبب عنها نزيف داخل المقلة وانخلاع في العدسة أفقده قوة إبصار العين وقررت المحكمة ضم أوراق المستشفى وإطلاع عليها الدكتور سعيد شوشه مدرس الرمد بكلية الطب كما إطلع عليها الطبيب الشرعى وثبت من مناقشة الأول أن المجنى عليه عندما دخل المستشفى كان يوجد عنده نزيف داخل العين نتيجة إصابة لآنه مصحوب بكدم حول العين ونفى أن يكون هذا نتيجة حالة مرضية لأن ما تبين من الكشف الطبي الظاهرى من عدم وجود سخابات أو حالة تفيد وجود حالة مرضية تشير إلى أن العين كانت تبصر وأنه كان يرى خيالا يوم

الإصابة ولكن تطورت الإصابة بعد ذلك إلى فقد إبصار العين . كما أصر الطبيب الشرعى على رأيه بأن الحالة التى نشأت كانت نتيجة للإصابة . وهذا الذى ثبت للحكمة من الاطلاع على الكشف الطبي وأوراق المستشفى ومناقشة الدكتورين سالفى الذ كر يقنع المحكمة بأن بصر المجنى عليه كان سليما قبل إصابة عينه من يد المتهم وأن العاهة التى تخلفت بالعين كانت نتيجة لهذه الإصابة ولا محل بعد ذلك لما تمسك به الدفاع من ضرورة سماع أقوال الطبيب الذى أوقع الكشف أولا وخاصة بعدما تبين من استحالة تنفيذ هذا الطلب بسبب وجوده فى الخارج .

وحيث إنه وقد ثبت من أقوال المجنى عليه ومن أشهادهم أن المتهم أصابه فى عينه اليسرى وثبت من أوراق المستشفى وجود إصابة بهذه العين يوم دخوله ، وثبت من أقوال الدكتور سعيد شوشه أنه لم يشاهد بالعين يوم دخوله سحابة أو أى أثر لحالة مرضية تدل على أن العين المذكورة كانت لا تبصر قبل الإصابة . كل هذا يؤيد أقوال المجنى عليه من أن عينه كانت سليمة قبل اعتداء المتهم عليه .

لما كان ما تقدم ، وكان هذا الرد من المحكمة سديدا وسائغا فى تنفيذ دفاع الطاعن واطراح ما طلبه من سماع شهادة الطبيب الذى كشف عليه لأول مرة يوم دخوله المستشفى أو تقديم شهادة من أخصائى آخر ، وكان ما يشير إليه الطاعن من حدوث تغيير أو تحوير فى عبارة ”وصم على طلب البراءة“ لا يؤيده الظاهر ولا ما هو ثابت بحضور الجلسة من واقع دفاعه فى موضوع الدعوى من أن العاهة لم تكن نتيجة ضربة الطاعن وإنما لسبب مرض طارئ على العين . الأمر الذى ردت عليه المحكمة فى منطق سليم بما يفنده وكان مجرد حصول تعديل إحدى العبارات بفرض حصوله لا يدل على عدم صحة العبارة الجديدة بل هو يفيد التصحيح بما يتفق مع حقيقة الواقع ، وبما أن تقضى الحكم وإعادة القضية للحكم فيها من جديد لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات التى أبدت أمام المحكمة فى المحاكمة الأولى واعتبارها كأنها لم تكن بل أنها تظل معتبرة من عناصر الدعوى كما هى الحال بالنسبة لمحاضر التحقيق الأولية وللمحكمة عند إعادة المحاكمة أن تستند إليها فى قضائها . لما كان كل ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما ، ويكون ما يشيره عليه الطاعن فى طعنه على غير أساس وتعين من أجل ذلك رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١٠ من يولييه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
القلم : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ، وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وحافظ صابق بك
المستشارين .

(٦٠٤)

القضية رقم ٣٧٣ سنة ٢٢ القضائية :

تموين . تسعير جبرى . إدانة الطاعن فى جريمة تتعلق بضبط البيانات فى الفواتير المسلمة
للشترين والسجلات الواجب إمساكها . مصادرة الأقمشة التى لم تستكمل البيانات الخاصة بها .
الأتجاوز . هذه الأقمشة ليست موضوع الجريمة :

إنه لما كانت المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بتشؤون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح تقضى "بضبط الأشياء موضوع الجريمة
ومصادرتها" ، فإنه إذا كانت الجريمة التى دين الطاعن بها جريمة تنظيمية تتعلق
بضبط البيانات فى الفواتير التى تسلم للشترين والسجلات التى أوجب القانون
إمساكها ، توصلنا لإحكام الرقابة على مراعاة قوانين التسعير الجبرى - فلا يجوز
مصادرة الأقمشة التى لم تستكمل البيانات الخاصة بها إذ لا يمكن القول بأن هذه
الأقمشة هى موضوع الجريمة .

الوقائع

أنهت النيابة العامة كلا من ١ - ألبير شالوم كوهين (الطاعن) ٢ - يوسف
خيتا نيجار ٣ - عبد الله حداد ٤ - شكرى نعمان وهبه . بأنهم بدائرة قسم الموسيقى
الأول : بوصفه صاحب المحل المبين بالمحضر لتجارة الجملة أولا : لم يثبت

في الفواتير الصادرة منه سعر البيع للمستهلك والصفة التجارية التي باع بمقتضاها ونسبة الربح . وثانيا : لم يمك سجلا منتظما به كافة البيانات المطلوبة وأهم القيد به ابتداء من شهر سبتمبر سنة ١٩٥٠ . والثاني : بوصفه تاجر جملة ومستوردا أولا : لم يثبت في الفواتير الصادرة منه رقم العينة الخاصة بالأقمشة الصوفية المستوردة للرجال وسعر البيع للمستهلك ونسبة الربح . وثانيا : لم يمك سجلا منتظما خاصا لإثبات البيانات المطلوبة عن السلع التي يتجرف فيها والمحددة الربح . وثالثا : لم يحتفظ بفواتير شراء الأقمشة الصوفية المستوردة والمحددة الربح التي يتجرف فيها مدة العمل بمرسوم النسيعة الجزئية . والثالث والرابع : بوصف المتهم الثالث صاحب المحل المين بالمحضر والرابع مديره المسئول باعا أربعة أبواب من الصوف الرجالى المستورد المحدد الربح ولم يقدم للمستهلك فاتورة معتمدة منهما بها البيانات المطلوبة قانونا ولم يثبت اسم المشتري لها في السجل المحدد لذلك . وطلبت عقابهم بالمواد ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٠ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ و ٤/٥ و ٢/٩ و ١٥٠ ١٦٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة القاهرة المستعجلة قضت عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين الأول والثاني ثلاثة شهور مع الشغل وبتغريم كل منهما مائتي جنيه وبتغريم كل من المتهمين الثالث والرابع مائة جنيه وشهر ملخص الحكم على واجهة محل المتهمين الأولين لمدة ثلاثة شهور على نفقة كل منهما وبشهر ملخص الحكم على واجهة محل المتهمين الآخرين لمدة شهر واحد على نفقتهما . فاستأنف المتهمون كما استأنفت النيابة ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيايبا للثاني وحضوريا لباقي المتهمين بتعديل الحكم المستأنف وتغريم كل من المتهمين الأول والثاني ٢٠٠ جنيه مائتي جنيه مصرى وبمصادرة القماش موضوع الجريمة وتأيد الإشهار على أن تكون مدته شهرا واحدا وإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمين الثالث والرابع وبراءتهما . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بمصادرة أشياء لا تعتبر موضوع الجريمة التي دان الطاعن من أجلها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بأنه أولا : لم يثبت في الفواتير الصادرة منه سعر البيع للمستهلك ، والصفة التجارية التي باع بمقتضاها ، ونسبة الربح . وثانيا : لم يمسك سجلا منتظما به كافة البيانات المطلوبة ، وأهمل القيد ابتداء من شهر سبتمبر سنة ١٩٥٠ وعاقبه من أجل ذلك بغرامة قدرها ٢٠٠ جنيه وأمر بمصادرة العشرين ثوبا من القماش الصوف المضبوطة بحمله .

وحيث إنه لما كانت المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح إنما تقضى "بضبط الأشياء موضوع الجريمة ومصادرتها" وكانت الجريمة التي دان الطاعن بها جريمة تنظيمية تتعلق بضبط البيانات في الفواتير التي تسلم للشترين والسجلات التي أوجب القانون إمساكها توصلا لإحكام الرقابة على مصراعاتهم لقوانين التسعير الجبرى ، فإنه لا يمكن القول بأن الأقمشة التي لم تستكمل البيانات الخاصة بها هي موضوع الجريمة . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة الأقمشة التي ضبطت بحمل الطاعن يكون قد خالف القانون ، ويتعين نقضه في هذا الجزء منه .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب الدرة :
أحمد حسني بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك وباسيلي موسى بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٤٠٧)

القضية رقم ٤٠٦ سنة ٢٢ القضائية :

لإجراءات . تعارض شهادة الشاهد في الجلسة مع أقواله السابقة في التحقيق . يجوز أن يتلى
شهادته التي أقرها في التحقيق .

أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا تعارضت
شهادة الشاهد التي أداها في الجلسة مع شهادته أو أقواله السابقة جاز أن يتلى
من شهادته التي أقرها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات
الجزء الخاص بالواقعة موضوع الشهادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - محمد إبراهيم جبر (الطاعن) و ٢ - أحمد
عبد الفتاح جبر و ٣ - دياب إبراهيم جبر : بأنهم بناحية سمخراط مركز المحمودية
مديرية البحيرة : قتلوا أحمد علي حمزة عمدا مع سبق الاصرار والترصد . وطلبت
من قاضي الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ،
٢٣٢ من قانون العقوبات فقرر بذلك ، وقد ادعت فاطمة أحمد حسن عن نفسها
وبصفقتها و ٢ - جميله علي حمزة و ٣ - زكية علي حمزة و ٤ - إبراهيم علي حمزة
بحق مدني قدره ٣٠٠ جنيه قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة جنايات دمنهور
قضت عملا بالمواد ١/٤٠ - ٢ ، ٤١ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ مع تطبيق المادة ١٧
من قانون العقوبات للاول وذلك على اعتبار أنه اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة

مع مجهولين في قتل أحمد على حمزه عمدا ومع سبق الاصرار بمعاينة المتهم الأول محمد إبراهيم جبر بالأشغال الشاقة المؤبدة وألزمته بأن يدفع للمدعية بالحق المدني فاطمة أحمد حسن عن نفسها وبصفتها ولجملته على حمزه وزكيه على حمزه وإبراهيم على حمزه ٣٠٠ جنيه مصرى تعويضا مدنيا وببراءة المتهمين أحمد عبد الفتاح جبر ودياب إبراهيم جبر عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالاشتراك في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد قد جاء قاصرا كما انطوى على خطأ في الاسناد وفي تطبيق القانون ذلك بأنه استند في ادانة الطاعن إلى أن المجنى عليه ذكر لأخيه إبراهيم على حمزه ولضابط النقطة وطبيب المستوصف ومأمور المركز أنه رأى الجناة الذين اعتدوا عليه وعرف الطاعن من بينهم وكان الدفاع عن الطاعن قد تمسك بأن رجال الحفظ المحليين الذين خفوا إلى مكان الحادث إثر وقوعه مباشرة سألوا المصاب قبل نقله إلى المستوصف فقال إنه لم يعرف أحدا من الجناة وقد شهد بذلك نائب العمدة وأحد الخفراء النظاميين كما شهدا بأن إبراهيم حمزه أخا المجنى عليه كان موجودا وقتئذ بجانب أخيه ولم يتهم أحدا - ومن جهة أخرى فإن إبراهيم حمزه عندما مثل أمام المحكمة شهد بأنه لم يسمع من أخيه قولا وأنه لم يدركه إلا بعد وفاته ولكن المحكمة أخذت تلاحقه بالأسئلة وتذكره بما قاله أمام النيابة حتى بدا له أن المحكمة لم يرضها ما شهد به أمامها فما لبث أن عدل عن قوله وقرر أنه ذهب إلى أخيه عقب إصابته وسأله فأجابه بأن الذي ضربه هو الطاعن وفضلا عن أن تصرف المحكمة مع هذا الشاهد يخالف نص المادة ١٣٦ من قانون تحقيق الجنايات التي توجب على القاضى حماية الشاهد من كل ما يترتب عليه اضطراب فكره أو تخوينه فضلا عن ذلك فإن المحكمة لم تورد في أسباب حكمها من أقوال الشاهد بالجلسة إلا القول الذى انتهى إليه ضاربة صفحا عما سبقه دون أن تبين علة أخذها بما أخذت واطراحها لما اطرحت كما أنها لم تمن بالرد على دفاع الطاعن وشهادة شاهديه وكذلك استند الحكم في ادانة الطاعن إلى اعتراف قال إنه أدلى به

إلى أربعة كانوا معه في السجن وأورد الحكم تفصيلات هذا الاعتراف في حين أن المحكمة لم تسمع سوى اثنين منهم لم تكن شهادتهما صريحة في بيان وقائع الاعتراف كما حصلها الحكم ، كما أن الحكم أورد بعض قرائن قال إنها تؤيد صدور الاعتراف من المتهم في حين أن هذه القرائن لا تؤدي في العقل إلى ذلك هذا إلى أن الحكم دان الطاعن بوصف أنه شريك لا فاعل في القتل العمد مع سبق الإصرار وطبق في حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات ومع ذلك قضى بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة في حين أن المادة ٢٣٥ عقوبات تنص على أن الشريك في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالإعدام يعاقب بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة فكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ عقوبات النزول بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ولما كان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها من جميع عناصر الدعوى ومن بينها أقوال الشهود في التحقيقات وإن اختلفت عما قالوه أمامها ، كما أن لها أن تأخذ من أقوال الشهود ما تظن أنه يتطرح ما عداه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب لذلك أو بالرد على أقوال شهود النفي أو على الدفاع الموضوعي لتهم مادام هذا الرد يستفاد ضمنا من أخذها بأدلة الثبوت التي بينتها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا تعارضت شهادة الشاهد التي أداها في الجلسة مع شهادته أو أقواله السابقة فيجوز أن يتلى من شهادته التي أقرها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بالواقعة موضوع الشهادة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل وهو لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى ومناقشة في تقدير الأدلة التي أخذت بها محكمة الموضوع مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . أما ما ينهيه الطاعن على الحكم في شأن العقوبة فهو غير جائز القبول طبقا لنص المادة ٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية مادامت العقوبة المحكوم بها مقرررة في القانون للجريمة التي أدين بها .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه موضحا .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك واسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

(٤٠٨)

القضية رقم ٤٣٣ سنة ٢٢ القضائية :

تموين . الإخطار المنصوص عنه فى القرار الوزادى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ . هو الإخطار
بخطاب مسجل فى الأسبوع الأول من الشهر .

الإخطار الذى يعتد به طبقا للمادة الثالثة من القرار الوزادى رقم ١٠٤
لسنة ١٩٤٩ إنما هو الإخطار بخطار مسجل فى الأسبوع الأول من الشهر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز نجع حمادى : لم يخطر مكتب
التموين فى الميعاد القانونى ببيان الوارد والمنصرف والمتبقى من المواد البترولية
عن شهر نوفمبر سنة ١٩٤٩ . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من
القرار الوزادى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ والمادة ١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزادى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار ٨٣ لسنة ١٩٤٥
ومحكمة نجع حمادى الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل
وإيقاف التنفيذ عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فاستأنف .
ومحكمة قضا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يدعى طعنه على أن الحكم المطعون فيه قد دته اعتمادا على أنه لم يخطر مكتب التموين بخطاب موسى عليه كما يقضى القرار الوزاري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ ، في حين أن الطاعن قد دفع بأنه قام بهذا الإخطار بخطاب أرسله بالبريد العادي ، فلم تكن المحكمة بالتحقق من وصول هذا الإخطار الى مكتب التموين ، وإن لم يرسل بطريق البريد الموصى عليه ، إذ العبرة بوصول الإخطار فعلا بصرف النظر عن الوسيلة التي اتخذت لإرساله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تعرض لما يشبه الطاعن ورد عليه بما يفيد عدم وصول الإخطار الذي يزعم أنه أرسله بالبريد العادي وأن الطاعن قد علم بعدم وصوله فأرسل الإخطار موسى عليه بعد الميعاد وما كان الإخطار الذي يعتد به طبقا للادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ إنما هو الإخطار بخطاب مسجل في الأسبوع الأول من الشهر وكان إخطار بهذا الطريق لم يحصل من الطاعن فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : ابراهيم خليل بك واسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٤٠٩)

القضية رقم ٤٧٠ سنة ٢٢ القضائية :

سلاح . انتهاء أجل الترخيص دون تقديم طلب لتجديده . احراز سلاح بلا رخصة .

انه بمقتضى المادة الاولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩
والمادة الثامنة من قرار وزير الداخلية الصادر فى ٨ ابريل سنة ١٩٥١ بمقتضى
السلطة المخولة له فى المادة ١٦ من القانون المذكور لا يصح أن يحرز أحد
سلاحاً بغير ترخيص سارى المفعول ، والترخيص لا يعتبر سارى المفعول الا فى
مدى سنة من تاريخ منحه وهو ينقضى من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة دون
حاجة الى اصدار قرار بذلك من جهة الادارة ما لم يجدد لمدة اخرى . أما القول
بوجوب اصدار قرار بسحب الرخصة وعلان صاحب الشأن به فمحله عند ما
ترى جهة الادارة سحب ترخيص سارى المفعول قبل نهاية مدته أو رفض طلب
قدم لها فاعلا بتجديده . واذن فمن ينتهى أجل الترخيص الممنوح له دون أن يقدم طلباً
لتجديده فانه يعتبر حائزاً لسلاح بغير ترخيص .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة بندر أسيوط : أحرز سلاحاً نارياً
غير مششخ بدون ترخيص بذلك وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ١/٩ ، ١٢٦ من
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ومحكمة بندر أسيوط قضت عملاً بمواد الاتهام

بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش والمصادرة فاستأنفت النيابة. ومحكمة أسيوط الابتدائية قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم ستة شهور مع الشغل والمصادرة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم وذلك عملاً بالمادتين ٥٦ ٥٥ من قانون العقوبات. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن حاصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بأنه أحرز سلاحاً نارياً غير مششخص بغير ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون. ذلك أنه يحوز البندقية التي ضبطت معه بموجب ترخيص . وإذا كان هذا الترخيص قد انتهت مدته في ٦ من مايو سنة ١٩٥١ ولم يجدده إلى تاريخ ضبط البندقية معه في اليوم الأول من شهر أغسطس سنة ١٩٥١ فإن هذا لا يقتضى عقابه بوصف أنه أحرز سلاحاً بغير ترخيص لأن الترخيص لا ينقضى من تلقاء نفسه بمجرد انتهاء مدته بل لا بد لذلك من صدور قرار من جهة الإدارة بسحب الرخصة وإعلان صاحب الشأن به على أن يكون له في خلال شهر من تاريخ الإعلان تقديم السلاح لجهة الإدارة . ولما كان هذا القرار لم يصدر فلا جريمة إذن ولا عقاب ويضيف الطاعن أن الحكم باطل لأنه لم يشر إلى نص القانون الذي حكم بموجبه .

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أنه "يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينوبه عنه إحراز الأسلحة النارية بجميع أنواعها وحيازتها ... " ونصت المادة الثانية على أنه «يسرى مفعول الترخيص من تاريخ منحه لمدة سنة ويجوز تجديده» ونصت المادة الثالثة على أن لوزير الداخلية أو من ينوبه عنه منح الترخيص أو رفضه أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بأي شرط أو قيد يرى من المصلحة تقييده به وله سحب في أى وقت ويجب أن يكون القرار برفض الترخيص أو سحبه مسبباً ونصت المادة الثامنة من قرار ٨ إبريل لسنة ١٩٥١ الذى أصدره وزير الداخلية بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٦ من القانون سالف

الذ كر على أنه "يقدم طلب الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على الأقل الى الجهة الملقيد بها ويشفع به الترخيص المطلوب تجديده والرسم المستحق وقرار من الطالب بأن مسوغات الترخيص لا تزال قائمة — ويجوز تكليف الطالب بتقديم شهادة أو أكثر من الشهادات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار — وهى الشهادات التى يجب تقديمها عند طلب الترخيص ابتداء — وعلى المحافظ أو المدير اجابة طلب التجديد أو رفضه . ويجب أن يكون القرار بالرفض مسببا" ويبين من ذلك أن القانون قد حظر احراز الأسلحة وحيازتها بغير ترخيص وجعل هذا الترخيص ساريا لمدة سنة واحدة تبدأ من تاريخ منحه ما لم يجدد لمدة أخرى . وأن قرار وزير الداخلية قد أوجب تقديم طلب التجديد قبل نهاية مدة الترخيص بشهر على الأقل وأوجب على جهة الادارة التحقق من أن مسوغات الترخيص لا زالت قائمة واجابة طلب التجديد أو رفضه قبل انتهاء مدة الترخيص . وبذا فقد دل الشارع على أنه قصد أن لا يحوز أحد سلاحا بغير ترخيص سارى المفعول وهو لا يعتبر كذلك إلا فى مدى سنة من تاريخ منحه . وينتضى من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة دون حاجة إلى اصدار قرار بذلك من جهة الإدارة ما لم يجدد لمدة أخرى . أما ما يشير إليه الطاعن فى طعنه من وجوب اصدار قرار وعلان صاحب الشأن به فمحلّه عند ما ترى جهة الادارة سحب ترخيص سارى المفعول قبل نهاية مدته أو ترى رفض طلب قدم لها فعلا بتجديده . أما وقد انتهى أجل الترخيص دون أن يقدم الطاعن طلبا بتجديده فإنه يعتبر حائزا لسلاح بغير ترخيص ويكون الحكم إذ دانه على هذا الاعتبار لم يخطئ القانون فى شئ . وأما ما يقوله الطاعن بصدد عدم اشارة الحكم إلى النص القانونى الذى حكم بموجبه فمردود بأن الحكم قد جاء به "أن المحكمة تقضى على الطاعن بالعقوبة بعد رؤية المادة المطلوبة" وأن المواد التى طلبت النيابة تطبيقها قد بينت بصدر الحكم وهذا يكفى لسلامته ولو أنه شبه خطأ مابدى باشارته إلى "المادة" التى طلبتها النيابة بينما هى قد طلبت تطبيق أكثر من مادة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : ابراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وباسيلي موسى بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٤١٠)

القضية رقم ٤٧٤ سنة ٢٢ القضائية :

تفتيش . التحريات التي يؤسس عليها طلب التفتيش . تقديرها يرجع الى سلطة التحقيق تحت
إشراف المحكمة . اعتبار التفتيش صحيحا مع دفع المتهم ببطلانه لصدوره على أساس تحريات غير
جدية . قول المحكمة في حكمها إن تقدير الدلائل المؤدية الى الاتهام من حق رجال الضبطية
القضائية . هذا بدل على أنها في حكمها لم تفسر القانون تفسيراً صحيحاً .

إن تحريات رجال البوليس التي يؤسس عليها طلب التفتيش إنما يرجع تقدير
كفايتها وجديتها الى سلطة التحقيق حين تصدر الإذن به على أن تقرها في ذلك
محكمة الموضوع ، فإذا كان الحكم قد قال إن تقدير الدلائل المؤدية الى صحة
الاتهام هو من حق مأمور الضبطية القضائية فهذا يبين منه أن المحكمة إذ اعتبرت
التفتيش صحيحاً لم تبحث دفع المتهم ببطلان إذن التفتيش لصدوره بناء على تحريات
غير جديّة على ذلك الأساس القانوني ويكون حكمها هذا فضلاً عن قصوره في
البيان مخطئاً في تفسير القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم المحمودية : أحرز جواهر مخدرة
(أفيتونا) بدون مسوغ قانوني . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة المخدرات قضت عملاً
بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وتغريمه ٢٠٠ جنيه والمصادرة .
فاستأنف . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تفسير القانون وتأويله : ذلك أنه قال بصدد بحث الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش . ردا على ما أثاره الدفاع من بطلانه لصدوره بناء على تحريات غير جدية . ” إن تقدير جدية التحريات التي تبرر صدور هذا الإذن هو من حق مأمور الضبطية القضائية الرجوع فيه إلى نفسه ” في حين أن هذا التقدير إنما يرجع إلى النيابة التي تصدر الإذن بناء عليه ، وأن تقديرها هذا يخضع بدوره لتقدير محكمة الموضوع ، وأنه لو صح ما قاله الحكم من أن كفاية التحريات السابقة على التفتيش موكولة بتقدير المأمور الذي يجريه لما استدعى الأمر صدور إذن من النيابة بعد ذلك لإجرائه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد رد على ما دفع به الطاعن من بطلان إذن النيابة بالتفتيش لصدوره بناء على تحريات غير جدية بقوله ” إنه ليس يشترط سلامة إذن النيابة أن يذكر رجل البوليس المصادر التي استقى منها تحرياته والوسيلة التي اتبعها للوصول لذلك تفصيلا وإنما يكفي أن يذكر في محضره بصفة إجمالية أن تحرياته أوصلته إلى أن المتهم يتجرب في المخدرات وذلك لأن إلزام رجل الضبطية بسرد تفصيل تحرياته قد يؤدي إلى إفشاء المصادر السرية التي يستقى منها عادة معلوماته الأمر الذي يقلل من قيمة هذه المصادر ويساعد المتهمين على الإفلات من القبض عليهم ويبعد عنهم رقابة القانون . وقد جرى الفقه والقضاء على أنه كفى التحريات جدية أن تسفر عن دلائل موصلة إلى صحة الاتهام وتقدير هذه الدلائل هو من حق مأمور الضبطية القضائية يرجع فيه إلى نفسه بشرط أن يكون ما ارتكن عليه مما يؤدي عقلا إلى صحة الاتهام ” ولما كان الصحيح في القانون أن تحريات رجال البوليس التي يؤسس عليها طلب التفتيش إنما يرجع تقدير كفايتها وجديتها إلى سلطة التحقيق حين تصدر الإذن به على أن تقرها في ذلك محكمة الموضوع ، وكان ما قاله الحكم من أن تقدير الدلائل المؤدية إلى صحة الاتهام هو من حق مأمور الضبطية القضائية يرجع فيه إلى نفسه يبين منه أن المحكمة إذ اعتبرت التفتيش في واقعة هذه الدعوى صحيحا لم تبحث دفع المتهم على هذا الأساس ، فإن الحكم المطعون فيه إلى قصوره في البيان يكون قد أخطأ في تفسير القانون مما يعيبه ويوجب نقضه .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : محمد أحمد غنيم بك وباسيل مومى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٤١١)

القضية رقم ٤٨٥ سنة ٢٢ القضائية :

غش . خل فاسد . عرضه للبيع . إدانة المتهم الاكتفاء . في إثبات علم المتهم بالغش لخبرته وكثرة تجاربه . عدم بيان أن الرواسب التي كشف عنها التحليل مما يمكن إدراكه بالحواس الطبيعية . قصور .

إذا كان الحكم الذى أدان المتهم بعرض خل أحمر للبيع حالة كونه فاسدا قد اكتفى في إثبات علم المتهم بالغش بقوله إنه لاشك يعلم أن الخل مغشوش لخبرته وكثرة تجاربه في تجارة الخل دون أن يبين ما إذا كان فساد الخل لوجود الرواسب التي أبان عنها التحليل من الممكن للمتهم إدراكه بحواسه الطبيعية حتى يمكن القول بعلمه به لخبرته وتجاربه ، فإنه يكون حكما قاصرا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — استافروس بونومباس (الطاعن) ٢ —
يس حسن قاسم بأنهما بدائرة بندر بنها . عرضا للبيع خلا فاسدا مع علمهما بذلك .
وطلبت عقابهما بالمواد ١/٢ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٤١ . ومحكمة بنها الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣/٤٩ من
قانون العقوبات والمادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ للأول والمادة
٧ من القانون المذكور للثاني بحبس المتهم الأول شهراين مع الشغل والمصادرة

ونشر ملخص الحكم بإحدى الصحف الصباحية باعتبار الواقعة مخالفة بالنسبة
للمتهم الثاني وتغريمه ١٠٠ قرش والمصادرة . فاستأنف المتهم الأول (الطاعن)
ومحكمة بنها الابتدائية قضت بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبسه شهرا
واحدا مع الشغل وبتأييده فيما عدا ذلك . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا إذ لم يبين
ماهية الرواسب التي وجدت بالخل موضوع الإتهام ولا سبب وجودها كما لم يرد
على دفاعه القائم على أنه يشتري الخل من أحد المصانع في براميل مغلقة وأن عمله
قاصر على تعبئته في زجاجات فما كان يمكنه أن يعلم بوجود هذه الرواسب .

وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بأنه باع وعرض للبيع خلا
أحمر فاسدا مع علمه بذلك ولم يأخذ بدفاع الطاعن قد قال ” إن ما ذكره المتهم
في دفاعه من أنه يقوم بشراء الخل موضوع الجريمة من أحد المصانع في براميل
مغلقة وأنه لم يثبت أن هناك غشا يستوجب مساءلته عنه . مردود بما هو ثابت من
تقرير التحليل الكيماوى للمينة المأخوذة الذى أبان أنها غير صالحة للاستهلاك
بحالتها الراهنة لوجود الرواسب بها مما يقطع بوجود حالة الغش فضلا عن أنه
لم يقدم دليلا من جانب المتهم على ادعائه بشرائه هذا الخل في براميل مغلقة من
مصنع معين ” لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى قد قال إن الطاعن لا شك
يعلم بأن الخل مغشوش لخبرته وكثرة تجاربه في تجارة الخل وذلك من غير أن يبين
أى الحكيم ما إذا كان فساد الخل لوجود الرواسب التى أبان عنها التحليل
الكيماوى من الممكن للمتهم إدراكه بحواسه الطبيعية حتى يمكن القول بعلمه به لخبرته
وتجاربه ، فإن هذا الحكم يكون قاصرا في البيان مما يستوجب نقضه .

جلسة ١٤ من يونيه ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
العرزة : أحمد حسنى بك و كَل المحكمة و ابراهيم خليل بك و محمد أحمد غنيم بك و باسبلى موسى بك
المستشارين .

(٤١٢)

القضية رقم ١٧٠٧ سنة ٢١ القضائية :

نقض . حكم حضورى بالنسبة إلى المدعى بالحق المدنى والمسئول عن الحقوق المدنية وغيابى
بالنسبة إلى المتهم . معارضة المتهم فيه . عدم الفصل فى المعارضة . يتعين وقف السير فى الطعن
حتى يفصل فى المعارضة .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا بالنسبة إلى المدعى بالحقوق
المدنية وإلى الطاعن بوصفه مسؤولا عن الحقوق المدنية ولكنه غيابه بالنسبة
إلى المتهم وقد عارض فيه ولم يفصل فى المعارضة ، فإنه يكون من المتعين وقف
السير فى الطعن حتى يفصل فى المعارضة إذ أن طرح الدعوى العمومية فى المعارضة
أمام محكمة الموضوع قد يؤدى إلى القضاء فيها ببراءة المتهم ، ويكون الطعن
غير صالح للحكم فيه ما دامت الواقعة الجنائية التى هى أساس المسؤولية لا تزال
موضع البحث .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة أحمد على المعداوى بأنه بدائرة قسم الموسيقى : تسبب
من غير قصد ولا تعمدا فى قتل جميل سيف عبد القدوس ، وإصابة الأومباشى
مؤمن سيف مسعود بالإصابات الميمنة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله
وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد سيارة نقل بسرعة وبحالة ينجم عنها
الخطر واتجه بها إلى يمين الترام خط ٢٣ وفى نفس اتجاهه ، فاحتكت السيارة
بالترام إذ لم يتخذ الحيطة اللازمة ، فصدم الحبنى عليهما بالسيارة التى اسقطتهما

على الأرض وأصيب المجنى عليه الأول بالإصابات التي أودت بحياته ، وأصيب الثاني بالإصابات الموضحة بالتقرير الطبي . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى مؤمن أبو سيف بحق مدني قبل المتهم ، وشركة أبو الذهب للنقل بالسيارات وطلب الحكم عليهما متضامنين بمبلغ ٢٠٠ ج تعويضا . كما ادعى أيضا ورثة جميل سيف بحق مدني قبل المتهم وعلى السيد أبو الذهب بصفته مسئولاً وطلبوا الحكم عليهما بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جناح الموسيقى قضت عملاً بمادتي الاتهام حضوريا : أولا — في الدعوى العمومية بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥ جنيهات لوقف التنفيذ . ثانيا — في الدعوتين المدنيتين بإلزام المتهم والمسئول مدنيا متضامنين بأن يدفعوا لمؤمن أبو سيف مبلغ ٥٠ جنيه وبإلزام المتهم والمسئول مدنيا متضامنين بأن يدفعوا لورثة جميل سيف مبلغ ٥٠٠ جنيه . فاستأنف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية كما استأنفه المدعون بالحقوق المدنية . ومحكمة مصر الابتدائية قضت للدعي بالحق المدني والمسئول عن الحقوق المدنية وفي غيبة المتهم بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة وللتعويض المقضى به للدعي بالحق المدني مؤمن أبو سيف مسعود وتعديله بالنسبة للتعويض المحكوم به لورثة المرحوم جميل سيف وإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفعوا لهم متضامنين مبلغ ثلاثة آلاف جنيه . غطعن الطاعن (المسئول عن الحقوق المدنية) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا بالنسبة إلى المدعين بالحقوق المدنية وإلى الطاعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية إلا أنه صدر غيابيا بالنسبة إلى المتهم وقد عارض فيه ولما يفصل في هذه المعارضة ، ولما كان طرح الدعوى العمومية في المعارضة على بساط البحث أمام محكمة الموضوع قد يؤدي إلى القضاء فيها ببراءة المتهم ، فإن الطعن يكون غير صالح للحكم طالما أن الواقعة الجنائية التي هي أساس المسؤولية لا تزال مطروحة للبحث أمام محكمة الموضوع ، لما كان ذلك فانه يتعين وقف السير في هذا الطعن حتى يفصل في المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الصادر بادانته .

جلسة ١٤ من يوزيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك
المستشارين .

(٤١٣)

القضية رقم ٣٣٢ سنة ٢٢ القضائية :

أ — إجراءات . الإجراء الجوهري المنصوص عليه في المادة ٣٣١ من قانون الإجراءات
الجنائية . المقصود منه . الترتيبات المنصوص عليها في المواد ٢٧١ و ٢٧٢ من قانون
الإجراءات الجنائية . لا يترتب على مخالفتها البطلان .

ب — دعوى مدنية . رفعها على متهم قاصر شخصيا . الحكم بقبولها . خطأ .

١ — إن المادة ٣٣١ من قانون الإجراءات الجنائية قد رتبت البطلان على عدم
مراعاة الأحكام المتعلقة بأى إجراء جوهري ، والإجراء يعتبر جوهريا إذا كان
الغرض منه المحافظة على مصلحة عامة أو مصلحة المتهم أو أحد الخصوم ، أما
إذا كان الغرض منه ليس إلا الإرشاد والتوجيه فلا يكون جوهريا ولا يترتب
على عدم مراعاته البطلان . وما نصت عليه المادتان ٢٧١ و ٢٧٢ من بيان
ترتيب الإجراءات في الجلسة وإن كان في ذاته مفيدا في تنظيم سير الدعوى وتسهيل
نظرها إلا أنه لم يرد على سبيل الوجوب ولم يقصد به إلى حماية مصلحة جوهرية
للخصوم ، فإذا كان الإخلال المدعى بذلك الترتيب لم يحرم المتهم من إبداء دفاعه
وطلباته ومن الرد على دفاع خصمه ولم يمس ماله من حق مقرر في أن يكون
آخر من يتكلم فإنه لا يترتب عليه البطلان .

٢ — إن المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على "أن الدعوى
المدنية بتعويض الضرر ترفع على المتهم بالجريمة إذا كان بالغا وعلى من يمثله إن

كان فاقد الأهلية فإن لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله .
وإذن فتى كان الثابت بالحكم أن المتهم كان قاصرا إذ كان يبلغ من العمر
خمسة عشر عاما وكانت الدعوى المدنية قد رفعت عليه شخصيا دون أن توجه إلى
وليّه أو وصيه أو من يمثله قانونا فإن الحكم إذ قضى بقبولها يكون مخطئا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بناحية بلدة حمزه مركز المنشأة أولا :
المتهم الأول قتل بدوى أحمد مجد عبد العال عمدا وقد اقترنت بهذه الجناية جنائتان
أخريان وهما أن المتهم الأول في الزمان والمكان سالفى الذكر شرع فى قتل
السيد أحمد عبد العال عمدا بأن أطلق عليه عدة مقذوفات نارية قاصدا قتله
فأصابته وأحدثت به الآثار الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب
خارج عن إرادته وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج كما شرع المتهم الأول أيضا
فى قتل مجد أحمد عبد العال عمدا بأن أطلق عليه مقذوفين نارين قاصدا قتله
وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو عدم إحكام الرماية وهرب
المجنى عليه واختبأؤه بمنزله الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ عقوبات .
ثانيا : المتهم الثانى اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة على ارتكاب
الجرائم الميئنة بالتهمة الأولى بأن اتفق معه فى قتل مجد أحمد عبد العال ورافقه
ليشد أزره أثناء تعقبه المجنى عليه سالف الذكر لإطلاق النار عليه وقتله وقد كان
قتل المتهم الأول لبدرى أحمد مجد عبد العال نتيجة محتملة لاتفاق المتهم الثانى
ومساعدته للتهمة الأولى فى قتل مجد أحمد عبد العال الذى لم يتم للسبب المبين
بالتهمة الأولى . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما
بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٣ و ١/٢٣٤ و ٢ عقوبات . فقرر بذلك . وقد ادعى أحمد
مجد عبد العال عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على ابنه القاصر السيد أحمد عبد العال
بحق مدنى قدره ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين بالتضامن .
ومحكمة جنايات سوهاج قضت عملا بالمواد ١/٢٣٤ - ٢ للأول و ٢/٤٠ - ٣
و ٤١ و ٤٣ و ١/٢٣٤ و ٢ و ٢٣٥ للثانى مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات

بمعاقة عبد المبدى عبد الرحمن محمد عبد العال وجلال عبد الرحمن محمد عبد العال الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة والثانى بالسجن لمدة خمس سنين والزمتهما بأن يدفعوا متضامين للمدعى بالحق المدنى أحمد محمد عبد العال عن نفسه وبصفته وليا على ابنه القاصر السيد أحمد محمد عبد العال مبلغ ٥٠٠ جنيه خمسمائة جنيه على سبيل التعويض . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن الأول بالقتل العمد المقترن بجنايتى شروع فى قتل آخرين ودان الطاعن الثانى بالاشتراك فى ارتكاب هذه الجرائم الثلاث وقبل الدعوى المدنية الموجهة إلى هذا الأخير قد جاء قاصرا مخطئا فى القانون . ذلك أن الحكم لم يبين كل واقعة من الوقائع الثلاث المسندة للطاعن الأول بيانا كافيا وقصر عن بيان الأدلة التى استخلص منها ثبوتها ولم يستظهر نية القتل بالنسبة لكل واقعة منها على حدة ولم يبين العناصر التى استبان منها توافر أركان الاشتراك المسند للطاعن الثانى . وقد استند الحكم فى إدانة الطاعنين إلى أقوال شهود يناقض بعضها بعضا فضلا عن قصورها عن تحديد الأفعال التى قارفها كل منهما . هذا إلى أن الطاعن الثانى مازال قاصرا إذ هو يبلغ من العمر خمس عشرة سنة فتكون الدعوى المدنية الموجهة إليه غير مقبولة طبقا للمادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية . ويضيف الطاعنان أن المدعى بالحق المدنى لم يقدم طلباته قبل سماع شهادة شهود الإثبات على ما تقتضى به المادة ٢٧١ من ذلك القانون مما يبطل إجراءات المحاكمة ويؤدى إلى بطلان الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين وقائع الدعوى بيانا كافيا واستظهر نية القتل لدى الطاعنين فقال "إن نية قتل المجنى عليهم متوفرة لدى المتهمين من قيام النزاع بينهما ووالدهما من جانب وبين والد المجنى عليهم من جانب آخر بسبب حساب شركة المواشى . ذلك النزاع الذى انتهى بتشاد وتطاول وتهديد فتارت نائرتها واندفعانى ثورة النفس مزودين بسلاح نارى يحدث القتل حمله أحدهما وأطلقه

على المجنى عليهم فأحدث باثنين منهم إصابات قنصت على أحدهما " ثم تحدث
الحكم عن اشتراك الطاعن الثاني مع الطاعن الأول في ارتكاب هذه الجرائم فقال
"إن الشهود أجمعوا على رؤيتهم إياه في طريق الجريمة مع أخيه المتهم الأول يسانده
في ملاحقة المجنى عليه الأول ويشد أزره وهو يطلق النار على محمد أحمد عبدالمال
وعلى من "يحتمل أن يلاقياه من إخوانه" لما كان ذلك وكان الحكم قد أورد
مؤدى ماأخذه واستند إليه من أدلة على ثبوت الدعوى وكان ماأورده الحكم
من شأنه أن يؤدى إلى مارتب عليه وكان لمحكمة الموضوع في تكوين عقيدتها أن
تتخير من أقوال كل شاهد ماتعتقد أنه الحق وتطرح مالا تعتقده كذلك . لما
كان ذلك فإن مايشير الطاعنان لايعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة
الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . أما مايقوله الطاعنان بشأن
بطلان إجراءات المحاكمة فردود بأن المادتين ٢٧١ و ٢٧٢ من قانون الإجراءات
الجنائية إذ بيئتا ترتيب الإجراءات في الجلسة فلنهما لم ترتبا البطلان جزاء على
مخالفة هذا الترتيب . ولما كانت المادة ٣٣١ من هذا القانون قد رتب البطلان
على عدم مراعاة الأحكام المتعلقة بأى إجراء جوهري ، وكان الإجراء يعتبر
جوهريا — على ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون — إذا كان الغرض منه
المحافظة على مصلحة عامة أو مصلحة المتهم أو أحد الخصوم أما إذا كان الغرض
منه ليس إلا الارشاد والتوجيه فلا يكون جوهريا ولا يترتب على عدم مراعاته
البطلان — ولما كان مانصت عليه المادتان ٢٧١ و ٢٧٢ المتقدم ذكرهما من
ترتيب الإجراءات في الجلسة ، وإن كان في ذاته مفيدا في تنظيم سير الدعوى
وتسهيل نظرها إلا أنه لم يرد على سبيل الوجوب ولم يقصد به إلى حماية مصلحة
جوهري للخصوم . لما كان كل ذلك وكان الاخلال المدعى بذلك الترتيب
لم يحرم الطاعنين في النهاية من إبداء دفاعهما وطلباتهما ومن الرد على دفاع
خصميهما ولم يمس مالهما من حق مقرر في أن يكونا آخر من يتكلم — فإنه لا يترتب
عليه البطلان .

وحيث إنه فيما يتعلق بالدعوى المدنية الموجهة إلى الطاعن الثاني فإنه لما كانت المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على "أن الدعوى المدنية بتعويض الضرر ترفع على المتهم بالجريمة إذا كان بالغاً وعلى من يمثله إن كان فاقداً الأهلية فإن لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله" وكان الثابت بالحكم أن الطاعن الثاني كان قاصراً إذ كان يبلغ من العمر خمسة عشر عاماً وكانت الدعوى المدنية قد رفعت عليه شخصياً دون أن توجه إلى وليه أو وصيه أو من يمثله قانوناً فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبولها يكون مخطئاً .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم فيما قضى به من إلزام الطاعن الثاني بالتعويض والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبله ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٥٢

بإدارة حضرة صاحب العزة أحمد حسني بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدي بك وباسيلي موسى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

(٤١٤)

القضية رقم ٢٨ ٤ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . حكم استئناف بتشديد العقوبة على المتهم بإلغاء وقف التنفيذ . عدم النص فيه على أنه صدر
بالإجماع . بطلانه فيما قضى به من التشديد .

إن المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا كان
الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فالله المحكمة أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله
سواء ضد المتهم أو لمصلحته ، ولا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم
الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة " وإذن فإذا كان الحكم قد قضى
بتشديد العقوبة بإلغاء وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها ابتداءً دون أن
ينص على أنه صدر بإجماع آراء القضاة فإنه يكون باطلا فيما قضى به من التشديد
لتخلف شرط صحة الحكم به وفقا للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بدائرة مركز سنورس الأول باعتبارهما مديرا
للخبز والثاني باعتباره الخراط : استخرجا خبزا أقل من الوزن المقرر قانونا .
وطلبت عقابهما بالمواد ٥٨٦، ٥٦٤، ٨٦١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
والقرار الوزاري رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١١٣
لسنة ١٩٤٩ وفي أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة دفع المتهمان ببطلان الاجراءات

رما ترتب عليها. والمحكمة قضت عملا بمواد الاتهام برفض الدفع ببطلان الاجراءات والضبط وبحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وإيقاف التنفيذ وتغريم كل من المتهمين ١٠٠ جنيه فاستأنف كل من المتهمين والنيابة هذا الحكم. وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الفيوم الابتدائية دفع محامى المتهمين بما سبق أن دفع به أمام محكمة أول درجة. والمحكمة قضت برفض الدفع وبالغاء وقف تنفيذ العقوبة وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك. فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنين يقولان في طعنهما إن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بتشديد العقوبة دون أن يكون هذا الحكم قد صدر بإجماع الآراء طبقا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم كان الحكم باطلا ولا يمكن القول بأن الإجماع مفترض في هذه الحالة بل يجب أن ينص الحكم على ذلك صراحة حتى يمكن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح — ويضيف الطاعنان أنهما دفعا ببطلان التفتيش لأن من قام به ليس من مأمورى الضبطية القضائية وقد رأت المحكمة تحقيق هذا الدفاع إلا أنها اعتمدت على رد مراقبة تموين الفيوم مع أن هذه الإفادة لا تغنى في إثبات هذه الصفة. ويقولان أخيرا إن الدفاع عنهما تمسك بنتيجة الفحص الذى انتهت إليه اللجنة المنتدبة من النيابة ولكن المحكمة اطرححت هذا الدفاع وردت عليه ردا غير سديد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعنين المشار إليه بوجه الطعن وفنده للاعتبارات التى ذكرها . لما كان ذلك وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدى إلى ما ترتب عليها فإن ما يشير الطاعنان في هذا الصدد لا يكون مقبولا لتعلقه بواقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يصح إثارتها أمام محكمة النقض .

وحيث إنه عما جاء بوجه الطعن الخاص ببطالان الحكم لعدم صدوره بإجماع الآراء فإنه لما كانت المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على "إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فالله محكمة أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته . ولا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة" — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتشديد العقوبة بإلغاء وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها ابتدائيا وذلك دون أن ينص على أنه صدر بإجماع آراء القضاة فإنه يكون باطلا فيما قضى به من التشديد لتخلف شرط صحة الحكم به ، ونفقا للقانون ، ويتعين لذلك نقضه ، وتأيد الحكم المستأنف .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أبراهيم خليل بك ومجد أحمد غنيم بك وباسيل موسى بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٤١٥)

القضية رقم ٤٧٨ سنة ٢٢ القضائية :

تموين . القرار الوزاري رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ بالزام أصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعتها باتخاذ سجل خاص . مد أجل تنفيذه الى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . لا عقاب على ما يقع قبل هذا التاريخ من مخالفات لأحكامه .

إن القرار الوزاري رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ الذي يقضى بالزام أصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعتها أن يتخذوا سجلا خاصا محتوما بخاتم مراقبة التموين التي تقع مصانعهم في دائرتها قد مد أجل تنفيذه وجعل آخر موعد لتقديم السجلات يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وكتب النائب العام الى النيابة يدعوها الى ارجاء

التصرف في القضايا الخاصة بتنفيذ ذلك القرار الى ما بعد يوم ١٥ من نوفمبر المذكور. وإذن فإذا كانت الواقعة التي أدين فيها المتهم هي عدم تنفيذ أحكام ذلك القرار في خلال شهر أغسطس سنة ١٩٥١ فإن هذه الواقعة لا يكون معاقبا عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم الجمالية بوصفه المدير المسئول عن المصانع المبينة بالمحضر والتي تستخدم السكر في صناعتها لم يمسك سجلات منتظمة لها محتومة بخاتم وزارة التموين لإثبات كميات السكر المقررة لكل مصنع شهريا ومكان تخزينها والكمية المصنوعة يوميا من كل صنف من الحلوى وما استخدم من السكر في صناعته . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٤ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقرار ١٠٨ لسنة ١٩٥١ و ١ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة الجناح المستعجلة قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنة شهور مع الشغل وغرامة مائة جنيه مع وقف تنفيذ عقوبة الحبس ونشر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة سنة شهور على نفقته . فاستأنف . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما بني عليه هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإدانة الطاعن في واقعة لا يعاقب عليها القانون وذلك لأن وزارة التموين طابت الى النيابة العامة بكتابها رقم ١١٧ الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ تأجيل تنفيذ القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ الذي طبقه الحكم الى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وقد طلب النائب العام الى النيابة تنفيذ مقتضى ذلك . ويتمول الطاعن إنه لما كانت الواقعة التي دین بها قد حصلت في شهر أغسطس سنة ١٩٥١ فتكون غير معاقب عليها وأنه

قد تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة أول درجة بجلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وأمام المحكمة الاستئنافية بجلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وقدم صورة من منشور النائب العام الى المحكمة .

وحيث إن الثابت من كتاب وزارة التموين الى النيابة بتاريخ ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٥١ الذى اطلعت عليه هذه المحكمة أن تلك الوزارة إذ أصدرت القرار الوزارى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ الذى يقضى بإلزام أصحاب المصانع التى تستخدم السكر فى صناعتها أن يتخذوا سجلا خاصا محتوما بخاتم مراقبة التموين التى تقع مصانعهم فى دائرتها . قد حددت لتنفيذ هذا القرار أسبوعين من يوم ٧ من يونيه سنة ١٩٥١ وهو تاريخ نشر القرار ، وأن الوزارة مدت أجل تنفيذ القرار حتى يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥١ بناء على طلب غرفة صناعة الحلوى ، ثم أنه نظرا لما تبين للوزارة من أن الكثير من المصانع لم يتيسر لها تنفيذ هذا القرار حتى نهاية الميعاد المحدد (١٠ من أغسطس سنة ١٩٥١) فقد قررت جعل آخر موعد لتقديم السجلات يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وقد طلبت وزارة التموين بكتابها المشار إليه إبلاغ الجهات المختصة بذلك والتصرف فى القضايا المعروضة الآن على المحاكم فى ضوء هذا القرار . ولما كان ذلك ، وكان النائب العام قد أرسل كتابه الدورى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ الى النيابة يبلغها أن القرار الرزارى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ قد أجل تنفيذه حتى يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥١ ثم مد ذلك الأجل الى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ودعاهم الى إرجاء التصرف فى القضايا الخاصة بأمر تنفيذ القرار الوزارى سالف الذكر الى ما بعد يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وكانت الواقعة التى دين بها الطاعن هى عدم تنفيذه أحكام القرار المشار إليه فى خلال شهر أغسطس سنة ١٩٥١ - فإن هذه الواقعة لا يكون معاقبا عليها وتعين من أجل ذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك ومصطفى حسن بك
المستشارين :

(٤١٦)

القضية رقم ١٠١ سنة ٢٢ القضائية :

تفتيش . ضابط مكتب المخدرات . لا يجوز ندبه لتفتيش منزل متهم . (١)

إنه لا القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ولا قرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٢٩ ولا قرار وزير الداخلية الصادر في سنة ١٩٤٧ يصلح أساسا لتحويل ضابط مكتب المخدرات بالاسكندرية التابع لإدارة مكافحة المخدرات بإدارة الأمن العام صفة مأمور الضبط القضائي . واذن فمَنْ كان الثابت بالحكم أن من قام بالتفتيش هو ضابط مكتب مكافحة المخدرات بالاسكندرية لا واحد من رجال بوليس الاسكندرية الذين تعطيهم المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات صفة الضبطية القضائية في دائرة اختصاصهم والذين يتبعون بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ لمحافظة الاسكندرية وحكمدارها ، فهذا تفتيش باطل إذ لا يجوز لضابط مكتب مكافحة المخدرات دخول منزل أحد وتفتيشه ولا يجوز لوكيل النيابة أن يندبه لذلك .

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في الحكم الصادر بهذه الجلسة في القضية ١٧١٠

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم بدائرة قسم الرمل : أحرزوا (حشيشا) بدون مسوغ قانوني. وطابت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وفي أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة دافع كل من الحاضر عن المتهمين ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات والمحكمة قضت عملاً بمواد الاتهام للأول والثاني وبها للثالث مع إضافة المادتين ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ و ٤٩/٣ من قانون العقوبات برفض الدفوع وبحبس كل من الأول والثاني سنة واحدة مع الشغل وبتغريم كل منهما خمسمائة جنيه والمصادرة وبحبس الثالث سنتين مع الشغل وبتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة . فاستأنف المتهمون . ولدى نظر الدعوى جدد المتهمون دفاعهم والمحكمة قضت للأول والثاني ألا بتعديل الحكم المستأنف وبحبس كل منهما ستة شهور مع الشغل وبتغريم كل منهما ٣٠ جنيه والمصادرة ، وثانياً : بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للثالث . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن مما ينعاه هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى بإدائته استناداً إلى تفتيش باطل ولم يأخذ بما دفع به من البطلان الناشئ عن كون الضابط الذي أجراه هو ضابط مكتب مكافحة المخدرات بالإسكندرية التابع لإدارة مكافحة المخدرات العامة التابعة لإدارة الأمن العام بالقاهرة ذلك بأن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات لم تنشأ بالطريق القانوني الصحيح ولا تتوافر لرجالها صفة مأموري الضبطية القضائية وبالتالي فإنه ما كان لضابط المكتب المشار إليه الصفة التي تخوله حق إجراء التفتيش الذي قام به .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه في هذا الشأن بالحكم المطعون فيه قد تعرض للدفع المشار إليه ورد عليه بأن قرار وزير الداخلية رقم ١٦ الصادر

في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ بإنشاء إدارة مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية تابعة لإدارة الأمن العام قد أشار إلى الفروع المنشأة من قبل ومنها فرع الاسكندرية المنشأ بناء على مكاتبات مكتب المخبرات العام للمواد المخدرة في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٣٠ إذ جاء في المادة الثالثة منه بأن يكون لهذه الإدارة فروع يرأسها ضباط وتستمر الفروع الحالية في أداء أعمالها على أن تزداد عليها غيرها أو تعدل مقارها حسب مقتضيات الأحوال مستقبلا . ثم عقب الحكم على ذلك بقوله إن القرار المشار إليه قد صدر من سلطة مختصة بإصداره طبقا للقانون رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم هيئات البوليس واختصاصاتهم ويكون بذلك ضباط فرع إدارة المخدرات بالاسكندرية من رجال الضبطية القضائية في دائرة اختصاصهم طبقا لنص المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات .

وحيث إنه بالرجوع إلى قرار وزير الداخلية رقم ١٦ الصادر بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ يتبين من ديباجته أن الذي دعا لإنشائه هو "أن صالح العمل يقتضى إنشاء إدارة خاصة في وزارة الداخلية للنهوض بالأعباء التي كان يؤديها مكتب المخبرات العام للمواد المخدرة الذي أنشئ بقرار من مجلس الوزراء في ٢٠ من مارس سنة ١٩٢٩" ثم نص ذلك القرار على أن تنشأ بوزارة الداخلية إدارة تتبع إدارة عموم الأمن العام مهمتها مكافحة المخدرات ويطلق عليها اسم إدارة مكافحة المخدرات وعلى أن يكون لهذه الإدارة فروع يرأسها ضباط وتستمر الفروع الحالية في أداء أعمالها على أن تزداد عليها غيرها أو تعدل مقارها حسب مقتضيات الأحوال مستقبلا . ونصت المادة الرابعة منه على استئجار الضباط وصف الضباط والعساكر والموظفين المدنيين المتدينين لشئون مكافحة المخدرات في الوقت الحالي في عملهم حتى يتم إدراج الوظائف اللازمة لهذه الإدارة في ميزانية الدولة . ويبين من ذلك أن قرار وزارة الداخلية المشار إليه صريح الدلالة على أمرين أولهما : أن المهمة التي وكلت إلى تلك الإدارة هي ذات المهمة التي كان يقوم بها مكتب المخبرات العام للمواد المخدرة وثانيهما : أن هذه الإدارة قد جعلت وحدة قائمة بذاتها تابعة لإدارة الأمن العام فهي بذلك مستقلة عن سلطات البوليس في المحافظات والمديريات . لما كان ذلك ، وكانت المهمة التي وكلت

إلى مكتب المخابرات العام المنشأ سنة ١٩٢٩ والذي أحال عليه قرار وزير الداخلية رقم ١٦ الصادر بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ هي المخابرات والاستعلامات والتحريرات وتقديم المساعدات للسلطات المختصة سواء في داخل البلاد أو في غيرها من البلاد الأجنبية دون أن ينحول أى اختصاص في الضبط القضائى أو التحقيق . لما كان ما تقدم وكانت المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات تنص على أنه "لا يجوز لأحد بغير أمر من المحكمة أن يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا مخصصا لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية القضائية إلا في الأحوال المبينة في القوانين أو في حالة تلبس الجاني بالجناية أو في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الفرق " وكانت المادة ٣٠ منه قد أجازت للنيابة تفتيش منازل المتهمين بجناية أو جنحة أو انتداب أحد مأموري الضبطية القضائية لذلك ، وكان قانون تحقيق الجنايات إذ تحدث في المادة الرابعة منه عن مأموري الضبطية القضائية قد نص على أنهم يكونون كذلك في دوائر اختصاصهم ما لم يكن ذلك بالنسبة للوظفين الذين ينحولون هذا الاختصاص بأمر عال (و بمقتضى المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية أصبح من الواجب أن يكون ذلك بقانون) في محال معينة أو بالنسبة لجرائم تتعلق بالوظائف التي يؤدونها فان صفة مأمور الضبطية القضائية لا يكتسبها رجل البوليس بمجرد كونه كذلك وإنما تكون له هذه الصفة إذا كان من بين المنصوص عليهم في المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات أو بمقتضى أمر عال أو قانون آخر ينحول له هذه الصفة . أما القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الصادر بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها فلم يمس الأحكام المتقدمة أو يعدل منها شيئا ولا هو أسبغ على رجال البوليس عامة صفة الضبطية القضائية بل أنه نص في المادة الثانية منه على أن يختص البوليس بالمحافظة على النظام والأمن العام وعلى الأخص منع الجرائم وضبطها وحماية الأرواح والأموال وتنفيذ ما تفرضه عليه القوانين واللوائح من تكاليف . كما نص في المادة الرابعة على أن تباشر هيئات البوليس اختصاصاتها تحت سلطة وزير الداخلية ورئاسته وهو الذي يضع اللوائح والقرارات اللازمة لتنظيم شئونها وله أن ينشئ الإدارات النظامية

والمدينة لمراقبة أعمالها ثم نصت المادة الخامسة على أن يتولى المحافظون والمديرون والحكماء ومأمورو المراكز والأقسام رئاسة البوليس كل منهم في حدود اختصاصه وهذا ما يتفق مع أحكام قانون تحقيق الجنايات بالنسبة إلى الاختصاص المكانى لما مورى الضبطية القضائية وتبعيتهم للمحافظين والمديرين . . ويخلص من ذلك جميعه أنه لا القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ولا قرار مجلس الوزراء الصادر فى سنة ١٩٢٩ ولا قرار وزير الداخلية الصادر فى سنة ١٩٤٧ يصلح أساسا لتحويل ضابط مكتب المخدرات بالاسكندرية التابع لإدارة مكافحة المخدرات بإدارة الأمن العام صفة مأمور الضبط القضائى . ولما كان الثابت بالحكم أن من قام بالتفتيش إنما كان ضابط المكتب المذكور وليس أحدا من رجال بوليس مدينة الاسكندرية الذين تنطيمهم المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات صفة الضبطية القضائية فى دائرة اختصاصهم والذين يتبعون بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ لمحافظ الاسكندرية وحكماءها . لما كان ذلك فانه ما كان يجوز له دخول منزل الطاعن وتفتيشه وما كان لوكل النيابة أن يندبه لذلك حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ولذا فانه لا يسوغ الاعتماد على الدليل المستمد من هذا التفتيش . ولما كانت القضية خلوا من أى دليل آخر على ما هو واضح فى الحكم المطعون فيه فانه يتعين نقضه والقضاء ببراءة الطاعن مما أسند اليه .

وحيث إن نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن الثانى يقتضى نقضه أيضا بالنسبة إلى من عداه من الطاعنين ذلك لاتصال وجه الطعن بهما فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة اليهما أيضا وبراءتهما مما أسند اليهما .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٢

بإقامة حضرة صاحب الغزة أحمد حنفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب الغزة :
الإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(٤١٧)

القضية رقم ١٩٥ سنة ٢٢ القضائية :

تفتيش احراره بمعرفة ضابط مكتب المخدرات . تفتيش باطل .

انه لا القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس ولاقرار
مجلس الوزراء الصادر فى سنة ١٩٢٩ بإنشاء مكتب المخابرات العام للواد المخدرة
ولاقرار وزير الداخلية الصادر فى سنة ١٩٤٧ بإنشاء ادارة مكافحة المخدرات
تابعة لادارة الامن العام يصلح أساسا لتحويل ضابط مكتب المخدرات التابع
لادارة مكافحة المخدرات بادارة الأمن العام صفة مأمور الضبط القضائى . فاذا كان
الثابت بالحكم المطعون فيه أن الذى فتش منزل الطاعن هو أحد ضباط ذلك
المكتب وأن ضابط مباحث المديرية الذى كان يرافقه لم يكن مأذونا من النيابة
فى إجراء التفتيش ولامتدبا لذلك ممن يملك هذا النذب ، فهذا التفتيش يكون قد
جاء مخالفا للأصول والأوضاع التى أوجبها القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — الوردانى محمد محمد عبد النبي ٢ — صبيحه محمد على
٣ — سالمه عبد الله الشافعى . بأنهم بدائرة مركز أبو كبير أجزوا . واد مخدرة
(حشيشا وافيوتا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وبقصد الاتجار . وطلبت
عقابهم بالمواد ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨
وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أبو كبير الجزئية دفع كل من المتهمين ببطلان

التفتيش وما ترتب عليه من اجراءات . والمحكمة قضت عملا بمواد الاتهام للأول والثالثة . أولا برفض دفعى بطلان التفتيش المقدمين من دفاع المتهمين الأول والثالثة (الوردانى محمد محمد عبد النبي وسالمه عبد الله الشافعى) وبصحته وحبس كل منهما سنة مع الشغل والنفاذ وغرامة ٢٠ جنيه والمصادرة . وثانيا قبول الدفع ببطلان التفتيش المقدم من دفاع المتهم الثانية (صبيحه محمد على) وبراءتها مما نسب إليها مع المصادرة . فاستأنف المتهمان وفى أثناء نظر الدعوى دفع محامى المتهمين دفعا فرعيا بأن ضباط مكتب مكافحة المخدرات وضباط المباحث بما فيهم ضباط مباحث مركز أبو كبير ليسوا من رجال الضبطية القضائية . والمحكمة قضت برفض الدفع وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون حين دان الطاعنين باحراز المخدر ، استنادا إلى دليل مستمد من تفتيش أجراه رجال مكتب مكافحة المخدرات بالزقازيق وضباط المباحث الجنائية بمركز أبو كبير واعتمادا على شهادة من أجروا ذلك التفتيش . وفى بيان ذلك يقول الطاعنان إن مكتب مكافحة المخدرات بالزقازيق لا وجود له قانونا فقد أنشئ بقرار من وزير الداخلية وهو لا يملك سلطة إنشاء هذا المكتب ، فضلا عن أن هذا المكتب يتبع إدارة مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية وهذه الإدارة تتبع إدارة الأمن العام مباشرة . ولم يراع فى إنشاء هذا المكتب وفروعه نظام التقسيم الداخلى للقطر المصرى الذى كان ملحوظا عند وضع المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات رقم ٤ لسنة ١٩٠٤ وهى التى بينت الموظفين الذين يعتبرون من مأمورى الضبط القضائى وهذا البيان لا يشمل رجال مكتب مكافحة المخدرات وضباط المباحث الجنائية ولم يصدر أمر عال باعتبار هؤلاء من رجال الضبط القضائى ومن ثم يكون التفتيش الذى أجروه باطلا ولا يصح الاعتماد عليه وعلى شهادة من أجروه كدليل فى الدعوى .

وحيث إن الذى يبين من الرجوع إلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٢٩ خاصا بإنشاء مكتب المخابرات العام للواد المخدرة أن مهمته كانت قاصرة على القيام بالمخابرات والاستعلامات والتحريات بشأن المواد المخدرة وتقديم المساعدة اللازمة للسلطات المختصة سواء فى داخل البلاد أو فى غيرها من البلاد الأجنبية وقد صار لهذا المكتب فروع عدة . ثم أصدر وزير الداخلية فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قرارا بإنشاء إدارة بوزارة الداخلية تسمى " إدارة مكافحة المخدرات " تكون تابعة لإدارة الأمن العام على أن يكون لهذه الإدارة فروع يرأسها ضباط وأن تستمر الفروع التى كانت موجودة وقتئذ فى أداء أعمالها على أن يزداد عليها غيرها أو تعدل مقارها حسب مقتضيات الأحوال مستقبلا وأن يستمر الضباط وصف الضباط والعساكر والموظفون المدنيون المنتدبون لشئون مكافحة المخدرات وقت صدور هذا القرار فى عملهم حتى يتم إدراج الوظائف اللازمة لهذه الإدارة فى ميزانية الدولة . وقد جاء بديباجة هذا القرار " إن صالح العمل يقتضى إنشاء إدارة خاصة بوزارة الداخلية للنهوض بالأعباء التى كان يؤديها مكتب المخابرات العام للواد المخدرة الذى أنشئ بقرار من مجلس الوزراء فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٢٩ " ويدل هذا على أن إدارة مكافحة المخدرات المنشأة بقرار وزير الداخلية آنف الذكر قد جعلت وحدة قائمة بذاتها تابعة لإدارة الأمن العام مباشرة وتباشر أعمالها مستقلة تماما عن سلطات البوليس فى المحافظات والمديرىات وأن مهمتها لا تعدو مهمة مكتب المخابرات العام للواد المخدرة المنشأة فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٢٩ وليس فى ذلك ما ينحول رجال هذه الإدارة سلطة الضبط القضائى والتحقيق . لما كان ذلك وكانت المادة ٥ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أنه " لا يجوز لأحد بغير أمر من المحكمة أن يدخل فى بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا مخصصا للصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية القضائية إلا فى الأحوال المبينة فى القوانين أو فى حالة تلبس الجانى بالجناية أو فى حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو فى حالة الحريق أو الغرق " وكانت المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أن " للنيابة العمومية الحق فى تفتيش منازل المتهمين بجناية

أو جنحة أو انتداب أحد مأموري الضبط القضائي لذلك، مما مفاده أنه لا يجوز للنيابة ندب أحد من غير مأموري الضبط القضائي لأجراء التفتيش وكان قانون تحقيق الجنايات إذ تحدث في المادة ٤ منه عن مأموري الضبطية القضائية قديين طوائف معينة من الموظفين واعتبرهم من مأموري الضبط القضائي بالنسبة لكافة الجرائم في دوائر اختصاصهم وأجاز اسباغ هذه الصفة على غيرهم بمقتضى أمر عال إما في محال معينة بالنسبة لكافة الجرائم أو بالنسبة لجرائم خاصة بوظائفهم، مما مفاده أن هذه الصفة لا يكتسبها رجل البوليس بمجرد كونه كذلك وإنما تكون له هذه الصفة إذا كان من بين من عدلتهم المادة الرابعة سالفة الذكر أو كان من الموظفين الذين صدر أمر عال — أو قانون (حسبما تقضى بذلك المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية الجديد) — باسباغ هذه الصفة عليهم — يؤيد هذا النظر أن الشارع لو قصد إلى اعتبار جميع رجال البوليس من مأموري الضبط القضائي لأطلق نص المادة الرابعة سالفة الذكر عليهم بصفة عامة ولما جاء محددًا لفئات منهم دون أخرى . هذا ولم يأت القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها بما يمس الأحكام المتقدمة ولم يغير منها شيئاً ولم يسبغ على رجال البوليس عامة صفة مأموري الضبط القضائي بل أنه قد نص في مادته الثانية على أن " يختص البوليس بالمحافظة على النظام والأمن العام وعلى الأخص منع الجرائم وضبطها وحماية الأرواح والأموال وتنفيذ ما تفرضه عليه القوانين واللوائح من تكاليف " . كما نص في مادته الرابعة على أن " تبأشر هيئات البوليس اختصاصاتها تحت سلطة وزير الداخلية ورئاسته وهو الذي يضع اللوائح والقرارات اللازمة لتنظيم شئونها وله أن ينشئ الإدارات النظامية والمدنية لمراقبة أعمالها " ونصت المادة الخامسة منه على أن " يتولى المحافظون والمديرون والحكمدارون ومأمورو المراكز والأقسام رئاسة البوليس كل منهم في حدود اختصاصه " وهذه الأحكام تتفق وأحكام قانون تحقيق الجنايات بالنسبة للاختصاص المكاني لمأموري الضبط القضائي وتبعيتهم للحاقيطين والمديرين مما يخلص منه أنه لا القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ولا قرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٢٩ ولا قرار وزير الداخلية الصادر في سنة ١٩٤٧ يصلح أساساً لتخويل

ضابط مكتب المخدرات التابع لإدارة مكافحة المخدرات بإدارة الأمن العام
صفة مأمور الضبط القضائي . لما كان ذلك جميعه وكان الثابت بالحكم المطعون
فيه أن الذي فتش منزل الطاعنة الثانية هو أحد ضباط ذلك المكتب وأن ضابط
مباحث المديرية الذي كان يرافقه وقتئذ لم يكن مأذونا من النيابة بإجراء التفتيش
ولا متدبا لذلك ممن يملك هذا النذب . لما كان ما تقدم فإن هذا التفتيش
يكون قد جاء مخالفا للأصول والأوضاع التي أوجبها القانون ولا يجوز الاستناد
في إدانة تلك الطاعنة إلى الدليل المستمد منه ولا إلى شهادة من أجراه . ولما
كانت الدعوى — على ما هو ظاهر من الحكم — خالية من أى دليل آخر فإن الحكم
يكون إذن في غير محله ويتعين نقضه والقضاء لهذه الطاعنة بالبراءة .
أما بالنسبة إلى الطاعن الأول فإنه لما كان الثابت بالحكم أن ضابط مباحث
أبو كبير هو الذي فتش منزل هذا الطاعن وضبط المخدر فيه ، وكان هذا الضابط
يعمل ملاحظا للبوليس بمركز أبو حماد ويخضع مباشرة لسلطان مأمور هذا المركز
ومدير المديرية وحكمدارها ويعتبر طبقا للمادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات
مأمورا للضبط القضائي في دائرة اختصاصه وكانت النيابة قد أذنت هذا الضابط
بإجراء التفتيش فإن التفتيش الذي أجراه يكون إذن صحيحا قانونا ويجوز
الاستناد إليه في إدانة الطاعن المذكور . ولا يغير من هذا النظر أن يكون أحد
رجال مكتب المخدرات قد رافق هذا الضابط متى كان الثابت بالحكم أن هذا
الضابط المأذون قد باشر بنفسه إجراءات التفتيش والضبط . لما كان ذلك
فإن الطعن المقدم من الطاعن الأول يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وباسمى موسى بك
المستشارين .

(٤١٨)

القضية رقم ١٦١٢ سنة ٢١ القضائية :

شركة مساهمة . الشركات التى عنها القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .

إن القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ قد وضع بعض الأحكام المنظمة للشركات
المساهمة فى مصر ثم نص فى المادة الخامسة على سرى أن بعض هذه الأحكام
على ما يوجد فى مصر من فروع أو وكالات أو مكاتب الشركات المساهمة المنشأة
فى الخارج . فإذا كان الظاهر من الحكم المطعون فيه أن الشركة محل الاتهام
وإن اتفقت فى بعض عناصرها مع الشركات المساهمة إلا أنها تختلف عنها
فى بعض المسائل من حيث ألا يزيد عدد أعضائها على الخمسين وعدم طرح
أسهمها فى السوق للاكتتاب العام ، وقصر تداول الأسهم على الشركاء أو قيده
بموافقتهم ، وإذا كانت هذه المسائل هى من الشروط الجوهرية لصحة تكوين
هذا النوع من الشركات حسب القانون الانجائزى ، وكانت هذه الشروط تتنافر
مع الطبيعة الغالبة للشركات المساهمة كما يعرفها التشريع المصرى ، فإنه لا يمكن
القول بأن المشرع إذ تحدث عن الشركات المساهمة فى القانون رقم ١٣٨
لسنة ١٩٤٧ قد قصد إلى أن تجرى أحكامه على هذا النوع من الشركات .
وإذن فالحكم الذى يقضى بإدانة مدير شركة من هذا النوع (شركة و . ج موسى
وشركائه ، فرع تابع لشركة موسى هاتشسون لاين ليمتد بليفربول) لكونه

لم يستوف النسبة المقررة قانونا في عدد المصريين المستخدمين بتلك الشركة وفيما يتقاضونه من أجور ومرتببات طبقا للمادتين ١/٥ - ٢ - ٤ - ٧ و ١٢ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ يكون قد أخطأ في تطبيق هذا القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في المدة بين ١٩٤٧/١١/٤ و ١٩٤٩/١١/٢ بدائرة قسم العطارين : بصفته مديرا لشركة و . ج موسى وشركاه وهي فرع تابع لشركة موسى هتشسن لاين ليمتد بليفربول لم يستوف النسبة المقررة قانونا في عدد المصريين المستخدمين بتلك الشركة وفي جميع ما يتقاضون من أجور ومرتببات بحيث ينفذ منها الثلثان على الأقل خلال هذه المدة إذ تبين أن نسبة المصريين المستخدمين هي ٤٧/٦٢ ٪ من مجموع المستخدمين وجملة أجورهم ٢٨/٩٧ ٪ . مع أنه ينبغى قانونا أن تكون النسبة المئوية للمصريين هي ٥٩/٢٦ ٪ ولا تقل نسبة ما يتقاضونه من أجور عن ٥٠/٨١ ٪ . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٥ - ٢ - ٤ - ٧ و ١٢ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ . ومحكمة العطارين الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٥٠ جنيتها . فعارض وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف : ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أدانته بأنه "بصفته مديرا لشركة و . ج . موسى وشركائه وهي فرع تابع لشركة موسى هاتشسون لاين ليمتد بليفربول لم يستوف النسبة المقررة قانونا في عدد المصريين المستخدمين بتلك الشركة وفي جميع ما يتقاضون من أجور ومرتببات ... " طبقا للمادتين ١/٥ - ٢ - ٤ - ٧ و ١٢ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ذلك بأن شركة موسى هاتشسون لاين ليمتد التي يدير الطاعن فرعها بمدينة الاسكندرية هي شركة انجليزية مركزها الرئيسى في ليفربول

وهي وإن كانت ذات أسهم ومحدودة المسؤولية إلا أنها شركة خاصة مؤسسة كغيرها من الشركات التي من هذا النوع من أشخاص معينين لا يصح أن يتجاوز عددهم الخمسين ولا تطرح أسهمها في السوق للاكتتاب العام وتداول هذه الأسهم مقصور على الشركاء فيما بينهم أو مقيد بموافقتهم وهي بذلك لا تعتبر شركة مساهمة في حكم القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .

وحيث إن القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ قد وضع بعض الأحكام المنظمة للشركات المساهمة في مصر ثم نص في المادة الخامسة على سريان بعض هذه الأحكام على ما يوجد في مصر من فروع أو وكالات أو مكاتب الشركات المساهمة المنشأة في الخارج . ولما كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه عن الشركة محل الاتهام ومن الاطلاع على عقد تأسيسها المرفق بملف الدعوى أنها وإن اتفقت في بعض عناصرها مع الشركات المساهمة إلا أنها تختلف عنها في المسائل المشار إليها في وجه الطعن وهي ١ — أن لا يزيد عدد أعضائها على الخمسين ٢ — عدم طرح أسهمها في السوق للاكتتاب العام ٣ — قصر تداول الأسهم على الشركاء أو قيده بموافقتهم — ولما كانت هذه المسائل هي من الشروط الجوهرية لصحة تكوين هذا النوع من الشركات حسب القانون الانجليزي وكانت هذه الشروط تتنافر مع الطبيعة الغالبة للشركات المساهمة كما يعرفها التشريع المصري فإنه لا يمكن القول بأن المشرع إذ تحدث عن الشركات المساهمة في القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ قد قصد إلى أن تجرى أحكامه على هذا النوع من الشركات . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن على أساس أن الشركة التي يدير فرعها بمصر شركة مساهمة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويتعين لذلك نقضه والقضاء ببراءة الطاعن .

فهرس هجائي عام للسنة الثالثة

من مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

(١)

إتلاف :

إتلاف زرع :

إتلاف نبات أو زرع غير محصود . وقوع هذه الجريمة ليلا
من ثلاثة أشخاص على الأقل . جناية في حكم المادة ٣٦٨
من قانون العقوبات

٨١٤ ٣٠٥

إثبات (ر) أيضا : تموين . حكم "تسليمه" . محكمة

(النقض) :

الإثبات بوجه عام :

١٨٦ ٦٩

اعتراف . تجزئته . جائزة

اعتراف متهم على آخر . عدم تأييده بدليل آخر . عدوله عنه أمام
المحكمة . الأخذ به . جائز . استعراف الكلب البوليسي عليه .

٢٠٩ ٧٨

تعزيز الأدلة به . جائز

تزوير . فقد الورقة المزورة . لا يترتب عليه عدم ثبوت جريمة

١٠٣٦ ٣٨٧

التزوير

تساند الأدلة . شاهد لم يسمع بالجلسة لوفاته . الاعتماد على
أقواله في التحقيقات ضمن ما اعتمدت عليه المحكمة .

ما أورده الحكم من هذه الأقوال لا يتفق مع الوارد منها

٧٣ ٣٠

بالتحقيقات . بطلان . الأدلة في المواد الجنائية متساندة ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(تابع) إثباتات :
		(تابع) <u>الإثبات بوجه عام</u> :
٣٧٦	١٤٢	تساند الأدلة . الاستناد في اطراح دفاع المتهم إلى ما لا أصل له في الأوراق . فساد في الاستدلال
٤٥٠	١٧١	تساند الأدلة . الاعتماد على دليل لا أصل له في الأوراق ضمن ما استندت إليه المحكمة . نقض الحكم
٧٣٩	٢٧٧	تساند الأدلة . استبعاد بعضها أو سقوطه . وجوب إعادة النظر في كفاية باقيها للإدانة . مثال
٨٠٥	٣٠٢	تساند الأدلة . فساد أحدها . استناد الحكم إلى أدلة أخرى وليس من المستطاع معرفة مبلغ الأثر الذي كان للدليل الفاسد في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . نقض الحكم
١٠٧٦	٤٠٣	تساند الأدلة . تقرير المتهم أن السلاح المضبوط في منزله ألقاه عليه شخص آخر أيكيد له . هذا لا يعد اعترافا . الاعتماد على ذلك في إدانة المتهم . يعيب الحكم . لا يؤثر في ذلك كونه قد اعتمد على دليل آخر
٢٠٦	٧٧	دليل مباشر أو غير مباشر . جواز الأخذ به
١٠٢٨	٣٨٤	دليل مباشر أو غير مباشر . يكفي مادام مؤديا إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة
٦٦	٢٨	حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . الأخذ بأقوال الشاهد بعضها دون بعض . الرد على كل ماثيره الدفاع . لا يلزم
٢١٨	٨٢	تقرير قني . الأخذ به . يفيد اطراح التقرير الاستشاري . الرد على هذا التقرير الأخير . غير لازم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(تابع) إثباتات :
		(تابع) الإثبات بوجه عام :
٤٥٣	١٧٢	أقوال ثقلها شخص عن آخر ثم أنكروا هذا الآخر . لا مانع من الأخذ بها
٨٦٠	٣٢٢	سلطة المحكمة في تكوين عقيدتها من جميع عناصر الدعوى . لها أن تعول على التحقيقات الإدارية
١٠٤١	٣٨٩	الاعتماد على ما في التحقيقات الابتدائية من عناصر الإثبات من مثل المعاينات، أو التقارير الطبية . جوازه . قانون الاجراءات الجنائية لم يغير شيئا من أحكام المحاكمة التي استقر عليها قضاء محكمة النقض في ظل قانون تحقيق الجنايات
٣٠٣	١١٧	الاعتماد في إدانة المتهم على حكم آخر دون بيان اقتناع المحكمة بأسباب ذلك الحكم . فساد في الاستدلال يستوجب نقض الحكم
٤١٤	١٥٧	الاعتماد في إثبات إحراز سلاح من نوع معين على شهادة الشهود . لا مخالفة في ذلك للقانون
١٢٩	٤٩	سرقة بالمسادة ٨/٣١٧ من قانون العقوبات . ليس في القانون ما يلزم صاحب المال المسروق بتقديم دليل كتابي على وجود المال المسروق تحت يد سارقيه
١٠٥	٤٢	شهادة . إطراح أقوال شهود النفي بدعوى أنهم من أقارب المتهم ولهم معه معاملات . عدم صدق هذا القول بالنسبة لواحد منهم . لا يؤثر فيما انتهت إليه المحكمة من عدم الأخذ بشهادتهم . العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صحة ما شهد به الشاهد بغض النظر عن الباعث على الشهادة
٢٢٥	٨٥	القرائن . جواز الاعتماد عليها وحدها في إثبات جريمة القتل ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(تابع) إثباتات :
		(تابع) الإثبات بوجه عام :
		قذف . إثبات وقائع القذف . لا يشترط لذلك دلائل معين .
١٠٢٨	٣٨٤	إثباتها جائز بكل الطرق
		قواعد الإثبات ليست من النظام العام . عدم تمسك المتهم بعدم
		جواز الإثبات بالبيئة أمام محكمة الموضوع . لا تجوز إثارة
٨٣	٣٥	ذلك أمام محكمة النقض
		قواعد الإثبات ليست من النظام العام . عدم تمسك المتهم
		بالإثبات بالكتابة . نعيه على الحكم أنه أجاز إثبات عقد
٦٧٦	٢٥٠	الوكالة الذي تزيد قيمته عن عشرة جنيهات بالشهود . لا يقبل ...
		مبلغ يزيد على النصاب الجائز لإثباته بالبيئة في جريمة تبديد .
		الدفع بعدم جواز إثباته بالبيئة . يجب إبدائه قبل التكلم
٢٦٠	٩٨	في موضوع الدعوى . لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض ...
٤٩٣	١٧٧	إقرار . متى يصح القول بعدم إمكان تجزئته؟
		محاضر جمع الاستدلالات . الأخذ بعناصر الإثبات الواردة
٦٠٥	١٨٥	فيها . جائز
		سوابق المتهم . للحكمة أن تتخذ منها قرينة تكميلية في إثبات
٦١٧	٢٢٥	التهمة
		حيازة خبز أقل من الوزن المقرر . القول بوجوب وزن عدد
٦٢٤	٢٢٩	معين من الأربعة مخبوزا معا . لا لزوم له في ثبوت المخالفة ...
		غش . مخالفة أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا تخضع
٤٦٣	٢٣٢	لقواعد إثبات خاصة بها
		وديعة . إثباتها . عدم جواز تجزئة الإقرار . الأخذ محل بهذه
١٢٠	٤٧	القاعدة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(تابع) إثبات :
		الشهود والبيئة (ر: أيضا: إجراءات استئناف دفاع):
		الأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات دون أقواله بالجلسة .
		جوازه . عدم تلاوة هذه الأقوال لايصيب الإجراءات ما دام
		الطاعن لم يطلب تلاوتها ومادامت هي كانت معروضة على
٣	٢	بساط البحث وتناولتها المناقشة
		اعتماد المحكمة على أقوال شاهد في التحقيق دون أن تسمعه بالجلسة .
		جائز ما دامت المحكمة قد أجرت تحقيق الدعوى بالجلسة
٦٥٧	٢٤٤	وسمعت شهودها
		اعتماد المحكمة فيما اعتمدت عليه على أقوال شاهد في التحقيق دون
٨١١	٣٠٤	أن تسمعه في الجلسة . صحيح
		الاعتماد على شهادة شاهد في التحقيقات لم يسمع أمام المحكمة .
٩٢٥	٣٤٦	يجوز ما دام المتهم لم يتمسك بسماع شهادته
		تلاوة أقوال شهود الإثبات الغائبين أمام محكمة أول درجة .
		عدم تمسك المتهم بسماعهم في مواجهته . طلبه أمام المحكمة
٩٩٢	٧١	الاستئنافية سماع أولئك الشهود رفضه . لا تثريب عليها فيه ...
		الأخذ بشهادة شاهد بالجلسة دون أقواله في التحقيق وبغير إبداء
٦٨٦	٢٥٥	الأسباب . جائز
		سلطة المحكمة في الاستناد إلى أى عنصر من عناصر الدعوى .
٧٠٤	٢٦٣	التعويل على أقوال شاهد بالتحقيقات . جائز
		حق المحكمة في الأخذ بأقوال شاهد أمامها واطراح ما عداها
		من أقوال الرد على ما يدفع به المتهم من مخالفة هذه الأقوال
٨٧٤	٣٢٦	لأقوال الشاهد الأخرى . لا يلزم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(تابع) إثباتات :
		(تابع) <u>الشهود والبيئة</u> :
٢٦٨	١٠٢	حكم ابتدائي ببراءة المتهم دون سماع شهود . إلغاؤه استئنافيا مع عدم سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم . خطأ في الاجراءات وإخلال بحق الدفاع
٣٢	١٦	سماع محكمة الدرجة الأولى شهودا في غيبة المتهم . على المحكمة الاستئنافية أن تسمعهم ولو لم يطلب المتهم
٣٥٣	١٣٥	سماع بعض الحاضرين بالجلسة شهودا . جائز . عدم اعتراض المتهم على ذلك في حينه . إثارة ذلك أمام محكمة النقض . لا يجوز
٩٥٢	٣٥٦	خطأ الحكم في إيراد شهادة شاهد بالجلسة . لا يعيبه مادام يبين منه أن المحكمة قد اطرحت هذه الشهادة
١٧	٩	شاهد . مناقشة الدفاع أقواله في التحقيق . عدم حضور الشاهد بالجلسة . النعي على المحكمة أن أقواله لم تتل بالجلسة لا يقبل
٤٣٢	١٦٣	سماع الشهود واجب مادام ممكنا . استحالة سماع الشاهد المعلن في الدعوى لوفاة . الاعتماد في الادانة على أقوال شهود آخرين دون سماعهم ودون بيان سبب عدم سماعهم . حكم معيب
١٠٣٤	٣٨٦	سماع الشاهد في غيبة المتهم . طلب المنهم سماعه . رفض هذا الطلب . الاعتماد على شهادة ذلك الشاهد . خطأ

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(تابع) إثبات :
		(تابع) <u>الشهود والبيئة</u> :
		طلب المتهم سماع شاهد لم تر المحكمة أن سماعه لازم لظهور الحقيقة . ردها على ذلك بأنها أجلت القضية مرارا لحضور شهود النفي فلم يحضروا . هي في حل من صرف النظر عن سماع هذا الشاهد ٧٤ ٣٠٠
		طلب شاهد لم يسبق لإعلانه وسماعه في الجلسة . جائز ٨٥ ٣٢٥
		طلب المحكمة الاستئنافية شهودا لسماعهم . تغيير الهيئة . العلول عن هذا الطلب . لا إخلال فيه بحق الدفاع ١٠٨ ٣٨٢
		محكمة استئنافية . هي غير ملزمة بسماع الشهود ١٠ ٣٠
		متهم في واقعة مرتبطة بواقعة أخرى . فصل إحداها عن الأخرى سماعه كشاهد وتحليفه اليمين . جائز ٣٥٨ ٩٦١
		وجوب سماعهم مادام ذلك ممكنا . الحكم بناء على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية دون إجراء أى تحقيق . حكم باطل ١٠٠ ٣٦٤
		وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم يخضع لسلطة قاضى الموضوع ٣٢٩ ٤٨٣
		الخبرة (ر . أيضا : إجراءات) :
		خير . سلطة المحكمة في الأخذ بما تشاء من تقارير الأطباء ٥ ٨
		» تقدير رأيه . موضوعي . تعيين خير آخر . لا إلزام ١٩٣ ٥١٢
		» » » والفصل فيما يوجه إليه من مطاعن . من سلطة المحكمة . الأخذ بتقرير خير مصلحة الطب الشرعى للإنسان الذى بنى عليها . أطراح تقرير الخير الاستشارى . لا أثرب على المحكمة ٣٢٢ ٨٦٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة	إجراءات (ر أيضا : إثبات . إعلان . حكم . دفاع . قانون . محكمة استئنافية . محكمة النقض . مهن طبية) :
١٧٩	٦٦	اتخاذ المحكمة من تلقاء نفسها إجراء ما . لها أن تعدل عنه إذا دأت أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على تنفيذه
٣٤٧	١٣٢	المتهم آخر من يتكلم . سماع دفاعه . سماع المدعى بالحق المدني سكوت المتهم بعد ذلك وعدم طلبه من المحكمة أن تسمعه . هذا يعتبر تنازلا منه عن حقه في التكلم بعد ذلك . لا بطلان في إجراءات المحاكمة
١٠٥٩	٣٩٦	مقررات الخبراء . تلاوتها بالجلسة . لا موجب لذلك من القانون
١١٠٣	٤١٣	الإجراء الجوهري المنصوص عليه في المادة ٣٣١ من قانون الإجراءات الجنائية . المقصود منه . الترتيبات المنصوص عليها في المادتين ٢٧١ و ٢٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية . لا يترتب على مخالفتها البطلان
٨٧٧	٣٢٧	تمام إجراءات التحريز والتحليل صحيحة طبقا لقانون تحقيق الجنايات الذي كان ساريا وقت حصولها . اعتبارها صحيحة بغض النظر عما استحدثه قانون الإجراءات الجنائية في نشأتها
٧٨٢	٢٩٢	أوجه البطلان في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة . وجوب إبدائها قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود

رقم القاعدة	رقم الصفحة	(تابع) إجراءات :
٢٠٢	٧٥	تزوير في أوراق رسمية . اعتراف المتهم . عدم طلبه الاطلاع على الورقة المزورة . نعيه على الحكم أن المحكمة لم تطلع على الورقة وتعرضها عليه . لا يجدي
٢٩٧	١١٥	تأجيل القضية والقبض على المتهم . النعي على المحكمة أنها كونت رأيها في الدعوى قبل إكمال تحقيقها . لا محل له . القبض لا يعدو أن يكون إجراء تحفظيا تملكه المحكمة
٤٩٧	١٧٨	تشكيل المحكمة . عضو نيابة عين قاضيا . لا تزول عنه صفته حتى يبلغ بمرسوم تعيينه في القضاء
١٣٥	٥١	تقرير التلخيص . اتخاذ أحد أعضاء الهيئة تقريراً سابقاً في الدعوى تقريراً له . لا مانع
٣٤٤	١٣١	حكم ابتدائي باطل لعدم توقيعه في ثلاثين يوماً . تصدى المحكمة الاستئنافية للموضوع . لا مخالفة فيه للقانون . سماع شهود الدعوى من جديد . غير لازم . البطلان لا يلحق إجراءات المحكمة ...
١٣٥	٥١	حكم . تلاوته . عضو ممن سمعوا المرافعة لم يحضر تلاوته . توقيعه مسودة الحكم . صحة الإجراءات
٢٣٦	٨٩	حكم من محكمة الجنايات . صدوره من هيئة مكونة من اثنين من المستشارين وأحد قضاة المحاكم الابتدائية . لا عيب ...
٨٩٩	٣٣٤	حكم . نعي المتهم عليه أنه لا يمكن التحقق مما إذا كان القضاة الذين أصدروه ليس من بينهم من قام به عدم الصلاحية . طعن على غير أساس
٩٥٦	٣٥٧	الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة في الجنايات . سقوطه إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	(تابع) إجراءات :
٢٢	٥٦	سماع محكمة الدرجة الأولى شاهدا . عدم طلب المتهم سماع شهود آخرين . نعيه على المحكمة أنها لم تسمع أولئك الشهود . لا يقبل
٩٤	٢٥٠	سماع الشهود بالجلسة . واجب ما دام ممكنا
١٧٣	٤٥٥	سماع الشهود واجب ما دام ممكنا
١٦٣	٤٣٢	سماع الشهود . واجب مادام ذلك ممكنا . استحالة سماع الشاهد المعلن في الدعوى لوفاته . الاعتماد في الإدانة على أقوال شهود آخرين دون سماعهم ودون بيان سبب عدم سماعهم . حكم معيب
٣٤٣	٩١٩	سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم . واجب مادام ممكنا . عدم إجابة هذا الطلب وعدم الرد عليه . عيب
١٥٦	٤١٢	شهود . وجوب سماعهم مادام ذلك ممكنا
٢	٢٦٨	شهود . حكم ابتدائي ببراءة المتهم دون سماع شهود . الغاؤه استئنافا مع عدم سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم . خطأ في الإجراءات
٢٤٤	٦٥٧	شاهد . اعتماد المحكمة على أقواله في التحقيق دون أن تسمعه بالجلسة . جائز ما دامت المحكمة قد أجرت تحقيق الدعوى بالجلسة وسمعت شهودها
٤٠٧	١٠٨٩	شاهد . تعارض شهادته في الجلسة مع أقواله السابقة في التحقيق . يجوز أن تتلى شهادته التي قررها في التحقيق
١٩٨	٥٢٤	سرية الجلسة . المادة ٢٥ من قانون نظام القضاء تجيز للمحكمة أن تجعل الجلسة سرية مراعاة للآداب أو محافظة على النظام العام

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٥٤	٢٠٨	سرية الجلسة . جعل الجلسة سرية محافظة على النظام العام . من حق المحكمة
٥٦٢	٢٠٩	علنية الجلسة . تقييد دخول قاعة الجلسة بتصاريح . لا يتنافى مع العلانية . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن هذه التصاريح إنما أعطيت لأشخاص معينين بالذات ومنعت عن آخرين . لا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض
٥٧٤	٢١٢	غش . قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ القاضي ببطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد بالقرار . لا يعتد به لخروجه عن مقتضى القانون
٥١٠	١٩٢	فقد ملف القضية . ثبوت إدانة الطاعن من التحقيقات التي أجرتها المحكمة بنفسها في الجلسة . الطعن على حكم الإدانة ببطلان الإجراءات بسبب فقد ملف القضية . لا وجه له ...
٤٦٨	١٧٩	قاض عرضت عليه الدعوى في أول جلسة لها بمحكمة الدرجة الأولى فأجابها دون أن يبدى فيها رأيا أو يصدر حكما . اشتراكه في الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . لا خطا في الإجراءات ...
٤٧٤	١٨١	قرار تحضيري أصدرته المحكمة من تلقاء نفسها . فصلاها في الدعوى دون تنفيذه . لا إخلال بحق الدفاع
٥٠٢	١٨٩	قرار بضم قضية . عدم تنفيذه . نظر القضية في عدة جلسات وحجزها للحكم . عدم تمسك الطاعن بتنفيذ قرار الضم . نعيه على المحكمة فيما بعد أنها لم تنفذه . لا يقبل

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٨٢٣	٣٠٨	محاكمة . الأصل فيها أن تقوم على التحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة
٦٨٤	٢٥٤	متهم بجناية . ندب محام للدفاع عنه بعد سماع الشهود . بطلان إجراءات المحاكمة
١٠٤٧	٣٩١	متهم غائب . لا يترتب على غيابه تأخير الحكم فى الدعوى بالنسبة إلى الحاضرين . عدم اعتراض المتهمين الحاضرين على قرار المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة اليهم وتأجيلها بالنسبة إلى المتهم الغائب . لا يقبل منهم فيما بعد النعى على الحكم لهذا السبب ...
١٠٨١	٤٠٥	محضر الجلسة . تعديل إحدى العبارات به . إفادته التصحيح بما يتفق مع حقيقة الواقع
٩٩٩	٣٧١	ضبطية قضائية . جاويز . تحريره محضرا بالتحريرات والاستدلالات التى كلف إجرائها . صحيح
٥٦٢	٢٠٩	وضع الأحكام والتوقيع عليها . تكفل قانون تحقيق الجنايات وقانون تشكيل محاكم الجنايات بتنظيم ذلك . لا محل للرجوع إلى قانون المرافعات
		اختصاص :
٦٢	٢٦	متهم لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره . قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بمحاكمته بمفرده . خطأ
		اختلاس أشياء مخجوز عليها (ر . خيانة الأمانة) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اختلاس أشياء مودعة أو مؤجرة أو معارة (ر . خيانة الأمانة) .
		اختلاس أموال أميرية :
٤٢٢	١٦٠	متى تتحقق هذه الجريمة ؟ المطالبة ليست شرطا لتحقيقها ...
٩٨٤	٢٦٧	تعود دفعت رسوما لعقود زواج . اختلاسها . تحقق الجريمة ولولم تكن هذه العقود قد قيدت في الدفاتر أو لم تحرر عقود الزواج ...
		المادة ١١٢ من قانون العقوبات . مدى انطباقها . جنس جيش . اختلاسه بنزينا من خزان السيارة المعهود إليه قيادتها .
٧٧٣	٢٩٠	يقع تحت نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لا تحت نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات ...
		اخفاء أشياء مسروقة أو مبددة :
		زجاجات شركة من شركات المياه الغازية . تبرئة المتهم من اخفاءها على أساس أن تسليم الشركة الزجاجات لعمالها ليس على سبيل الوديعة ولا عارية الاستعمال طبقا للاقرار الذي أخذته على عمالها . في محلها ...
٥١٩	١٩٦	ارتباط :
		توقيع عقوبة واحدة على المتهم في الجريمة المرفوعة بها الدعوى .
		عدم الإشارة إلى المادة ٣٢ من قانون العقوبات . لا يؤثر في سلامة الحكم ...
٥٣٠	١٩٩	ضبط بندقيتين لدى المتهم غير مرخص له في حملهما إحداهما مششخنة والأخرى من ذات الخرطوش . توقيع عقوبة عن كل من الجريمتين . خطأ . يتعين توقيع عقوبة الجريمة الأشد طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ...
٣٨٦	١٤٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٤٦	٢٤٠	متهم بالشروع في القتل أمام محكمة الجنايات وبإحراز سلاح بدون ترخيص أمام محكمة الجنح . دفعه بعدم اختصاص محكمة الجنح ببناء على أن هذا السلاح أسند إليه أيضا أنه استعمله في واقعة الشروع في القتل . رفضه وتوقيع عقوبة على المتهم . خطأ
		أسباب الإباحة وموانع العقاب :
٤٠٦	١٥٤	إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء . العقاب بمقتضى المادة ١٤٥ من قانون العقوبات . هذه المادة لا تنطبق على الزوجة إذا ما وقعت منها جريمة قائمة بذاتها
		دفاع شرعى (ر . أيضا : حكم "تسليميه") :
٣٢٨	١٢٦	تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء . متى ينظر فيه ؟ ثبوت قيام هذه الحالة . مجرد التعذر عن عدم التناسب بين ما وقع من الطاعن وما وقع من جريمة . قصور
٧٠	٢٩	عدم تمسك المتهم به . ما ثبت بالحكم يدل على انتفائه . المناقشة في ذلك لدى محكمة النقض . لا تصح
١٩٠	٧٠	الدفع بقيامه . وجوب الرد عليه
٩١٧	٣٤٢	بدء المتهم بالعدوان . لاقى حالة الدفاع الشرعى . صورة واقعة
		استجواب (ر . تحقيق) . .
		استئناف (ر . أيضا : إثبات . دفاع : محام عام) :
		استئناف المدعى بالحق المدنى . وصف الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية . للمحكمة الاستئنافية أن تنظر في موضوع الجريمة على الرغم من الحكم ببراءة المتهم انتهايا . لا يصح في صدد ذلك التمسك بحجية الحكم الابتدائى
٩٧	٤٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		استئناف مرفوع من رئيس النيابة بتوكيل من المحامي العام بعد العشرة الأيام المحددة في القانون . قبوله شكلا . المادة ٣٦
٢٨٢	١٠٨	... من نظام القضاء ...
٨٧٩	٣٢٨	... استئناف النيابة . أثره ...
٦٣٠	٢٣٤	... استئناف النيابة يعيد طرح النزاع برمته أمام محكمة الاستئناف ...
		استئناف النيابة . أثره . عقوبة تكميلية (النشر) . للمحكمة أن
٦٦٢	٢٤٦	... تقضى بها من تلقاء نفسها ...
		استئناف النيابة يعيد الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية . الحكم
		بقبول استئناف النيابة والمتهم وإلغاء الحكم بالنسبة إليه .
		قضائها بعدم قبول استئناف متهم آخر وعدم تعرضها للموضوع
٧٠٠	٢٦١	... بالنسبة إليه . مخالف للقانون ...
		حكم باعتبار المعارضة بأنها لم تكن . ميعاد استئنافه . يبدأ من
٨٣٥	٣١٣	... يوم صدوره ...
		عذر . تقدير كفاية العذر الذي يستند إليه المستأنف في عدم
٥٩٢	٢١٩	... التقرير باستئنافه في الميعاد . من حق قاضي الموضوع ...
		عدم تقدم المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة التنفيذ
		قبل الجلسة . يسقط استئنافه . الجلسة المعنية دنا هي الجلسة
١٠٥٧	٢٩٥	... التي نظر فيها الاستئناف ...
		محام عام . حقه في استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجرح
٣٢١	١٢٤	... في مدى ثلاثين يوما من وقت صدورها ...
		محكمة استئنافية . حكم ابتدائي في الدعوى العمومية لم تستأنفه
		النيابة . صيرورته نهائيا لا تمنع المحكمة الاستئنافية من نظر
		الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية عن الدعوى
١٢٠	٤٧	... المدنية وحدها ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٠	١٠	محكمة استئنافية . هي غير ملزمة بسماع الشهود حكم ابتدائي باطل لعدم توقيعه في مدى ثلاثين يوما . تصدى المحكمة الاستئنافية للموضوع . لانخالفه فيه للقانون . سماعها شهود الدعوى من جديد . غير لازم . البطالان لا يلحق
٣٤٤	١٣١	إجراءات المحاكمة سماعها شهودا . عدم إشارتها في حكمها إلى أقوالهم وتأيدها الحكم المستأنف . مفاده . ذلك لا يعيب حكمها
٢٤٥	٩٢	الأصل أنها تحكم في الدعوى على مقتضى الأوراق
٧٠٤	٢٦٣	سماعها الشهود . غير لازم حتما
٤٠٦	١٥٤	استجابتها إلى سماع شهود المتهم . قضاؤها بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . لا يعيب حكمها
٨٩٩	٣٣٤	قضاء المحكمة الابتدائية برفض الدعوى المدنية . عدم استئناف المدعى المدني . استئناف المتهمه للدعوى العمومية . القضاء بالزام المتهمه بالمصاريف المدنية الاستئنافية . خطأ
٨٢٣	٣١٢	استئنافان . إثبات الحكم المطعون فيه أن هناك استئنافين واحدا من المتهم وآخر من المسؤول عن الحقوق المدنية وإثباته تاريخ كل منهما . قضاؤه بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا "هكذا بصيغة المفرد" . الطعن بأن المحكمة لم تفتن إلى أن هناك استئنافين . لا يقبل
١٠١٣	٣٧٧	مسؤول عن الحقوق المدنية . استئنافه الحكم الصادر في الدعوى المدنية . رفضه تأسيسا على أن الحكم الصادر في الدعوى العمومية صار انتهائيا . خطأ
٤١٦	١٥٨	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢٧٩	٧٤٤	نصاب الاستئناف . مدعى عليهم متعددون . اتهام بعضهم بالتزوير وبعض بالاشتراك فيه وبعض باستعمال الورقة المزورة . هذا لا يغير من وحدة السبب في الدعوى المدنية وهو جريمة التزوير، ولا من وحدة الضرر الواقع من المتهمين جميعاً . لا يجوز في هذه الحالة تقسيم التعويض المطلوب على كل من المتهمين فيما يتعلق بنصاب الاستئناف
٣٧٦	١٠١١	استئناف وجوب رفعه في موعده ، فإن طرأ مانع قهري فيجب رفعه بمجرد زوال المانع . محكوم عليه لم يقرر بالاستئناف فور زوال المرض كما هو ثابت من الشهادة الطبية التي يقدمها . عدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد
		اشتباه (ر . متشردون ومشتبه فيهم) .
		اشتراك :
٢٢	٥١	المادة ٤ من قانون العقوبات . لا تستلزم أن يكون للشريك علاقة مباشرة مع الفاعل الأصلي
٣٠٣	٨٠٨	اشتراك بطريق المساعدة . لا يشترط فيه أن يكون ثمة اتفاق سابق بين الفاعل والشريك
		إصابة خطأ (ر . أيضاً : ضرب وجرح) :
٢٣٧	٦٣٨	تأسيس خطأ المتهم بالإصابة الخطأ على السرعة . لا يؤثر في قيام هذا الخطأ الانحراف إلى اليمين أو إلى اليسار . تقدير أن الانحراف يؤدي إلى مفاداة الحادثة أولاً . موضوعي

رقم الصفحة	رقم القائمة	إعانة على الفرار من وجه القضاء (ر . أسباب الاباحة وموانع العقاب) .
		إعلان :
٥٩٩	٢٢٢	حكم غيابي . إعلانه إلى المحكوم عليه في محل التجارة عن أعمال لا تتعلق بإدارة أعمال تجارته . إعلان باطل معارضة . إعلان المتهم بالجلسة التي حددت لنظر معارضته . اكتفاء المحضر بآثبات إعلانه مع مندوب القسم لإغلاق محل المتهم دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١١ و ١٢ مرافعات . إعلان باطل
٨٩٠	٣٣١	أمر الإحالة :
		المعارضات في أوامر قاضي الإحالة التي لم يكن قد تم الفصل فيها وقت صدور القانون الجديد . غرفة الاتهام هي المختصة بالنظر فيها
٩٤١	٣٥٢	أمر الحفظ :
		محام عام . قراره بالغاء أمر حفظ أصدره رئيس النيابة . صحيح قانونا عملا بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الأصل فيه أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا . لا يستفاد استنتاجا الا من تصرفات يلزم عنها الحفظ حتما
١٠٥	٤٢	انتهاك حرمة ملك الغير :
		دخول عقار بقصد ارتكاب جريمة فيه . تظاهر رجل الجيش بموافقة المتهمين ومرافقتهم إلى الشكاك التي انتووا السرقة منها . ذلك لا يفيد التحريض على الجريمة أو خلقها
٨٥٠	٣١٩	
٤٢٩	١٦٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٣٣	٢٠٠	دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . استعمال القوة بالفعل لمنع الحيازة . غير لازم . يكفي أن يكون المتعرض قد قصد استعمال القوة
٧٩٩	٢٩٩	دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة . تحقق هذه الجريمة ولو تعينت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها . تبين أن دخول المنزل كان لارتكاب جريمة زنا . لا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى انقضاء الدعوى (ر . دعوى عمومية) .
		(ب)
		بلاغ كاذب :
٤٩٥	١٨٦	حصول التبليغ من الجاني مباشرة . لا يشترط أمر حفظ لعدم معرفة الفاعل . لا تتقيد به المحكمة عند نظرها دعوى البلاغ الكاذب . على المحكمة أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي إليه تحقيقها
٤٩٥	١٨٦	...
		(ت)
		تبديد (ر . خيانة الأمانة) .
		تحقيق :
٧٥٨	٢٨٣	مأمور الضبط القضائي . لا يجب أن يحضر معه كاتب وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات
		معاينة . إجراء النيابة معاينة مكان الحادث في غيبة المتهم .
١٠٥٢	٣٩٣	لا يبطلها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تفتيش :
١١١٨	٤١٧	إجراؤه بمعرفة ضابط مكتب المخدرات . تفتيش باطل ...
١١١٣	٤١٦	ضابط مكتب المخدرات . لا يجوز ندبه لتفتيش منزل متهم ...
		إذن النيابة في إجرائه اعتمادا على تحريات البوليس . إقرار محكمة الموضوع ذلك . تبين الحكم أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو بذاته المقصود بالتفتيش دون غيره . المجادلة في ذلك
٦٥٧	٢٤٤	أمام محكمة النقض . لا تقبل ...
		إذن بتفتيش متهم وتفتيش مسكنه ومحل تجارته ومن يوجد معه أثناء الضبط والتفتيش . تفتيش زوجته التي كانت بمحل تجارته وحدها . لا يصح ...
٩٣٧	٣٥٠	إذن بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش . صحيح ...
٤٢٦	١٦١	إلقاء المتهم المخدر الذي كان يحمله عند ما رأى رجال البوليس . حالة تلبس تجيز القبض عليه وتفتيشه ...
٩٣٠	٣٤٨	بطلانه . ليس لغير من وقع التفتيش عليه أن يتمسك ببطلانه ...
١٦٣	٦٠	بيوت العاهرات . المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ . المقصود منها ...
٨٤١	٣١٦	إذن التفتيش . صدوره بناء على ما رآته النيابة من كفاية تحريات البوليس . إقرار محكمة الموضوع ذلك . إذن موافق للقانون ...
٣٥٣	١٣٠	إذن تفتيش . اعتماد النيابة في إصداره على تحريات رجال البوليس . إقرار محكمة الموضوع هذا الإجراء . إذن صادر وفقا لأحكام القانون ...
٤٧١	١٨٠	تحريات . تقدير جدية التحريات . موضوعي ...
٣٤٤	١٣١	...

رقم الصفحة	رقم الفاصلة	
٧١٢	٢٦٦	تفتيش . اعتبار المحكمة إياه صحيحا لما تبينته من جدية التحريات التي تأسس عليها . من ساطعتها
٥٥٤	٢٠٨	تقدير الظروف المبررة للتفتيش . منوط بالنيابة تحت إشراف محكمة
٧٥٨	٢٨٣	الموضوع تقدير جدية التحريات . موضوعي
٦٦٥	٢٤٧	تحريات قدمت إلى النيابة وطلب تفتيش الطاعنين ومنازلهم . إذن النيابة في التفتيش لما رأته من جدية التحريات على أن يتم التفتيش في مدة معينة ثم مده قبل انتهائه فترة أخرى أجرى التفتيش خلالها . تفتيش صحيح
١٠٩٧	٤١٠	التحريات التي يؤسس عليها طلب التفتيش . تقديرها يرجع إلى سلطة التحقيق تحت إشراف المحكمة . اعتبار التفتيش صحيحا مع دفع المتهم ببطلانه لصدوره على أساس تحريات غير جدية . قول المحكمة في حكمها إن تقدير الدلائل المؤدية إلى الاتهام من حق رجال الضبطية القضائية . هذا يدل على أنها في حكمها لم تفسر القانون تفسيراً صحيحاً
٩٦٥	٣٦٠	تخلي المتهم طواعية عن منديل كان يحمله . ضبط المنديل وتفتيشه . الاعتماد في إدانة المتهم على الدليل المستمد من هذا التفتيش . لا مخالفة فيه للقانون
٣٦	١٨	الدفع ببطلانه . بناء الإدانة على أقوال المتهمين بالتحقيقات وبالنيابة التي اعترفوا فيها بعثورهم على المادة المخدرة في مكان معين وتفنيد دفاعهم في هذا الشأن . لا جدوى من الدفع بالبطلان

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٥٤	٢٠٨	ن الشخص الذى صدر الإذن بتفتيشه وإسناد واقعة معينة إليه . لا يجديه التمسك بالبطلان بدعوى أن الإذن قد يمتد فيشمل أشخاصا آخرين
١٣	٧	نيس من إجراءات التحقيق . تخويل سلطة التحقيق أن تتولى بنفسها تفتيش مسكن المتهم وشخصه وأمتعته
٥٨٢	٢١٥	ش منزل المتهم بواسطة ، أمور الضبطية القضائية للبحث عن أسلحة أو ممنوعات . هذا يبيح له أن يجرى التفتيش في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة فيه . عشوره على أكياس معدة لوضع المخدرات . تلبس . من واجبه ضبط ما يكشف عنه التفتيش
٧٥٤	٢٨٢	ين . معاونو البوليس . لهم بمتضى المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حق دخول المصانع والمحال وفحص الدفاتر والمستندات في غير حالات التلبس وبدون إذن التأييد
٣٣٨	١٣٠	ما . القول بمحصول التفتيش بناء على رضا من الطاعن . لا يصحح التفتيش الباطل مادام الحكم لم يثبت أن هذا الرضاء صدر عن علمه بأن من قاموا بالتفتيش لم يكن لهم صفة فيه ...
١٣٣	٥٠	بظمنوعات مع مسجون . تقريره فور سؤاله أن ممرضا بالسجن هو الذى أعطاه الممنوعات . إجراء وكيل السجن تفتيش المرضى . ضبط مخدر معه . إدانته في المخدر اعتمادا على هذا التفتيش . صحيحة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ضبط رخصة قيادة مع محرز مواد مخدرة تنفيذا لما تقضى به لائحة المرور . اتضح أنها مزورة . إدانة المتهم في تزويرها .
٦٢١	٢٣١	طعنه على الحكم بمقولة إن التفتيش الذي أسفرو عنها باطل . لا يقبل
		الطعن في إذن التفتيش بعدم تعيين المنزل المراد تفتيشه . وجوب
١٠٣١	٣٨٥	التمسك به أمام محكمة الموضوع
		حامل بعنابر السكة الحديد . قبوله العمل بها رضا منه بالنظام
٢٧٧	١٠٦	الموضوع لها . تفتيشه . صحيح
٧١٢	٢٦٦	القبض على المتهم بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش . لا غبار عليه ...
		كونستابل . عثوره على المخدر تحت إشراف ضابط البوليس
١٠٨	٤٣	الذي تولى إجراءات التفتيش . ذلك لا يقدح في صحة التفتيش ...
		متهم صدر إذن في تفتيشه . تفتيش زوجته التي كانت معه .
		رابطة الزوجية لا تمنع سرعان هذا الإذن عليها باعتبار
٧٢٨	٢٧٢	وجودها معه
		متهم وضع نفسه في وضع بدعو للريبة . استيقاف رجل البوليس له .
٧٣٥	٢٧٥	اعترافه بأنه يحرز مواد مخدرة ورضائه بالتفتيش . تفتيش صحيح
		منزل خارج الدائرة الجمرية . لا يكون لرجال خفر السواحل صفة
٣٣٨	١٣٠	في تفتيشه
		وضع المتهم الممثل الذي كان يحمله عن كتفه لما رأى رجل
		البوليس مقبلا عليه . كشف هذا الممثل وتبين أن به مادة
		مفرقة . الضبط في هذه الحالة لم يكن نتيجة تفتيش . الكلام
٣٧٨	١٤٣	في صفة من باشر الضبط . لا يجدى

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		وكيل النيابة الكلية . إصداره إذنا بتفتيش متهم في دائرة المحكمة
٤٧١	١٨٠ صحيح الكلية التابع لها .
		وكيل نيابة الاسكندرية الكلية . صدرر إذن تفتيش منه . تنفيذه
٧٢٠	٢٧٣ صحيح في رشيد .
		<u>تلبس :</u>
٥٨	٢٤	إلقاء المتهم قطعة من الحشيش قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهم بالقبض عليه . قبض وتفتيش صحيحان
		إلقاء المتهم قطعة حشيش من يده قبل القبض عليه أو الهم بالقبض عليه . التقاط قطعة الحشيش . القبض والتفتيش الحاصلان
٥٠٠	١٨٨ صحيحان على أثر ذلك .
٥٣٨	٢٠٢ صورة واقعة تلبس .
		تلبس باحراز مخدر . حق مأمور الضبطية القضائية في أن يفتش
٥٨٧	٢١٧ بغير إذن كل من يرى أنه ساهم في هذه الجريمة
		تلبس باحراز مخدر . حق مأمور الضبطية القضائية في أن يفتش
٥٨٩	٢١٨ بغير إذن من النيابة كل من يرى أنه ساهم في هذه الجريمة
		جلوس المتهمين إلى منضدة في مقهى تخليهم عن ورقة عند رؤيتهم رجال البوايس . ضبطها . صحيح . إشارتها بما تشتمل عليه إلى وقوع جناية بالمادة ١/٩٨ من قانون العقوبات . حالة
٥٢٤	١٩٨ تلبس تبيع القبض والتفتيش

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٦٥	١٠١	جواز القبض على المتهم . الجدل في حصول التخلي عن المضبوطات قبل القبض أو بعده . لا محل له
٣٨٨	١٤٧	صدور إذن من النيابة بتفتيش مقهى . رؤية ابن المتهم يضع يده في جيبه ويخرج شيئاً ويحاول إلقاءه للتخلص منه . تلبس في حكم المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق من ماهية هذا الشيء
١٠٦٢	٣٩٧	صورة واقعة تقوم فيها حالة التلبس
		<u>قبض :</u>
٨٧٠	٣٢٤	تخلي المتهم عن المخدر قبل القبض عليه . الطعن ببطلان القبض . لا يصح
٧١٣	٢٦٦	القبض على المتهم بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش . لا غبار عليه ...
		ترصد (ر . قتل عمد) .
		تزوير :
		<u>تزوير في أوراق رسمية :</u>
٢٩٧	١١٥	متى تتحقق رسمية الورقة ؟ إعلان غير مستوف للأجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات .
٨٨	٣٦	التزوير فيه . معاقب عليه
٢٠٢	٧٥	انتحال شخص اسم أخيه في شهادة تحقيق الشخصية . دفعه بأنه إنما أراد الخير لأخيه المنتحل اسمه لأنه يعوله . لا يجدى ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٥٥	٥٧	باشجاوئيش. ندبه من مأمور المركز لتحرير محضر جمع استدلالات وتحريرات عن جريمة. هذا محضر رسمى. التغيير فيه تزوير في ورقة رسمية
٨٣	٣٥	تغيير المبالغ المثبتة في الإيصالات المحررة بمعرفة كاتب المحكمة عن مقدار الرسوم المدفوعة للخرانة. تزوير في أوراق رسمية. لا قيمة للبائع في هذا الشأن
٨٢٠	٣٠٧	صحيفة الدعوى. هي ورقة عرفية ما لم تعلن. التغيير فيها بعد إعلانها. تغيير في ورقة رسمية
١٠١٧	٣٧٩	محرر اصطنع في صورة محرر رسمى نسب زورا إلى الموظف المختص بتحرير أشباهه. يعطى حكم المحرر الرسمى في باب التزوير مسيحى. إدانته في تزوير وثيقة زواج بادعائه كذبا أنه مسلم. عدم إثبات الحكم أنه نطق بالشهادتين. البحث في جواز وعدم جواز البحث في دخيلة نفس من يسلم بحسب الظاهر. لا محل له
٤٦٠	١٧٦	ورقة رسمية. لا يشترط أن تصدر فعلا من مأمور رسمى. يكفي أن تعطى شكل الأوراق العمومية وأن ينسب إلى الموظف إصدارها. مثال
٣١١	١٢٠	تزوير في أوراق عرفية :
٧٩٤	٢٩٧	القصد الجنائى في هذه الجريمة. متى يتحقق؟ تأسيس إدانة الطاعن في الاشتراك في التزوير على مجرد تقديمه للشهادة على شخصية امرأة وهو يعلم بحقيقة هذه الشخصية. قصور وخطأ في تطبيق القانون

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تصريح بدخول المعسكرات البريطانية ليس من تذاكر المرور المنصوص عليها في المادتين ٢١٦ و ٢١٧ من قانون العقوبات .
٤٩٠	١٨٤	... هي ورقة عرقية تطبق في شأنها المادة ٣١٥ ع ...
٨٦٠	٣٢٢	... عدم العثور على الورقة المزورة . لا يمنع من قيام جريمة التزوير ...
١٠٣٦	٣٨٧	... فقدان الورقة المزورة . لا يترتب عليه عدم ثبوت جريمة التزوير ...
		مضاهاة . القاضى الجنائى غير ملزم باتباع قواعد معينة مما نص عليه قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق المضاهاة ...
٧٧٦	٢٩١	...
		تضامن :
		التضامن بين المسؤولين عن العمل الضار . واجب سواء كان الخطأ عمديا أو غير عمدي ...
٦٤٩	٢٤١	... ثبوت اتحاد إرادتى المتهمين على الاعتداء على المجنى عليه . كل منهما مسئول عن تعويض ما أصابه بصرف النظر عن جسامته ما وقع من كل ...
٦٦	٢٨	...
		تعويض (مر أيضا : حكم "تسببيه") :
		إثبات المحكة اعتداء المتهمين وهم من رجال البوليس على المدعين بالضرب والسب والإيذاء اعتمادا على سلطة وظيفتهم . هذا بذاته يتضمن حصول الضرر . سلطة محكة الموضوع في تقدير التعويض حسبما تتبينه من عناصر الدعوى . لا محل للتعويض على المحكم أنه لم يبين عناصر التعويض ولا أسس تقديره
٩٧	٤٠	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٨٩٣	٣٣٢	ضرر أدبي . تقدير تعويض للجنى عليه ولو أنه لم يصب من العيار الناري الذي أطلق . لا غبار على المحكمة في ذلك ...
٧٧١	٢٨٩	قداحات . عرضها للبيع دون أن تكون مدموغة بالختم الدال على سداد الرسم . الحكم بالإدانة وإغفال القضاء بالرسوم المستحقة . خطأ . التعويض . الحكم به جوازي ...
		تفتيش (ر تحقيق) .
		تقرير التلخيص (ر . إجراءات) .
		تلبس (ر تحقيق) .
		تموين (ر أيضا . حكم "تسبيبه" . عقوبة) :
٥٢٢	١٩٧	إدانة متهم في جريمة عدم التبليغ عن الوفورات المتبقية لديه من مواد التموين مع دفعه بأنه ليس لديه وفورات ودون تحقيق هذا الدفاع . خطأ في تطبيق القانون ...
٧١٩	٢٦٨	الأشخاص الخاضعون لقرار وزير التموين رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المزارع الذي يجوز مقادير من حاضلات زراعته الخاصة سواء قصـد بيعها على دفعة واحدة أو على دفعات . لا يدخل فيهم ...
٨٤٨	٣١٨	إمسالك دفتر لإثبات مقادير الأصناف الواردة للمحل العام وتاريخ ورودها وما يباع منها ... الخ . هذا الواجب مقصور على أصحاب المصانع والمحال العامة . إدانة الطاعن في هذه الجريمة على افتراض أنه مدير المقهى دون تحقيق ما عسى أن يكون له من صلة أخرى بالمحل . قصور ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠٩٢	٤٠٨	الإخطار المنصوص عنه في القرار الوزاري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ هو الإخطار بخطاب مسجل في الأسبوع الأول من الشهر ... إدانة المتهم في جريمة رغب خبز على ردة غير مطابقة للمواصفات . لا يؤثر في ذلك صدور كتاب دوري من وزارة التموين ومنشور من النائب العام بحفظ القضايا أو تأجيلها لأجل غير مسمى رغب خبز على ردة غير مطابقة للمواصفات . يكفي للعقاب بغير استلزام قصد جنائي خاص إدانة المتهم بالامتناع عن بيع ردة ناعمة . دفعه بأن الردة تصرف له مع الدقيق بقصد استعمالها في رغب العجين . عدم تحقيق هذا الدفاع المهم . إخلال بحق الدفاع تاجر جملة . تصرفه في سكر التموين لغير من عينهم مراقب التموين . انطباق المادة ٧ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ تاجر لم يقيد بالسجل الخاص تاريخ استلام تجار التجزئة لمقرراتهم من السكر . عقاب . القيد يجب أن يكون باليوم متهم بأنه لم يثبت في السجل الخاص بمصنعه حركة السكر . تمسكه بأن الدفاتر التي يمسكها تغني عن هذا السجل . إدانته على أساس أن هذه الدفاتر غير منتظمة ولا تعطي البيانات المطلوبة . عدم بيان وجه المخالفة . قصور سكر بودرة . بيعه بسعر يزيد عن السعر المحدد . عقاب البائع مهما كانت الطريقة التي حصل بها على السكر ومهما تكن صفة الشخص الذي حصل البيع له
٥٧١	٢١١	
٥٧٢	٢١١	
٦١٢	٢٢٧	
٥١٦	١٩٥	
٩٩١	٣٦٨	
٥	٣	
٦٠٧	٢٢٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١١١٠	٤١٥	القرار الوزاري رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ بإلزام أصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعاتها باتخاذ سجل خاص . مد أجل تنفيذه الى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ . لا عقاب على ما يقع قبل هذا التاريخ من مخالفات لأحكامه
٧٢٦	٢٧١	صنع أرغفة ناقصة الوزن في مخبز المنهم . تمام هذه الجريمة . لا يشترط توفر قصد جنائي خاص
٧٣٢	٢٧٤	رغيف . وزنه . قرار وزير التموين في هذا الشأن . هو من قبيل التوجيه والإرشاد . لا يقيد القاضي في حكمه من جهة استظهار وجود المعجز من الأدلة الأخرى
٦١٧	٢٢٩	حيازة خبز أقل من الوزن المقرر . غياب صاحب المخبز عن محله . متى يؤثر في مسؤوليته؟
٩٤	٣٩	صنع خبز أقل من الوزن المقرر . تحقق الجريمة بصنع أرغفة ناقصة الوزن ووضعها في المخازن أو احرارها بأية صفة كانت . النص في قرارات وزير التموين على وزن عدد معين من الأرغفة وأخذ المتوسط . لا يقيد القاضي في قضائه . هو بمثابة توجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة
٢٧٠	١٠٣	الإخطار عن الوفورات المتبقية لدى التجار من مواد التموين . واجب على التجار بصفة مطلقة مهما كان سبب هذه الوفورات عدم الإخطار عن النقص في عدد الأفراد المقيمين مع صاحب البطاقة . معاقب عليه ولو كان عن فرد واحد
٧٤٨	٢٨٠	عقوبة . المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . بائع متجول لم يعان أسعار بضاعته . الحكم بوقف تنفيذ العقوبة عليه . خطأ .
٢٣٢	٨٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥١٧	١٩٥	المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . يتناول حكمها كل تصرف بعوض في السلعة التي يتجر فيها التاجر ، بيعاً أم مقايضة أم قرضاً أم هاربة
٦٢٧	٢٣٣	المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . امتناع التاجر عن بيع سلعة مسعرة أو معينة الربح بالسعر المحدد . متى تتوافر هذه الجرime ؟
٥٣٥	٢٠١	طلب مفتش التموين إلى المتهم أن يبيعه سلعة . بيعها إليه بأكثر من السعر المقرر . ذلك لا يعتبر تحريضاً على الجريمة أو خلقاً لها .
٦٨١	٢٥٢	تاجر تجزئة مقيدة عليه بطاقات تموين . عدم إعلانه بمكان ظاھر في محله عن وصول مواد التموين إليه . جريمة لا تتطلب توافر قصد جنائي خاص
٤٦٦	١٧٨	تقديم مستخرج من واقع السجل الإجمالي لحركة الغزل مشتملاً على حسابات الرسوم المستحقة . التأخر في تقديم وتوريد الرسوم عن المواعيد القانونية . استحقاق العقاب
٦٢٧	٢٢٣	تعيين مدير للمحل . لا يعفى صاحبه من المسؤولية عما يقع فيه من مخالفات لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .
١٠٦٤	٣٩٨	صاحب المحل . مسؤوليته عما يقع فيه من مخالفات
٧٥٤	٢٨٢	تفتيش . معاونو البوليس . لهم بمقتضى المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حق دخول المصانع والمحال وفحص الدفاتر والمستندات في غير حالات التلبس وبدون إذن النيابة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		المادة ٢٦ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ . إيجابها على أصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة تقديم الفاتورة المشار إليها فيها إلى المشتري . عدم إيجابها على تجار التجزئة تسليم مثل تلك الفاتورة إلا إذا طلب منهم ذلك . إدانة المتهم لإصداره فاتورة غير مستوفاة البيانات المطلوبة دون بيان صفته التي انطبق بها النص عليه . قصور ٢٣٨ ٦١٢
		تجار الجملة ونصف الجملة . إلزامهم بأن يقدموا للمشتري التاجر فاتورة مستوفاة للبيانات المحددة قانونا . عدم تقديم الفاتورة وعدم استيفائها البيانات مستوجب للعقاب ٣٢١ ٨٥٦
		تسعين جبرى . إدانة الطاعن في جريمة تتعلق بضبط البيانات في الفواتير المسلمة للمشتري والسجلات الواجب إمساكها . مصادرة الأقمشة التي لم تستكمل البيانات الخاصة بها . لا تجوز . هذه الأقمشة ليست موضوع الجريمة ٤٠٦ ١٠٨٦
		نقل قمح بدون ترخيص . إدانة التاجر دون بيان علمه بعدم وجود الترخيص . لا يصح ١٥٢ ٤٠٠
		حصصة القمح المقرر توريدها عن سنة ١٩٤٩ - سنة ١٩٥٠ . إطالة أجل التوريد إلى آخر أبريل سنة ١٩٥١ . عقاب الطاعن عن عدم توريدها في فبراير سنة ١٩٥١ . مخالف للقانون ٣٥٤ ٩٤٦
		القمح الواجب توريده للحكومة مطالب بذاته وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ . توريد قيمة ثمن القمح . لا يجدى ٣٧٥ ١٠٠٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٨٣٩	٣١٥	القضاء ببراءة المتهم ببيع برتقال بأكثر من السعر الجبرى تأسيسا على أن البيع لم يتم لعدم قبض المتهم الثمن وأن النيابة لم تقدم قائمة التسعير الجبرى . خطأ
٩٢٣	٣٤٥	التصرف فى مواد التموين لغير المستهلكين المخصصين لكل تاجر بجزئة . محظور
٩٣٣	٣٤٩	حيازة صودا واردة من غير طريق الجمارك قبل صدور القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥١ . لا عقاب على هذه الحيازة
١٠٦٨	٤٠٠	استيراد صفقة صفيح . عدم الإخطار عن ورودها . المسؤولية عن ذلك تترتب على كل ملزم بالإخطار ولو تمدد الأشخاص الذين تنطبق عليهم نصوص القانون
		تنظيم (ر ميان) .
		تهديد :
٧٠٢	٢٦٢	التهديد بالفاظ يفهم منها إيذاء الجنى عليه فى أمنه ومعاشه . لا جريمة
		(ج)
		جرائم الجلسة :
٣٥٧	١٣٦	شهادة الزور . حق المحكمة فى إقامة الدعوى . بقاؤه ما دامت المرافعة مستمرة
		جرح (ر ضرب وجرح) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		جريمة :
٥٦	٢٣	توفر أركانها . صلح . لا تأثير له في قيامها
٥٧٨	٢١٤	الباعث ليس من بين أركانها
٦٠٣	٢٢٤	الباعث ليس ردًا من أركانها
		جريمة مستمرة :
		ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . إخفاء مبالغ تسمى عليها
٧٤٢	٢٧٨	الضريبة . جريمة مستمرة
٥٤٦	٢٠٥	عدم تقديم إقرار عن الأرباح . جريمة مستمرة
		جلسة (ر إجراءات) .
		جمعيات وأندية :
		الأمر العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ . إبطال العمل به بعد
٥٨٤	٢١٦	صدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩
		(ح)
		حجز (ر أيضا : خيانة الأمانة) :
		حجز إداري بمبناخ مستحقة لوزارة الأوقاف . الإجراءات
١٠٢	٤١	الواجب اتباعها في شأنه . الدنع بأن الذي أوقع الحجز هو فراش
		بوزارة الأوقاف . عدم الرد عليه بما يفنده . حكم معيب
٣١٨	١٢٣	محضر الحجز . محضر التبديد . توقيع شيخ البلد على أيهما . لا يشترط
		حريق :
		القصد الجنائي في جريمة الاحراق . يتحقق بتعمد وضع النار
٣٦٢	١٣٧	في الشيء مع العلم بأنه مملوك للغير . الباعث لا يعتد به
		حفظ الدعوى (ر أمر حفظ) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم :
		البيانات الواجب ذكرها فيه .
٩٢١	٣٣٤	اسم المتهم . مجرد الخلاف في الاسم بين منطوق الحكم وأسبابه . لا يؤثر في سلامة الحكم
٨٩٣	٣٣٢	خطأ في اسم المجني عليه . خطأ غير مقصود أو زلة قلم لا تؤثر على حقيقة شخص المجني عليه . لا يعيب الحكم
١٠٦٨	٤٠٠	خطأ الحكم في ذكر تاريخ الواقعة أو طلبات النيابة العمومية . لا يؤثر على سلامته
٥٥٢	٩٥	بيان النص الذي حكم بموجبه . ذكر الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه يعاقب المتهم بمادة الاتهام التي أثبتت في صدره . كاف
٨٣٠	٣١١	مادة القانون التي عاقب بها . رفع الدعوى على متهمين بالتعدى على موظف عمومي وعلى الطاعن باستعمال القسوة . طلب عقابهم بالمادتين ١٢٩ و ١٣٦ من قانون العقوبات . إثبات الحكم الواقعة على المتهمين كل فيما يتعلق به وذكره أنه يطبق عليهم مواد الاتهام . ذلك يعتبر أنه أشار إلى أنه طبق على الطاعن نص المادة ١٢٩ لتعلقها بخصوص ما أثبت عليه تاريخ صدور الحكم . نسخة الحكم الأصلية ومحضر الجلسة . هما بحسب الأصل حجة بما جاء فيهما عن ذلك . عدم إثارة الطاعن أمام محكمة الاستئناف عدم مطابقة البيانات الواردة فيهما لحقيقة الواقع . الطعن بذلك أمام محكمة النقض .
٣٧٠	١٤٠	لا يجوز الخطأ في اسم القاضى الذى تلا تقرير التلخيص . لا يؤثر
٦٠١	٢٢٣	في سلامته

رقم القاعدة	رقم الصفحة	حكم :
		تسببه (ر . أيضا : إثبات . تعويض . تموين . حجز . قتل خطأ . محال عمومية . محكمة النقض) :
٩٧	٤٠	إثبات الحكم في أسبابه أن الدعوى مرفوعة من المدعين بالحق المدنى . لا يضره أن يرد بديباجته أن النيابة هي التي رفعت الدعوى . المعول عليه هو الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى...
٩٦٣	٣٥٩	إقامته على خلاف الثابت بالأوراق . عيب الاستناد فى الإدانة إلى ما لأصل له فى الأوراق . تقض الحكم .
٦٤٥	٢٣٩	مثال اختلاس أشياء محجوزة . المفهوم من أسباب الحكم الابتدائى أن يوم البيع لم يكن هو اليوم الذى حدد بمحضر الججز . دفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يكن يعلم بيوم البيع . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . قصور
١٣٩	٥٢	إخفاء أشياء مسروقة . تمسك المتهم بأن الشئ المبيع اليه ليس هو المدعى سرقته . عدم الرد على ذلك . عدم كفاية الأدلة التى أوردها على ثبوت علم المتهم بالسرقة . قصور
٢٥٧	٩٧	الأخذ بأقوال شاهد بالتحقيقات دون أقواله بالجلسة . لا تلزم المحكمة ببيان الأسباب
٣٧٨	١٤٣	إدانة المتهم فى جريمة القتل والإصابة الخطأ . عدم بيان الإصابات التي حدثت بكل من المجنى عليهم . خلو الحكم من الإشارة إلى التقرير الطبي المثبت لها . قصور
٩٦٧	٣٦١	اعتماد الحكم على شهادة شاهد وعلى تقرير الصفة التشريحية معا فى حين أنهما متناقضان دون تفسير لهذا التناقض . قصور ...
٧٥	٣١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		استثنا فان . إثبات الحكم المطعون فيه أن هناك استثنافين واحدا من المتهم وآخر من المسؤول عن الحقوق المدنية وإثباته تاريخ كل منهما . قضائه بقبول الاستثناف شكلا ورفضه موضوعا "هكذا بصيغة المفرد" . الطعن فيه بأن المحكمة لم تفتن إلى أن هناك استثنافين . لا يقبل ٣٧٧ ١٠١٣
		اعتراف . تمسك المتهم بأن اعتراف متهمة أخرى عليه كان وليد إكراه . اعتماد المحكمة في إدانة المتهم على هذا الاعتراف . عدم ردها على دفاع المتهم . قصور ٢٣٠ ٦١٩
		بيان الواقعة . وجوبه . عدم بيانها . بطلان الحكم ٩٣ ٢٤٨
		بيان الواقعة . وجوبه . الإشارة إلى الأدلة التي اعتمد عليها دون بيان مؤداه . لا يكفي ١٦٨ ٤٤٤
		بيان واقعة الدعوى وإثباتها في حق الطاعن . استطراد الحكم إلى فرض آخر تمسك به الدفاع والقول بأنه مع التسليم بحصوله لا يؤثر في واقعة الدعوى كما استخلصها الحكم . لا يعيبه ١٥٥ ٤٠٩
		بيان الواقعة . قصور في بيان الواقعة . مثال في جريمة تزوير ختم سلخانة ٣٩٤ ١٠٥٥
		بيان الباعث على ارتكاب الجريمة . لا وجوب له ٣٦ ٨٨
		تبديد . إقامة الحكم بإدانة المتهم في تبديد راديو على أساس امتناعه عن رده إلى صاحبه دون بيان سوء نية المتهم قصور ٢٢١ ٥٩٧
		ترصد . بيانه في الحكم . مثال ٢١٤ ٥٧٨

الصفحة رقم	رقم القاعدة	
٢٢	١١	تعويض . الحكم ببراءة المتهم ورفض دعوى التعويض . عدم إبداء أسباب رفض دعوى التعويض . أسباب البراءة تفيد عدم ثبوت الفعل المكون للجريمة . ذلك لا يعيب الحكم ...
٧٦١	٢٨٤	تفتيش . المدفع ببطلان الإذن الصادر به لبنائه على تحريات غير جدية . عدم الرد على هذا الدفع . قصور
٢١٨	٨٢	تقرير قى . الأخذ به . يفيد اطراح التقرير الاستشارى . الرد على هذا التقرير الأخير . غير لازم
٥	٣	تموين . متهم بأنه لم يثبت فى السجل الخاص بمصنعه حركة السكر . تمسكه بأن الدفاتر التى يمسكها تغنى عن هذا السجل . إدانته على أساس أن هذه الدفاتر غير منتظمة ولا تعطى البيانات المطلوبة . عدم بيانه وجه المخالفة . قصور
٦٤٢	٢٣٨	تموين . المادة ٣٦ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ . إيجابها على أصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة تقديم الفاتورة المشار إليها إلى المشتري . عدم إيجابها على تجار التجزئة تسليم مثل تلك الفاتورة إلا إذا طلب منهم ذلك . إدانة المتهم لإصدار فاتورة غير مستوفاة البيانات المطلوبة دون بيان صفته التى انطبق بها النص عليه . قصور .
٤٤٢	١٦٧	تموين . تاجر تجزئة لبيع مواد التموين . عدم سحب كميات السكر المقررة له فى الميعاد المحدد . تمسكه بأنه لم يخطر بذهنه الموعد . إدانته دون إقامة الدليل على حصول الإخطار . قصور ..
٩١٣	٣٤٠	حدود . عقاب المتهم بمقتضى المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات . عدم بيان وصف القناة التى هدمها ليعلم إن كانت مجعولة جدا كما تشترط المادة أم لا . قصور

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		حكم استثنائي بتشديد العقوبة على المتهم بالغاء وقف التنفيذ .
٤١٤	١١٠٨	عدم النص فيه على أنه صادر بالاجماع . بطلانه فيما قضى به
		من التشديد
٣٢٥	٨٧٣	حكم استثنائي . أخذه بأسباب الحكم الابتدائي . حكم مسبب ...
		حكم استثنائي قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . تعلق
٢٨٥	٧٦٢	أسباب الحكم الابتدائي الواقعة أخرى . حكم باطل ...
٧١	١٩٧	خطأ في بعض ألفاظ الحكم هو زلة قلم . لا يقدح في سلامته ...
		خطأ الحكم في ذكر اسم شاهد بتقديم كلمة منه على أخرى . زلة
١٧٥	٤٥٩	قلم . لا يؤثر في سلامته
		خطأ الحكم في إيراد شهادة شاهد بالجلسة . لا يعيبه مادام يبين
٣٥٦	٩٥٢	منه أن المحكمة قد اطرحت هذه الشهادة
٣٠٩	٨٢٥	خطأ في الاسناد لا يؤثر في سلامة الحكم . مثال
		دفاع . إدانة متهم في شهادة الزور إستنادا إلى عبارة وردت
		في عريضة استئناف معانة باسمه مناقضة لشهادة أداها مع
		تمسكه بأن تلك العبارة وردت خطأ من المحامي . رد المحكمة
		على هذا الدفاع بقولها إن المتهم مقيد بما ورد في عريضة
٤٥	٦١٣	استئنافه . لا يصلح . هذا القول غير صحيح
		دفاع . استناد الحكم في تفنييد دفاع المتهم إلى مجرد القول بأن
		من أسندهو إليه ارتكاب الجريمة كان مريضا بأعصابه وفي
		حالة إعياء . قصور . كان يجب بيان مدى ذلك العجز .
٨٩	٢٣٦	وجود أدلة أخرى . لا يغني . تساند الأدلة في المواد الجنائية ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٩٦	١١٤	دفاع . عدم الرد عليه بما يفنده . قصور ...
٣١٦	١٢٢	دفاع . وجه دفاع جوهري . عدم الرد عليه . يعيب الحكم ... دفاع هام . عدم الرد عليه أو إجابته . قصور . مثال في حادثة قتل خطأ ...
٤٥٧	١٧٤	دفاع . طلب استدعاء الطبيب الشرعي لتحقيق دفاع تمسك به المتهم . رفضه بناء على أسباب غير مبررة . قصور ...
٢٧٧	١١٠	دفاع لم تحققه المحكمة . إدانة المتهم بناء على تقارير لم يقدم عليها للدليل . إخلال بحق الدفاع ...
٦٧٨	٢٥١	دفاع . تقدم المتهم بدفاع ينفي التهمة عنه طالبا تحقيقه . على المحكمة إن لم تر إجابته أن تبرر رفضها إياه بعلّة مقبولة عقلا...
٨٢٨	٣١٠	دفاع جوهري . عدم الرد عليه . قصور ...
٣٣٦	١٢٩	وجه دفاع جوهري . عدم الرد عليه . قصور ...
٨٤٥	٣١٧	دفاع جوهري . التمسك به . عدم الرد عليه . تقديم المستندات المؤيدة للدفاع بعد حجز القضية للحكم مع عدم الترخيص من المحكمة في تقديمها . قصور الحكم ...
٩٧٧	٣٦٤	دفاع . دفع المتهم بالسرقة بعدم حصول سرقة وأنه لم يثبت أن البطبخ الذي وجد في منزله له صلة بواقعة الدعوى . عدم تعرض الحكم لهذا الدفاع . قصور ...
٨٨٧	٣٣٠	دفاع شرعي . تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه . الرد على هذا الدفاع باعتباره تصورا على التمسك بالدفاع عن والده المتهم . قصور ...
٧٧	٣٢	...

رقم القاعدة	رقم الصيغة	
٥٣	١٤١	دفاع شرعى . نفيه بناء على أسباب غير مؤدية إلى ذلك . حكم معيب
٣٣	٧٩	ذكر الأدلة التى استخلص منها الحكم ثبوت التهمة فى حق الطاعن وحده . الجدل فى ذلك موضوعى
٣٧	٩١	سرقة . متهم بسرقة بلا كراه . دفعه بأن الواقعة جنحة نسل . ثبوت أن المجنى عليه قاوم المتهم ولكن الأخير تمكن من نزع الساعة المسروقة كرها من يده ووجود جرح بيد المجنى عليه . ذلك يكفى لتفنيده دفاع المتهم
٣٦٢	٩٧٠	شهادة . إيراد الحكم عبارات مرسله عن شهادة الشاهد لا تنهض دليلا على ما قضى به . قصور
٣٠٦	٨١٧	شهود النفى . تبرير أطراح شهادتهم . غير لازم شهود . دعوى مباشرة . إعلان الشهود للجلسة . تخلفهم . تمسك المدعى بوجوب سماعهم . رفض دعواه تأسيسا على عجزه عن إثباتها . استئناف الحكم . تمسك المدعى أمام المحكمة الاستئنافية بسماع شهوده . تأييد الحكم الابتدائى لأسبابه . قصور
٧٢	١٩٥	شهود . مؤدى أقوال الشهود . بيانه . مثال ضرب . إدانة المتهم غيابيا فى جريمة الضرب مع سبق الإصرار . تمسكه أمام المحكمة الاستئنافية بانتفاء سبق الإصرار لديه . تأييد الحكم الغيابى لأسبابه . قصور . كون العقوبة المقررة بها تدخل فى نطاق العقاب المقرر للجريمة بغير سبق إصرار . لا يغير . المحكمة فى حالة سبق الإصرار مقيدة بعقوبة الحبس
٨٠	٢١٤	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢٤٨	٦٧١	عود للتشرد . اقتصار الحكم في بيان الواقعة على أن المتهم سيق الحكم عليها في جريمة تخريض على الفسق والفجور . قصور
١٥٠	٣٩٥	غش البضاعة . إدانة المتهم في عرض خل مغشوش للبيع . قول المحكمة إن الغش مما لا يخفى على محترف مثل المتهم . عدم بيان أن هذا الغش قد نشأ عنه تغيير في الرائحة أو المذاق يمكن إدراكه بالحواس . قصور
١١٦	٣٠٠	قتل . قول الحكم إن الآلة التي استعملت في القتل كانت إما مطواة أو منجلا . القطع بأن المتهم قد استعمل آلة قاطعة استخلاصا من الثابت في الدعوى . ذلك لا يقدح في سلامة الحكم
١٥٩	٤١٩	قتل . نية القتل . القصور في إثباتها . مثال
٦	١٠	قتل خطأ . إثبات وقوع الخطأ من المتهم وقيام علاقة السببية بين هذا الخطأ والحادث الذي وقع . يكفي لسلامة الحكم ...
١٢١	٣١٤	مبان . القضاء بتصحيح أعمال البناء المخالفة . الإحالة في تحديد هذه الأعمال على محضر ضبط الواقعة . لا مانع . هذا المحضر يكمل الحكم
١١٩	٣٠٩	محال عمومية . بوفيه بناد خاص إدانة المتهم في إدارة محل عام قبل الحصول على ترخيص . دفع المتهم بأن هذا البوفيه ملحق بالنادى ومخصص لخدمة أعضائه . عدم بيان الحكم أن هذا الجزء من النادى كان مباحا للترددين عليه من غير أعضاء النادى . قصور

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٠٦	٢٦٤	نفي قيام الجريمة في حق الفاعل . النفي على الحكم أنه لم يعرض لتهمة اشتراك آخر معه . لا محل له
٣٣٤	١٢٨	هتك عرض بالقوة . إدانة المتهم . عدم استظهار ركن الاكراه . عدم الرد على دفع المتهم بأن الأفعال المنسوبة إليه وقعت برضاء المجنى عليها . قصور
٦٣٦	٢٣٦	هتك عرض . متهم بهتك عرض صبية تقل سنها عن ثمانى عشرة سنة . إدانته دون تحقيق ما طلبه من تقدير من المجنى عليها بواسطة الطبيب الشرعى . قصور
		توقيعه (ر أيضا محكمة النقض) :
٤٤٦	١٦٩	وجوب توقيعه وإيداعه قلم الكتاب في ثلاثين يوما من تاريخ النطق به حكم جنائى . طلب نقضه على أساس أحكام قانون المرافعات
٥١٩	١٩٦	في خصوص ختم الحكم وإيداع مسودته . لا يصح وضع الأحكام والتوقيع عليها . تكفل قانون تحقيق الجنايات وقانون تشكيل محاكم الجنايات بتنظيم ذلك . لا محل للرجوع إلى قانون المرافعات
٥٦٢	٢٠٩	إلى قانون المرافعات
٩٩٦	٣٧٠	عدم توقيع الحكم في الثمانية الأيام . أثره
		حكم حضورى :
١٠٠١	٣٧٢	حضور المتهم إحدى الجلسات . تأجيل الدعوى لجلسة أخرى . عدم حضورها هذه الجلسة وعدم إبدائها عذرا لتخلفها . حضور محام عنها وانسحابه . الحكم الذى يصدر يكون حضوريا .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(خ)

خخير (ر . إثبات) .

خطف :

خطف طفل حديث العهد بالولادة . يكفى لقيام الجريمة المنصوص
عنها في المادة ٢٨٣ من قانون العقوبات أن يعزو المتهم

٧٨٥ ٢٩٣

الطفل زورا إلى غير والدته

خطف طفل . القصد الجنائي يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف
من بيئته وقطع صلاته بأهله مهما كان غرضه من ذلك ...

٦٦٠ ٢٤٥

خيانة الأمانة (ر . أيضا : حكم "تسببه" دفاع) :

اختلاس . جنسدى جيش . اختلاسه بترينا من خزان السيارة
المعهود إليه قيادتها . يقع تحت نص المادة ٣٤١ من قانون

٧٧٣ ٢٩٠

العقوبات لا تحت نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات ...

إقامة الحكم بإدانة المتهم فى تبديد راديو على أساس امتناعه عن

٥٩٧ ٢٢١

رده إلى صاحبه دون بيان سوء نية المتهم . قصور ...

تبديد . ركن الضرر . سداد مملوك للجمعية الزراعية . وجود
عجز فيه . بيعه دون خسارة على الجمعية . ركن الضرر . يكفى

٤٣٦ ١٦٥

لتحققه أن يلحق بالمشتريين ضرر لأنه يتعدى إلى الجمعية ...

مشرط قيام هذه الجريمة . تمسك المتهم بأنه لم يكن أمين صندوق
الجمعية المتهم بتبديد أموالها وأنه إنما أعطى إقرارا بقبول سداد
المبالغ التى تظهر فى ذمة أخيه الذى كان أمينا للصندوق .

٢٣٤ ١٨

إدانتته دون رد على هذا الدفاع . قصور

وديسة . إثباتها . عدم جواز تجزئة الإقرار . محل الأخذ بهذه

١٢٠ ٤٧

القاعدة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	اختلاس أشياء محجوز عليها :
١٦	٨	تمام الجريمة بمجرد عدم تقديم الأشياء ممن هي في عهده إلى مندوب البيع بقصد عرقلة التنفيذ
٧٢٢	٢٦٩	علم المتهم باليوم المحدد لبيع المحجوز . شرط للعقاب . دفع المتهم بأنه لم يكن يعلم بهذا اليوم . الاعتماد في إثبات علمه على قول المحضر في محضر التبديد إن إجراءات البيع استوفيت قانونا ...
٩١٢	٣٣٩	القصد الجنائي . متى يتحقق ؟
٦٩٠	٢٥٧	بمجرد عدم قيام الحارس بنقل المحجوز إلى مكان البيع . لا يصح عده امتناعا عن تقديم المحجوز للتنفيذ
٦٨٨	٢٥٦	بمجرد وجود المحجوز . لا ينفي جريمة الاختلاس متى ثبت أن المتهم لم يقدمه في اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ . الوفاء بكل الدين المحجوز به تمام الجريمة . لا ينفي نية الاختلاس ...
٣١٨	١٢٣	وجود المحجوز بعد ثبوت حصول عرقلة التنفيذ . تنازل الحاجز عن حجزه للسداد بعد حصول التبديد . لا يمنع أيهما من قيام الجريمة

(د)

دخول عقار (ر . انتهاك حرمة ملك الغير) .

دخول منزل (ر . انتهاك حرمة ملك الغير) .

دستور (ر أيضا : قانون) :

المادة ١٤ من الدستور . مرسوم صادر بين دورى الانقضاء .

عرضه على البرلمان في أول اجتماع له . بقاؤه نافذ المفعول إلى

أن يقرر أحد المجالسين عدم إقراره ٤٧٦ ١٨٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٢٤	١٩٨	المادة ٤١ من الدستور . مرسوم صادر بين دورى الانعقاد . عدم دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى لعرضه عليه وعرضه عليه فى الدورة التالية لصدوره . لابطالان . للبرلمان إسقاطه بمجرد عدم إقراره من أحد مجلسيه
٥٢٤	١٩٨	المادة ٤١ من الدستور . تخويلها السلطة التنفيذية تقدير موجبات الإسراع فى اتخاذ التدابير التى لا تحمل التأخير . استعمالها هـذا الحق وعرض المرسوم على البرلمان . لا يسوغ لسلطة أخرى أن تتدخل فى تقدير تلك الموجبات
٥٥٤	٢٠٨	المادة ٤١ من الدستور . مرسوم صادر بين دورى الانعقاد . عدم دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى لعرضه عليه . لأجزاء على مخالفة ذلك
٥٢٤	١٩٨	المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٩ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور
٥٥٤	٢٠٨	المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٩ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور
دعارة (ر عاهرات) .		
دعوى عمومية :		
٦٣٨	٢٣٧	انقضاء الدعوى . جنحة . مضى أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت حصول الحادث إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ . انقضاء الدعوى
٨٥٣	٣٢٠	انقضاء الدعوى . دعوى جنائية فى جنحة مضى عليها أكثر من أربع سنين ونصف سنة من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ . انقضاءها بمضى المدة
١٠٢٦	٣٨٣	انقضاء الدعوى . يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ هو موعد تطبيق هذا القانون فيما هو أصالح لاتهم من نصوصه . جنحة . مضى أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ . انقضاء الدعوى

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		انقضاء الدعوى . المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية . واقعة جنحة مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية .
٨٧٩	٣٢٨	انقضاء الدعوى جناية . مضى أكثر من خمس عشرة سنة من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية . انقضاء الدعوى . دعوى اختلاس . وقائع سقطت الدعوى بالنسبة لها . وقائع أخرى لم تنقض المدة المسقطه لها . تطبيق المحكمة المادة ٣٢ من قانون العقوبات . نقض الحكم فيا قضى به
٩٨٤	٣٦٧	من الرد والغرامة قانون . المادة الخامسة من قانون العقوبات . الفرق بين عبارة " العمل بالقانون " وعبارة " صدور القانون " . قانون الإجراءات الجنائية . نشره في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ على أن يعمل به بعد ثلاثين يوما . نفاذه من تاريخ ١٥ أكتوبر فيما هو أصالح للتهم . دعوى عمومية عن واقعة مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف سنة قبل نشر القانون . سقوطها ...
٦٣٨	١٨٣	مضى أربع سنوات ونصف سنة من تاريخ الحادث إلى تاريخ نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ .
٦١٥	٢٢٨	انقضاء الدعوى تحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً . سقوط الدعوى المدنية لسبب جد بعد رفعها واتصال المحكمة بها . ذلك لا يؤثر على الدعوى العمومية . يجب على المحكمة أن تفصل فيها ...
٣٧٣	١٤١	رفع الدعوى على متهمة بالنسبة إلى واقعة معينة . لا يقيد قاضى الموضوع بوصف النيابة ولا بالمواد المطلوب تطبيقها ...
٥٣٥	٢٠١	

دعوى مدنية (ر أيضا : استئناف) :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	...
٦٩٥	٢٥٩	استظهار المحكمة أن المبلغ المبدد لم يسلم إلى المتهم بصفته موظفا في الشركة التي يعمل بها بل كان تصرفه بعيدا عن عمله . القضاء برفض الدعوى المدنية قبل مدير الشركة . صحيح ...
٨٥٣	٣٢٠	حكم برفض الدفع بعدم جواز الإثبات باليمين بناء على أن الطاعن لم يتمسك به قبل سماع الشهود وعلى قيام مانع أدبي حال دون الحصول على كتابة . الثابت أن الطاعن تمسك بالدفع قبل سماع أول شاهد . إقامة تقدير قيام المانع على أسباب ودية إليه . لا ينقض الحكم
٣٨٤	١٤٥	رفعها على أساس مسئولية الطاعن عن خطأ تابعه . براءة التابع . القضاء بالتعويض تأسيسا على خطأ الطاعن . مخالفته للقانون
١١٠٣	٤١٣	رفعها على متهم قاصر شخصيا . الحكم بقبولها . خطأ

دفاع (ر أيضا : إثبات . إجراءات) :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	...
٩٩٤	٣٦٩	اتهاء المرافعة وحجز القضية للحكم . طلب إعادة القضية للمرافعة . عدم إجابته أو الرد عليه . لا إخلال بحق الدفاع
١١٣	٤٥	إدانة متهم في شهادة الزور استنادا إلى عبارة وردت في عريضة استئنافه معلنه باسمه مناقضة لشهادة أداها مع تمسكه بأن تلك العبارة وردت خطأ من المحامي . رد المحكمة على هذا الدفاع بقولها إن المتهم مقيد بما ورد في عريضة استئنافه . لا يصح . هذا القول غير صحيح
٧٣٧	٢٧٦	استئناف . عدم قبوله شكلا لعدم اطمئنان المحكمة إلى الشهادات المقدمة لإثبات مرض المستأنف مع وضوحها في قيام المرض . إخلال بحق الدفاع
٢٩١	١١٢	تأجيل . تأجيل المحكمة القضية لتقديم مذكرات . حكمها في الدعوى في اليوم الأخير الذي كان من حق المتهم أن يقدم فيه مذكرته . إخلال بحق الدفاع

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تأجيل . طلب التأجيل للاستعداد مع إعلان المتهم إعلانا صحيحا للجلسة وعدم قيام عذر قهرى منعه من تحضير دفاعه . رفضه .
٣٩٢	١٤٩	لا إخلال بحقه في الدفاع
٣٩	١٩	تقديم طلب بعد إقفال باب المرافعة . لا يلزم الرد عليه
		تقديم مذكرة عند حجز القضية للحكم تتضمن طلبا من طلبات التحقيق . إعادة القضية للمرافعة . عدم تمسك المتهم بهذا الطلب في الجلسات التالية . إثارة ذلك أمام محكمة النقض .
٢١٦	٨١	لا تجوز
		تمام المرافعة وحجز القضية للحكم . تقديم مذكرة بعد ذلك بطلب سماع شهود . للمحكمة ألا تلتفت إليها
١٠٨	٤٣	تموين . إدانة المتهم بالامتناع عن بيع ردة ناعمة . دفعه بأن الردة تصرف له مع الدقيق بقصد استعمالها في رغب العجيين .
٦١٢	٢٢٧	عدم تحقيق هذا الدفاع الموهوم . إخلال بحق الدفاع
		حكم محكمة أول درجة بالبراءة تأسيسا على المعاينة التي أجرتها . استبعاد محكمة الدرجة الثانية هذه المعاينة لعدم حلف الشهود الذين سمعوا فيها اليمين . قضائها بالإدانة دون تحقيق دفاع المتهم باستحالة وقوع الحادث بالكيفية التي رويت . إخلال
٤٤٨	١٧٠	بحق الدفاع
		خلاف بين تقرير الطبيب الشرعى وتقرير الخبيرين الاستشاريين . أخذ المحكمة برأى خبير مرجح استدعته وناقشته في هذا الخلاف . النعى عليها أنها لم تجب المتهم إلى
٣٣١	١٢٧	طلب الخبراء الثلاثة الذين قدموا تقارير في الدعوى . لا يصح ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٣٤	٨٨	خيانة أمانة . تمسك المتهم بأنه لم يكن أمين صندوق الجمعية المتهم بتبديد أموالها وأنه إنما أعطى إقرارا بقبول سداد المبالغ التي تظهر في ذمة أخيه الذي كان أمينا للصندوق . إدانته دون رد على هذا الدفاع . قصور دفاع لم تحققه المحكمة . إدانة المتهم بناء على تقارير لم تقم عليها الدليل . إخلال بحق الدفاع
٢٧٨	٢٥١	وجه دفاع هام . الرد عليه بما لا يفنده . يعيب الحكم . مثال في واقعة قتل
٢٥٤	٩٦	دفاع شرعى . الدفاع بقيامه . وجوب الرد عليه
١٩٠	٧٠	شهود . حكم ابتدائي ببراءة المتهم دون سماع شهود . إلغاؤه استئنافيا مع عدم سماع الشهود الذين طالب المتهم سماعهم . إخلال بحق الدفاع
٢٦٨	١٠٢	طلب إجراء معاينة لها أثرها في الدعوى . وجوب إجلائه والرد عليه بما يفنده
١	١	طلب استدعاء الطبيب الشرعى لتحقيق دفاع تمسك به المتهم . رفضه بناء على أسباب غير مبررة . قصور
٢٨٧	١١٠	عدم ادعاء المتهم أنه لم يعلن للجلسة في الميعاد القانونى . طلب تأجيل الدعوى للاستعداد . تقديره . من سلطة المحكمة
٣٤٩	١٣٣	قرار تحضيرى أصدرته المحكمة من تلقاء نفسها . فصلها في الدعوى دون تنفيذه . لا إخلال بحق الدفاع
٤٧٤	١٨١	متهم باختلاس محجوز . إدانته . دفاعه بأنه كان مريضا ودخل المستشفى في اليوم الذى كان محمدا للبيع . عدم تقديمه دليلا على مرضه وعدم طابعه تحقيق ذلك . الالتفات عن هذا الدفاع . لا تأثير فيه على المحكمة
١٦٨	٦٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		متهم ببيع لبن مغشوش . طعنه بالتزوير في محضر أخذ العينة .
٧٦٦	٢٨٧	وجوب تحقيقه
		متهم بجنائية . ندب محام للدفاع عنه بعد سماع الشهود . بطلان
٦٨٤	٢٥٤	إجراءات المحاكمة
		محام . حرية في القيام بمهمة الدفاع . حضور محام عن المتهم
		وإدلائه بما لديه من دفاع . النعى على الحكم بإخلاله بحق
١٤٣	٥٤	الدفاع . لا يقبل
		محكمة استئنافية . طلبها شهود السماعهم تغيير الهيئة . العدول
٢٨٢	١٠٨	عن هذا الطلب . يعد إخلالا بحق الدفاع
		دفاع شرعى (ر . أسباب الإباحة وموانع العقاب) .
		دمغة :
		رسوم دمغة مستحقة عن تيار كهربائى . تقديرها بواسطة خبير .
		قضاء المحكمة بالرسوم المستحقة بناء على تقرير الخبير . المجادلة
٢٨٩	١١١	في ذلك موضوعية
		(ر)
		رأفة :
		تخوف المتهم أو توهمه غير المبني على أسباب معتولة . لامانع من
١٥٠	٥٦	الاعتبار به في أخذه بالرأفة
		جريمة عقوباتها الأشغال الشاقة المؤقتة . الحكم على المتهم بالحبس
		لمدة ثلاثة أشهر تطبيقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات . خطأ .
٦٥٥	٢٤٣	، يجب ألا تنقص مدة الحبس عن ستة أشهر

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		رسوم :
٧٧١	٢٨٩	قداحات . عرضها للبيع دون أن تكون مدموغة بالختم الدال على سداد الرسم . الحكم بالإدانة وإغفال القضاء بالرسوم المستحقة . خطأ . التعويض . الحكم به جوازي
٩٠٢	٣٣٥	رسوم الدعوى المدنية في القضايا الجنائية . مفاد المادتين ٨١ و ٨٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤
		رشوة :
٣٢٤	١٢٥	اعتراف الراشي . إعفاؤه من العقاب . لا يجوز الحكم له بمبلغ الرشوة الذي قدمه أو بتعويض
٣٢٤	١٢٥	الغرامة الواجب الحكم بها على مقتضى نص المادة ١٠٨ من قانون العقوبات . هي غرامة نسبية تحدد حسب مقدار ما استولى عليه كل من المرتشين
		(س)
		سب (راجع قذف وسب) .
		سبق الاصرار (ر . قتل) .
		سرقة :
٢٧٥	١٠٥	شيك غير موقع عليه . يجوز أن يكون محلا للسرقة والاختلاس ... مناجم ومحاجر . المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٨ . استخراج رمال بدون رخصة . اعتبار ذلك سرقة دون توفر القصد الجنائي . خطأ
٧١٠	٢٦٥	...
٩١٥	٣٤١	شروع فيها . الأفعال التنفيذية . صورة واقعة

رقم القاعدة	رقم المادة	
٣٦٥	٩٧٩	ضبط المتهم ليلاً داخل منزل مسكون ومعه أدوات مما يستعمل في فتح الأبواب وكسرها قبل أن يتمكن من السرقة . شروع في سرقة ، لاجريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه ... سرقة باكراه (ر . ر . حكم "تسبيبه") .
		سلاح :
١٥٧	٤١٤	الاعتماد في إثبات إحراز سلاح من نوع معين على شهادة الشهود . لامخالفة في ذلك للقانون انتهاء أجل الترخيص دون تقديم طلب لتجديده . إحراز سلاح بغير رخصة ٤٠٩ ١٠٩٤
		(ش أ)
		شركة مساهمة :
٤١٨	١١٢٣	الشركات التي عنها القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ شهادة (ر . ر . اثبات . إجراءات) . شهادة الزور :
١٠٩	٢٨٥	كذب الشاهد في واقعة واحدة مما شهد به . إدانته في شهادة الزور . جائزة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	شيك بدون رصيد :
١١١	٤٤	استخلاص سوء نية مصدره . موضوعي إصدار شيك لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب . العقاب عليه بمقتضى المادة ٣٣٧ ع . الادعاء بأن الشيك أصدر في تاريخ غير المثبت فيه وأنه حصل اتفاق بين مصدره والمجنى عليه على
٢٦٢	٩٩	استبدال الدين المستحق له وسداده . لا يجدى شيك لا يقابله رصيد قائم . إدانة المتهم بناء على صورة من هذا الشيك أرفقها المحقق بمحضره بعد الاطلاع عليه في القضية المودع فيها هذا الشيك مع عدم منازعة المتهم أمام المحكمة
٣٦٨	١٣٩	في هذه الصورة التي تتوافر أركان الجريمة فيها . في محلها ... شيك لا يقابله رصيد قائم . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ تبرئة المتهم استنادا إلى أنه كان يأمل لأسباب مقبولة في وجود الرصيد عند تقديم الشيك لصرفه وأن المجنى عليه كان يعلم وقت قبوله
٥٤٨	٢٠٦	الشيك بأنه لا يقابله رصيد . خطأ شيك لم يكن عليه تاريخ وقت تحريره . تقديمه للبنك وعليه تاريخ . ثبوت أنه لم يكن له رصيد مقابل . معاقبة مصدر الشيك ...
١٠٧١	٤٠١	صدور أمر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم دفع قيمة شيك . تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات
٧٩٢	٢٩٦	شبهوعية : (ر أيضا : تحقيق . دستور . قانون) :
٢٩٢	١١٣	المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور
٥٢٤	١٩٨	المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور
٥٥٤	٢٠٨	المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(ص)

صحافة :

- إصدار نشرة دينية بصفة دورية في مواعيد غير منتظمة . عدم
إخطار الجهة المختصة . انطباق القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ ...
نشر أخبار كاذبة . أركان هذه الجريمة . كذب الخبر . علم الناشر
بهذا الكذب وتعمد نشره . عدم استظهار الحكم القاضي
بالإدانة هذه العناصر . قصور
٣٣٣ ٨٩٧ ٣٦٦ ٩٨٢

صيدلى :

- الأمر العسكري رقم ٢٩٦ الصادر في ٩ من يولييه سنة ١٩٤٢ .
مناط تطبيقه . أمر التكليف المنصوص عليه في هذا الأمر .
عدم المعارضة فيه على حسب ما رسمه المرسوم بقانون رقم
١٠٨ لسنة ١٩٤٥ . اعتبار أمر التكليف قائماً
٢٩٥ ٧٩٠

(ض)

ضبطية قضائية :

- جاويز . تحريره محضرا بالتحريرات والاستدلالات التي كلف
إجرائها . صحيح
٣٧١ ٩٩٩

ضرائب :

- تعهد التهرب من أداء الضريبة . استخلاصه . موضوعي
زيادة ما لم يدفع من الضريبة أو التعويض المنصوص عليها
في القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . يغلب عليها معنى العقوبة
وإن خالطها التعويض . تدخل مصلحة الضرائب وثبوت
الضرر . لا يلزم
١٣٨ ٣٦٤ ٢٠٤ ٥٤٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٤٢	٢٧٨	خسرية الأرباح التجارية والصناعية . إخفاء مبالغ تسمى عليها هذه الخسرية . جريمة مستمرة
٥٤٦	٢٠٥	عدم تقديم إقرار عن الأرباح . جريمة مستمرة
٣٦٤	١٣٨	ما لم يدفع من الخسرية . للقاضي أن يبين مقداره ويقدره إن لم يكن مقدرا . إقرار من الممول بأرباحه . تقديمه إقرارا لاحقا بعد الميعاد القانوني . أخذه بإقراره الأول . في محله ...
		ضرب أو جرح :
		ضرب بسيط :
١٧٦	٦٥	المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . الضرب باليد مرة واحدة . يكفى لانطباقها
٦٩١	٢٦٠	متهم غير مرخص له في منازلة مهنة الطب . خلعه ضررا للجاني عليه تسبب عنه ورم بفكك . جريمة إحداث جرح عمدا لا إصابة خطأ .
		ضرب أفضى إلى عاهة :
٦	٤	الاعتماد في ثبوتها إلى تقرير الطبيب الشرعي . ذكر هذا التقرير أنه لا يستطيع تقدير مدى العاهة . لا يخل بركن من أركان الجريمة .
٥٠٨	١٩١	إثبات المحكمة في حكمها أن المتهمين تربصوا للجاني عليه وانتظروا عودته وانهاكوا عليه ضربا عند مارأوه . تخلف عاهة عنده . كل منهم مسئول عن العاهة
٣٠٦	١١٨	عاهة . مسئولية محدث الإصابة التي تسببت عنها العاهة ولو وجدت عوامل أخرى تعاونت ولو بطريق غير مباشر على إحداثها .
٣٨٢	١٤٤	فقد جزء من عظم قبوة الجمجمة . عاهة مستديمة
٩٧٣	٣٦٣	متهمان بضرب المتهم عمدا وإحداث إصابات تخلف عن إحداثها عاهة مستديمة . عدم مساءلة المحكمة المتهمين عن العاهة . اخذهما بالقدر المتيقن ومعاقبتهما بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات . خطأ . وجوب معاقبتهما بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات

رقم القاعدة	الصفحة	
٤٠٢	١٠٧٣	إشارة الطبيب في تقريره الى احتمال تحسن حال المجنى عليه لو عملت له جراحة . إدانة المتهم في العاهة على أساس أنها حدثت واستقرت . لا يؤثر في ذلك كون المجنى عليه قد رفض إجراء هذه الجراحة
		ضرب أفضى الى الموت :
٨٣	٢٢١	عدم بيان وجود الاتفاق بين المتهمين . عدم تحديد الضربات التي وقعت من كل منهما . عدم بيان أن جميع الضربات ساهمت في إحداث الوفاة . مساءلة المتهمين معان الوفاة . لا تصح
		(ط)
		طعن (ر محكمة النقض) .
		(ع)
		عاهة (ر ضرب أفضى الى عاهة) .
		عاهرات :
٢٢٠	٥٩٤	المساهمة أو المعاونة في إدارة منزل للعاهرات . المقصود منها في القانون
٨٤	٢٢٣	القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . يسرى على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائيا قبل صدوره . مجرد ضبط المتهم في منزل يدار للدعارة . لا يكفي للعقاب . إدانة المتهم على أساس مجرد القول بأنها تتردد على المنزل الذي ضبطت فيه . هذا لا يكفي لإثبات الاعتياد
٨٦	٢٢٩	القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . يسرى على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائيا قبل صدوره . النص في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ . على استمرار العمل بالأمر العسكري رقم ١٦ لسنة ١٩٤٩ لمدة سنة لا يمنع من ذلك . مجرد ضبط المتهم في منزل يدار للدعارة . لا يكفي للعقاب بمقتضى ذلك القانون ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	عقوبة (ر. أيضا : تموين . قذف) :
٨٦٠	٣٢٢	تقديرها موضوعي . المحكمة غير مكلفة ببيان الأسباب التي أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذي رآته
٢٣٢	٨٧	تموين . المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . بائع متجول لم يعلن أسعار بضاعته . الحكم بوقف تنفيذ العقوبة عليه . خطأ
٣٨٦	١٤٦	ضبط بندقيتين لدى المتهم غير مرخص له في حملهما إحداهما مششخنة والأخرى من ذات الخراطوش . توقيع عقوبة عن كل من الجريمتين . خطأ . يتعين توقيع عقوبة الجريمة الأشد طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات
٤٠٢	١٥٢	عقوبة تكميلية . وجوب توقيعها مع عقوبة الجريمة الأشد . عائد في حكم القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . وجوب الحكم عليه بالعقوبة المنكدة المنصوص عليها فيه مع عقوبة الجريمة الأشد
		عمل :
٥٥٠	٢٠٧	إحراز سجل بأجور العمال باللغة العربية طبقا للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ . يكون في المحل الرئيسي . عدم إحرازه في أحد الفروع . لا جريمة
٥٧٦	٢١٣	متهم لم ينفذ قرار هيئة التحكيم الخاص بغلق محله يوم كذا . عقابه بمقتضى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ بشأن التوفيق والتحكيم في المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال . عدم بيانه واقعة الدعوى . مناط تطبيق هذا القانون

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نص
		عود (ر أيضا : متشردون ومشتبه فيهم) :
١٠٤٥	٣٩٠	حكم تستند إليه النيابة في اعتبار المتهم عائدا . تبين المحكمة من الاطلاع على صحيفة السوابق أنه غير نهائي . عدم طلب النيابة تأجيل الدعوى لتقديم ما يثبت أنه صار نهائيا . عدم اعتبار المتهم عائدا . لا تثريب على المحكمة في ذلك
		الحكم على متهم بالحبس والمراقبة لسرقة تطبيقا للمادة ٣٢٠ ع . هذه المراقبة لا تعتبر بمثابة لعقوبة الحبس . لا تعتبر في العود
١٤٧	٥٥	متهم سبق الحكم عليه بالحبس سنة وبغرامة في إحراز مخدر . ارتكابه جنحة شروع في سرقة قبل مضي خمس سنوات على انقضاء العقوبة السابقة . عائد في حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات . سبق الحكم عليه بتسع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها إحداها بالحبس لمدة سنتين . تحقق الشرط الثاني لا نطبق المادة ٥١ من قانون العقوبات
٩٠٨	٣٣٧	(غ)
		غرفة الاتهام :
		المعارضات في أوامر قاضي الإحالة التي لم يكن قد تم الفصل فيها وقت صدور القانون الجديد . غرفة الاتهام هي المختصة بالنظر فيها
٩٤١	٣٥٢	غش (ر أيضا : اثبات . حكم "تسبيبه" . عقوبة) :
		بيان نوع المواد المضافة وأثرها في الصحة في الحكم . محله عند توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
٦٦٢	٢٤٦	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٥٨	١٥٧	تنازل المتعاقد على التوريد عن عقد التوريد الى آخر . إدانة الاشين في تهمة غش اللبن على أساس أن هذا الاتفاق الخاص لا يمنع مسؤولية المتنازل . لا تصح . هذا قصور ...
٥٩	١٦٠	غش ابن . العلم بالغش . لا تصح اقامته على الافتراض والتخمين . لا يكفي لإدانة المتهم أن يكون هو المتعاقد أصلا على توريد اللبن
١٤	٢٧	غش البضاعة . تعيين المادة الغريبة المضافة . متى يكون لازما ؟ ...
١٧	٣٤	غش البضاعة . بيع بضاعة مغشوشة باضافة بعض الشوائب إليها (فول) . العلم المعتبر . هو العلم الواقعي
٧٦	٢٠٤	غش البضاعة . ركن العلم بالغش . زيت قرطم مغشوش باضافة زيت قطن إليه . عرضه للبيع . الاعتماد في إثبات علم المتهم الى مجرد كونه تاجرا يعرف أنواع الزيوت من ألوانها ورائحتها وأنه هو المستفيد من هذا الغش . عدم بيان أن الغش قد نشأ عنه تغير في لون الزيت أو رائحته . قصور
٢١٢	٥٧٤	غش البضاعة . العينات الواجب أخذها من المادة المضبوطة بقصد تحليلها . إيجاب أن تكون نحسا . الغرض منه التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل . أخذ عينة واحدة . الحكم في الدعوى بناء على نتيجة تحليلها . لا اثر يب عليه
٢١٢	٥٧٤	قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ القاضي بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد بالقرار . لا يعتد به لخروجه عن مقتضى القانون

رقم الصفحة	رقم المادة	
		خل فاسد . عرضه للبيع . إدانة المتهم . الاكتفاء في إثبات ملم المتهم بالغش بخبرته وكثرة تجاربه . عدم بيان أن الرواسب التي كشف عنها التحليل مما يمكن إدراكه بالحواس الطبيعية .
١٠٩٩	٤١١	قصود
٣٩٧	١٥١	صابون رقم ١ مضاف إليه جير . عدم إخطار المتهم بنتيجة التحليل . لا يترتب عليه بطلان . تلك جريمة غش تجارى ...
٥٧٠	٢١٠	الحكم بالفرامة طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . الأمر بوقف تنفيذ العقوبة . خطأ
٦٢٤	٢٣٢	مخالفة أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا تخضع لقواعد إثبات خاصة بها
١٠٥٠	٣٩٢	عود . وجوب الحكم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه ...
		(ف)
		فاعل أصلى (ر أيضا : ضرب أفضى إلى عاهة) :
٧٩٧	٢٩٨	اتفاق متهمين على القتل . إطلاق كل منهما النار على المجنى عليه . حدوث الوفاة من الأخيرة التي أطلقها أحدهما . كلاهما فاعل ...
٩٤٩	٣٥٥	اتفاق المتهمين على قتل المجنى عليه ومساهمة كل منهم فى الأعمال التنفيذية للجريمة . كل منهم مسئول بوصفه فاعلا بصرف النظر عن الضربة التي أحدثها
١٠٠٥	٣٧٤	اتفاق المتهمين على قتل المجنى عليه . مساهمتهم جميعا فى اقتراف الجرم . كل منهم فاعل ولو كانت الوفاة لم تحدث بفعله منفردا ...
٦٠	٢٥	سرقة بطريق الإكراه . مساهمة كل منهم فى تنفيذ الجريمة مع علمه بعمل زملائه . كل منهم فاعل أصلى
		فعل فاضح (ر هتك العرض) .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(ق)

قاضي الاحالة (ر أيضا : أمر الاحالة) :

تقديم متهمين بجناية مع متهمين بجنحة . حكم نهائي من محكمة
الجنح بعدم الاختصاص لشبهة الجناية . على قاضي الاحالة
— إذا لم يرد في الأفعال المسندة إلى المتهمين بالجناية
إلا جنحة — أن يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم
بطريق الخيرة . إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات على أساس
الجنحة وحدها . خطأ . المادة ١٤٨ تحقيق

١٥٤ ٤٨

قانون (ر أيضا : دستور . دعاية) :

سريانه . وقوع حادثة قبل العمل بقانون الاجراءات الجنائية
الجديد . تمام إجراءات التحقيق صحيحة على وفق قانون
تحقيق الجنايات التي كان معمولاً به وقت حصول الحادثة .
الطعن في هذه الإجراءات بخالفتها لأحكام القانون الجديد .

٥٠٦ ١٩٠

لا يقبل

تمام إجراءات التحريز والتحليل صحيحة طبقاً لقانون تحقيق
الجنايات الذي كان سارياً وقت حصولها . اعتبارها صحيحة
بغض النظر عما استحدثه قانون الاجراءات الجنائية في شأنها ...

٨٧٧ ٣٢٧

دعاية . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . يسرى على كل فعل وقع

٢٢٣ ٨٤

قبله لم يحكم فيه نهائياً قبل صدوره

دعاية . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . يسرى على كل فعل وقع

قباه لم يحكم فيه نهائياً قبل صدوره . النص في القانون رقم ٥٠

لسنة ١٩٥٠ على استمرار العمل بالأمر العسكري رقم ١٦

٢٢٩ ٨٦

لسنة ١٩٤٩ لمدة سنة . لا يمنع من ذلك

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٦٦	٦١	صدور قانون أصلح للتمم قبل الحكم عليه نهائيا . وجوب الاستفادة منه
٤٨١	١٨٣	المادة الخامسة من قانون العقوبات . الفرق بين عبارة " العمل بالقانون " وعبارة " صدور القانون " . قانون الإجراءات الجنائية . نشره في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ على أن يعمل به بعد ثلاثين يوما . نفاذه من تاريخ ١٥ أكتوبر فيما هو أصلح للتمم . دعوى عمومية عن واقعة مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف سنة قبل نشر القانون . سقوطها
٦٠٧	٢٢٦	قانون أصلح . قانون ينحول القاضى وقف التنفيذ . قانون لاحق أصلح ولكن لا ينحول وقف التنفيذ . تطبيقه على المتهم دون استعمال حق وقف التنفيذ . النعى على الحكم بمقولة إن القاضى لا يعرف أن له حق وقف التنفيذ . لا يقبل
٩٤٦	٢٥٤	حصصة القمح المقرر توريدها عن سنة ١٩٤٩ — سنة ١٩٥٠ . إطالة أجل التوريد إلى آخر فبراير سنة ١٩٥١ . عقاب الطاعن عن عدم توريده في فبراير سنة ١٩٥١ . مخالف للقانون
٥٢٤	١٩٨	المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور
٢٩٢	١١٣	شيوعية . المادة ٤١ من الدستور . مرسوم صادر بين دورى الانعقاد . عدم دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى لعرضه عليه . لا جزاء على مخالفة ذلك . المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
		قبض (ر تحقيق) .
		قبض وحبس بغير حق :
٤٥	٢١	القبض المباح قانونا على مرتكب جريمة . قبض بقصد ابتزاز المال من مرتكب الجريمة . معاقب عليه
		قتل خطأ (ر أيضا : حكم "تسببه") :
١١	٦	إثبات وقوع الخطأ من المتهم وقيام علاقة السببية بين هذا الخطأ والحادث الذي وقع . يكفي لسلامة الحكم
		قتل عمد (ر أيضا : فاعل أصلي) :
٨٣٦	٣١٤	سبق الإصرار . اتفاق المتهمين على قتل المجنى عليه . تعليق التنفيذ على منوح الفرصة للظفر به . لا يمنع من توافر ظرف سبق الإصرار
٩٥٢	٣٥٦	ترصد . ثبوت ظرف سبق الإصرار في حق المتهم . هذا يكفي لتوقيع العقوبة المغلظة عليه . خطأ الحكم في الاستدلال على ثبوت ظرف الترصد . لا يقدح في سلامته
١٤٣	٥٤	نية القتل . مجرد استعمال سلاح قاتل وإصابة المجنى عليه في مقتل . متى لا يكفي لإثبات نية القتل ؟ . استخلاص المحكمة من ظروف الدعوى أن المتهم قصد القتل . مجرد قول المجنى عليه إنه لا يعرف حقيقة قصد الجاني . لا يقيد المحكمة في استخلاص هذا القصد
٣٥٢	١٣٤	وجوب إثبات توافر نية القتل

رقم الصفحة	رقم القاعدة	قذف وسب :
٩٢٥	٣٤٦	سب . وقوع السب من المتهمه وهى على باب المنزل المطل على الطريق العام وعلى مسمع من السابله . توافر العلانية ...
١٠٠٣	٣٧٣	قذف فى حق موظف عام بسبب وظيفته وبطريق الشر فى إحدى الجرائد . لا يجوز أن تقل الغرامة التى يحكم بها عن ضعفى الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المنصوص عليها فى المادة ٢/٣٠٣ من قانون العقوبات ...
١٠٢٨	٣٨٤	قذف . إثبات وقائعه . لا يشترط لذلك دليل معين . إثباتها جائز بكل الطرق ...
٤٦٨	١٧٩	إسناد المتهم واقعة معينة تتضمن طعنا فى العرض . اعتبار ذلك قذفا . صحيح ...

قسوة :

٨٣٠	٣١١	ركن القسوة فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٢٩ من قانون العقوبات . متى يتحقق ؟ ...
-----	-----	---

(م)

مبان (ر أيضا : تنظيم) :

٥٤٠	٢٠٣	المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . استلزامها الحصول على رخصة البناء عدا الرخص الواجبة بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ ...
-----	-----	--

رقم الصفحة	رقم القاعدة	متشردون ومشتبه فيهم :
١٧٠	٦٣	اشتباه . حكم للاشتباه سابق على المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . الاعتداد به في توفر حالة العود إلى الاشتباه ...
٧١٦	٢٦٧	عود للاشتباه . متهم حكم بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة للاشتباه . اتهامه بجريمة انشروع في القتل التي قامت على أساسها جنحة الاشتباه التالية قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء العقوبة السابقة . هو حائذ طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ، يتعين الحكم عليه بالحبس والمراقبة معا .
٩٢	٣٨	عود للتشرد . عقوبة المراقبة يجب ألا تقل عن سنة ...
		عود للتشرد . سبق الحكم على المتهم بالحبس ستة أشهر والوضع تحت مراقبة البوليس مدة سنة لتشرد . وجوده متشردا قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة . وجوب تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ...
٨٠١	٣٠٠	محاكمة (ر . إجراءات) .
		محال عمومية (ر أيضا حكم " تسيبيه ") :
٣٠٩	١١٩	بوفيه ناد خاص . إدانة المتهم في إدارة محل عام قبل الحصول على ترخيص . دفع المتهم بأن هذا البوفيه ملحق بالنادى ونخصص لخدمة أعضائه . عدم بيان الحكم أن هذا الجزء من النادى كان مباحا للمتريدين عليه من غير أعضاء النادى . قصور ...
		محل أعدده صاحبه لكي يشرب الناس فيه الخمر بالتجزئة دون إخطار أو الحصول على ترخيص بإدارته . إغلاقه . يجب ألا يكون مؤقتا ...
٥١٤	١٩٤	...

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
٢٨١	٧٥٠	الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة . لمصلحة السياحة أن تحدد أجرة غرفها حسب تراه طبقا للقرار الوزاري رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ لصاحب المحل الذي يتضرر من هذا التحديد أن أن يتظلم منه وفقا للقواعد المقررة
		محكمة استئنافية (ر : أيضا استئناف) :
٤١٤	١١٠٨	حكم استئنافي بتشديد العقوبة على المتهم بإلغاء وقف التنفيذ . عدم النص فيه على أنه صادر بالإجماع . بطلانه فيما قضى به من التشديد
		محكمة النقض :
١٠٨	٢٧٢	التقرير بالطعن وتقديم الأسباب وميعاد الطعن :
١٨٩	٥٠٢	الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم في الميعاد
٢٥٨	٦٩٣	الطعن بعدم توقيع الحكم الا بعد مضي ثلاثين يوما . يجب لقبوله أن يؤيد بشهادة دالة على ذلك
٣٥٣	٩٤٤	شهادة صريحة في أن الحكم كان محتوما في اليوم الذي ذهب فيه الطاعن إلى قلم المكاتب . لا تجديده في طلب المهلة ... ختم الحكم في الميعاد . الشهادة التي يستدل بها الطاعن على بطلان الحكم . يجب أن تكون على السلب . حكم صادر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . شهادة بأن الحكم أودع في تاريخها (١٢ ديسمبر ١٩٥١) . لا تجدي ، لكونها غير سلبية ولأن يوم ١١ من ديسمبر كان عطلة فيعتمد الميعاد إلى اليوم التالي

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تأخير التوقيع على الحكم في الميعاد المحدد في القانون . ماذا يجب ليترتب على هذا التأخير وقف سريان ميعاد الطعن وتقديم أسبابه؟ أن يثبت عدم وجود الحكم في الميعاد المذكور بشهادة من قلم الكتاب
١٠٢١	٣٨١	...
٩٩٦	٣٧٠	عدم توقيع الحكم في الثمانية الأيام . أثره إخطار وكيل مكتب محامى الطاعن بإيداع الحكم قلم الكتاب .
١٠٨١	٤٠٥	لا يعتد به التقرير بالطعن بعد الميعاد . ادعاء الطاعن أن مانعا قهريا حال دون ذلك . عدم تقديمه الأسباب لإثزال هذا المانع أيضا . طعن غير مقبول شكلا
١٠٢٣	٣٨٢	...
٨٠٤	٣٠١	أسباب الطعن . ورودها على الحكم الابتدائي . رفض الطعن ... تقديم الأسباب بعد الميعاد . الشهادة التي تبرر التأخر في تقديم الأسباب . هي التي يحصل عليها الطاعن في الميعاد المحدد للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب بعدم وجود الحكم موقعا عليه وقت طلبه الإطلاع عليه أو الحصول على صورة منه
٩٢٨	٣٤٧	...
		تقرير الأسباب . طعن غفل من التوقيع . عدم قبول الطعن شكلا
٢٤	١٢	...
		متهم لم يقدم نفسه لتنفيذ الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية قبل يوم الجلسة . سقوط طعنه . كون التقرير بالطعن قد حصل في ظل القانون القديم . لا يمنع من سقوط الطعن
٦٥٢	٢٤٢	...
		طعن قرر به قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية الجديد . عدم تقدم المتهم المحكوم عليه بالحبس للتنفيذ . سقوط الطعن ...
٧٢٤	٢٧٠	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		عدم تقدم الطاعن المحكوم عليه بالحبس للتنفيذ قبل يوم الجلسة .
٢٨٣	٢٥٣	سقوط الطعن
		عدم تقدم الطاعن المحكوم عليه بالحبس للتنفيذ . سقوط حقه
٣٦٤	٢٨٦	في الطعن
		<u>أحكام غير جائز الطعن فيها :</u>
		حكم حضوري بالنسبة إلى المدعى بالحق المدني والمسئول عن
		الحقوق المدنية وغيابى بالنسبة إلى المتهم . معارضة المتهم
		فيه . عدم الفصل في المعارضة . يتعين وقف السير في الطعن
٥١٠١	٤١٢	حتى يفصل في المعارضة
١٠٧٩	٤٠٤	حكم غيابى لم يعلن بعد لاتهم . الطعن فيه من النيابة . لا يقبل ...
		<u>حالات الطعن :</u>
		<u>الطعن بطلان الإجراءات :</u>
		محضر الجلسة . عدم توقيعه . الطعن في الحكم من أجل ذلك .
		لا جدوى منه مادام الطاعن لا يدعى أن الإجراءات قد تمت
٥٠٢	١٨٩	على غير ما هو ثابت في المحاضر ومادام الحكم موقعا
		الطعن بالقصور (ر . إجراءات . حكم " تسببيه
		وتوقيعه ") .
		<u>أسباب جديدة أو موضوعية :</u>
		عدم توصل المحكمة إلى معرفة تاريخ اليوم أو الشهر الذي حدثت
١٧٤	٦٤	فيه الواقعة . متى لا يستوجب نقض الحكم ؟
		الطعن في حكم لعدم بيانه أسباب الرأفة لاحتمال تحقق المصلحة
٣١٢	٧٩	من ذلك : لا يقبل

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٠	٢٩	دفاع شرعى . عدم تمسك المتهم به . ما ثبت بالحكم يدل على استنفائه . المناقشة فى ذلك لدى محكمة النقض . لا تصح ...
٣٩٠	١٤٨	عدم التمسك أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم المستأنف لعدم تحريره ووضع أسبابه والتوقيع عليه فى ثلاثين يوما . لا تجوز إثارة هذا المطعن أمام محكمة النقض
٥١٩	١٩٦	حكم جنائى . طلب نقضه على أساس أحكام قانون المرافعات فى خصوص ختم الحكم وايداع مسودته . لا يصح
٥٦٣	٢٠٩	علنية الجلسة . تقييد دخول قاعة الجلسة بتصاريح . لا يتنافى مع العلانية . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن هذه التصاريح إنما أعطيت لأشخاص معينين بالذات ومنعت عن آخرين . لا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض
٧٦٨	٢٨٨	حكم غيابى استئنافى . قبول المعارضة فيه . لا يخل للنمى على الحكم بسبب عدم إعلان المتهم للجلسة التى صدر فيها الحكم الغيابى ...
٩١٠	٣٣٨	تبرئة المتهم على أساس أنه لم يكن هو المقصود بالإذن الصادر بالتفتيش . الطعن فى هذا الحكم بمقولة إن الاوراق والتحريرات تدل على أنه هو المقصود . طعن فى تقدير الدليل لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض
١٠١٩	٣٨٠	الا-تذار بالمرض . مسأنة موضوعية
		<u>المصاحبة من الطعن :</u>
٧٠	٢٩	طعن غير متيج . مثال
٢١٤	٨٠	إدانة المتهم غيابيا فى جريمة الضرب مع سبق الإصرار . تمسكه أمام المحكمة الاستئنافية بانتفاء سبق الإصرار لديه . تأييد الحكم الغيابى لأسبابه . قصور . كون العقوبة المقررة بها تدخل فى نطاق العقاب المقرر للجريمة بغير سبق إصرار . لا يغير . المحكمة فى حالة سبق الإصرار مقيدة بعقوبة الحبس

رقم الصفحة	رقم التمارة	
١٠٩٥	٣٧٨	طعن لامصاحبة منه . لا جدوى من إثارته . مثال
		محكوم عليه في جناية قتل بالأشغال الشاقة المؤبدة . لا مصاحبة
		له فيما يثيره بشأن وجوب اعتباره شريكا لا فاعلا . القول
١٠٣٩	٣٨٨	بأن المحكمة أخذته بالرافة . لا يغير من هذا النظر
		دعوى مدنية . حكم برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة
		بناء على أن الطاعن لم يمسك به قبل سماع الشهود وعلى قيام
		مانع أدبي حال دون الحصول على كتابة . الثابت أن الطاعن
		تمسك بالدفع قبل سماع أول شاهد . إقامة تقدير قيام المانع
٨٥٣	٣٢٠	على أسباب مؤدية إليه . لا ينقض الحكم

آثار النقض :

		مبدأ عدم جواز أن يضار الطاعن بسبب تظلمه . حدوده فيما
		يتعلق بالطعن بطريق النقض . مقدار العقوبة . وصف
١٥٠	٥٦	الأفعال قانونا . لا يدخل في نطاق هذا المبدأ
		وحدة الواقعة . نقض الحكم بالنسبة إلى أحد الطاعنين يقتضى
٣٠٣	١١٧	نقضه بالنسبة للطاعن الآخر
		وحدة الواقعة . متهم لم يقدم طعنا . نقض الحكم بالنسبة إلى
٤٠٠	١٥٢	متهم آخر معه يستتبع نقضه بالنسبة إليه
		نقض الحكم بالنسبة إلى طاعن . يستتبع نقضه بالنسبة إلى المحكوم
		عليهم معه لاتصاله بهم ولو كانوا لم يقدموا طعنا . المادة
٣٢٨	١٢٦	٤٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية
		لا يترتب على نقض الحكم إهدار الأقوال والشهادات التي أبديت
١٠٨١	٤٠٥	أمام المحكمة في المحاكمة الأولى

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(مراقبة ر أيضا : عود . متشردون ومشتبه فيهم) :
		المراقبة المشار اليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات هي
		المراقبة العامة المشار اليها في المادة الثانية من المرسوم
٤٠٢	١٥٣	بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وجوب تحديد بدء المراقبة ...
٤٣٤	١٦٤	تطبيقها في حق النساء
		مصادرة :
		الحكم على متهم غير مرخص له في مزاولة مهنة الطب في جريمة
		إحداث جرح عمدا . الحكم بمصادرة ما عند المتهم من جرس
		وقوالب . في محله . الأشياء الجائز مصادرتها . يستوى أن
		تكون مما يستخدم في ذات المهنة أو مما يلزم لها كأثاث العيادة
٦٩٨	٢٦٠	حذ
		معارضة (ر أيضا : إعلان . غرفة الاتهام) :
		آثارها . إعادة النظر في الدعوى أمام المحكمة بالنسبة إلى المعارض .
		إثارة مسائل في خصوص بطلان الحكم النهائي . لا تنسحب
		آثار هذا البطلان على الحكم المطعون فيه الذي استوفى كل
٨٧٩	٣٢٨	أسباب صحته
		تخلف المعارض عن حضور الجلسة لتعطل السيارة التي استقلها
٢٦	١٣	إلى المحكمة . لا يعتبر قوة قاهرة
		تخلف المعارض عن حضور الجلسة لسبب خارج عن إرادته .
٦٥	٢٧	لا يصبح الحكم باعتبارها كأنها لم تكن

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٩٣٩	٣٥١	حكم استئنائي غيابي معارض فيه قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها على المتهم . حضور وكيل عن المتهم جلسة المعارضة وطالب التأجيل للاستعداد . تأجيل الدعوى . القضاء بعد ذلك باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على أساس تخلف المتهم عن الحضور . خطأ
		مهن طبية :
١٣	٧	إخطار النقابة العليا للمهن الطبية بما يتهم به أعضاؤها . لا بطلان إذا خولف ذلك الإجراء
		مواد مخدرة (ر . أيضا : تحقيق) :
٦٣٣	٢٣٥	جلبها من خارج القطر . خدع رجال البوليس المتهم لكي ينزل في القارب الذي أعدوه بدلا من الذي كان ينتظره . لا يعد تدخله في خلق الجريمة
		(ن)
		نشر أخبار كاذبة :
٩٨٢	٣٦٦	أركان هذه الجريمة . كذب الخبر . فلم الناشر بهذا الكذب وتعمده نشره . عدم استظهار الحكم القاضي بالإدانة هذه العناصر . قصور
		نصب :
٩٩٦	٣٧٠	ركن الاحتيال . ادعاء الصفة الكاذبة . كاف لتزوير هذا الركن ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقد :
١٠٦٦	٣٩٩	عرض ما يحصل عليه الشخص من دخل مقوم بعملة أجنبية على وزارة المالية . مناط العقاب على عدم العرض نقض (ر . محكمة النقض) .
		(هـ)
		هتك العرض وإفساد الأخلاق (ر أيضا : حكم "تسبيبه") :
٣٠	١٥	هتك العرض . فعل فاضح . الفرق بينهما هتك عرض بالقوة . مفاجأة المجنى عليها أثناء نومها وتقبيلها وإمساك ثديها . تتحقق به هذه الجريمة
٤٤٠	١٦٦	هتك عرض بالقوة . مفاجأة المتهم المجنى عليها أثناء وقوفها في الطريق وضغط اليها بيده . تتحقق الجريمة
٦٧٣	٢٤٩	هتك عرض بالقوة . متى تتحقق هذه الجريمة ؟
٧٨٨	٢٩٤	
		(و)
		ودیعة (ر خيانة الأمانة) .
		وصف التهمة :
		متهم بشروع في قتل مع آخر . اسناد النيابة إلى كل منهما أنه أطلق صيارا ناريا . تبرئة أحدهما وإدانة الآخر في العيارين دون لفت الدفاع . نقض الحكم . لا يؤثر في ذلك قوله إن التهمة المسندة اليه وحدها معاقب عليها بالعقوبة التي أوقعها عليه متى كانت قد تأثرت في استخلاص نية القتل بالواقعة الجديدة
٤١	٢٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٦	٢٣	تعديل وصف التهمة أمام محكمة الدرجة الأولى . ترافع المتهم على أساس الوصف الجديد أمام درجتى التقاضى . نعيه على الحكم هذا التعديل . لا يصح
٣٧٢	١٠٤	رفع الدعوى على المتهم بتهمة الشروع فى القتل العمد . اعتبار الواقعة جنحة ضرب . يصح
٨١٧	٣٠٦	تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة دون استناد إلى وقائع غير التى رفعت بها الدعوى . استئناف المتهم والنيابة . قضاء المحكمة الاستئنافية بإدانة المتهم فى التهمة التى كانت الدعوى مرفوعة بها أصلا . لا خطأ فى القانون
٩٧٩	٣٦٥	شروع فى سرقة . ضبط المتهم ليلا داخل منزل مسكون ومعه أدوات مما يستعمل فى فتح الأبواب وكسرها قبل أن يتمكن من السرقة . شروع فى سرقة . لا جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه
٨٦٨	٣٢٣	إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات بتهمة أنه شرع فى قتل المجنى عليهما عمدا مع سبق الإصرار . استبعاد المحكمة ظرف سبق الإصرار وإدانته بالشروع فى قتل المجنى عليها الأولى عمدا واقتران هذه الجناية بجناية الشروع فى قتل الآخر عمدا . لا إخلال بحق الدفاع

وقاع (ر هتك العرض وإفساد الأخلاق) .

فهرس هجائي للسنة الثالثة

للأحكام الصادرة في الطعون الانتخابية

رقم
القاعدةرقم
الصفحة

(س)

سن :

الاعتماد عند الترشيح على شهادة القيد بجدول الانتخاب في إثبات السن . لا يقدح في صحة الانتخاب متى ثبت أن شهادة القيد لا تختلف عن الواقع الثابت بالمستخرج الرسمي
تصحيح تاريخ الميلاد . اتباع الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالمواليد والوفيات . القرار الذي يصدر بالتصحيح . حجته

٢ هـ

(ط)

طعن في إجراءات الانتخاب :

تسويد أوراق الانتخاب بالكوبيا بدلا من قلم الرصاص . لا بطلان
تصويت . أصوات باطلة . عدم تأثيرها في النتيجة الكلية للانتخاب . لا يعتد بهذا الطعن
توقيع رئيس اللجنة على أوراق الانتخاب . محله
قيد أسماء الناخبين في الجداول . عدم اتباع الإجراءات المنصوص عليها في قانون الانتخاب في هذا الصدد . عدم تقديم دليل على حصول تلاعب في القيد . لا يعتد بهذا الطعن

٣ ط

٣ ط

٣ ط

٣ ط

(ب)

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

طعن على حرية الانتخاب :

سياقه في صيغة مبهمه لا تبين وقائع محددة ولا دليل يعززها .
خلو محاضر لجان الانتخاب من الإشارة إلى أية مخالفة قانونية .

ج ... لا يؤبه لهذا الطعن ...

سياقه في صيغة مبهمه لا تبين وقائع محددة ولا دليل يعززها .

ج ... لا يؤبه له ...

ضغط وإرهاب . الادعاء بوقوعهما . وجوب ذكر الوقائع

ط ... المؤدية إلى ذلك ...

(ن)

ناخب :

تقييد كل لجنة من لجان الانتخاب بالناخبين المدرجة أسمائهم

م ... في كشوفها ...

نصاب :

عقد شراء صفقة أرض تدل القرائن والملايسات على أنه مشوب

أ ... بالصورية . لا يعتد به في النصاب القانوني ...

(ج)

فهرس المواد

قانون العقوبات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٥	١٨٣ و ٣٥٤	٢٤٢	٢٦٠ و ٢٦٠
١٧	٢٤٣	٢٥٣	١٣٧
٣٢	١٤٦ و ١٩٩ و ٢٤٠ و ٣٨٦	٢٦٨	١٥ و ٢٤٩ و ٢٩٤
٣٩	٢٥	٢٨٠	٢١
٤٠	٢٢ و ٣٠٣	٢٨٣	٢٩٣
٥١	٣٢٧	٢٨٨	٢٤٥
٤٩	٢٦٧ و ٣٣٧	٢٩٧	١٩
٩٨	١٩٨ و ٢٠٨	٣٠٢	١٧٩ و ٣٨٤
١٠٨	١٢٥	٣٠٥	١٨٦
١١٢	١٦٠ و ٦٧ و ٣٣٧	٣٠٧	٣٧٣
١٢٩	٢١١	٣٠٨	١٧٩ و ٣٨٤
١٨٨	٣٦٦	٣٢٠	٥٥
١٤٥	١٥٤	٣٢٧	٢٦٢
١٨٨	٣٦٦	٣٣٦	١٥٣
٢١١	٣٧٩ و ٣٠٧	٣٣٧	٤٤ و ٩٩ و ١٣٩ و ٢٠٦
٢١٢	٣٥		٢٩٦ و ٤٠١
٢١٣	٧٥	٣٤١	٨ و ٢٩٠ و ٣٣٩
٢١٥		٣٥٨	٩١٣
٢١٦	١٨٤	٣٦٨	٣٠٥
٢١٧		٣٦٩	٢٠٠
٢٤٠	١٤٤ و ٤٠٢	٣٧٠	٢٩٩

قانون الإجراءات الجنائية		قانون تحقيق الجنايات	
رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١٥	٢٢٨ و ٢٣٧	٣	٥٧
١٧	٢٢٨ و ٢٣٧ و ٣٢٠ و ٣٢٨	٨	١٤٧
	٣٦٧ و ٣٨٣	١٠	٥٧
٢١٢	٣٧٠	١٤٨	٤٨
٢٣٩	٣٧٢	١٦١	٣٥١
٢٥٣	٤١٣	٢٢٩	١٠٨ و ١٢
٢٧١	٤١٣	٢٣٠	
٢٧٢		٢٣١	
٢٨٩	٣٨٩	٢٣٦	٢٩٢
٢٩٠	٣٨٩ و ٤٠٧	قانون تشكيل محاكم الجنايات	
٢٩٢	٣٨٩		
٣٣١	٤١٣	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٣٣٣	٣٥٧	٤٠	٣٢٣
٣٩٦	٣٩١		
٤٠١	٣٢٨		
٤١٣	٣٩٥		
٤١٧	٤١٤		
٤٢٢	٤٠٤		
٤٢٤	٣٨٢ و ٤٠٤		
٤٢٦	٣٤٧ و ٣٨١ و ٤٠٥		
٤٣٤	٢٤٢ و ٢٥٣ و ٢٧٠ و ٢٨٦		

(٥)

القانون المدني

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١٦٩	٢٤١		

قانون المرافعات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١١	٢٢٢ و ٣٣١	٢٤	٣٣١
١٢		٣٩٨	٢٧٩

الدستور

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١٤	٢٠٨ ٦ ١٩٨	٤١	٢٠٨ ٦ ١٩٨ ١٨٢ ٦ ١١٣

(و)

قوانين مختلفة

أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليه	عنوان القانون
٣٣٣	القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦
٢٧٨	القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
٧	القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ (مهن طبية) ..
١١٩	القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ (محال عمومية)
١٤ و ١٧ و ٢١ و ٧٦ و ٢١٢ ٢٣٢ و ٢٤٦ و ٢٩٢	{ القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ (غش)
٢٠٧	القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢
٣٣٥	القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤
٢٨٩	مرسوم ٢٧ يومية سنة ١٩٤٥ (الرسوم على الفداحات)
٣٩ و ٢٨٢ و ٣١٥ و ٣٧٥ و ٣٩٨	المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
٣٨ و ٦٣ و ٢٦٧ و ٣٠٠	المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥
١١٣	المرسوم بقانون ١١٧ لسنة ١٩٤٦
٣٩٩	القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧
٤١٨	القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧
٢٠٣ و ٦٨	القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨
٢١٣	القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨
٢٦٥	القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨
٤٠٩	القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩
٢١٦	القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩
٢٠٤ و ١٢٤ و ١٠٨ و ٨٩ و ٤٢	القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ (نظام القضاء) ...
٢٣٣	القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠
٨٧ و ١٩٨ و ٢٠٦ و ٤٠٦	المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
٨٦ و ٨٤	القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١

(ز)

قرارات وزارية

القرار	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليه
قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣	٢١٢
القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥	١٠٣ و ٢٨٠ و ٣١٨ و ٣٤٥ و ٣٦٥
القرار الوزاري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩	٤٠٨
القرار الوزاري رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩	٢٨١
القرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠	٣
قرار وزير التجارة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠	٢١١
القرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠	٣٧٥
القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠	٢٣٨ و ٣٢١
قرار وزير النوين رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠	٢٦٨
القرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ١٩٥١	٣٤٩
القرار الوزاري رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١	٤١٥

أوامر عسكرية

الأمر العسكري	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليه
الأمر العسكري رقم ٢٩٦ الصادر في ٩ يولييه سنة ١٩٤٢	٢٩٥
الأمر العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨	٢١٦
الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩	٣١٦

تصويبات

صواب	خطأ	السطر	
سنة ١٩٥٢	سنة ١٩٤٢	١	٨٠٤
الفرض	الفرض	١١	٨١٧
عنه	عند	٧	٨٤٥
١١	٤١	١٠	٨١
عن تأخير	عن عدم تأخير	٩	٩٤

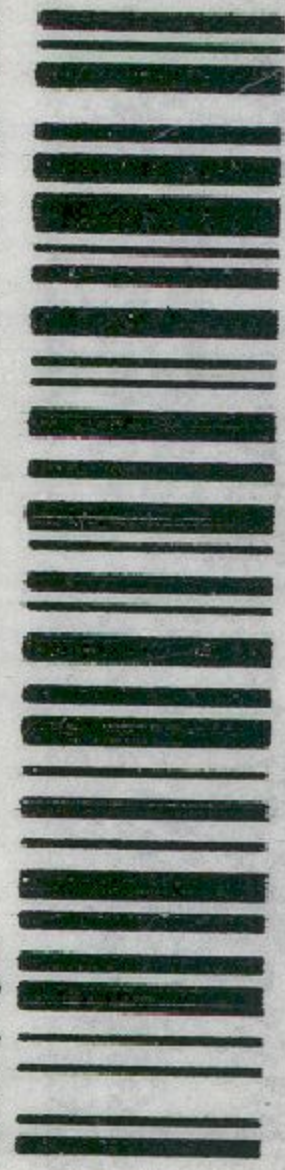
تصنيف	رقم
٥٠٨	١
١١٨	١
٠٨	٧
٨	٠
١٣	٥

تم طبع هذا العدد من مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة بالم
 بالمطبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي في يوم ٦ من ربيع
 سنة ١٣٧٢ (الموافق ١٩ من مايو سنة ١٩٥٣)

مدير المطبعة الأميرية وا
 حسن علي



Bibliotheca Alexandrina



0542321